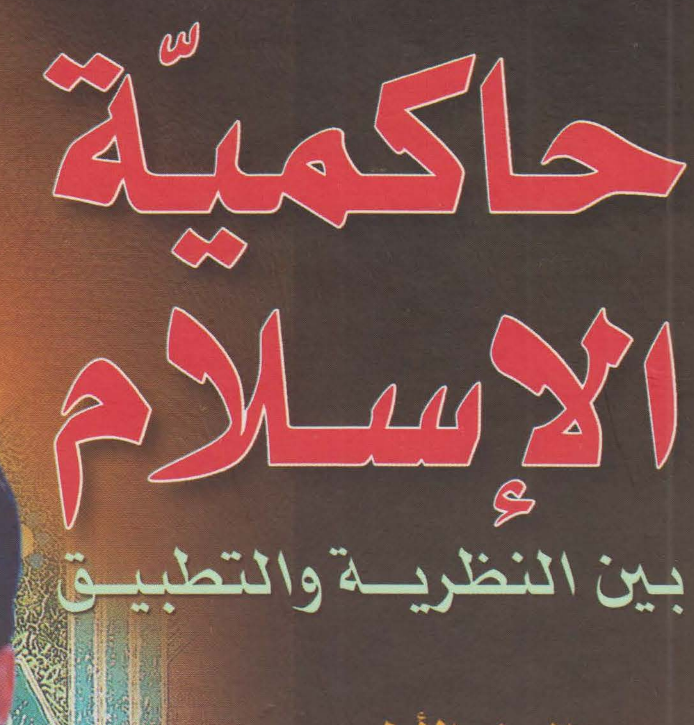


حاكميّة الإسلام

بين النظرية والتطبيق

الجزء الأول

جوهر النظام ومبانيه

ولي أمر المسلمين

وقائد الأمة الإسلامية

السيد علي الخامنئي

حفظه المولى

تهذيب وتعليق

السيد علي عاشور

مؤسسة التاريخ العربي



حاكميّة الإسلام
بين النظرية والتطبيق



حاكميّة الإسلام
بين النظرية والتطبيق

الجزء الأول

جوهر النظام ومبانيه

ولي أمر المسلمين
وقائد الأمة الإسلامية
السيد علي الخامنئي حفظة المولى

تهذيب وتعليق
السيد علي عاشور

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

THE ARABIC HISTORY
Publishing & Distributing

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف ٥٤٠٠٠٠ - ٥٤٤٤٤٠ فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب.١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel: 540000 - 544440 Fax: 850717 P.O.box 7957/11

E-mail: darcta@cyberia.net.lb

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم، بحمد الله يفتتح الكلام، وبتوفيقه يُستنجز المطلب والمرام، ونسأله أن يصلّي على محمد خير الأنام، وعلى آله الكرام نجوم الظلام بحقّ الملك السلام.

إنّ من يطلع على شخصية القائد أدام الله عزّه وسيرته الذاتية يدرك أنّ الوقت لديه ثمين وأنه لا يضيع حتى الوقت القليل الذي قد نتهاون فيه، وقد تعرّض سماحته لكثير من المفاهيم المهمة والقضايا الحساسة في خطاباته وبياناته ولم تنظم في كتاب مستقل، إذ مسؤولية تولّي أمور المسلمين وتتبع شؤونهم وحماية مصالحم ومقدساتهم لها همّها الكبير.

لذا حاولنا من خلال دراسة ومراجعة مجموعة من محاضرات ولي أمر المسلمين حفظه المولى التي ألقاها في مناسبات مختلفة وعلى عدة سنوات (١٨ سنة)[١]، أن نستخرج منها عدة كتب وبعناوين مختلفة، وقد استطعنا ـ بعونه تعالى ـ أن ننجح في بعض هذه المواضيع وكان أولها هذا الكتاب.

وحاولنا قدر الإمكان إخراج الكتاب عن كونه مجموعة محاضرات وبمناسبات عدة الى كونه كتاباً علمياً مهنياً يحمل طابع التأليف والتحقيق، وذلك بحذف كل ما لا ربط له بالموضوع المبحوث، أو تقديم بعض الكلام وتأخير البعض، مع المحافظة على مصدر المحاضرة في الهامش.

وقد وجدت شيئاً ملفتاً عند سماحة القائد دام ظله الوارف في بعض المحاضرات بعد التأمل بها، إذ عادة ما تكون المحاضرة لها طابع الخطاب الجماهيري بأسلوب يتناسب مع خطاب الحضور، بينما نجد سماحته في بعض المحاضرات ـ وهي ليست

---

(١) والتي كانت تطبع مترجمة على شكل بيانات خطابية في قم المقدسة من قبل دار الولاية للثقافة والإعلام طيلة هذه السنوات.

بالقليلة ـ يلقيها وعليها طابع التحقيق والتأليف، وكأنه قد كتبها على أساس أن تكون جزءاً من كتاب منهجي مهني.

وسوف ترى عزيزي القارىء أنّ الحكومة الإسلامية في إيران من الدول النادرة التي تراعي كافة القوانين الإدارية والدستورية بما يتناسب مع الكتاب الكريم والسنّة الشريفة.

خاصة بما يتعلق بالأمور الإقتصادية والقضائية، ولعل سبب ذلك هو تركيبة النظام الإسلامي الذي أسّسه الإمام الخميني قدّس سره، إذ يتألف النظام الإسلامي من هرمية مختلفة عن الأنظمة الدولية المتبعة.

فإذا أردت حكومة الفقيه فالجمهورية الإسلامية حكومة الفقيه العادل الذي يستلهم من كتاب الله تعالى كافة الأحكام الإسلامية، وإن أردت حكومة الشعب أو الديمقراطية، فالجمهورية الإسلامية هي حكومة الشعب إذ أنّ السلطة التشريعية (مجلس النواب) منتخب من الشعب، والسلطة التنفيذية (رئيس الدولة) أيضاً ينتخبها الشعب، ومجلس الخبراء (الذي يعيّن ولي الفقيه) ينتخب أيضاً من الشعب.

وإذا أردت العدل فإنّ الجمهورية الإسلامية تنفرد في أنّ السلطة القضائية سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية مما يجعلها تراقب كل أعمال الحكومة وتتخذ بحقها الإجراءات اللازمة .

وأما إسم الكتاب فهو إسم يحمل المعنى الحقيقي للإسلام وحاكميته، والتي أول من طرحها ـ تبعاً لأستاذه الإمام الخميني ـ هو الإمام القائد ولي أمر المسلمين السيد الخامنئي دام فيضه، وسوف تقف على ذلك قريباً عند الحديث عن الديمقراطية الحقيقية أو حاكمية الشعب الدينية.

نشكر كل من ساهم في نشر هذا الكتاب ونخصّ بالذكر سماحة الشيخ محمد كاظم ياسين الذي أفادنا بملاحظاته القيّمة حول الكتاب.

ونسأل الله تعالى أن يديم علينا فكر ونظريات السيد الولي وأن يلهمنا الصفاء في متابعة تهذيب وإعداد هذه النظريات إنّه ولي التوفيق، والحمد لله رب العالمين ونشكره على ما أنعم علينا من فضله الدائم، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين.

رأي القائد في مطالب الكتاب

قال الإمام السيد الخامنئي : إنّ الثورة جاءت بكلام جديد وهو نظريّة الحكومة الإسلامية، إلّا أنّ هذه النظرية لا تبقى جديدة على الدوام؛ إذ من الممكن أن تعتريها بعض النواقص في البداية، أو قد تتعرض لاحقاً لسوء الفهم وتلحق بها بعض النواقص، وهذا ما يستدعي أن تعمل أفكار سليمة وقويّة بشكل دائم على تكاملها في اتجاهها الصحيح وسد نواقصها دون الإضرار بأصولها أو نفي أساس وجودها. وهذا العمل يتطلب التجديد. إلّا أنّ ما أشرت إليه سابقاً يتطلب منكم مضاعفة الدقة في عملكم هو وجوب الإلتفات إلى أنّ عملية التجديد يجب أن لا تكون متأثرة بإيحاءات الثقافة الأجنبية، وهي تلك الثقافة الساعية وراء التسلط والهيمنة...

يجب عدم أخذ عينات من الثقافة الغربية والديمقراطية الغربية والليبرالية، في تبيين مباني الحكومة الإسلامية. قد توجد في ذات وبين ثنايا ولاية الفقيه أمور من هذا القبيل، ويجب علينا في مثل هذه الحالة كشفها وتنقيحها، ولكن يجب أن لا يُستوحى ولا يفرض عليها شيء من خارجها. لننظر إلى سيرة الخلافة الإسلامية، والحكومة الإسلامية في صدر الإسلام، وفي عهد الرسول ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام، ونعمل على أساس الجوانب المقبولة منها ونركّز عليها وندخل عليها ما تحتاج إليه من تنقيح يوماً بعد آخر[1].

إنّ من الخطأ الفادح أن يتصور شخص في مجتمعنا أو في وسط الأمة الإسلامية ضرورة تعلّم الديمقراطية من الغرب، والذي نرجوه من الخطباء والكتّاب المنصفين أن لا يتكلموا أو يكتبوا بشكل يوحي بأنهم هم الذين توصلوا في البرهة الراهنة إلى تبنّي فكرة

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في : ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

الديمقراطية وإيصالها إلى أسماع الناس[١].

ومن حسن الحظ أن شريحة جديدة من الشباب الأفاضل ظهرت اليوم في قم، وهي تفكّر في هذه المسائل، ولكن يجب عليها الحذر من الآفات. يجب أن لا يتلاشى الصفاء والنقاء الذي يطبع هذه الفكرة الجديدة.

يجب الإعتماد على المباني والمصادر الإسلامية والعمل على تكميل هذه النظرية من أجل السمو بها، وتبيانها بمختلف الأساليب[٢].

إن واجب مختلف الحوزات بطلبتها وفضلائها وكذا الواعين وذوي العقول النيرة والأفاضل من العلماء في ربوع الوطن هو بيان الفكر الجوهري والنظرية الأساسية التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية، وهي ذاتها نظرية حاكمية الإسلام في جميع جوانب الحياة البشرية، وذلك عبر الإستدلال والمنطق ومراعاة مختلف الأبعاد لتلك القضية[٣].

إننا نجد البعض يتعرضون للخطأ أحياناً في الحقول البحثية والتحقيقية، وإنني أرى أنّ السبب في ذلك هو التأسيس على النظريات الفكرية السائدة في الغرب بدلاً من الإستناد إلى حجّية الكتاب والسنّة والإنطلاق من النظرية الإسلامية الحقة![٤]

ما ينبغي علينا الآن هو بحث الإسلام كعقيدة نزلت إلى الساحة لتدير مجتمعاً ومجموعة بشريّة واضحة المعالم، وربما شملت البشرية جمعاء؛ فما هي الأمور التي يحتاجها هذا الدين الآن لتتسنى له إدارة المجتمع مادياً ومعنوياً؟

وما هي أسس ذلك وقواعده؟ مع العلم بأنّ الإسلام والنظام الإسلامي يأخذ الآن

---

(١) من كلمة ألقاها في ١٣٨٣/٤/١٥ـ طهران ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة: بدء العام الدراسي في الحوزات العلمية في ٢١ جمادى الثانية ١٤٢٢هـ ـ طهران.

(٤) من كلمة ألقاها بمناسبة لقاء خاص في: ٢١ ربيع الأول ١٤٢١هـ ـ طهران.

بزمام الأمور في يده، ويريد أن يعمل ويدير، لا أن يجلس ويشاهد كيف يدير الآخرون دفّة الحياة.

ومع هذا الإفتراض المسبق لابدّ وأن نحدّد مسير أبحاثنا ونكون على علم باحتياجاتنا، ثم ننزل إلى الساحة طبقاً لذلك.

إنهم يقومون الآن بالمساس بأكثر الأمور بداهة وأولية من مباني النظام السياسي في الإسلام، مستندين إلى الأدلة الواهية والحجج المتهافتة! فيطرحون هذا السؤال: **هل هناك علاقة في الأساس بين الإسلام والسياسة أو لا؟!**

أي أنّ ذلك الفكر الذي هبّت النهضة الإسلامية ذات يوم وأكبّت على إيضاحه وتبيانه بكل قوة وشجاعة وصلابة وثقة بالنفس حتى أزهر ذلك الفكر وأثمر واستطاعت هذه النهضة أن تقيم على أساسه نظاماً سياسياً، هذا الفكر وهذا الأصل يسعى البعض الآن إلى تقويض أساسه وإثارة الشبهات حوله باستدلالات ينقصها المنطق والموضوعية ولا تتّسم إلا بالضعف والخواء! فهل يمكن الحفاظ على عزّة الدين وكرامته ومنزلته في نفوس الناس بمثل هذا الكلام الفارغ والتافه والفاقد للمعنى والمضمون من الناحيتين الإستدلالية والنظرية؟!

إنّ هذا يدل على أنهم يشاهدون الساحة خالية أمامهم، وإلا لو كان المحيط الثقافي محيطاً قوياً وراسخاً وقادراً على وأد مثل هذا الكلام بمجرد التفوّه به لتوقف أولئك عند حدودهم، لكنهم لم يكفّوا عن الكلام بعد! ولهذا فإننا في أشدّ الحاجة إلى هذه الأبحاث؛ فلنضع برنامجاً للعمل وتلبية الحاجات والوفاء بالمتطلبات[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة لقاء خاص في: ٢١ ربيع الأول ١٤٢١هـ ـ طهران.

تمهيد:

معنى حاكمية الإسلام

قال الإمام الخامنئي: إنّ مشروع الحكومة الإسلامية التي دعا إليها الإمام الخميني وتريدون أنتم تثبيتها وتدوينها وتبيينها، لا تتحول عن غير وعي وإرادة إلى حكومة غير إسلامية. وهذه هي النكتة المطروحة في هذا التحدّي الفكري فيما بيننا وخصومنا على الصعيد العالمي.

إنّ خصومنا لا يعارضون من يحمل إسم الإسلام ويحكم في مكان ما، وإنما المهم بالنسبة لهم هو أن يتولّى الدين إدارة شؤون المجتمع، ويطرح فكراً جديداً للعالم. ولهذا يجب عليكم الإلتفات إلى أنّ الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه التي أبدعها الإمام الخميني وطرحها أمام العالم هي تلك الحكومة الإسلامية التي تعني حاكمية الإسلام والدين والشريعة، وهذا المعنى يجب أن يفهم جيّداً.

من الممكن أن يسعى فقهاؤنا وفضلاؤنا إلى تنقية الشريعة مما يوجد في فقهنا من نقاط ضعف ونواقص، فهذا بحث آخر، إلا أنّ ما يجب طرحه ـ وهو ما يمثّل رأي الإمام الخميني قطعاً ـ هو أن تملأ أجواء المجتمع بالشريعة والفقه والأحكام والعمل الإسلامي، ولم يقبل أي بديل عن ذلك تحت أية حالة كانت.

كنت ذات مرّة أتحدث معه حول قضية مهمّة تتعلق بولاية الفقيه وما شابه ذلك، وعرضت عليه أثناء الكلام بأنني قبل الثورة عندما كنتُ أبحث مع الأفاضل والزملاء، كنت أرى بعضهم يقول إنّ الإسلام لا يوجد فيه منهج خاص في باب الإقتصاد، وأي منهج يتكفّل بتحقيق المثل الإسلامية كالعدالة مثلاً، فهو منهج إسلامي. بينما رأيُنا هو أنّ الإسلام قد بيّن الخطوط ووضع منهجاً وحدّد إطاراً للإقتصاد الإسلامي يجب السير

في ضوئه، فقال الإمام: هذا هو الصحيح[١].

وأنا طبعاً لا أريد الإستناد إلى هذا المطلب لإثبات صحّة هذا الأمر، وإنما أريد الإستناد إلى أنّ رأيه كان هذا، وأنه لم يكن يرضى بما هو أدنى من ذلك.

وفي الموارد التي كانت تبحث فيها الأحكام الثانوية، كان يطرح هذا الرأي كحكم إسلامي وفقهي، وبقي على هذا الحكم إلى النهاية [٢].

حاكمية الشعب أم الديمقراطية

جاء في تعريف الديمقراطية: هي نظام سياسيٌّ اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة.

أمّا أساس هذه النظرة فيعود إلى المبدأ القائل بأنّ الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعيّة، وبالتالي فإنّ الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم، وتتضمن مبادىء الديمقراطية ممارسة المواطنين لحقهم في مراقبة تنفيذ هذا القوانين بما يصون حقوقهم العامة، وحرياتهم المدنية وقيام تنظيم الدولة وفق مثال حكم الشعب لصالح الشعب بواسطة الشعب (أبرهام لنكولن).

أما اشتقاق التعبير فيعود الى كلمة يونانية بنفس اللفظ وتعني حرفياً «حكم الشعب» تمييزاً لهذا النوع من الحكم القائم على قاعدة حكم الأكثرية عن أنظمة الحكم الأخرى: الحكم الفردي الإحتكاري (ديكتاتورية)، وأنظمة حكم الأقلية (أوليغارشية) أو «أرستقراطية».

قال الإمام الخامنئي: وللأسف فإنّ تلك الآفة مازالت بيننا حتى اليوم ـ ولكن

---

(١) كما سيتضح ذلك جلياً في الجزء الثاني.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

بدرجة أقل ـ حيث نجد أنّ البعض مازالوا يعتبرون الديمقراطية الغربية هي المعيار عندما يدور الحديث حول الديمقراطية وحكم الشعب مع الأخذ بالإعتبار مفهوم الديمقراطية الغربية، ناهيك عن العلمانية وما إلى ذلك! في حين أنّ هذه الديمقراطية الغربية نفسها تخضع هي الأخرى لقراءات متعددة. إنّ الديمقراطية الغربية أيضاً لا تخضع لقراءة واحدة، بل لعدد من القراءات، حتى إنّ البلدان الشيوعية كانت تعتبر نفسها دولاً ديمقراطية. وهل كانت من بينها مَن ليس بديمقراطي؟ فمثلاً حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية، أو الصين الشعبية، فكلها كانت حكومات ديمقراطية(١).

أقسام الديمقراطية

١ ـ **الديمقراطية المباشرة:** حيث يمارس الشعب فيها بنفسه مهام سنّ التشريعات والقيام بمهام السلطة التنفيذية، فتكون الديمقراطية هي مبدأ السيادة الشعبية، يمارس فيها السلطات الثلاث ـ التنفيذية والتشريعية والقضائية ـ لا يفوضها الى نواب أو مندوبين.

٢ ـ **الديمقراطية شبه (أو غير) المباشرة:** حيث ينتخب الشعب نواباً لمناقشة القضايا والقوانين العامة وليست التشريعات شأنها وليعين السلطة التنفيذية ويحاسبها على أعمالها، ولكن على شرط احتفاظ جسم المواطنين بحق تقرير المسائل الرئيسية فيقرها الشعب بنفسه عن طريق الإستفتاء أو الإقتراع الشعبي.

وشبيه هذه الديمقراطية «الديمقراطية النيابية».

٣ ـ **الديمقراطية الموجهة:** أطلقه رئيس جمهورية أندونيسيا في مقابل الديمقراطية الغربية، وهي عبارة عن تقييد حرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف والمزيد من سيطرة القيادة المركزية للدولة على الحياة السياسية ومجالس النواب وأجهزة الإعلام.

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة لقاء خاص في: ٢١ ربيع الأول ١٤٢١هـ ـ طهران.

٤ ـ **الديمقراطيات الشعبية:** هذه الكلمة تدل بشكل خاص على الدول الأوروبية الشرقيّة، ولدت الديمقراطيات الشعبيّة الأوروبيّة بواسطة حركات المقاومة ضد النازية التي كانت الأحزاب الشيوعيّة تقودها وأحياناً بمساعدة الجيش السوفياتي.

استخدم التعبير بعض الدول التقدميّة الإشتراكيّة في العالم الثالث.

معنى السياسة

جاء في تعريف السياسة: هي فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة، وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وبتعبير أخر: هي النشاط الإجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة، ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق، ـ من خلال القوة الشرعية والسيادة ـ بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة.

وقيل السياسة: هي علم دراسة المصالح المتضاربة وانعكاسها على تكوين السلطة والحفاظ على امتيازات الطبقة الحاكمة.

وقيل السياسة: هي الجهد لإقامة النظام والعدل وتغليب الصالح العام والمصلحة الإجتماعية المشتركة في وجه ضغوط المصالح الفئوية.

هرميّة الحكم في الدولة الإسلامية

جاء في دستور الجمهورية الإسلامية: السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض(١).

مجلس الأمن الوطني الأعلى

يتم تشكيل مجلس الأمن الوطني الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية لغرض تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية وذلك بالمهام التالية:

١ ـ تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

٢ ـ تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية ـ الأمنية العامة.

٣ ـ الإستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويكون أعضاء المجلس على النحو التالي:

ـ رؤساء السلطات الثلاث.

---

(١) انظر المادة ٥٧ من الدستور.

- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.
- مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.
- ثلاث أشخاص من الجامعيين .

وقرارات هذا المجلس يجب أن تطرح للإستفتاء العام - بعد أن يتم تأييدها والمصادقة عليها من قبل القائد - وتحصل على موافقة الأكثرية المطلقة للمشاركة في الإستفتاءالعام .

*** مضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلامياً وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية والأُسس الإيمانية، وأهداف جمهورية إيران الإسلامية وكون الحكم جمهورياً وولاية الأمر وإمامة الأمة وكذلك إدارة أمور البلاد بالإعتماد على الآراء العامة والدين والمذهب الرسمي لإيران، هي من الأمور التي لا تقبل التغيير(١).**

مجمع تشخيص مصلحة النظام

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام بأمر من القائد لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أنّ قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف الشريعة أو الدستور في حين لم يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور بملاحظة مصلحة النظام.

- تعيين الأعضاء الدائمين والموقتين لهذا المجمع بيد القائد.

- المقررات التي تتعلق بهذا المجمع أنفسهم فتتم من قبل نفس الأعضاء وترفع للقائد للموافقة عليها.(٢)

---

(١) المادة ٧٦ من الدستور.

(٢) انظر المادة ١١٢ من الدستور.

معالم سياسة البلاد

قال الإمام الخامنئي حفظه المولى: إنّ السياسة التي تحكم الخطة الإنمائية الثانية، وبعد الأخذ بنظر الإعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وهو ما ينصّ عليه الدستور وعلى أساسه يجب ألّا تتنافى جميع برامج الخطة في خطوطها الإقتصادية والنقدية والثقافية والسياسية والإجتماعية وغيرها مع المعايير الفقهية والتي يجب أن تتطابق في جميع الحالات مع الفقه الإسلامي هي على النحو التالي:

١ ـ رعاية العدالة الإجتماعية في:

أ ـ تقسيم أفضل للمصادر والإمكانيات العامة.

ب ـ جباية الضرائب حسب معدلات المداخيل.

ج ـ الدعم الجاد والقانوني للقطاعات المستضعفة في المجالات المتعلّقة بخدمات الحكومة والسلطة القضائية.

د ـ إيلاء الاهتمام وتقديم المزيد من العون للمناطق المحرومة والأرياف في المجالات المختلفة (خاصة) توفير فرص العمالة والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية.

هـ ـ إتّخاذ التدابير الملائمة للحيلولة دون الحصول على المداخيل الإعتباطية.

و ـ توفير مجالات العمل مع الأخذ بنظر الإعتبار الطاقات والأولويات في كلّ منطقة.

ز ـ تطوير وتوسيع نظام التأمين الإجتماعي.

٢ ـ تعزيز ودعم القيم الثورية في عرض الخدمات المالية والإمكانيات الحكومية ومنح الأولوية للأشخاص الذين يستخدمون هذه الخدمات على طريق تنمية البلاد، وتنامي الأماني الثورية ـ الإسلامية، وأُولئك الذين بذلوا جهداً متميزاً من أجل تعزيز أعمدة الثورة والنظام الإسلامي بمن فيهم المضحّون والمقاتلون والتعبويون.

٣ ـ تطوير الإنتاج الداخلي سيما في القطاع الزراعي وسدّ الحاجات الضرورية للشعب وتقليص حجم استيراد السلع الإستهلاكية وغير الضرورية مقابل تحسين نوعية المنتجات وزيادة حجم التصدير غير النفطي.

٤ ـ تصحيح وإصلاح الجهاز الإداري والقضائي وصولاً الى وضع أفضل لتنفيذ برامج الخطة الإنمائية وتحقيق أهدافها عبر تقليص الحجم، مقابل زيادة الفاعلية واستخدام المدراء الاكفاء الأمناء والملتزمين وإصدار القوانين لتغطية الحاجة المستجدّة وإقامة نظام المراقبة وإزالة العيوب الأخلاقية مثل التباطؤ في العمل، والإرتشاء وعدم المبالاة في تأدية الواجبات والبيروقراطية والروتين.

٥ ـ بذل الاهتمام اللازم بالحقول الإجتماعية، وزيادة حصّتها في الخطة الإنمائية من قبيل: الأمن العام والقضاء والثقافة والتعليم العام والصحّة والعلاج والتعليم العالي والبحوث والمحافظة على البيئة والتربية البدنية.

٦ ـ ترشيد جميع الأنشطة التنفيذية والإعلامية باتّجاه السمو الروحي والخلقي وتعميق وتوسيع الحساسيات والقناعات الدينية وترسيخ القيم الثورية وصيانة الكرامة الإنسانية، وتحكيم الضوابط وتنشيط روحية العمل والمثابرة والإتكاء على الذات والقناعة وتحاشي التبذير والإستهلاك.

٧ ـ رعاية الأهم فالمهم في الإستثمارات التحتية وغير التحتية بهدف استكمال حلقة الإنتاج من أجل الإستهلاك الداخلي والتصدير واستغناء البلاد عن الخارج من السلع الضرورية، واستكمال المشاريع المجمّدة، وتأمين الحدّ الأدنى من حاجة البلاد الدفاعية، وتحاشي الإستثمار في الحقول التي تتعارض مع هذه الأهداف والمؤدّية الى إهدار الأموال ومصادر الثروة.

٨ ـ الاهتمام الجاد بمشاركة عامّة الناس في عملية إعمار البلاد، ورعاية النقاط التالية في تحويل مؤسسات القطاع العام الى الخاص.

أ: عملية التحويل يجب أن تستهدف تحقيق أهداف الخطة وإلّا تتحول الى هدف

بعينه.

ب : تنفيذ العملية في إطار الدستور.

ج : يجب ألا يعرض الأمن القومي للخطر، أو تزعزع حاكمية القيم الإسلامية والثورية.

د : يجب ألّا تمسّ حاكمية النظام أو الإجحاف بحقوق الناس أو الإحتكار.

هـ: رعاية الإدارة السليمة.

٩ ـ إتّخاذ التدابير اللازمة للإشراف الكامل والدائم على تنفيذ الخطة الإنمائية.

١٠ ـ تقوية البنية الدفاعية في حدود الحاجة وفي إطار السياسة المعلنة.

١١ ـ رعاية الملاحظات التالية في السياسة النقدية والمصرفية:

أ : التخلّص تدريجياً من الإستقراض الداخلي.

ب : اتّخاذ التدابير اللازمة لإحياء تقليد القرض الحسن في المجموعة المصرفية في البلاد.

ج : تسهيل الحصول على الإعتمادات المصرفية بالنسبة للأشخاص الذين يتمتعون بكفاءات عالية في العمل والفكر والقدرة الفنية.

د : إتّخاذ التدابير اللازمة لتجنّب الإستقراض من الخارج، وبذل الجهود اللازمة للتخلّص تدريجياً من الإلتزامات الراهنة.

١٢ ـ رعاية المبادىء المعلنة للجمهورية الإسلامية في سياستها الخارجية، مع التأكيد على معاني العزّة والحكمة والمصلحة في هذا المضمار [١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة توجيهاته للخطة الإنمائية الثانية.

أساس وأهداف الدولة الإسلامية

يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس:

١ ـ الإيمان بالله الأحد (لا إله إلا الله) وتفرّده بالحاكمية والتشريع ولزوم التسليم لأمره.

٢ ـ الإيمان بالوحي الإلهي ودوره الأساس في بيان القوانين.

٣ ـ الإيمان بالمعاد ودوره الخلّاق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله تعالى.

٤ ـ الإيمان بعدل الله في الخلق والتشريع.

٥ ـ الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام.

٦ ـ الإيمان بكرامة الإنسان وقيمته الرفيعة وحريّته الملازمة لمسؤوليته أمام الله.

* وهو نظام يؤمن القسط والعدالة والإستقلال السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والتلاحم الوطني عن طريق ما يلي:

أ ـ الإجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

ب ـ الإستفادة من العلوم والفنون والتجارب المقدّمة لدى البشرية، والسعي من أجل تقدمها.

ج ـ محو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما[1].

---

(١) المادة ٢ من الدستور.

من أجل الوصول الى الأهداف المذكورة أعلاه تلتزم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي:

١ ـ خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع.

٢ ـ رفع مستوى الوعي العام في جميع المجالات بالإستفادة السليمة من المطبوعات ووسائل الإعلام ونحو ذلك.

٣ ـ توفير التربية والتعليم والتربية البدنية مجاناً للجميع وفي مختلف المستويات وكذلك تيسير التعليم العالي وتعميمه.

٤ ـ تقوية روح التحقيق والبحث والإبداع في المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية والإسلامية كافة عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع الباحثين.

٥ ـ طرد الإستعمار كليّة ومكافحة النفوذ الأجنبي.

٦ ـ محو أي مظهر من مظاهر الإستبداد والديكتاتورية واحتكار السلطة.

٧ ـ ضمان الحريات السياسية والإجتماعية في حدود القانون.

٨ ـ إسهام عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

٩ ـ رفع التمييز غير العادل، إتاحة تكافؤ الفرص للجميع في المجالات المادية والمعنوية كلها.

١٠ ـ إيجاد النظام الإداري السليم وإلغاء الأنظمة الإدارية غير الضرورية في هذا المجال.

١١ ـ تقوية بنية الدفاع الوطني بصورة كاملة عن طريق التدريب العسكري لجميع الأفراد من أجل حفظ الإستقلال ووحدة أراضي البلاد والحفاظ على النظام الإسلامي.

١٢ ـ بناء اقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الإسلامية من أجل توفير الرفاهية والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان في مجالات التغذية والمسكن والعمل والصحة، وجعل التأمين يشمل جميع الأفراد.

١٣ ـ إيجاد الإكتفاء الذاتي في العلوم والفنون والصناعة والزراعة والشؤون العسكرية وأمثالها.

١٤ ـ ضمان الحقوق الشاملة للجميع نساءً ورجالاً وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون.

١٥ ـ توسيع وتقوية الأُخوّة الإسلامية والتعاون الجماعي بين الناس كافة.

١٦ ـ تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والإلتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم [١].

أقول: هذه أهداف الجمهورية الإسلامية في إيران وهي في الواقع أهداف الإسلام وتعاليم القرآن، وسوف نشرع في تبيين مطالب كتاب «حاكمية الإسلام» للإمام الخامنئي حفظه الله والتي سترى عزيزي القارىء أنها عبارة عن تطبيق عملي لهذه الأهداف النظرية في ثلاثة أجزاء متتالية، وهذا أولها:

---

(١) المادة ٣ من الدستور.

جوهر دستور الجمهورية الإسلامية

إنّ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو ترجمان تطلعات وطموحات الشعب الإيراني المسلم، والدليل الموجه لإتجاه ومسيرة حركة المواطنين، وهو الإطار العام لسنّ القوانين ورسم السياسات العامة للنظام.

وإنّ إحدى الخصائص المتميزة للدستور، تتمثل في مرونته وقدرته على التلاؤم مع الظروف والتطورات، وقد قدّم سبل حلول عملية للخروج من المعضلات والاختناقات، والإستفادة الأكثر من آراء الخبراء وذوي وجهات النظر.

وفي ظل هذه المرحلة الجديدة من تحديد السياسات العامة للنظام، وفي أعقاب الحصول على استشارات مجمع تشخيص مصلحة النظام استناداً للبند الأول من المادة (١١٠) للدستور، فإنّه قد جرى تحديد المجموعة الأولى من السياسات العامة والبعيدة المدى للجمهورية والإسلامية الإيرانية في المواضيع التي تحظى بالأولوية الفائقة لدى ذلك المجمع (الأمن الإقتصادي، والطاقة، ومصادر المياه، وقطاع المعادن، والثروات الطبيعية، وقطاع النقل والشحن)، ويجري إبلاغها للسلطات الثلاث بالبلاد.

١ ـ لقد حدّدت، وبالإلتفات إلى المبدأ (١١٠) من الدستور، مسؤولية الإشراف على حسن تنفيذ السياسات التي تم إبلاغها، على عاتق مجمع تشخيص مصلحة النظام، وهذا المجمع مكلّف بتقديم التقارير لي عن إشرافه وفقاً للسياقات المقرة.

٢ ـ السياسات التي جرى إبلاغها، نافذة في إطار مبادئ الدستور، وإن تجاوز الدستور في تنفيذ السياسات العامة غير جائز[١].

---

(١) من رسالة ولي أمر المسلمين (دام ظله) إلى رؤساء السلطات الثلاث في البلاد حول السياسات العامة للدولة في ١٤ ذي الحجة ١٤٢١هـ

ماهية الحكومة الإسلامية

الحكومة الإسلامية لا تشبه أشكال الحكومات الموجودة[١]؛ فليست هي حكومة إستبدادية يستبدّ فيها رئيس الدولة برأيه، عابثاً بأموال الناس ورقابهم، ويتصرف بهم كما يحلو له، فيقتل من يشاء، وينعم على من يشاء، ويهدي أموال وأملاك الشعب إلى من يشاء؛ فالرسول ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام وسائر الخلفاء لم يكن لهم مثل هذه الصلاحيات، فحكومة الإسلام ليست إستبدادية ولا مطلقة، بل مشروطة، ولكن ليست مشروطة بالمعنى الفعلي المتعارف، وهو تبعية سنّ القوانين بناءً لآراء الأشخاص والأكثرية، وإنما هي مشروطة بمعنى أنّ القائمين بالأمر يتقيّدون بمجموعة الشروط والقواعد المبيّنة في القرآن والسنّة، وهي نفس أحكام الإسلام وقوانينه التي يجب مراعاتها وإجراؤها، لذا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي على الناس.

ويكمن الفرق الأساس بين الحكومة الإسلامية والحكومات المشروطة ـ الملكية منها والجمهورية ـ في أنّ ممثلي الشعب أو ممثلي الملك في تلك الأنظمة هم الذين يشرّعون، في حين تنحصر سلطة التشريع في الإسلام بالله عزّ وجلّ؛ فالشارع المقدّس في الإسلام هو المشرّع الوحيد، وليس لأحد أيّاً كان أن يشرّع، وليس لأحد أن يجري وينفّذ أي قانون غير حكم الشارع. لهذا السبب فقد استبدل الإسلام

---

(١) الحكومة هيئة جماعية مكلفة بتأمين الإدارة السياسية للبلاد وتنظيم وسائل هذه الإدارة وتحمل مسؤوليتها.

والحكومة جزء من السلطة التنفيذية في البلدان التي تكون السلطة أحادية، فتختلط الحكومة مع فريق العمل الذي يساعد رئيس الدولة في إدارة شؤون الحكم ، فلا وجود للحكومة خارج وجود الرئيس .

أما في البلاد التي تكون السلطة ثنائية فالى جانب رئيس الدولة أو الملك ، هناك الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء أو الوزير الأول .

بالمجلس التشريعي الذي هو أحد المجموعات الثلاث للحكومة مجلساً آخر للتخطيط، يعمل على تنظيم سير الوزارات في أعمالها تحت ظل الإسلام، وفي تقديم خدماتها في جميع المجالات لجميع الناس.

إنّ مجموعة القوانين الإسلامية التي وردت في الكتاب والسنّة مقبولة ومطاعة في نظر المسلمين، وهذا الإنصياع يسهّل على الدولة مسؤولياتها، في حين أنّ الحكومات الدستورية الملكية أو الجمهورية فإنّ الذين يعتبرون فيها ممثلين عن أكثرية الشعب يقررون ما يرغبون فيه باسم القانون، ثم يفرضونه على جميع الناس[١].

(١) منهجية الثورة الإسلامية، ص١٥١.

الفرق بين الثورة والنظام والحكومة والبلد الإسلامي والعالم الإسلامي

معنى الثورة

قال الإمام الخامنئي حفظه المولى: عندما نطلق إسم الثورة[١] فإننا لا نريد بها بالضرورة المواجهات والإضطرابات والهرج والمرج وما إلى ذلك، خلافاً لتلك الإنطباعات التي يثيرها البعض في كتاباتهم وهم يشعرون بالحبور لتلاعبهم بتلك الكلمة! إنهم أحياناً يريدون تصوير الثورة على أنها أعمال شغب واضطرابات وقلاقل وفوضى، ثم يقولون: إننا لا نريد ثورة؛ أي أنّ الثورة شيء سيّئ ورديء! إنّها انطباعات خاطئة حول الثورة؛ فالثورة تعني التغيير الأساسي والمبنائي. وفي أغلب الأحيان فإنّه لا يمكن القيام بهذا التغيير الأساسي بدون تحديات صعبة وبلا صدامات، ولكن هذا لا يعني أنّ الثورة لابدّ لها دائماً من التلازم مع الإضطرابات والقلاقل وسواها؛ كلا. وفي نفس الوقت فإنّه لا يمكن إطلاق إسم الثورة على كل شغب واضطرابات وقلاقل عامة أو جماهيرية، ولا على أي تغيير مهما كان أمره، بل إنّ الثورة تعني تبديل الأسس الخاطئة بأسس صحيحة حيثما كانت، وهذه هي الخطوة الأولى.

وبعد الثورة مباشرة لابدّ من إقامة النظام الإسلامي.

معنى النظام الإسلامي

والنظام الإسلامي يراد به تطبيق مشروع منسّق وشكل إسلامي عام في مكان ما، وذلك كما حدث من إسقاط نظام ملكي إستبدادي وفردي ووراثي وعميل في بلادنا واستبداله بنظام ديني شعبي متّقٍ بهذه الصورة التي اختارها له الدستور؛ أي نظاماً

---

(١) سيصدر قريباً كتاب «الثورة» للسيد القائد الخامنئي دام ظله .

إسلامياً.

معنى الحكومة الإسلامية

وأمّا بعد قيام النظام الإسلامي فيأتي دور تشكيل الحكومة الإسلامية بمعناها الحقيقي، أو بتعبير أدق إيجاد حكام وسياسيين على النسق الإسلامي. ولأن هذا غير متوفر منذ اللحظة الأولى، فلابدّ من العمل على توفيره وتحقيقه بالتدريج. وعلى المسؤولين والحكام أن يكونوا متطابقين مع تلك الضوابط والشرائط التي ينبغي توفرها في شخص مسؤول في الحكومة الإسلامية؛ فإمّا أن يتم اختيار أشخاص من هذا الطراز ـ إن وجدوا ـ وإمّا أن يعملوا على تكميل ما ينقصهم ويزاولوا مهامّهم، وهذه هي المرحلة الثالثة التي نعبّر عنها بإقامة الحكومة الإسلامية.

معنى الدولة الإسلامية

وإذا ما جاء النظام الإسلامي، فينبغي أن تكون الدولة إسلامية؛ أي الدولة بمعناها العام، وليس فقط بمعنى مجلس الوزراء، بل بمعنى السلطات الثلاث، والمسؤولين، والقائد، وكافة المؤسسات.

معنى البلد الإسلامي

وأمّا المرحلة الرابعة ـ والتي تأتي فيما بعد ـ فهي البلد الإسلامي؛ فإذا ما أصبحت الدولة أو الحكومة إسلامية بمعنى الكلمة، فإنّ البلد سيصبح إسلامياً هو الآخر بالمعنى الصحيح للكلمة، ولسوف يتم إقرار العدالة، والقضاء على التفرقة، والتغلب على الفقر تدريجياً، وتحقيق العزّة الحقيقية لذلك الشعب، ويحقق ذلك البلد المزيد من التطور على نطاق العلاقات الدولية؛ وهذا هو البلد الإسلامي.

معنى العالم الإسلامي

فإذا تجاوزنا هذه المرحلة، فإنّ المرحلة التالية هي مرحلة العالم الإسلامي، إذ يمكن إيجاد عالم إسلامي من خلال البلد الإسلامي، وإذا ما كان النموذج قائماً فمن الممكن خلق نماذج أخرى على غراره.

ففي أي مرحلة نحن الآن؟ إننا في المرحلة الثالثة، ولم نصل بعد لمرحلة البلد الإسلامي، ولا يمكن لأحد الإدّعاء بأنّ بلدنا بلد إسلامي. نحن صممنا نظاماً إسلامياً ثم طبّقناه على نطاق الواقع ـ وكلمة (نحن) تعني أولئك الذين قاموا بذلك ـ ولدينا الآن نظام إسلامي واضح المعالم. ومعلوم كيف يجب أن يكون المسؤولون، وما هي مهام السلطات الثلاث، وما الذي يجب على الحكومة عمله، إلّا أنه لا يمكنني الإدعاء بأننا بلد إسلامي، فمازال ينقصنا الكثير.

إنّ علينا أن نبني أنفسنا وأن ننطلق إلى الأمام، وعلينا أن نقوم بتربية أنفسنا؛ وبالطبع إذا ما كان هنالك إمام معصوم يتصدى للأمور كأمير المؤمنين عليه السلام بحيث يكون قوله وفعله وسلوكه حجّة فإنّ مهمة المسؤولين في النظام ستكون أكثر يسراً وسهولة، لأن لديهم النسخة الكاملة الحقيقية التي يمكن الإقتداء بها. ولكن عندما يكون شخص مثلي على رأس السلطة فإنّ الأمور ستكون أكثر صعوبة بالنسبة للمسؤولين، ولكن ثوابهم سيكون أكثر أيضاً. إنّ أجرهم سيكون عظيماً إذا ما استطاعوا مواصلة هذا الطريق؛ فليبذل كل منكم جهده، وليطابق نفسه مع النموذج الإسلامي، واجعلوا من دينكم وتقواكم واهتمامكم بأمور الناس ومراعاتكم للأحكام الشرعية ورعايتكم لبيت المال والإجتناب عن الأنانية وحب النفس ومحاباة الأصدقاء والأقارب والإبتعاد عن الكسل والبطالة وحب الشهوات وما إلى ذلك متطابقاً مع النموذج الإسلامي. وبوسع كل منكم أن يقوم بواجبه في هذه المجالات وأن يشق طريقه إلى الأمام وأن يبني نفسه، ومن المتيقّن أنّ أجركم سيفوق أجر من كان يقوم بهذه

الواجبات في عهد أمير المؤمنين عليه السلام، لأنه كان ينظر إلى أمير المؤمنين عليه السلام الذي هو نموذج للكمال، وهو ما تفتقرون إليه أنتم، حيث لا يوجد بينكم أحد من ذلك الطراز لتقتدوا به، سوى أنّ الضوابط في أيدينا جميعاً، ولكلٍّ منّا مهمة وواجب ينبغي عليه أداؤه[١].

الجمهورية الإسلامية لا غير

عندما ارتفع صوت ينادي بالجمهورية الإسلامية، ردّد الشعب جميعاً هذا النداء في كافة أرجاء البلاد يطالبون بالجمهورية الإسلامية وبالقضاء على النظام الشاهنشاهي. وبعد أن وقفوا وتقدّموا بالقدرة الإلٰهية كانت جميع الدول والدول الكبرى مع النظام الموجود، وأنّ أمريكا وبريطانيا كانتا تظهران مساندتهما للنظام الشاهنشاهي أكثر من الجميع، وللأسف فإنّ الحكومات في الدول الإسلامية أيضاً ساندوه.

وعندما حطّم الشعب هذا السّد وعزلوه، عندئذ سمع بعض الأحاديث ووجد بعض النوايا وبدأت الخلافات، وربما كانت بعض الأيدي تعمل في الخفاء خلف كثير من هذه الخلافات وتحرّض المخالفين لإيجاد هذه المشاكل في إيران، ورأينا آثاراً منها في بعض المناطق، ورأينا أنّ لديهم خططاً تستهدف مراكز قوى الشعب ليأخذوها منه، فمراكز القوى تتمثل في نقطتين: إحداهما وحدة الكلمة، والأخرى الجمهورية الإسلامية، ولقد عملوا ما بوسعهم لمخالفة الجمهورية الإسلامية؛ قالوا: يجب أن يكون (النظام) «الجمهورية الإسلامية الديمقراطية» وشعبنا رفضه قائلاً: نحن لا نفهم شيئاً سوى الجمهورية الإسلامية.

الديمقراطية غيّرت زيّها طوال التاريخ؛ فالديمقراطية اليوم لها معنى في الغرب يختلف عن معناها في الشرق، وإنّ أفلاطون وأرسطوا كانا يقولان شيئاً آخر. قال الشعب: نحن لا نفهم منها شيئاً ولا نتمكن من التصويت لها. إنّ الذي نعرفه هو الإسلام.

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة لقاء أخوي في: ٥ رمضان ١٤٢١هـ ـ طهران.

نعرف أنّ الإسلام هو حكومة العدل. لقد عرفنا الذين كانوا في صدر الإسلام مثل علي ابن أبي طالب عليه السلام فهمناه وعرفنا ماذا يعمل، وعرفنا أيضاً الجمهورية التي لابدّ لنا أن نصّوت لها بجانب الإسلام، ولكن الديمقراطية إذا وضعت بجانب الإسلام فلا نقبلها[١].

كانت كلمة «**الديمقراطية**» متداولة على الألسن في بداية الثورة، وكان يُقال أحياناً قبل عودة الإمام «**الجمهورية الديمقراطية الإسلامية**». فجاءنا المرحوم الحاج أحمد الخميني بتوصية من الإمام وهي أنّ الإمام يقول أن لا تستخدموا كلمة الديمقراطية، وأنّ عنوان «**الجمهورية الإسلامية**» وحده كافياً. ولعل البعض قد أثارته الدهشة بأنّ كلمة الديمقراطية لا تستلزم مثل هذه الحساسية! إلّا أنّ تلك الحساسية كانت صحيحة وصائبة تماماً؛ وذلك لأن المصطلح الأجنبي يحمل معه بعداً ثقافياً، ويعكس نوعاً من الشعور الذي يتأصل لدى الإنسان تدريجاً[٢].

الإسلام أسمى ديمقراطية

إنّ سبب عدم قبولنا بـ(الجمهورية الإسلامية الديمقراطية) لأنه إهانة في حق الإسلام، لأنكم إذا وضعتم الديمقراطية بجانبه فيعني أنّ الإسلام ليس ديمقراطياً، مع أنّ الإسلام أسمى ديمقراطية من كل الديمقراطيات. ولهذا السبب فإنّ شعبنا لم يقبل بها أيضاً.[٣]

أهمية العدالة الإجتماعية

البعض كانوا يتصورون ولعلهم لحد الآن باقون على تصورهم أنّه قبل كل شيء

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة زيارة إلى مدينة كاشان في: ٢٥ شعبان ١٤٢٢هـ ـ كاشان.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة زيارة إلى مدينة كاشان في: ٢٥ شعبان ١٤٢٢هـ ـ كاشان.

يجب علينا أنَ ندخل مرحلة التنمية والبناء وبعد أن نوصل البلاد إلى درجة معينة من التقدّم والإزدهار، حينذاك نشرع في مسألة العدالة الإجتماعية وسبل تحقيقها. الواقع أنّ هذا النمط من التفكير ليس إسلامياً ولا ينطلق من منطلقات إسلامية، العدالة هي الهدف الأساس، والتنمية تعتبر مقدّمة للعدالة ليس إلّا. وكل يوم يمر دون أن تتحقق فيه العدالة الإجتماعية فهو يوم عصيب ومرير بالنسبة لنا.

واليوم إذ تجدون في المجتمع فواصل طبقية وأُناساً يعيشون الفقر والحرمان لحد الآن؛ فكل ذلك يعود بالدرجة الأساس إلى أنّ الخراب والدمار الذي لحق بالبلاد طيلة سنين متمادية من الحكم الشاهنشاهي البغيض أعمق وأكبر بكثير من أن يمكن تلافي آثاره في هذه الفترة القصيرة من عمر الثورة الإسلامية؛ مهما بلغت الجهود المبذولة من قبل المسؤولين والمتصدّين في الحكومة الإسلامية. وهنا لابدّ من القول إنّنا لو كان بمقدورنا أن نعمّر البلاد ونحقق العدالة الإجتماعية خلال هذه الفترة القصيرة لما كنا نتحمل السلبيات الموجودة ولا ليوم واحد. ولله الحمد فإنّ الخطة الخمسية الثانية كانت ناجحة وستحقق نجاحاً في المستقبل أيضاً.

وعليكم أن تجعلوا قضية القضاء على الفقر والحرمان على رأس قائمة الأولويات التي يجب أن تؤخذ بنظر الإعتبار في وضع الخطط والبرامج المستقبلية، وأحد أهم أركان عملية القضاء على الفقر والحرمان هي العدالة الإجتماعية، وبالطبع فإنّ مفهوم العدالة لا يعني بالدقة القضاء على الفقر والحرمان وإن كان القضاء على الفقر والحرمان جزءاً أساسياً من هذا المفهوم.

عليكم أن تأخذوا مفهوم العدالة بنظر الإعتبار في كافة المجالات وفي كل برامجكم ومخططاتكم، ولقد كانت قضية العدالة تحتل قسماً واسعاً من برامج الخطة الثانية[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع الحكومة في: ٣ ربيع الثاني ١٤١٦ هـ

إلغاء الطبقية بين الفقراء والأغنياء

هناك أشخاص من أبناء هذا البلد يعيشون في أدنى مستوى للفقر وإلى جانب هؤلاء هناك عدد من الناس يتمتعون بأعلى مستوى من المعيشة، ونحن لا يجب علينا مواصلة المسير في هذا الإتجاه، بل لابدّ لنا من السير في الإتجاه الذي يمكّننا من أخذ حصة من أصحاب الدخل العالي وصرفها في المصالح العاملة في البلاد وتقديم العون لأصحاب الدخل المحدود، الذين يواجهون صعوبات في تسيير شؤون حياتهم. وهذه أُمور لابدّ من العمل على إنجازها ـ بالطبع طُرحت وعود وأقوال لإنجاز بعض المشاريع من قبيل الضمان الإجتماعي وغيره من المشاريع، ولكن الوقت سيتأخر الى أن يتمّ إنجاز تلك المشاريع. ولهذا يجب المبادرة الى تنفيذ المشاريع ذات النتائج السريعة والآنية، فيجب أن يكون العمل مرتكزاً على الاهتمام بالطبقات الفقيرة بأيّة صورة ممكنة؛ لأنّ هذه الطبقات هي أول من يصاب بتأثيرات غلاء الأسعار الموجود في البلاد[1].

الإسلام لإدارة حياة الإنسان

هنالك من يحاول التنكر للأبعاد السياسية التي ينطوي عليها الحج وإنكار الجوانب السياسية للدين وأحكامه كليّاً، وهذه إحدى الألاعيب والأحابيل المفضوحة التي يحوكها أعداء الدين الذين يدعمون ضرورة عدم تدخل الدين بالأمور السياسية[2]! فإذا تعين على الدين تجنب التدخل بالشؤون السياسية، فلماذا بادر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى إقامة الحكم؟ ولماذا أقام الخلفاء الذين تلوه في الصدر الأول للإسلام الحكومة

---

(١) من كلمة لولي أمر المسلمين (حفظه الله) بمناسبة أسبوع الحكومة وذلك بتاريخ ٢٢ ربيع الأوّل ١٤١٥هـ.

(٢) سوف يفصّل سماحته ذلك في الجزء الثالث.

باسم الدين؟ وَلماذا بذل أمير المؤمنين عليه السلام قصارى جهده من أجل تثبيت دعائم الحكم وترسيخه؟

لقد جاء الدين لإدارة حياة الإنسان التي لا تنحصر بين جنبات المنزل؛ وأن أولئك الذين يحاولون تبديل الميادين الإقتصادية والسياسية والثقافية والنشاطات الإجتماعية إلى ساحة تتقاذفها أهواؤهم وشهواتهم وممارساتهم الدنيئة ويتخذون عباد الله خولاً، لا يرون منافساً لهم سوى الدين؛ وفي الحقيقة لو كان للدين تواجد في جميع الميادين فلن تطيق أية قوة الوقوف بوجهه، وإذا ما لمستم انهزاماً للمتدينين في أحد المواقع فإن ذلك مرده إلى عدم إنزالهم للدين في الساحة، بل إنهم نزلوا إلى الميدان مجردين من المفاهيم الدينية والهمّة والإخلاص الديني؛ فمتى ما نزل أهل الدين إلى الميدان وهم متسلحون بدينهم فلا ريب في أنّ النصر سيكون حليفهم لا محالة، وهذه سنّة إلٰهية **﴿ولو قاتلكم الذين كفروا لولّوا الأدبار ثم لا يجدون وليّاً ولا نصيراً﴾**[١]، ثم يردف تعالى بالقول: **﴿سُنة الله التي قد خلت من قبلُ ولن تجد لسُنّة الله تبديلاً﴾**[٢].

ثمّة فئة لم تجد لها بُداً سوى فصل الشعب الإيراني عن دينه، مستهدفةً تجريده عن الإنتصارات والمفاخر التي حققها وتحوله إلى قدوة تحتذي بها الشعوب، وعن عزته ووقوفه بوجه الناهبين الدوليين لئلا يسطون على هذا البلد، وسائر المواقف التي تبعث على الفخر؛ فالدين هو الحاكم على اقتصاد المجتمع وثقافته وعلاقاته السياسية والذي يصبغ تعامل المسؤولين مع أبناء الشعب وكل الميادين التي تتوشح بزينة الدين، ولهذا يثيرون الفتن لانتزاع الدين من هذه المفاصل وعدم تسييس الدين بزعمهم لما يرونه من أنّ الدين لا علاقة له بالسياسة ولابد من إبعاده عنها للمحافظة على كرامته التي تتمثل في انزواء أهل الدين في المعابد وبين جدران البيوت والزوايا لذكر الله! فهل هذه هي قيمة الدين؟! وهل هذا هو المراد من قوله تعالى **﴿ليظهره على الدين**

---

(١) سورة الفتح: ٢٢.

(٢) سورة الفتح: ٢٣.

كله﴾[1]؟!

لقد أنزل الباري تعالى الإسلام ليلقي بظلاله على عالم البشرية ويشرق كالشمس على كافة الكائنات ويبعث فيها الحياة، وهذه هي الرسالة التي تحملها الجمهورية الإسلامية وما جاء به الإمام الخميني العظيم قدس سره.[2]

الإسلام علمنا طريقة إدارة المجتمع

لقد استلهمنا من الإسلام طريقة إدارة المجتمع والحياة الإجتماعية والنظام الإجتماعي، ونريد أن نعمل وفق ما نؤمن وندين به، ولقد تقدمنا شيئاً ما، رغم النواقص الكثيرة، وإننا نمتلك النموذج الكامل في الإسلام، ومن الواضح لنا ما ينبغي علينا عمله؛ فإذا ما قمنا بتربية أنفسنا ـ إنشاء الله ـ وبذلنا مزيداً من الهمة وازدياد توكلنا على الله وبذلنا المزيد من الجهود في طريق العلم والعمل وتخلصنا من الكسل، فحينئذٍ سنصل إلى حدٍّ ما من المستوى المطلوب؛ أي تكون لدينا القدرة على تحقيق حالة إسلامية كاملة تتناسب مع ما يعيشه العالم المعاصر على أقل تقدير؛ ولقد حققنا قدراً من التقدم ولا نزعم أننا حققنا أكثر من ذلك. إننا رفضنا الطروحات المفروضة، وبطبيعة الحال فإن لهذا الفرض تاريخه، وقد دوّنت ذلك، غير أنّ الدخول في تفاصيله هنا يستغرق مزيداً من الوقت.[3]

تفسيران خاطئان ومنحرفان للإسلام

طريقنا هو طريق الإسلام والقرآن. طبعاً توجد هنا مسألة وهي أنّه يوجد اليوم تفسيران وفهمان خاطئان ومنحرفان للإسلام يسعى أعداء الدين الترويج لهما بما يتناسب مع مصلحتهم.

---

(١) سورة التوبة: ٣٣.

(٢) من كلمة ألقاها في ٤ ذي القعدة ١٤٢١هـ ـ طهران.

(٣) من كلمة ألقاها في ١٦ جمادى الأولى ١٤٢١هـ ـ طهران.

أحدهما: فهم ذو نظرة ضيّقة وتعصّبية يدلّ على عدم معرفة الإسلام والقرآن، هذا الفهم الخاطى يعتبر الإسلام مجموعة من الأحكام والقوانين الفرديّة فقط أو الأحوال الشخصيّة على أحسن تقدير، ولا أثر لإمكانيّة إدارة شؤون الحياة فضلاً عن إدارة شؤون المجتمع أو العالم.

وهذا الفهم الخاطى هو لجمع من علماء البلاط من أعوان الظلمة وبعض عوام الناس في بعض البلاد الإسلاميّة. وهو ما يستند إليه أعداء الإسلام دائماً، فأينما أرادوا توجيه ضربة إلى الجمهوريّة الإسلاميّة قايسوها بهذا الإسلام الخاطى وقالوا: إنّ الجمهوريّة الإسلاميّة انفصلت وانحرفت عن الإسلام.

وهناك تفسير وفهم خاطى آخر للإسلام يقابل التفسير الأوّل، وبتعبير آخر هو تفسير بعيد عن الإسلام يروّج له المولهون بالثقافة الغربية وربائبها تحت عنوان التسامح حيث يقول هؤلاء: إنّ الإسلام دين تسامح. نعم، لا شكّ أنّ الإسلام دين تسامح، لكن أين؟ وتجاه من؟ إنّهم يجعلون تسامح الإسلام مجهولاً وغامضاً، يؤمنون بالتسامح المطلق.

هذا تفسير آخر وهو تفسير لأُولئك الّذين لا طاقة لهم ولا صبر في العمل بأيٍّ من أحكام الإسلام، ولا يرغبون في العمل بأيّ من العهود الإسلاميّة، يرغبون في الانفتاح على أعداء الإسلام ليأتي الأعداء ليحذفوا ما يشاؤون من الإسلام دون أن يواجهوا أيّ ردّ فعل، تحت عنوان التسامح والتجدّد والبصيرة.

هذا التفسير والفهم له مروّجوه في أكناف العالم الإسلامي بحجّة أنّه لا ينبغي عمل شيء يسيء إلى الإسلام في الخارج، يقولون إنّ ذكر الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأحكام الجزائيّة والحجاب الإسلامي والحكومة الإسلاميّة كلّها تسيء إلى الإسلام إساءة عند من؟ عند قادة وزعماء الثقافة الغربيّة المهاجمة الّذين يرغبون في السيطرة على العالم بثقافتهم الفاسدة دون رادع ومانع يعترض طريقهم.

هذا فهم آخر للإسلام له أنصاره. وكلا التفسيرين والفهمين خاطئان.

التفسير الصحيح للإسلام: الإسلام الكامل

إنّ الإسلام الّذي تروّج له الجمهوريّة الإسلاميّة هو ما جاء به القرآن، وهو يشتمل على مجموعة كاملة من الأحكام لكلّ جوانب حياة الإنسان من الصلاة إلى الجهاد، من تكوين الأُسرة إلى بناء المجتمع، من الشؤون الفرديّة المحضة إلى الشؤون الدولية الهامّة، من التعامل الأخوي مع المسلمين في العالم إلى التعامل المنصف مع غير المسلمين؛ ﴿**لا ينهاكم اللّه عن الّذين لم يقاتلوكم في الدِّين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم**﴾[١]، والنهي الشديد عن التعامل مع الأعداء الغزاة ﴿**إنّما ينهاكم اللّه عن الّذين قاتلوكم في الدِّين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولّوهم**﴾[٢]، من إدارة الحكومة في بلد ما ـ والحكومة في الإسلام هي حكومة العلم والعدل، وحكومة العلم والتقوى ـ إلى إدارة اقتصاد شعب على أساس المساواة في تقسيم الثروات وتمليك الإنسان لسعيه وجهده.

إنّ الإسلام ليس له أيّة علاقة بالإشتراكية الشرقيّة السابقة ولا بالرأسماليّة الغربيّة الحالية، وإنّما له برنامج اقتصادي جامع وكامل. فالإقتصاد الإسلامي والحكومة الإسلاميّة، والعلاقات الإجتماعيّة والإنسانيّة، وإدارة الأُسرة طبقاً لموازين الإسلام كلّها مبنيّة على سلسلة من المعارف المتّقنة والفلسفة المتينة والأدلّة العقليّة غير القابلة للخدش. فلا يجوز التمييز بين أحكام الإسلام، يقول الباري تعالى في القرآن الكريم مخاطباً اليهود: ﴿**أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض**﴾[٣]، لا يجوز رفض الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكومة الإسلاميّة، وقبول صلاة الجماعة فقط، ﴿**كما أنزلنا على المقتسمين الّذين جعلوا القرآن عضين فوربّك لنسألنّهم**

---

(١) سورة الممتحنة: ٨.

(٢) سورة الممتحنة: ٩.

(٣) سورة البقرة: ٨٥.

أجمعين﴾[1] فلا يمكن لمن يدّعي الإسلام أن يقبل جانباً من أحكام الإسلام الموافقة لرغبات زعماء المعسكر الغربي أو الثقافة الغربية ويرفض الباقي.

في تلك الأيّام الّتي كان القطب الشرقي (الإتحاد السوفياتي، الإشتراكيّة والشيوعيّة) موجوداً، كان البعض يفسّر الإسلام طبقاً لميول هؤلاء، لقد فرضوا على الإسلام اقتصاداً وحكومةً بإسم الإسلام؛ كالّتي روّجت له تلك الثقافة الإشتراكيّة، لكن (هذا القطب) زال وانتهى فلا يمكن للآخرين القيام بنفس العمل مع الثقافة الغربية[2].

---

(١) سورة الحجر: ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢.

(٢) من كلمة ألقاها في: ٨ محرم الحرام ١٤١٦ هـ

أبعاد المنهج السياسي للإمام الخميني (قدس)

قال الله تعالى: ﴿**وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون**﴾[١].

بعد مضي ربع قرنٍ على انتصار الثورة الإسلامية واستقرار النظام الإسلامي، ومضي (خمس عشرة سنة) على رحيل قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية، لا زال محور إعلام أعدائنا يدور حول نصب العداء لإمامنا الراحل، إذ جعلوا على قائمة أهدافهم تشويه الوجه الناصع للإمام الراحل من خلال رصد آلاف الساعات من البرمجة والتخطيط، عبر مئات الإذاعات وأجهزة التلفزة التي تدار من قبل المؤسسات الصهيونية في كافة أنحاء العالم.

وهذا هو سبيلهم الوحيد للوقوف بوجه حركة الشعب الإيراني المسلم؛ لأن أهم عوامل صمود الشعب الإيراني يكمن في نهج الإمام وخطه السياسي الراسخ في وجدان هذا الشعب وضميره، ولذلك ليس لأعدائنا من خيار سوى معارضة فلسفة الإمام وشخصيته الحيّة والفذّة، ليتمكنوا من دحر هذا الشعب بزعمهم.

لقد تمكن الإمام بخطّه السياسي من القضاء على المستكبرين والمستعمرين الذين تمكنوا من خلال تنصيبهم للحكومات الدكتاتورية من نهب خيرات هذا البلد، وجعله بيتاً آمناً لهم، وكانوا يأملون أن يجعلوا منه لأنفسهم بئر بترول لا ينضب.

ما أريده هنا هو التأكيد على المنهج السياسي للإمام الذي لا يمكن فصله عن شخصيته المؤثّرة، فأقول:إن سرّ نجاح الإمام يكمن في خطه ومنهجه السياسي الذي

---

(١) السجدة: ٢٤.

أقرّه وأقامه، فإن ثورتنا وإن انتصرت على يد الشعب، إلّا أنّ هذا الشعب لم يتمكن من تحقيق النصر لولا وجود الإمام ومنهجه السياسي.

فقد فتح هذا المنهج ميداناً أوسع من إقامة النظام الإسلامي نفسه ليشمل الإنسانية بأسرها؛ حيث يرسم لها طريقاً جديداً طالماً تعطشت إليه، ولذلك سوف لا يعتريه القدم، ولن يكون نصيب من يحاول تعريف الإمام بوصفه شخصية تأريخية مضى وقتها سوى الخسران؛ لأن الإمام حيّ بحياة خطه ومنهجه السياسي.

وهناك أبعاد في هذا المنهج نكتفي بذكر البارز منها:

إمتزاج الدين والعرفان بالسياسة

البعد الأول: امتزاج المعنويات بالسياسة، فلا يمكن الفصل بينهما في هذا المنهج، حيث ترى امتزاج السياسة بالعرفان والأخلاق؛ فإن الإمام المجسّد لخطّه السياسي كان حاوياً للعرفان والسياسة معاً، وكان يسعى إلى تطبيقهما في الواقع الخارجي من خلال جهاده، فكان العرفان يشكل نواة سلوكه، وكانت جميع مواقفه تدور حول محورية الله عز وجل، حيث كان مؤمناً بإرادته التشريعية وموقناً بإرادته التكوينية، وكان عالماً بأنّ الذي يسعى إلى تحقيق الشريعة الإلهية سيحضى بمساعدة قوانين الخليقة.

فقد كان الإمام موقناً بقوله تعالى: ﴿**ولله جنود السماوات والأرض وكان الله عزيزاً حكيماً**﴾[١]، فكانت الشريعة مهداً وأعلام هداية لحركته التي قام بها من أجل إسعاد البلاد وأهلها بهدي الشريعة الإسلامية، متخذاً من التكليف الإلهي مفتاح سعادة يوصله إلى أهدافه المنشودة، ومن هنا كانت جملته المعروفة: (نحن نعمل من أجل أداء الواجب، ولسنا معنيين بتحقيق النصر).

ولا يعني ذلك أنّه لم يكن يريد النصر ويتمناه، إلّا أنّ الدافع الذي يحركه نحو الهدف

---

(١) الفتح: ٧.

هو العمل بالتكيف، والقيام بوظيفته الشرعية، ولا يهمّه بعد ذلك تحقق النصر أو لم يتحقق، ولذلك لا يتطرق إليه الخوف أو الشك أو اليأس أو الغرور، ولا يحيد عن مواقفه، ولا يعتريه التعب.

وهذه السياسة التي يمتزج فيها العرفان بالسياسة، تقع على طرف النقيض من السياسة الغربية القديمة التي يدعونها بالتقدمية كذباً وزوراً، والتي تنادي بفصل الدين عن السياسة، وهو الخطأ الفاحش الذي ارتكبه أولئك الذين أقاموا الحضارة الغربية والحركة الصناعية في أوروبا، حيث اهتموا بالجانب العلمي وهو شيء جيد، إلّا أنهم أهملوا المعنويات أو حاربوها وهو خطأ وانحراف.

ولذلك فإن مقدار الإنحراف في هذه الحضارة المادية سيتناسب طردياً مع مقدار تقدّمها وتطورها، وسيتجرعون بأنفسهم وجميع الناس مرارة ثمار أعمالهم السامّة.

والمثال البارز على ذلك ظاهرة الإستعمار التي طالت عشرات البلدان، وعانى منها آلاف الآلاف على مدى سنوات متمادية كنتيجة طبيعية لفصل العلم والسياسة عن العرفان والأخلاق في أوروبا، وأنّ الحرب العالمية الأولى والثانية من ثمار ذلك الفصل.

كما أنّ الحكومات الشيوعية والماركسية كانت من نتائج فصل الحركة العلمية والصناعية عن المعنويات، وهكذا التحلل الأُسري والإباحية الجنسية والإفراط الرأسمالي بأجمعه من نتائج هذا الفصل المقيت.

وها أنتم ترون بلوغ الذروة للإبتعاد عن المعنويات في سجن أبي غريب وغيره من سجون العراق التي تدار على يد أولئك الذين جاؤوا لتطبيق مشروعهم الحضاري المتطور، وقد شهد العالم بأسره نتيجة هذا التطور في الصور والأفلام التي تسرّبت من سجون العراق، وإنّ الفجائع التي حلّت بالشعب العراقي، ومن قبله الشعب الأفغاني لا تنحصر بهذه الأمور.

فقبل عامين قصفت الطائرات الأمريكية حفل زفاف في أفغانستان، وقبل شهر

واحد تكرر العمل نفسه في العراق؛ حيث حوّلت الطائرات البريطانية حفلة عرس إلى مأتم.

وبكلمة واحدة: فقد نجم من حذف المعنويات عن الجهاز السياسي إذلال الشعب العراقي، وتعذيب رجالاته، وانتهاك أعراضه، وفرض الحكومة عليه.

فتجلّى منهج الإمام الجديد وخطّه في ضرورة امتزاج الدين والعرفان بالسياسة في كافة أركان القوى السياسية.

الإيمان بحاكميّة الشعب (الديمقراطية)

البعد الثاني: الإيمان الراسخ والصادق بدور الأمة، إذ كانت للهوية الإنسانية في منهج الإمام السياسي قيمتها وكرامتها وقدرتها على التأثير والإبداع، ونتيجة لذلك كان يرى ضرورة أن تلعب آراء الناس دوراً أساسياً في تقرير مصير المجتمع.

وعليه، فإن الديمقراطية في منهج الإمام ـ المنبثق من صُلب الإسلام ـ هي الديمقراطية، وليست مجرد شعار خلاّب خادع كما هو حال الديمقراطية الأمريكية وما شاكلها، فالشعب هو الذي يختار طريقه بإرادته وإيمانه ورأيه.

ولذلك فلم يمضي شهران على انتصار الثورة حتى أناط الإمام الراحل أصل النظام الذي تمخضت عنه الثورة برأي أبناء الشعب، وبإمكانكم أن تقارنوا ذلك بسلوكية الإنقلابات العسكرية التي تحدث في العالم، وسلوكية الحكومات الشيوعية، والسلوكية الأمريكية الراهنة.

فقد مضى خمسة عشر شهراً على احتلال العراق، وحتى الآن لم يسمحوا للشعب العراقي أن يختار نوعية الحكومة التي يريدها، وقد تحدث ممثل الأمم المتحدة أمس فقال: (بما أنّ العراق رازح تحت الإحتلال فلابد من أخذ رأي الحاكم الأمريكي بشأن عناصر الدولة المقبلة بنظر الإعتبار!).

هذا هو معنى الديمقراطية عندهم، بل حتى الديمقراطية المطبّقة في بلدانهم ليست

ديمقراطية حقيقية، وإنما هي نوع من الإعلام المزيف، والأموال التي تنفق في هذا المجال بغير حساب؛ حيث تضيع آراء الناس في زحمتها، في حين أنّ لرأي الناس في منهج الإمام تأثيراً حقيقياً ومصيرياً.

ومن جهة أخرى فإن الإمام ـ إنطلاقاً من اعتماده على رأي الشعب وإرادته الحديدية ـ كان يرى إمكانية الوقوف بوجه جميع القوى العالمية المعتدية، وقد نشأ هذا البعد في منهج الإمام من قوله تعالى: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾[1]، وقوله: ﴿**هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين**﴾[2].

هناك من يحاول أن يلقي في الأذهان ضرورة تعلّم كيفيّة اشتراك الجماهير في إدارة الحكومات من المجتمعات الغربية، في حين أنّ الغرب في ذلك ينطبق عليه المثل القائل: (طبيب يداوي الناس وهو عليلٌ).

إذ كيف يمكن للغرب أن يدّعي الدفاع عن الديمقراطية، وقد احتضن حكومات استبدادية وشخصيات دكتاتورية من قبيل محمد رضا بهلوي، ومن قبله أبيه لمدة تزيد على نصف قرن؟!

يمكن لمن أراد أن يقف على حقيقة الديمقراطية الغربية أن يشاهد ما يجري على العراق، وعلى الشعب الأفغاني المظلوم، كما يمكنه مشاهدة الدعم اللامتناهي لشارون المجرم، وما يقترفه حالياً في فلسطين؛ حيث تمارس أبشع الجرائم، ومع ذلك لا يندى للغرب جبين وينادي بالديمقراطية، ويدعي الرئيس الأمريكي بكل صلف: (إنه يحمل على عاتقه مهمة إرساء الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم بأسره)!.

إن من الخطأ الفادح أن يتصور شخص في مجتمعنا أو في وسط الأمة الإسلامية ضرورة تعلّم الديمقراطية من الغرب، والذي نرجوه من الخطباء والكتّاب المنصفين أن لا يتكلموا أو يكتبوا بشكل يوحي بأنهم هم الذين توصلوا في البرهة الراهنة إلى تبنّي فكرة

---

(١) الشورى: ٣٨.

(٢) الأنفال: ٦٢.

الديمقراطية وإيصالها إلى أسماع الناس.

فإنّ الذي جاء بالديمقراطية هو الإمام والثورة ونظامنا الإسلامي، خلافاً لما يوحي به كلام البعض من أننا قد دخلنا مجال الديمقراطية في الآونة الأخيرة، وهذا بعيد عن الإنصاف، وفيه تحامل على الحقيقة.

عالَمية رسالة الإمام

البعد الثالث: الرؤية العالمية والشمولية في منهج الإمام السياسي، حيث لم يقتصر نداؤه على الشعب الإيراني فقط، وإنما تعداه إلى جميع الأمم؛ لأن هذا المنهج كان يريد الخير والإستقلال والعزة والإيمان لجميع الأمة الإسلامية، بل وكافة البشرية، وهذه هي الرسالة الملقاة على عاتق المسلم.

وطبعاً، إن الفارق بين الإمام وذلك الذي يحاول أن يدعي لنفسه رسالة عالمية، يكمن في أنّ الإمام لا يريد إجبار الناس على اعتناق منهجه الفكري بالأسلحة والدبابات والمدافع وممارسة التعذيب، كما هو الحال عند الأمريكيين؛ حيث يحاولون إرساء الديمقراطية بإلقاء القنابل على هيروشيما، وإثارة الإنقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية وأفريقية؟! وها هي حالياً تمارس السياسة نفسها في الشرق الأوسط.

إنّ المنهج السياسي في الإسلام ينشر فكره الصحيح وكلامه الجديد في أذهان الناس، ويترك عطره فوّاحاً في الأجواء ليتنشقه حاسة شمٍّ سليمة، وها نحن نسمع كلام الفلسطينيين حيث يقولون: (لقد استعدنا حياتنا ويقظتنا من نداء الإمام).

كما يرى المسلمون في كافة أنحاء العالم والشباب والمفكرون والنخب المسلمة أنّ الفضل في فتوحاتهم الفكرية في الميادين السياسية يعود إلى مدرسة الإمام الفكرية، بل لم يقتصر ذلك على العالم الإسلامي.

إنّ مسألة فلسطين تُعدّ حالياً عندنا من أهم المسائل، ونتألم لما يجري من

المصائب والمحن على أمتنا الإسلامية، ولا يسعنا أن نمرّ عليها بلا مبالاة، ولذلك يحاول المستكبر أن يرتكب أبشع الجرائم بحقٍّ الشعوب المسلمة بعيداً عن أعين سائر الشعوب المسلمة، وأن لا تقرر بشأنها أو تعترض إذا اتفق أن وقع بصرها عليها، إلّا أن شعبنا يرى ويدرك ويعترض ويقرر ولا يقف مكتوف اليدين أزاء ما يجري على العالم الإسلامي.

تطبيق حاكمية الفقيه مع حاكمية الشعب

البعد الرابع: صيانة القيم، وقد تجلّى هذا البعد من خلال تبنّي الإمام مسألة ولاية الفقيه، وقد حاول الكثير منذ بداية الثورة الإسلامية وانتصارها تعريف ولاية الفقيه بشكل خاطئ وسيّئ ومخالف للواقع.

وما تسمعونه من الأقوال التي ترددها الأبواق المتأثرة بالإعلام المعادي ليس شيئاً جديداً، فقد حاول بعض تعريف ولاية الفقيه بوصفها الحكومة الفردية المطلقة، وهذا كذب؛ إذ أن ولاية الفقيه ـ وفقاً لقانوننا الأساسي ـ لا تنفي مسؤوليات الأركان المسؤولة في الدولة.

فليس لولاية الفقيه سوى دور هندسة النظام، وحفظ مسيرته من الإنحراف، وعليه فإن ولاية الفقيه ليست مجرد منصب شكلي، وقد يكون ناصحاً أحياناً دون أن يكون ملزماً.

كما أنه لا يضطلع بدور تنفيذي في أركان الدولة، فالقوى التقنينية والتنفيذية والقضائية تمارس دورها بشكل مستقل، وتكون مسؤولة عن ممارساتها، ولولاية الفقيه دور الإشراف على هذه المجموعة المعقّدة بغية صيانتها من الانحراف عن الأهداف والقيم.

وقد استنبط الإمام هذا الدور للفقيه من صلب الدين والفقه السياسي في الإسلام، كما أدرك ذلك سائر فقهائنا على طول التأريخ الشيعي، سوى أنه لم تسنح لهم فرصة

تطبيقها.

إنّ هذه المسؤولية الحسّاسة والخطيرة تقوم بدورها على أسس وضوابط دينية، كما تقوم على رأي الناس وإرادتهم، فالمعيار في ولاية الفقيه معنوي، خلافاً للمعايير في النظم الرأسمالية، فإنها مادية محضة.

فالمعيار في ولاية الفقيه يقوم على العلم والتقوى والدراية، والعلم يستتبع وعياً والتقوى شجاعة والدراية مصالح البلاد وشعبها، ولو افتقد متسنّح هذا المنصب واحداً من هذه الأسس سقطت كفاءته حتى وإن حضي بدعم أفراد الشعب، فرأي الناس مؤثّر في إطار هذه الضوابط.

ومن جهة أخرى: إذا توفّرت جميع هذه المعايير في شخص وتمَّ انتخابه برأي الجماهير عن طريق مجلس الخبراء، لا يمكنه أن يقول: (قد توفّرت فيّ هذهِ الضوابط فعلى الناس أن يستجيبوا لي)، فحق الانتخاب بيد الناس.

هذا ما أراده الإمام، وطبيعي أن أعداء الإمام ومنهجه لا يعجبهم هذا الدور، ولهذا تراهم يصبون جام هجماتهم عليه، وعلى رأسهم الذين قصرت أيديهم بفضل الإمام عن نهب خيرات البلاد ومصادرها المادية والمعنوية، وهناك من يحذو حذوهم[١].

---

(١) من كلمة ألقاها في ١٣٨٣/٤/١٥ـ طهران ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ

العدالة والمساواة الإجتماعية

البعد الخامس: العدالة الإجتماعية، فلابد لنا في هذا المنهج من جعل العدالة نصب أعيننا في جميع أركان الحكومة وقواها التقنينية والقضائية، وإلغاء الفواصل الطبقية.

فما نقوله من رفع المستوى الإقتصادي في البلاد لا يعني تجمع الثروة لصالح عدد معيّن، وترك الأغلبية فريسة للفقر، فهذا لا ينسجم مع منهج الإمام الذي يرى القضاء على الفجوة الإقتصادية بين الناس، ورفع التمييز في الإنتفاع بالمصادر الوطنية من أهم وظائفه.

انقضى ربع قرنٍ على قيام النظام الإسلامي، تلقى فيه أقسى وأعنف الهجمات، وبرغم ذلك فإن شعبنا يمضي قدماً مع الأيام نحو الرقي والتقدّم في مجال العلم والأعمار والسياسة الخارجية، والإرتقاء الفكري وإقامة البنى التحتية الكبرى في البلاد، والقدرة على الإبداع وتفجير الطاقات الشعبية، وغيرها من الأمور التي لم يمكن في السابق حتى تصورها، وما ذلك إلّا ببركة الإسلام.

ولسنا ندعي أبداً أننا قد بلغنا ما يمكننا بلوغه في برنامجنا الثوري، فلو أننا قد بذلنا جهداً أكبر لحصلنا على مكاسب أكثر ونجاح أوفر، إلّا أنّ هذا لا يعني أننا لم نحقق الكثير من النجاحات، فقد أصبحت أمتنا ودولتنا قوية، وأنّ البنى التحتية في البلاد على كامل استعدادها، وأن تقدّمنا العلمي وتفجير الطاقات الشابة على مستوى مدهش، ويمكننا أن نعطي زخماً لحركتنا.

وهو ما سنقوم به، وسيكون التقدم نصيبنا بحول الله وقوته، ما دام لواء الإسلام والدين والشجاعة والإبداع في مجال السياسة خفاقاً في يد شعبنا، وسيبقى كذلك مهما حاول الأعداء من التقليل في إعلامهم من حجم هذه المعطيات، بل قد بلغت بهم جهودهم المستميتة إلى اختراع نسخة مشوهة عن الإسلام في أفغانستان تمخّضت عن نظام طالبان، وسرعان ما تحولت هذه النسخة المزيفة إلى رسم كاريكاتيري مضحك،

حتى ضاقوا به هم أنفسهم.

نشكر الله على استحكام إرادتنا ووضوح طريقنا، وإيمان شعبنا وثبات منهج إمامنا السياسي الساطع، وقد أدرك أعداؤنا مدى قدرة شعبنا واعترفوا بذلك، فنحن مستقلون في علاقاتنا الخارجية، ولا نتأثّر بأحد ولا نثير المشاكل.

ولكننا في الوقت نفسه ندين الظلم ونخالف الظالم، ونقف إلى جانب المظلوم، ونستنكر الإجرام الصهيوني في فلسطين من هدم البيوت، وقتل الأطفال والإغتيال الجبان لشيخ كسيح كأحمد ياسين، وتشريد آلاف الفلسطينيين من ديارهم، ونلعن مسبب ذلك، ونلعن أمريكا في دفاعها عن هذه الجرائم.

وبرغم إدعاءات الأعداء ليس لدينا أي تدخل في شؤون العراق، ونرى أنّ العراق للعراقيين، فهم وحدهم الذين يحق لهم تقرير مصيرهم، وهناك الكثير من القادة العراقيين الأكفّاء في مجال القيادة الدينية والسياسية والثقافية، وأنه لا يحق للمحتلين البقاء ولو ليوم واحد في العراق، ولا حق لهم حتى في قطرة واحدة من نفط العراق، ولا يحق لهم فرض أي مسؤول في العراق. كما أننا نرى أن مشاكل أمريكا قد ازدادت في العراق عمّا كانت عليه في العام الماضي، وستتعقد في المستقبل بشكل أكثر، وأنهم مندحرون.[١]

---

(١) من كلمة ألقاها في ١٣٨٣/٤/١٥ ـ طهران ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ

فكر الإمام الخميني (قدس) وعناصر ديمومة النظام الإسلامي

إنّ سيرة هذا الإمام العظيم إفصاح عن شخصية فرد معين، بل هي دليل عمل بالنسبة للشعب الإيراني ومسلمي العالم وجميع التواقين لحياة إنسانية لائقة تحت ظلال الإسلام. وبطبيعة الحال فإنّ الشعب الإيراني هو المخاطب أكثر من غيره بهذا الحديث، إذ أنّ الأمانة التي نتحملها ـ أي المحافظة على منجزات الثورة ـ بمثابة امتياز يختص به الشعب الإيراني، ولابدّ من أداء الشكر لله سبحانه بالمحافظة على هذه الثورة العملاقة، وهذا البعد عبارة عن عناية الإمام خلال عملية بنائه وهندسته لنظام الجمهورية الإسلامية بالعناصر والمفاصل التي من شأنها تماسك هذا النظام وديمومته. وقد استخدم هذه العناصر بكل مهارة لترصين هذا الصرح الشامخ من الداخل، وهذه العناصر الجوهرية عبارة عن: **الإسلام، والشعب، وحكومة القانون، ومقارعة الأعداء.**

ففي إقامته لهذا النظام الرفيع بدلاً من النظام الملكي المهترئ توخّى إمامنا العظيم الدقة على أكمل وجه في استخدامه لهذه العناصر والمفاصل، وكان متمسكاً ملتزماً بها في عمله وثابتاً عليها في بياناته ومنطقه وتعاليمه.

وكما هو الحال على مرّ السنوات الاثنتين والعشرين المنصرمة، فإنّ جميع الذين ينظرون إلى وجود النظام الإسلامي على أنه يتعارض مع مصالحهم غير المشروعة ويناصبونه العداء، يتصدون اليوم لهذه العناصر الأربعة أشد من الآخرين، وقد تركزت جلّ مساعيهم على سلب عنصر الإسلام من النظام أو تجريده من الإعتماد على الشعب بالمعنى الشامل الرائع الذي كان يتبناه الإمام، أو الإخلال بالبنية القانونية للنظام، أو إفراغ النظام من حالة الوعي الدائم أزاء الأعداء بحالة من النوم والغفلة، لذلك فإنّ هذه العناصر الأربعة تحظى بالأهمية بالنسبة لنا .

١ ـ سيادة الإسلام:

العنصر الأول ـ وهو الأهم الذي يقوم عليه النظام ـ عبارة عن سيادة الإسلام والتمركز على أساس الأصول الإسلامية والقرآنية الرصينة.

كثيرون هم الذين أغفلوا هذه الحقيقة المؤثرة بيدَ أنها تمثّل السرّ وراء انتصار الثورة، وذلك للإيمان العميق لدى الشعب الإيراني بالإسلام والتزامه به، وهكذا بالنسبة لغالبية الشعوب الإسلامية، التي إن أزيحت العراقيل عن طريقها سيتجلّى إيمانها العميق بالإسلام، لذلك ما إن شاهد أبناء الشعب الإمام قد رفع راية الإسلام وترسخ لديهم الاعتقاد بأنه إنما نهض لإحياء عظمة الإسلام وإقامة النظام الإسلامي حتى التفّوا حوله فحققت الثورة انتصارها؛ وبهذا الدفع سجّلوا حضورهم في أخطر الميادين طواعية ورغبة، وذلك لعمق إيمانهم بالإسلام.

لم يكن ذلك ليرضي بعض الذين يضعون أنفسهم في عداد الطليعة والنخبة والتحزبات السياسية وذوي الخبرة في المجال السياسي، ناهيك عن أولئك الذين لم يكن الإيمان بالإسلام قد نفذ إلى قلوبهم، فإنّ البعض ممن كانوا يعتنقون الإسلام لم يكونوا على قناعة بالنظام الإسلامي.

من هنا فقد برز منذ اليوم الأول خط سار عرضياً وموازياً لخط الإمام، كان يدعو لنظام علماني مقتبس من النظم الغربية، غاية الأمر أن يطليه بالطلاء الإسلامي، حيث يكون إسلامياً بالإسم والهيكلية لكنه غير إسلامي في الباطن والتوجهات؛ ولم يكن أولئك غير راغبين في وجود عالم دين مقبول لدى الشعب ليحتل واجهة النظام للإيحاء بمقبولية النظام لدى الجماهير وذلك لتعلق الجماهير بالإسلام، ولم يكن يسوؤهم وجود عالم يتقدم النظام لإيهام الناس بإسلامية هذا النظام، فيما يمارس أقطاب النظام ما يروق لهم ويشخصونه بأنفسهم لإدارة النظام وفق الطريقة غير الإسلامية ، وهو في واقع الأمر نسخة معدلة عن النظام الملكي، غاية الأمر أنه يحظى بقبول أرباب السياسة وسلطويي الدنيا. والفائدة التي يجنونها من الظاهر الديني هي

تسخير الجماهير لخدمتهم؛ فحيثما احتاجوا للتواجد الجماهيري ـ في الحرب والدفاع وتسديد الضرائب ـ فإنّ هذا الظاهر الإسلامي هو الذي يحض الجماهير لمؤازرة النظام، ولكن لا ضير إذا ضُيّعت الحقوق الشرعية للشعب وأهملت مقارعة السلطويين ووقع استقلال البلاد وثقافته واقتصاده في قبضة الأعداء! لذلك منذ الوهلة الأولى التي أوعز فيها الإمام بتدوين الإسلام وأي معلم من معالم حضوره الواقعي حيثما وجدوه، وبمجرد أنه طرح مبدأ «ولاية الفقيه» ناهضوه بلا هوادة، وخلافهم لم يكن في بُعد الولاية فيه، فالولاية تعني الحكومة، وهم كانوا متعطشين للحكم والسلطة، بل خلافهم مع مبدأ «الفقيه» لأنه يعني الحضور الواقعي للدين في المجتمع، وذلك ما لم يكونوا يطيقونه أو يتحملونه، فكانوا يعترضون حيث بدت بوادر الحضور الواقعي للإسلام!

لقد صمد الإمام بوجه هذا التيار ـ الذي تميز بقوّته أيضاً ـ مستنداً في ذلك إلى الإسلام ومبانيه، فكان جاداً مصراً على البناء والتركيبة الإسلامية للنظام، لأنه كأي عارف بالإسلام كان مؤمناً ـ وهو ما نؤمن به نحن اليوم ـ بأنّ سعادة أي شعب ورفاهيته وانعتاقه وكذلك الثقة الحقيقية بالشعب ـ بالمعنى الواقعي للكلمة ـ إنما تتحقق في ظل الأحكام الإسلامية. ولقد أثبت أولئك الذين رفعوا شعار العدالة وحاكمية الشعب عجزهم عن توفير حقوق الشعب ومصالحه بشكل عادل، بيدَ أنّ الإسلام له القدرة على ذلك؛ فاستناد الإمام إلى الإسلام كان يحمل في معناه إيمانه العميق بالرسالة الإسلامية؛ أي أنّ الإسلام هو الوحيد الذي بإمكانه اليوم إنقاذ الشعوب. لذلك فقد اعتمد الإمام على الإسلام في عملية تدوين الدستور وكذلك عبر توجيهاته للشعوب الإسلامية خلال السنوات العشر من حياته المباركة، وهو ما أدى إلى أن يزداد عدد المناصرين لنظام الجمهورية الإسلامية في أوساط الشعوب الإسلامية ويثير فيهم حالة الاندفاع والأمل والتحفز، ويمهد لحركة إسلامية عارمة في أرجاء العالم الإسلامي بالرغم من تخرصات القوى الدولية.

إنّ كل ما يتمتع به نظام الجمهورية الإسلامية ومسؤولوه من عزة وعنفوان على

الصعيد العالمي إنما هو بفضل الإسلام، فالاعتزاز الذي يوليه أولئك المؤمنون بالإسلام في العالم وحتى أولئك الذين لا يؤمنون به، للجمهورية الإسلامية ومسؤوليها إنما هو ببركة الإسلام، وإنّ أولئك الذين لا يحملون اعتقاداً بالإسلام على علم ومعرفة بدور اقتدار الإسلام ونفوذه وأثره ويعظمون ويوقرون من يمثّل مظهر هذا الإقتدار.

لقد اعتمد الإمام على الإسلام ولم يكُ ليكتفي بالإسم فقط، بل أصرّ على أن تَحكم القوانين الإسلامية كافة مرافق الأجهزة الحكومية، وكان هذا عملاً بعيد المدى، والإمام على علم بعدم تحقق هذا المبنى على المدى القريب، لكنه شق الطريق وانطلق في حركته وحدد مسيرها، فأدرك الجميع وجوب التحرك باتجاه الأحكام والتعاليم الإسلامية بالمعنى الحقيقي للكلمة وتحقيق البناء الإسلامي للنظام والمجتمع، كي يتسنى لهم إقرار العدالة واقتلاع جذور الفقر والفساد والتعويض عن الآلام التي نادى بها هذا الشعب.

إنني ونظراً إلى اطلاعي عن قرب على الأرقام والإحصائيات وواقع الأجهزة الحكومية.

أقول لكم أيها الشعب العزيز: إننا وحيث رفعنا أحكام الإسلام بكل حزم ومعرفة وبصيرة وتحركنا باتجاهها وتطلعنا لتطبيق الإسلام بكل صدق كان النجاح حليفنا، ولكن حيثما واجهنا الاخفاق والضعف فإنّه نتيجة لغفلتنا عن الإسلام والأحكام والتربية الإسلامية في ذلك الموطن؛ فمن يمعن النظر وينقب في حالات الضعف والإخفاق التي تشاهَد في الحقول الإقتصادية والسياسية وعلى الصعيد الدولي والمرافق التربوية سيصل إلى نتيجة مفادها إهمال التعاليم الإسلامية والحكم الإسلامي في هذا المورد. ولقد كان الإمام عالماً بأننا لو تمسكنا بالإسلام فإنّ العزّة في الدنيا والرفاه المادي والإقتدار السياسي والإستقرار والأمن سيكون حليف الشعب، لذلك فقد عمد الإمام إلى ترسيخ عنصر الإسلام داخل نسيج النظام الإسلامي وهذا

الصرح الشامخ المتماسك[١].

الإسلام الدعامة الأساسية لحكومتنا

من نقاط القوة التي يجدر التعويل عليها هي امتداد الإسلام ليشمل كافة مناحي الحياة، وهذه مسألة في غاية الأهمية، وهي ملاحظة مدونة في قانوننا الأساسي وتعد اليوم دعامة أساسية لحكومتنا، والتي تقول: «**إنّ مصدر كل شيء هو الإسلام**». ويتحتم علينا تعزيزها عبر التبليغ والتصريح والحث والمجاهدة لئلاّ يفلح الأعداء بالقضاء عليها أو تشويهها. ولا تقتصر المجاهدة على هذا الجانب، بل يفترض امتدادها لتشمل كافة ميادين الحياة، ومنها اقتباس رؤى الإسلام ونظرياته من بطون المصادر الإسلامية؛ فلدينا مجتهدون وأعلام وعقليات فعالة ومقومات صالحة للاجتهاد، وعليه فلابد من تنشيط الإجتهاد في كافة المجالات.

إننا بأمسّ الحاجة اليوم لإقحام الإجتهاد في الكثير من الحقول واستنباط أحكامها الضرورية من الإسلام، وعلى أعلامنا في الحوزات وأعضاء مجلس الخبراء والأمانة لهذا المجلس الاضطلاع بهذه المهام في الدوائر التي تتعلق بهم بأسلوب دقيق علمي وفني كي لا ينبري للعمل مَن لا يحمل الأهلية؛ فإذا ما استطعتم استلال الفكر الإسلامي الأصيل من مصادره الصحيحة وقدمتموه للجماهير والتواقين إليه والمتلهفين عليه، وبالذات الشباب منهم، إذ ذاك ستقطعون الطريق أمام مَن تعوزه الخبرة والحكمة والدراية ويعلم من نفسه عدم الأهلية، لينتفوّه بكلمة حتى يصفق له المغرضون فيرى نفسه شيئاً فيتبجح بحصافة رأيه وبإمكانه فعل شيء ما على هذا الطريق!

من نقاط القوة التي نمتلكها هو هذا الإيمان الممزوج بالعواطف الكامنة لدى شعبنا،

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لرحيل الإمام الخميني (قده) في ١١ ربيع الأول ١٤٢٢هـ ـ طهران.

إذ أنّ إيمان شعبنا إيمان راسخ، وهذا ـ بطبيعة الحال ـ غير مقصور على شعبنا، فإذا ما نظرتم إلى الشعوب الإسلامية التي كانت خاضعة لسيطرة الإتحاد السوفياتي السابق، ستجدون أنهم وبعد ثمانين عاماً من محاربة الدين، عندما تحرروا من ربقة الحكومة الشيوعية نزعوا بشكل طبيعي نحو الإسلام؛ وبناءً على هذا فإنّ إيمان الجماهير ليس أمراً يمكن القضاء عليه عن طريق هذه الممارسات.

لقد حورب الإيمان في بلادنا سنوات متمادية، وذلك بأسلوبين: أحدهما ذاك الذي مارسه رضا خان عن طريق استخدامه القوة والعنجهية والحراب، والآخر أسلوب الحداثة والثقافة الذي تشبّث به محمد رضا خان. إنهم توسلوا بشتى الحيل والأساليب كي يثنوا الجماهير عن الدين، لكنكم شاهدتم قيام هذه النهضة الإسلامية بعد خمسين عاماً من حكم الجائرين، وهذا ما يصنعه إيمان الجماهير، فعلينا أن نبني حساباتنا على أساس إيمان الجماهير الذي يمثّل واحدة من نقاط القوة لدينا، وكلما ازدادت حالة الوعي في هذا الإيمان وترسخت دعائمه عبر مراقبتنا لأفعالنا وأقوالنا فإنّه سيكون خير سند لهذه الثورة.

من النادر أن يفلح بلد في النزول بالإيمان إلى ميدان العمل، ولعل ذلك من مختصات بلدنا، حيث اقترن الإيمان بالعواطف الجياشة الطافحة التي يكنّها شعبنا لأهل البيت عليهم السلام وأعلام الدين، فكانت ثمرة هذا الإيمان المقترن بالعواطف إن حافظ الشعب على أركان الثورة والنظام راسخة صلبة بحيث عجزت الدوائر الأجنبية عن فعل أي شيء بالرغم مما لديها من ميزانيات طائلة، فقد لجأوا إلى مثل هذه الخزعبلات التي تشاهدون بعض مظاهرها الآن.

إنني لا أريد بكلامي هذا التقليل من شأن الهواجس التي يحملها المهتمون بالشأن الثقافي للبلاد، كلا فأنا الأكثر قلقاً من الجميع، فإنني أعيش هاجس القضايا الثقافية منذ عهد الإمام (ره). إنّ القلق لابدّ منه، لكن علاجه يتمثل في الكفاح الحقيقي المتواصل، والنزول إلى ميدان العمل والتحلي بالتفكير، فهذا الميدان من أكثر الميادين حاجة للتفكير والمطالعة والتحلي بالخبرة في إنجاز الأعمال والتواجد في الوقت

المناسب، ومعرفة العدو معرفة تامة وتشخيص أحابيله تشخيصاً دقيقاً[١].

٢ ـ الشعب:

العنصر الثاني الذي أولاه الإمام مزيد اهتمامه هو (الشعب)؛ فالأنظمة والحكومات في العالم جميعها ـ تقريباً ـ تتحدث عن الجماهير، وليس هناك من يصرّح بإرادته العمل خلافاً لمصلحة الجماهير، حتى تلك الأنظمة الملكية الوراثية المستبدة، فليس فيها من يبوح بنيته العمل خلافاً لإرادة الجماهير. وبناء على ذلك، فالإدعاء بحاكمية الشعب قائم، لكن المهم مدى الشأن والمنزلة والحق والدور الذي يراه هؤلاء للشعب. وإذا اعتمد الإمام على عنصر (الشعب) فإنّه لم يكن يتظاهر بالألفاظ، بل كان معتقداً بأصالة هذا العنصر بالمعنى الحقيقي للكلمة في النظام الإسلامي، وعبّر عن عنايته الدقيقة والحقيقية بالشعب في موارد عديدة:

عدم إنفصال النظام عن شعبه

أولها: استناد النظام إلى أصوات الشعب، فهو واحد من الميادين التي للشعب دور فيها، وينبغي له خلال المشاركة الجماهيرية والإيمان بها أن يثبت وجوده. ولطالما ورد التأكيد في الدستور وفي تصريحات الإمام أنّ النظام لا وجود له في واقع الأمر إنْ هو افتقد دعم الشعب وإرادته، فلابد من أن يأتي الحاكم إلى مسند الحكم عن طريق أصوات الشعب، وأن يتحرك النظام مستنداً إلى إرادة الأمة، وأنّ انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الخبراء ومجلس الشورى الإسلامي وغيرها تعدّ مظاهر للمشاركة الجماهيرية، وهي تمثّل واحداً من الميادين. لذلك فقد بقي الإمام متمسكاً بهذا العنصر خلال حياته، وكذلك نوّه إليه في وصيته للشعب وللمسؤولين. وفي الحقيقة فإنّ الانتخابات ومشاركة الجماهير في اختيار رئيس الجمهورية ونواب المجلس أو

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة انعقاد الجلسة الخامسة للدورة الثالثة لمجلس الخبراء في: ١٢ ذو القعدة ١٤٢١هـ ـ طهران.

سائر الانتخابات هي حق للشعب وكذلك هي تكليف في عنقه؛ فالشعب عنصر مصيري في النظام الإسلامي، وهذا أمر يستمد وجوده من الإسلام أيضاً.

إنّ القضية الجوهرية التي طالما أكدت عليها هي عدم انفصال إسلامية النظام عن شعبيته، وعنصر الشعبية في النظام الإسلامي له جذوره الإسلامية، فإذا ما قلنا (النظام الإسلامي) فلا مجال لإهمال الشعب، إذ أنّ الإسلام هو القاعدة والأساس لحق الشعب في الإنتخاب. ومن هنا فإنّ حاكمية الشعب التي نطلقها ـ وهي حاكمية الشعب الدينية ـ إنما لها فلسفتها وأصولها.

لماذا يتعين على الشعب التصويت؟ ولماذا هذا الإعتبار لأصواته؟ ليس ذلك ناجماً عن عواطف واهية وخاوية وتؤسسه الإعتبارات، بل منبثق عن مبنى إسلامي في غاية الرصانة. إذن من الميادين التي طالما كان الإمام يؤكد عليه وغذى به بنية النظام الإسلامي وأرسى ديمومته، هو المشاركة الجماهيرية في انتخاب مسؤولي النظام ورجوع المسؤوليات بالتالي إلى إرادة الشعب.

وظيفة المسؤولين تجاه الشعب

الميدان الثاني: هو وظيفة المسؤولين تجاه الشعب، فمرادنا من الشعب لا يعني اختيار الشعب لمسؤول أو نائب في المجلس ثم تزول المسؤولية عن كاهل الشعب، وليس القضية في أنّ جلّ ما يطمح إليه من يقدم الخدمة للشعب هو أنه يعيد الشعب انتخابه. إنّ الفلسفة من المسؤولية التي يحرزها المسؤولون في الإسلام والنظام الإسلامي هي تقديم الخدمة للشعب؛ فالمسؤولون من الشعب وخدامه وأمناؤه، والشعب هو المحور، ومن يتولى المسؤولية في نظام الجمهورية الإسلامية عليه أن يصب اهتمامه وجهوده من أجل أبناء الشعب، من أجل دنياهم مادياً ومعنوياً، من أجل إقرار العدالة لهم والمحافظة على إنسانيتهم وحريتهم، فتلك من الواجبات الأساسية التي تتحملها الحكومة. وعندما نقول (الشعب) فإنّ مرادنا كافة طبقات المجتمع، بيدَ أنّ من البديهي أنّ الأكثر حرماناً هم الذين ينبغي أن ينالوا قسطاً أوفر من

العناية، لذلك كان الإمام يولي اهتمامه للطبقات المسحوقة وحفاة المجتمع. إنّه لخدعة أن يدعي المرء العمل لصالح الشعب لكن خدماته تأتي لصالح الطبقات المرفهة عملياً وليس للطبقات المحرومة، وذلك لا يعني إهمال العمل للطبقات المرفهة إذ إنّه ينبغي أن تتمتع هذه الطبقات بالحقوق العامة داخل البلاد، لكن لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام وتركيز الجهود لخدمة من كان أكثر حرماناً وعوزاً من الحقوق. لذا كان الإمام كثيراً ما يهتم بحقوق المستضعفين والمحرومين والحفاة؛ وعلى امتداد الفترة التي أعقبت انتصار الثورة وحتى يومنا هذا وما سبقها فإنّ الطبقات المحرومة وحفاة الشعب ومستضعفيه هم الذين شرعوا صدورهم أكثر من غيرهم ذوداً عن النظام، وتحملوا الشدائد من أجله وصمدوا بوجه الأعداء، فيجب أن يحظى هؤلاء بالاهتمام أكثر من غيرهم.

استثمار مواهب الشعب

الميدان الثالث: الذي يتمحور في حركته حول محور الشعب أيضاً عبارة عن استثمار مواهب الشعب فكرياً وعملياً، أي العمل على تفتح هذه المواهب وعدم تعطيلها؛ فمنذ مطلع انتصار الثورة كان الإمام دائماً يخاطب شبيبة الوطن وطلبته ومفكريه وذوي المواهب فيه أن ثقوا بأنفسكم، واعتمدوا على قابلياتكم واعلموا بأنكم قادرون، وذلك ما يعاكس بالضبط الايحاءات التي كان يروج لها خلال فترة الحكم الإستبدادي الذي شهده البلاد. ولقد شهدنا أثناء فترة الثورة أنّ أولئك الذين لم يؤمنوا بالإسلام إيماناً حقيقياً كانوا على هذا المنحى، فلطالما كانت أنظارهم ترنو إلى خارج الحدود ولم تكن لديهم الثقة بهذا الشعب وقدراته!

ولقد أرسى الإمام هذا الفكر وهذا التوجه في بنية النظام وهو ما يتلخص في شعور شباب البلد بقدراتهم. وحيثما شاهدتم معلماً من معالم التطور العلمي والصناعي قد نالته البلاد بعد الثورة فهو من ثماره، وأيما بؤرة من بؤر التبعية لمستمو‌ها ـ أي الإستهانة بالشعب الإيراني المسلم وكفاءاته ـ فهي ناجمة عمّا يعاكس هذا الفكر.

توعية الشعب

والميدان الرابع: الذي يعبر عن اهتمام الإمام بالشعب عبارة عن ضرورة التوعية الدائمة للشعب، فالإمام بنفسه ورغم شيخوخته كان يغتنم الفرص لتوضيح الحقائق أمام الجماهير.

لقد كان الإمام حذراً حيال الدور التضليلي الخطير الذي تمارسه أجهزة الدعاية الدولية، فيما كانت وسائل الاتصال الفكري ذات الطبيعة الإستفزازية التي تخضع لأعداء بلدنا وشعبنا تدفع الإمام لأن يتخذ موقفاً إرشادياً وريادياً في هداية الجماهير، وكذلك كثيراً ما كان يوصي الآخرين ببيان الحقائق للجماهير وتعريفها بالحقائق التي يحاول الأعداء كتمانها عنها، وفي هذا الاطار تأتي توجيهاتنا الدائمة للمثقفين وأصحاب الأقلام والمنابر بأنّ يصبّوا اهتمامهم وجهودهم على بيان الحقائق بياناً صحيحاً.

إنّ العدو يعمل اليوم بما يعاكس هذا التوجه الإسلامي الأصيل؛ فلقد كانت عملية تحريف الحقائق والتاريخ واحداً من أهم أهداف العدو، فإذا ما انبرى صوت أو قلم مأجور في داخل البلاد لتحريف حقائق الحرب والثورة والإسلام كنتم ترون صرخات التأييد له ترتفع من شتى أنحاء العالم، وهكذا الحال في يومنا هذا؛ فإذا قيل أو كتب في الداخل ما من شأنه تحريف الإسلام وتاريخ الثورة ورموزها إرضاءً للاستكبار وأعداء الإسلام وأعداء هذا الشعب والبلد، ترون أصوات التشجيع تنطلق من أجهزة الدعاية الإستكبارية في شتى أنحاء الدنيا؛ فبيان الحقائق موضوع في غاية الأهمية.

إنّ الناس أتباع أفكارهم ورؤاهم، ومن يفلح في تحريف الحقائق أمام الناس فهو في الحقيقة يكون قد جر عملهم وإرادتهم وسواعدهم نحو الإنحراف، وذاك ما يطمح إليه العدو.

واليوم إذا ما انبرى أناس ليتطاولوا بأقلامهم على الإسلام ومقدسات هذا الشعب

وجهاده، وأبدى آخرون وجهات نظرهم بشأن خيرة أبناء هذا البلد ـ أي الشهداء والمجاهدين في سبيل الله ـ وحرّفوا الحقائق، وإذا ما تجاسر أناس على قوات التعبئة ونالوا من الجهاد والشهادة بكلامهم وأقلامهم فإنكم تشاهدونهم يحظون بالدعم من قبل الإذاعات وأرباب السياسة والأقلام في الخارج! وإنّ الجميع اليوم مسؤولون ـ سواء أولئك الذين يمتد تأثير كلامهم إلى مديات واسعة، أو أولئك الذين يتمتعون بالتأثير في أوساط محدودة كالمدرسة أو الصف أو الجامعة أو العمل وغيرها ـ فإذا ما رأوا التحريف قد طال حقائق الإسلام وثوابته والثورة فإنهم يتحملون المسؤولية في بيان الحقائق ولا ينبغي لهم السكوت . ولقد كان الإمام كثير العناية بهذه المسألة التي تمثّل واحدة من مكامن السر في تماسك النظام وديمومته وصموده.

٣ـ القانون:

العنصر الثالث ذو الأهمية بالنسبة للإمام هو النظم والقانون؛ فالإمام بادر إلى تعيين الحكومة قبل أن تبلغ الثورة مرحلة الإنتصار، وهذا ما تفتقر له الثورات أو الإنقلابات التي سميت باسم الثورات في العالم، والتي عجت بها العقود الوسطى من القرن المنصرم؛ فإذا ما وقعت ثورة في بلد ما ـ ثورة حقيقية كانت أم انقلاباً يتخذ مسمّى الثورة ـ فلن يبقى خبر عن الحكومة والتنظيمات الحكومية والقانون لفترة طويلة، حيث تمسك مجموعة من الأفراد ـ باعتبارهم القائمين على الثورة بزمام ـ الأمور في البلد فيمارسون ما يحلو لهم وما يشتهون. بيدَ أنّ الإمام لم يسمح بأن تشهد الثورة الإسلامية مثل هذا الوضع، إذ قام بتعيين الحكومة قبل أن تنتصر الثورة كي يسود النظم. وبالرغم من وجود مجلس قيادة الثورة آنذاك إلا أنّ الإمام أراد إدارة البلد بشكل قانوني ومنطقي. كما أنّ أصل التشخيص في ماهية النظام الذي يفترض قيامه في البلد قد أوكل الإمام أمره للاستفتاء والإقتراع الشعبي، مما لم يسبقه نظير في العالم، فلم نسمع ولم نَر في أية ثورة في العالم إيكال نوع النظام للشعب وذاك في مطلع انتصار الثورة.

لم يكن ليمضي على انتصار الثورة شهران حتى أعلن الإمام عن إجراء استفتاء حول النظام الإسلامي، فصّوت الشعب لصالح نظام الجمهورية الإسلامية. وبعد مضي عدة شهور على انتصار الثورة أمر الإمام بتدوين الدستور ـ وتلك مهمة لم يعهد بها لمجموعة من الأفراد عينهم الإمام، بل إنها جرت على أيدي من انتخبهم الشعب ـ حيث انتخب الشعب أعضاء مجلس الخبراء ليتولوا تدوين الدستور، ومن ثم طرح هذا الدستور للاقتراع الشعبي. ولم تتصرم سنة واحدة على انتصار الثورة حتى شارك أبناء الشعب في انتخابات رئاسة الجمهورية، فيما أجريت انتخابات مجلس الشورى الإسلامي بعد فترة وجيزة.

وبناءً على ذلك فقد كان النظم والقانون أسّ العمل في الثورة منذ البداية. ولقد أخل أولئك الذين لم يتمكنوا من التأقلم مع هذا التنظيم المنطقي للثورة أو نكصوا عن تحمل الثورة وهي تتحرك حركة منطقية خطوة فخطوة، بكل هذه الموارد، ومايزال حثالاتهم يتهمون الثورة اليوم بفقدان القانون!

لقد كانت هذه الثورة مظهراً للنظم والقانون، فلم يُرَ مثل هذا في أية بقعة أخرى من العالم، ولا في الثورات التي وقعت خلال هذا القرن أو ما قبله؛ فلابد من اغتنام ذلك والإلتزام بالنظم والقانون واحترام المسؤوليات الموكولة قانونياً للسلطات الثلاث.

إذا ما شاهدتم اليوم ـ وبفعل دعايات الأعداء وتحريفهم ـ تعرض السلطات الدستورية في البلاد للهجوم الإعلامي بين الفينة والأخرى، فما ذلك الا امتداد لتلك الممارسات العدائية التي استهدفت أساس النظام والقانون في الجمهورية الإسلامية منذ البداية وتصدّى لها الإمام. ولطالما أكدنا ـ ونكرر تأكيدنا أيضاً ـ على اعتبار واحترام الواجبات التي أناطها الدستور بالسلطات الثلاث وسائر المسؤولين الرسميين، وعلى الجميع التسليم لهذا القانون.

إنّ الفوضوية تعبِر عن نفسها بأشكال متعددة، أحدها المناجزة الإعلامية مع أصل الدستور وتشكيلاته وإثارة العراقيل وعدم احترام الواجبات القانونية المنوطة بكل مرفق من مرافق البلاد؛ وهذا ما كان يصر على ممارسته أعداء الإمام والإسلام منذ

اليوم الأول لإنتصار الثورة، وقد تصدّى له الإمام.

٤ ـ مقارعة العدو:

العنصر الجوهري الربع ـ الذي أرساه الإمام في مرتكزات نظام الجمهورية الإسلامية، وغدا سرّ ديمومة النظام والحمد لله ـ هو مقارعة العدو والغطرسة؛ فالإمام لم يغفل ولو لحظة واحدة عن العدو وخدعه ومكائده، ولم يدع الغفلة تتسرب إلى المسؤولين أيضاً. فمن الطبيعي أن يكون نظام مثل نظام الجمهورية الإسلامية عرضة للعداء وهو الذي هدد مصالح دوائر الإستكبار العالمي في هذه المنطقة من العالم وفي الكثير من الدول الإسلامية. لقد هيمن أولئك كالأفعى، ولسنوات متمادية، على الثروات الوطنية والأجهزة السياسية في بلدنا العزيز إيران. وهل كان ثمة من يجرؤ في عهد النظام الملكي الغاصب الذيلي على توجيه أدنى إهانة لأولئك القادمين إلى بلادنا لغرض امتهان شعبنا وتجويعه ونهب ثرواته والإبقاء عليه متخلفاً؟! فلم يكن هنالك من يجرؤ على القول لهم: «على عيونكم حاجب»! وكان الأمريكان والصهاينة وغيرهم من الناهبين يدخلون البلاد ويغادرونها وينهبون آمنين مطمئنين! كانوا يمسكون بسياسة البلاد وهم الذين يعيّنون الحكومات ويقيلونها وبأيديهم بقاء الملك وزواله، وتعيين رئيس الوزراء كان خاضعاً لما يرونه صالحاً، فيما كانت المواقف السياسية للبلاد تصب جميعها في صالحهم وباتجاه تحقيق مآربهم. فجاء نظام الجمهورية الإسلامية ليطيح بهذا النسق من الأساس.

لقد كان الإمام على علم بعدم ركون هذا العدو إلى جانب الصمت وأنه لن يترك تعرضه، فإنّه إذا ما هجم حيناً وقمع، فسينسحب مؤقتاً استعداداً لهجوم ثانٍ. لذلك لابدّمن التزام الحيطة والحذر. ومما يؤسف له أنني أشاهد اليوم أناساً يروّجون ما ينسجم ومآرب ذلك العدو! وهذا هو الخطأ بعينه فالعدو إنما يطمح إلى أن يصاب الشعب والمسؤولون وكوادر الحكم والمتصدون لإرادة شؤون البلاد والتخطيط والتشريع فيه بالغفلة أزاء تهديدات العدو؛ وهو ما يتعين أن يبقى ماثلاً في ذاكرتنا وهو

ما كان الإمام يركّز عليه. وما كنتم تلمسونه من الإمام في تصريحه: أنزلوا ما تتمكنون من صرخات على رأس أمريكا، إنما يأتي في هذا السياق.

هذه أربع نقاط قوة أساسية على المسؤولين والشعب معرفة قدرها؛ فهي التي تفضي إلى إثبات النظام، وهي التي تؤدي إلى أن يعجز العدو عن توجيه ضربته للنظام، وحيثما غفلنا عن هذه العناصر الأربعة نكون قد هزمنا؛ فإذا ما هزمنا وأصابنا التخلف الإقتصادي، وإذا ما نالنا الضعف على الصعيد السياسي فإنما هو نتيجة لغفلتنا عن هذه العناصر الأربعة وحيثما حققنا تطوراً وبلغنا مبلغ العزّة وأفلحنا في إزاحة العراقيل عن طريقنا وألحقنا الهزيمة بعدونا فإنما ذلك بسبب إلتزامنا بهذه العناصر الأربعة. فلا تدعوها تضيع من أيدي أبناء الشعب وتصبح عرضة للتطاول، ولا تسمحوا للعدو بالعمل بما يحلو له كي يمهد السبيل لسيطرته على البلاد، فمن الضروري أن يتحلّى مسؤولو البلاد وكافة أبناء الشعب باليقظة[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لرحيل الإمام الخميني (قده) في ١١ ربيع الأول ١٤٢٢هـ - طهران.

الإمام الخميني والحكومة الإسلامية

حاكمية الإسلام في فكر الإمام (قدس)

قال الإمام الخامنئي حفظه المولى: بيت القصيد في عمل الإمام الخميني هو مسألة **«الحكومة الإسلامية»**؛ فلو كان قد أسقط الإمام عن هذه الثورة بكل خصائصها شعار إقامة الحكومة، أو اكتفى بمجموعة من الإصلاحات أو قام بأعمال على غرار ما حصل في حركة «عدالت خانه» وتنظيمات المشروطة (الحركة الدستورية)، لما كان لذلك العمل أهمية تعادل عشر ما تحقق حالياً، ولما تمخض عن ذلك سوى ذهاب تلك الأسرة ومجيء جناح أو تيار المتدينين، بيدَ أنّ ذلك العمل كان شيئاً، وهذا العمل شيء آخر.

تكمن أهمية عمل الإمام في أنه طرح قضية حاكمية الإسلام؛ فالحكومة الإسلامية لا تعني حكومة المسلمين، بل تعني سيادة الإسلام. ولو كانت تعني حكومة المسلمين فقط لكان غاية ما تسعى إليه هو أن يكون على رأس الأمور شخص مسلم، وأن يكون سلوكه حسناً، ولا يسمح أحياناً بظهور الفسق والفجور في المجتمع، إلا أنّ إدارة شؤون الحياة في البلاد لا تكون على أساس الإسلام، ويبقى عندئذٍ للأمزجة والأذواق والعادات والثقافات والفهم الخاطئ بمختلف أنواعه تأثير. بيدَ أنّ ما يصون المجتمع الإسلامي هو الحكومة الإسلامية بمعنى حاكمية الإسلام؛ فكانت مهارة الإمام في طرحه لقضية حاكمية الإسلام[1].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

الحكومة الإسلامية تعني حاكمية الإسلام والدين

إنّ مشروع الحكومة الإسلامية التي دعا إليها الإمام الخميني وتريدون أنتم تثبيتها وتدوينها وتبيينها، لا تتحول عن غير وعي وإرادة إلى حكومة غير إسلامية. وهذه هي النكتة المطروحة في هذا التحدّي الفكري فيما بيننا وخصومنا على الصعيد العالمي.

إنّ خصومنا لا يعارضون من يحمل إسم الإسلام ويحكم في مكان ما، وإنما المهم بالنسبة لهم هو أن يتولّى الدين إدارة شؤون المجتمع، ويطرح فكراً جديداً للعالم. ولهذا يجب عليكم الإلتفات إلى أنّ الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه التي أبدعها الإمام الخميني وطرحها أمام العالم هي تلك الحكومة الإسلامية التي تعني حاكمية الإسلام والدين والشريعة، وهذا المعنى يجب أن يفهم جيّداً.

من الممكن أن يسعى فقهاؤنا وفضلاؤنا إلى تنقية الشريعة مما يوجد في فقهنا من نقاط ضعف ونواقص، فهذا بحث آخر، إلا أنّ ما يجب طرحه ـ وهو ما يمثّل رأي الإمام الخميني قطعاً ـ هو أن تملأ أجواء المجتمع بالشريعة والفقه والأحكام والعمل الإسلامي، ولم يقبل أي بديل عن ذلك تحت أية حالة كانت.

كنت ذات مرّة أتحدث معه حول قضية مهمّة تتعلق بولاية الفقيه وما شابه ذلك، وعرضت عليه أثناء الكلام بأنني قبل الثورة عندما كنتُ أبحث مع الأفاضل والزملاء، كنت أرى بعضهم يقول إنّ الإسلام لا يوجد فيه منهج خاص في باب الإقتصاد، وأي منهج يتكفّل بتحقيق المثل الإسلامية كالعدالة مثلاً، فهو منهج إسلامي. بينما رأيُنا هو أنّ الإسلام قد بيّن الخطوط ووضع منهجاً وحدّد إطاراً للاقتصاد الإسلامي يجب السير في ضوئه، فقال الإمام: هذا هو الصحيح.

وأنا طبعاً لا أريد الإستناد إلى هذا المطلب لإثبات صحّة هذا الأمر، وإنما أريد الإستناد إلى أنّ رأيه كان هذا، وأنه لم يكن يرضى بما هو أدنى من ذلك.

وفي الموارد التي كانت تبحث فيها الأحكام الثانوية، كان يطرح هذا الرأي كحكم

إسلامي وفقهي، وبقي على هذا الحكم إلى النهاية.

وكان هذا هو مبناه الفقهي أيضاً في مسألة الغناء ـ الموسيقى ـ التي طرح فيها رأياً جديداً. طبعاً ما قاله في كتاب المكاسب يختلف عن هذا المطلب في بعض الجوانب، غير أنّه طرح هذا الرأي على أساس المباني الفقهية دون أن يأخذ المصلحة وقبول الناس بنظر الإعتبار. فيجب تبيين رأي الإمام. من المحتمل طبعاً أن يوجد من لا يوافق على هذا الرأي في خطوطه الكلية أو تفاصيله الجزئية، غير أنّ رأي الإمام يجب أن لا يُحرّف. يجب عليكم أن تحرصوا على طرح رأي الإمام كما ورد في كلماته وكتبه وتوجيهاته وسلوكه. وهذه في رأيي مسؤولية تاريخية وأمانة في أعناقكم[١].

حاكمية الدين في جميع شؤون الحياة

ربما يتبادر إلى الأذهان أن هذه المسألة من المسلّمات البينات، وهي كذلك على صعيد الرؤية الدينية وبالنسبة لمن له معرفة بالمباني الإسلامية؛ فحاكمية الدين في جميع شؤون الحياة ـ ليس فقط على قلب الإنسان وروحه أو أفعاله الشخصية، بل على حياته بأسرها ـ هي مما تسالمت عليه الأديان الإلهية جميعاً ولا ينفرد بها الدين الإسلامي الحنيف. لذا فإنكم تلحظون في القرآن الكريم أن أنبياء الله العظام عليهم السلام كانوا يقارعون الحكومات والسلطات والطواغيت والمترفين والمتسلطين على مقدرات المجتمع؛ وفي مقدمة من ناصبوا الأنبياء العداء الذين كان بيدهم مصير المجتمع، ولو كان دور الدين مقتصراً على الروح وزوايا البيوت والمعابد لما كانت هنالك ضرورة لأن يرفع المترفون لواء المعارضة، فلماذا يعارضونه؟! بل يفترض أن يتقدم المعارضة المتعبدون المتدينون؛ إذن فلماذا يصرح القرآن: ﴿**وما أرسلنا في قرية**

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

من نذير إلا قال مترفوها إنّا بما أرسلتم به كافرون﴾[١]؟!

لماذا نرى المترفين أول من ينبري للمواجهة؟ ولماذا يتصدر السلاطين والجبابرة السياسيون صفوف المعارضة للأنبياء ويؤلّبون الناس على المعارضة؟! ليس ذلك إلا لأن الأنبياء في كل قوم كانوا يدعون إلى نظام اجتماعي حديث يختلف عن النظم السائدة في المجتمع، تلك النظم الاجتماعية التي تمثل الحكومات مظهراً لها، والنظم السياسية والإجتماعية بدورها تمثل تجسيداً لتلك الحكومات؛ ولقد كان الأنبياء مخالفين ومناهضين لأسس الأنظمة الطاغوتية الحاكمة على المجتمع، لذلك كانوا مجبرين على خوض الصراع، بل وتجييش الجيوش أحياناً، وذلك ما وردت دلائله في الآيات والروايات؛ فقد ورد: «**أول من قاتل في سبيل الله إبراهيم**»[٢]، بالإضافة إلى مقارعته لعبادة الأصنام وتحطيمها أوان شبابه. ومعلوم أيضاً في العصر الإسلامي أن أول ما بادر إليه النبي صلى الله عليه وآله هو تشكيل الحكومة وتولّي إدارة شؤون المجتمع، وليس هنالك من مسلم يتبادر إلى ذهنه ما يخالف ذلك أبداً، بل هو من المسلّمات.

وعلى مرّ القرون ثمة هوّة حصلت بشكل عملي بين الجهاز السياسي والجهاز الديني، وكانت أمراً طبيعياً جاء تبعاً لمطامع الحكومات وطغيان المتسلطين على مقدرات المجتمع؛ وذلك لعدم قدرتهم على تبني الثوابت الدينية، فكانوا في مقدمة من خالفوها، وهم ـ بطبيعة الحال ـ كانوا يتظاهرون بالتدين، بيدَ أنهم لا يصمدون عليه. لذلك فقد انفصلت المؤسسة الدينية عن المؤسسة الحكومية، فاستحالت الإمامة والولاية إلى حكم وراثي في غضون القرن الأول من العصر الإسلامي! وتلك القضية من المشهورات في الروايات والتاريخ الإسلامي وفي كلمات الصحابة[٣].

---

(١) سورة سبأ: ٣٤.

(٢) انظر مستدرك الوسائل: ١١ / ٩ ح ١٢٢٨٦.

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة: بدء العام الدراسي في الحوزات العلمية في ٢١ جمادى الثانية ١٤٢٢هـ ـ طهران.

أثر حاكمية الإسلام

الشعب الإيراني المسلم مزوّد بتجارب غنية لكل بلدان العالم الإسلامي؛ هذا الشعب العظيم إستطاع ببركة حاكمية الإسلام أن يحقق انتصارات كبرى في جميع المجالات ..[١] أن يستعيد إستقلاله السياسي والإقتصادي والثقافي الذي كان قد تبدد تماماً في عصر الطاغوت ، وأن يبرز عظمة الإسلام وشوكته في مواجهته القضايا العالمية ، وأن يدافع بشكل تام عن ثغوره أمام هجوم شنّه أعداء الإسلام لسنين بالفكر والمال والسلاح ، وأن يعيد بناء البلاد بعد حرب استمرت ثمانية أعوام ، وأن يسجل معجزة الثورة في إعادة البناء الأساسي للبلاد . وأن يحتل بين المجموعة الدولية مكانة عزيزة ورفيعة، وأن ينتخب حكوماته الشعبية بشكل منتظم ويولّيها أُمور السلطة ، وأن يسيّر قوافل العلم والتحقيق والتطور الصناعي والزراعي ، ويقطع خطوات رحبة على طريق تنمية البلاد، وأن يدافع صراحة على صعيد السياسة العالمية عمّا يؤمن به من مواقف حقة ، وأن يضع القضية الفلسطينية في رأس قائمة اهتماماته الإسلامية ، وأن يطرح هذه القضية في كل مكان وزمان رغم محاولات أمريكا والصهيونية للفّها في طيّ النسيان ، وأن يوصل مساعدات مؤثرة للشعب البوسني المحروم ، وأن يمدّ يد العون إلى الشعوب الإسلامية في جميع محنها ، وأن يواصل هذا الطريق بصلابة وقوة رغم ضغوط الإستكبار المتزايدة ، وتهديدات أمريكا المستمرة ، هذه تجربة غنية لكل الحكومات والشعوب المسلمة .

أمدّ يد الصداقة بصدق وإخلاص إلى كل الحكومات المسلمة ، وأُرحّب بها للتعاون وتبادل الأفكار من أجل إزالة هموم العالم الإسلامي ، وأطلب بتواضع من الشعوب المسلمة أن تعرف قدرها وقدر الإسلام وأحكام القرآن النيّرة .

الشعب الإيراني المسلم شق طريق سعادته بالعمل بهذه الدروس ، وقطع على هذا

---

(١) كما سوف يأتي في الجزء الثالث.

الطريق مراحل عديدة ، ولايزال يواصل هذا الطريق ، وليس للشعوب الأُخرى سوى هذا الطريق وصولاً للسعادة.[١]

الثورة الإسلامية مظهر لتحرك الدين بوجه الطواغيت

إنّ الطواغيت أبرز أعداء الدين على مرّ التاريخ **﴿الذين آمنوا يُقاتلون في سبيلِ الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت﴾**[٢]، وفي القرآن الكريم وُضع الطاغوت والله والطاغوت والدين في مواجهة بعضهم البعض، وإذا ما طالعتم القرآن تجدونه يزخر بمقارعة الطواغيت وهم القوى التي تستحوذ على الثروة والقوة عبر التاريخ، أولئك الطواغيت والعتاة الذين يأبون الالتزام بالحدود التي وضعها الدين لغرائز الإنسان وغروره بل يحاولون انتهاك هذه الحدود، أي بما يعاكس بالضبط النقطة التي يوصي بها الدين وهي التقوى، وكل ما نشاهده منذ بداية تأريخ الإنسان وحتى يومنا هذا إنما على هذا المنوال حيث الإستكبار والعلو وانتهاك الحدود ـ انتهاك حدود الإنسانية والتمدد على حدود الآخرين ـ هو العدو والنِّدْ الرئيسي للدين، من هنا حيثما ارتفعت راية للتدين اصطف بوجهها طابور طويل وعنيد من الأثرياء الجبابرة، وفي كافة العصور أينما انطلقت دعوة للدين وعلت رايته كان أهل الدنيا والأثرياء الجبابرة في العالم عدّوها الأول واللدود، هؤلاء الذين أَبَوا الانصياع لقيود الدين التي فرضها على غريزة الأنانية وغرائز الطغيان لدى البشر، فهم لم ولن يقبلوا بأي حدّ.

قوة الدين في القضاء على الطواغيت

لقد واجهت ثورتنا هؤلاء الطواغيت منذ البداية. ولكن ـ بطبيعة الحال ـ فإن الدين والروح الدينية والتحرك الديني يتميز بقدرته العالية في مواجهة الطواغيت، أي أنّ

(١) بيان لحجاج بيت الله الحرام في ٢ ذي الحجة ١٤١٧هـ.

(٢) سورة النساء ٧٦.

الدين هو الوحيد الذي يقوى على قصم ظهر القوى الكبرى حقاً والقضاء عليها وتدميرها، وإنّ أهل الدين هم أفضل العناصر وأقواها في قدرتهم على مواجهة هؤلاء الطائشين وإنزالهم من على عرش السلطة **﴿أنِ اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾**[1] فلقد كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام من البداية إلى عبادة الله واجتناب الطاغوت، وإذا ما شاهدنا اشتداد عداء القوى الكبرى لدين الله وراية الرسالة الإلهية فلنعلم أنه أمر طبيعي ودائم إذ أنّ الأمر كان سيبقى كذلك، فحيثما كانت هنالك دعوة دينية ـ بالمعنى الصحيح والحقيقي للكلمة ـ فثمة مناوءة تقابلها من قبل عبيد الدنيا وأهلها.

فعلى أهل الدين أن يتجهزوا ويتقوَوا ويستثمروا ما وهبهم الدين من قدرات بأقصى حدودها ولا يَدَعُوا العدوان والظلم والتجاوز أن يطالها، وهذا ما هو ممكن، وحتى لو تغافلنا التاريخ وأهملنا التاريخ وتحليله فقد شاهدنا ذلك في عصرنا.

إنّ الثورة الإسلامية مظهر لتحرك الدين ومبادرته بوجه الطواغيت، فالتحرك والحافز الديني وعنصر الدين هو الذي دفع هذه الثورة للحركة ومضى بها قُدماً، ولقد قيل وكُتب الكثير حول ثورتنا ـ بما فيها من مجالات كثيرة وجذور تأريخية وحوافز متعددة ـ وهي في أغلبها صائبة في محلّها بيدَ أنّ الأمر الهام هنا هو ما استطاع جَمعُ شعبٍ بأكمله حول محور واحد ويجعل قواه تقف متحدة بوجه الطاغوت ويقع ما لم يكن في الحسبات في ضوء أي تحليل سياسي ـ أي الإطاحة بحكومة تستند إلى القوى الطاغوتية وتقوم على أساس متبنيات طاغوتية ويقيم حكومة تقوم على أساس الإسلام والدين، ولم يكن ذلك سوى الدافع والإيمان الديني والشعب المؤمن المتديّن وهذه الحركة العملاقة التي لم تتوقف، وإنّ ذات الأطراف التي تصدت للدين وواجهته على مرّ التاريخ كانت موجودة في زماننا أيضاً وقد تظافرت بأجمعها حتى يومنا هذا وبذلت مساعٍ محمومة عداءً للإسلام ومسيرة الدين وحضوره ومناوءة للثورة والنظام الإسلامي، فحَرِيٌّ بنا أن لا نغفل هذا الأمر.

---

(١) سورة النحل ٣٥.

يجب تقليص العداء ثم مواجهته

ينبغي أن لا يُفهم التصور بوجود أعداءٍ كبار في مواجهتنا بأن الدنيا بأسرها تناصبنا العداء بشعوبها وأناسها وعلمها، كلا فليس الأمر كذلك، وإنما هنالك مراكز سلطوية ترى بقيام الإسلام والحكومة الإسلامية والدينية بصيغتها الصحيحة المتقنة الجذابة من قبيل ما هو قائم في بلادنا والحمد لله أمراً يتناقض مع مصالحها ـ سواءً توسعاً أو استمراراً وبقاءً ـ لذلك فإنها تناهضها وتقارعها، وهذا لا يعني ـ بالطبع ـ إننا سنقاطع العالم، كلاّ فلَسْنا نقاطع العالم بل نستثمر قصارى طاقاتنا وقوانا وقابلياتنا لتقليص حدة عداء العدو لنا ومن ثم مواجهته ونحافظ على كيان النظام الإسلامي ولكن ينبغي عدم الغفلة عن مكر العدو وخداعه وتواجده وأحابيله[١].

حاكمية الإسلام تتضمّن مقاومة تدخل المستكبرين

حاكمية الإسلام تتضمّن مقاومة تدخل المستكبرين في البلدان الإسلامية، وتستلزم كفّ يد أذناب هذه القوى وعبيد الشيطان وشيطان الإستكبار عن إدارة هذه البلدان.

فمن الطبيعي إذاً أن يكون الإستكبار وأذنابه والشياطين وأتباعهم ساخطين وغاصبين بهذا القدر على حاكمية الإسلام، وبنفس هذا القدر يجب أن يكون المؤمنون بالله واليوم الآخر والمعتقدون الحقيقيون بالإسلام ملتزمين بتحقيق هذه الحاكمية ومجاهدين في سبيلها.

أيّة حكومة أو جماعة رفعت شعار الإسلام وسعت إلى تحكيم الإسلام تتعرض دون قيد أو شرط إلى إهانة أمريكا وتُهمها وتشدّدها وعدائها الخبيث. ومن الأمثلة

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٥ رمضان ١٤٢٣هـ ـ طهران.

الواضحة حكومة السودان، والجماعة الإسلامية في الجزائر، وحزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، والإسلاميون في مصر وأمثالهم.

في كلّ هذه المواضع، تسلك عناصر الإستكبار العالمي وخاصة أمريكا سلوكاً متعصّباً يشبه السلوك القبلي في المجتمع العشائري.

وحديث العداء الأمريكي الحاقد تجاه إيران الإسلام حديث ذو شجون.. هذا العداء المليء بالسخط والإجحاف والخائب بمشيئة الله وفضله، لا يخفى على الكثيرين في أرجاء العالم.

بعد كلّ هذا، ألا تتحمّل الأُمة الإسلامية الكبرى وزعماؤها وساستها ومثقّفوها وعلماء الدين في مجتمعاتنا مسؤولية تجاه هذا الوضع المؤلم للمسلمين في جميع أرجاء العالم؟!

وهل يجد أُولئك المؤمنون بكلام رسول الله صلّى الله عليه وآله حيث يقول: «**من أصبح ولم يهتمّ بأمور المسلمين فليس بمسلم**». موضعاً لإظهار هذا الاهتمام أفضل من الحج وزماناً أفضل من الأيام المعلومات؟[1]

الحكومة الإسلامية حكومة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إنّ النظام الإسلامي هو نظام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب حتمي على الجميع، سوى أنّ مسؤوليتنا أنا وأنتم في باب الأمر والمعروف والنهي عن المنكر أكبر من الآخرين نظراً لما يقع على عاتقنا من واجبات ثقيلة. فينبغي علينا استخدام الأساليب والوسائل المناسبة، ولكن على أبناء الشعب أن يتحملوا أيضاً ما عليهم من مسؤوليات. وإنّ أداء واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط ببضع مقالات في الصحف ولا تنتهي قيمته المؤثرة.

فالنهوض والنضج والكمال والصلاح كلها من متعلقات الأمر بالمعروف والنهي عن

(١) بيان لحجاج بيت الله الحرام في ٦ ذي الحجة ١٤١٤ هـ.

المنكر، فهي التي تحافظ على النظام شاباً على الدوام. والآن فإنّ نظامنا البالغ من عمره واحداً وعشرين ربيعاً مازال شاباً، وحتى إذا قورن بالنظام الشيوعي الهزيل والعجوز والبالغ أكثر من سبعين خريفاً، فإنّه سيبدو شاباً بطبيعة الحال. ولكن حتى إذا مرت مائة عام على وجود هذا النظام فسيظل واجب الأمر بالمعروف قائماً، واعلموا أنّ من واجبكم نهي أي شخص عن المنكر إذا رأيتم منه منكراً، وحينئذ يبقى هذا النظام الإسلامي أكثر رونقاً وطراوة وازدهاراً.

ولا ينحصر المأمورون بالمعروف والمنهيون عن المنكر في طبقة العوام فحسب، بل ربما كانوا من الخواص أيضاً، فعليكم بأمرهم بالمعروف، وإياكم أن تتوجهوا بالرجاء إلى شخص من النخبة، بل عليكم أن تنهوه قائلين: لا تفعل هذا الشيء أو لا تقل هذا الكلام فهو غير صحيح. فالحالة الإستعلائية لابدّ من تمثلها في الأمر والنهي؛ ولا يعني هذا الإستعلاء بالضرورة أن يكون الآمر أو الناهي أرفع درجة من المأمور أو المنهي، كلا، فروح وقالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تنأى عن الرجاء والخضوع والتضرع؛ فلا يمكن أن يقال: أرجوك أن لا تفعل هذا الشيء، بل يجب أن يقال: لا تفعل هذا الخطأ، لماذا تخطئ؟ فالجميع مخاطبون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لو كان الشخص أكثر أهمية مني، وإن كنت لست سوى طالب حوزوي صغير.

القومية لا تعني التخلي عن الإسلام

وأما الخطأ التالي فيتعلق بنظرتهم إلى هذا البلد. إنّ إيران بلد منسجم، حتى إنكم لو تحسستم مشاعر تلك الأجزاء التي انفصلت عن إيران في القرون السابقة فستجدونها تنبض بالرغبة في الانضمام إلينا «فكلّ يحنّ إلى أصله»، وهؤلاء أيضاً يحنون إلى أصلهم. فأين إيران من الإتحاد السوفياتي! لقد وصلوا عشرة أو أحد عشر بلداً بعضها بالبعض الآخر بدبوس ـ أو بمعنى آخر بالسوط ـ ثم جعلوا منها ما يسمى ببلد واحد! ومن الواضح أنهم إذا رفعوا عنها السوط فستنفصل، وقد انفصلت.

طبعاً ينبغي أن أقول هنا أيضاً بأنهم يركّزون على موضوع القوميات في إيران؛

فالبعض يحاولون نفي العامل الحقيقي للوحدة ـ أي الإسلام والدين ـ عن طريق إثارة النعرات القومية. إنّ الذين يتصورون أنّ اللغة الفارسية هي عامل الوحدة في هذا البلد لا يحبّون اللغة الفارسية كما أحبها أنا بالتأكيد، ولم ولن يقدّموا لها واحداً بالمائة مما قدّمته! فاللغة الفارسية ليست عامل الوحدة الوطنية في إيران، بل إنّه الإسلام، ذلك الدين الذي تجسّد في الثورة والنظام الإسلامي، فكانت نتيجة ذلك أنّ المتحدّث بالتركية يقول «آذربيجان أياختي، أنقلاباً داياختي» أي «آذربيجان قائمة، وللثورة داعمة» وهو ما يقوله الكردي بالكردية، والبلوشي بالبلوشية، والعربي بالعربية. ولكن البعض يحاولون التقليل من أهمية العامل القويّ للتأليف بين قلوب أبناء الشعب الإيراني المسلم، وهو الإيمان بالإسلام.

وهذا خطأ، فالبلد والشعب منسجمان، وصحيح أنّ هذا الإنسجام يعود إلى التاريخ والجغرافيا والعادات والتقاليد والثقافة، ولكنّ مردّه أساساً إلى الدين وموضوع القيادة، وهو ما ألّف بين أجزاء هذا الشعب وجعل الجميع يشعرون بالوحدة والإنسجام(١).

موقف مراكز السلطة العالمية من الحكومة الإسلامية

إنّ أساس الحكومة الإسلامية جاء بديعاً في العالم، وجعل ميزة للثورة ميّزتها عن كافة الثورات المشابهة، وتم تثبيته في الدستور كمسألة جديدة تماماً، ومعناه أن يكون على رأس السلطة شخص نعلم بأنه لا تصدر منه أية مخالفة، وإذا صدرت منه مخالفة فهو غير خليق بهذا المنصب. وهذه نكتة في أساس الحكومة، والكثير من مشاكل الحكومات ناجمة عن عدم رعاية هذا الشرط.

طبعاً أثيرت ضجة حول هذا الموضوع وقيل إنّ هذه الفكرة قديمة ورجعية، في حين كانت هناك في عهد انتصار الثورة حكومات عديدة في العالم جاءت إلى السلطة بانقلابات عسكرية؛ حيث يأتي ضابط بجزمته وبندقيته ويستولي على السلطة، وقد

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة لقاء أخوي في: ٧ ربيع الثاني ١٤٢١هـ ـ طهران.

قُبلوا واعتُرِف بهم رسمياً. ولكنهم عارضوا الحكومة الإسلامية والإمام ورفضوا هذه الحركة العظيمة؛ وذلك لأنها طرحت نظرية جديدة في العالم قادرة على منافسة المعايير والثقافات السياسية التي كانت شائعة في العالم، وكانت لديها مقدرة تفوق مقدرة الماركسية والحكومة الشيوعية في بدء ظهورها. طبعاً الشيوعية صعد نجمها في ما بعد على أثر ما قامت به من دعاية وما قدّمته من أعمال وما اتّصفت به من جاذبية. لكن لا يشك في أنّ مقدرة الحكومة الإسلامية كانت في بداية الأمر تفوق مقدرة الشيوعية، وقد شعرت جميع الدول التي يتواجد فيها مسلمون بهويّتها وشخصيّتها وأظهرت رغبتها نحوها.

لابدّ وأنّكم أيّها السادة على بينّة من أنّ أهم ما تعنى به مراكز القوّة السياسية في العالم على المدى الطويل هي السلطة الثقافية، من المحتمل طبعاً أن لا تكون الثقافة هي الغاية الأساسية، لكن أهم ما يوفر لمراكز السلطة العالمية المقدرة الحقيقية والمضمونة على المدى الطويل هي السلطة الثقافية؛ وذلك لأنها إذا هيمنت على بلد ما فإنّها ستكون مطمئنة البال. وتحظى مسألة الثقافة السياسية بالأهمية الأولى في نظرهم من بين المسائل الثقافية. وانطلاقاً من هذه الرؤية نجدهم يعيرون أهمية كبيرة للترويج لمبدأ الليبرالية والديمقراطية الغربية[1].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

الحكومة من الأحكام الأولية

قال الإمام الخميني (قدس): «لو كانت صلاحيات الحكومة ضمن إطار الأحكام الإلٰهية الفرعية لوجب القول أنه لا معنى للحكومة الإلٰهية والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام صلى الله عليه وآله.

مصاديق صلاحيات الحكومة

وأشير إلى نتائج ذلك حيث لا يمكن لأي أحد أن يلتزم بها، مثلاً إنّ فتح الطريق ـ الذي يستلزم التصرف بالمنازل أو حريمها ـ لا يدخل ضمن إطار الأحكام الفرعية، وكذا الأمر بالنسبة لموضوع التجنيد والإرسال الإلزامي إلى جبهات القتال، ومنع دخول وخروج العملة الصعبة، ومنع دخول وخروج أية بضاعة، ومنع الاحتكار في غير موردين أو ثلاثة، والجمارك، والضرائب، ومنع رفع الأسعار، وفرض التسعيرة، ومنع بيع المواد المخدرة، ومنع الإدمان بأنواعه من المشروبات الكحولية وغيرها، وحمل السلاح مهما كان نوعه، والمئات من أمثال ذلك التي تدخل ضمن صلاحيات الدولة.

إنّ الحكومة هي شعبة من الولاية المطلقة لرسول الله صلى الله عليه وآله، وتعدّ واحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدّمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج. ويتمكن الحاكم من إزالة مسجد أو منزل يقع في وسط الشارع، وتسليم ثمن البيت لصاحبه، ويتمكن الحاكم من تعطيل المساجد في حالات الضرورة، وهدم المسجد عندما يتحوّل إلى مسجد ضرار، وتنعدم جميع السبل الأخرى لرفع ذلك، وتتمكن الحكومة أن تلغي من جانب واحد العقود والإتفاقيات الشرعية التي عقدتها مع الناس في حال مخالفتها لمصلحة البلاد والإسلام، ويمكنها منع أي موضوع عبادي أو غير عبادي مادام تنفيذه يعارض المصلحة الإسلامية، وتتمكن الحكومة أن تمنع

فريضة الحج ـ التي هي من الفرائض الإلٰهية المهمة ـ منعاً مؤقتاً مادامت تخالف مصلحة الدولة الإسلامية»[١].

---

(١) كتاب منهجية الثورة الإسلامية ص ١٦٩ .

حاكمية الشعب الدينية والديمقراطية الغربية

ينبغي عدم تشبيه حاكمية الشعب الدينية التي تبلورت اليوم في نظام الجمهورية الإسلامية بالديمقراطية الغربية الرائجة وإن كانت فيها وجوه اشتراك، بيدَ أنّ بينها فوارق جذرية وجوهرية متعددة. فأساس الجمهوريات الغربية ـ أو ما يسمونها بالجمهوريات العلمانية ـ وما لحقها في مناطق أخرى من العالم هو جعل حق الناس عوضاً عن حق الله، أو رأي الأمة بدلاً عن رأي الدين وفتواه. وقد ابتدأ هذا النمط من الجمهوريات من فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وانتشر تدريجياً في مناطق أخرى من أوروبا، وكانت في الحقيقة حركة تقابل الأنظمة التي سبقت هذه الحقبة في أوروبا وسلسلة من التحركات التي كانت بمثابة النقطة المقابلة لأفكار القرون الوسطى في أوروبا.

إنّ الجمهورية الإسلامية ـ في الحقيقة ـ على نقيض مع كلا التيارين اللذين شهدتها أوروبا، سواء ذلك الذي كان سائداً فيها خلال القرون الوسطى أو قبل القرن الثامن عشر، أو ذاك الذي تبلور فيما بعد كردّة فعل، فما كان سائداً فيما سبق حكومات استبدادية موروثة تقوم على تسلط وسيادة قدرة أو فرد أو مجموعة قوية على مقدرات بلدٍ ما، والإسلام يرفض ذلك. أما ما تبلور فيما بعد فكان أن رأوا الحق حكراً على الإنتخاب ورأي الشعب وإرادته ولو على مستوى الشعار والطرح الفكري والنظري على أقل تقدير ـ وإن كان الواقع خلاف ذلك ـ وهذا ليس من الإسلام في شيء.

إنّ حق الله في الإسلام ليس نِداً ولا نقيضاً لحق الناس. فحقوق الناس بأجمعها ـ ومن بينها حق الإنتخاب المسلَّم به بالنسبة للشعب فيما يخص أمر الحكومة ـ إنما هي

منبثقة عن الحكم الإلٰهي وما هو مقرر من قبل الله تعالى. من هنا فحيثما ورد في القرآن الكريم ذكر التعرض والتعدّي على حقوق الناس ـ من قبيل الربا إذ يعدّ تعدّياً على أموال الناس ـ يأتي التعبير بـ﴿**فأذنوا بحربٍ من الله**﴾[1] فبالرغم من أنّ هذا الفعل يعدّ تعدّياً على حقوق البشر، لكنه حرب مع الله. أو حيث ترد قضية الفساد في الأرض ﴿**ويسعون في الأرض فساداً**﴾[2] فهو محاربة لله ﴿**يحاربون الله ورسوله**﴾[3] فهو تعدٍ على حقوق الناس لكنه حرب لله ورسوله، لأن ما هو عائد للشعب بما عليه من سعة يعد تكليفاً إلهياً، وحق قرره الله للشعب، وتكليف أناطه الله على عاتق المتصدّين لشؤون الناس.

بناءً على هذا فالجمهورية الإسلامية ليست تلفيقاً من شيء يدعى الجمهورية ومن آخر يسمى «**الإسلامية**»، ليقول قائل إنني أكثر ميلاً للجمهورية فيما يقول آخر إنني أكثر تأييداً للإسلامية، بل بالوسع القول إنّ الجمهورية الإسلامية ليست مركباً وإنما حقيقة، فالله هو الذي أمرنا ـ على صعيد تبنّي رأي الشعب ـ بأن نحترم رأي الشعب وخياره وإرادته.

في موضعٍ من نهج البلاغة يتحدث أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام حول إهدار حقوق الناس ويصرّح بأنّ من يرتكب هذه الأفعال إنما «كان حرباً لله» أو «محارباً لله». والجمهورية الإسلامية تعني نظام سياسي يحترم حق الشعب بكل ما في حقوق الناس من سعة وعلى امتداد هذه الأرض الواسعة اعتماداً على إرادة الله والتشريع الإلٰهي. وعليه فمن كان مؤمناً بالإسلام وتعرّض أو تجاوز على حقوق الناس فلينتظر العقاب الإلٰهي.

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٩.

(٢) سورة المائدة: ٣٣.

(٣) سورة المائدة: ٣٣.

الجميع شركاء في الحاكميّة

إنّ مشكلتنا في نظام الجمهورية الإسلامية لا تقتصر في أنه قد تتشاءم الجماهير أزاءنا أو يتبدّل إيمانهم بنا وحسب، بل مشكلتنا في التكليف الشرعي أيضاً وإن لم يدرك الناس ذلك، فلو صدرت منا حركة في مكانٍ ما من شأنها تضييع حقوق الناس، فحتى وإن لم يدرك أحدٌ وقوع تعرضٍ على حقوق الجماهير وكان الضجيج الإعلامي عالياً ـ كإعلام الغربيين والأمريكان مدّعي الديمقراطية. وقد شاهدتم خلال إنتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة حيث أزاحوا الأكثرية بالضجيج والضوضاء والصريخ وأحلّوا الأقلية مكانها ـ بيدَ أنّ مشكلتنا تكمن في التكليف الشرعي، فعلى امتداد الكيان العظيم والواسع للحكومة بعرضها وطولها ـ حيث لا تتمركز الحكومة ولا تتمظهر في شخص القائد وحده بل الجميع شركاء في حاكمية الشعب الدينية والمسؤوليات المناطة بهم على هذا الصعيد، من كان منهم رئيساً للجمهورية أو أية سلطة أخرى أو نائباً في مجلس الشورى أو ذا مسؤولية في أي مرفقٍ ـ يتمثل تكليف الجميع في مراعاة حقوق الشعب لله، وهذان الأمران مقترنان ومتحدان معاً.

إنّ حق الناس متمخض عن الحق والتكليف الإلهي، وهذا أكثر السبل ارتكازاً وقوة للمحافظة على حقوق الأمة، ولو اختير الأفراد في كل مرحلة أو مرتبة من مراتب الحكومة في نظام حاكمية الشعب الدينية وفي نظام الجمهورية الإسلامية بمؤهلات تتناسب مع تلك المرتبة لن يهدر حق للناس، وبالوسع الاطمئنان لذلك، في حين من الممكن أن يصادر حق الشعب في الديمقراطيات التي ليس فيها لحق الناس واستحقاقاتهم بأصولها وركائزها فلسفة إلهية ولا تقوم على أساس التكليف الإلهي، فحيث إنّ الناس فيها لا يرون لأنفسهم رقيباً ولا تكليفاً ومسؤولية ربما تخلّفها الأمور التي يرتكبونها ويفهم ويعلم بها الناس لذلك يزداد إهدار حق الناس.

شرعيّة الحاكميّة من الناحية الفقهية

إنّه لخطأ فادحٌ إن خلطنا وشبّهنا حاكمية الشعب بما عليه من فلسفة معمّقة وصيانة لحق الناس وما هو سائد الآن في الغرب، فهذه هي حاكمية الشعب على حقيقتها، وإنّ الشارع المقدس ووفقاً للموازين الفقهية التي بين أيدينا قد قرن هذا الوجوب أو التكليف أو حق الحكومة والحاكمية في عصر غيبة الإمام المعصوم عليه الصلاة والسلام بمؤهلات لا وجود لهذا الحق والإذن بدونها، لأن الأُصل هو عدم ولاية أي إنسانٍ على آخر، وحيثما أراد الإنسان التصرف بشؤون الآخرين فعليه أن يحرز هذه المؤهلات حتماً، وتشخيص هذه المؤهلات وفقاً للرؤية العقلائية التي تحظى بالثقة إنما يتولاه أناس قادرون على هذه المهمة.

وإنّ الشعب في ظل نظام الجمهورية الإسلامية يعلن بيعته من خلال هذا الطريق، فحضور الشعب وانتخابه إنما يجري من خلال أناسٍ يعرفون هذه المؤهلات ولهم القابلية على تشخيصها في فردٍ ويتحملون مسؤولية الإشراف عليها وجوداً وبقاءً، وهذه أعظم مسؤولية. وبناءً على هذا، فإنّ مجلس الخبراء في غاية الحساسة والأهمية[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة الإجتماع السابع لمجلس خبراء القيادة في : ٢٩ ذي الحجة ١٤٢٢هـ طهران .

نموذج للديمقراطية الغربية

إنّ الإستكبار طوال هذه السنوات التسعة عشرة من أول الثورة وإلى يومنا هذا دأبوا على نسج الأكاذيب حول رؤية الإسلام والجمهورية الإسلامية بشأن المرأة. الإسلام في رؤيته لقضية المرأة ودورها الفردي والعائلي والسياسي والإجتماعي، قادر على دعوة جميع الشعوب لتسير على هديه. ولو عقدت محكمة لمقاضاة الدول الغربية، لما استطاعت الاتيان بالأدلة التي تحفظ لها ماء وجهها.

إلى قبل بضع سنوات ـ وليس بعيداً جداً ـ ما كانت النساء في هذه الدول الغربية ذاتها قادرة على الحصول على الوثائق الرسمية لدراستها في المعاهد العليا! في الآونة الأخيرة نشرت إحدى الصحف في بعض البلدان الغربية ومنها في انجلترا ـ ولا أُريد تسمية ذلك البلد، وتلك المجلة ـ عن أمرأة عجوز انهت عام ١٩١٧ م أي قبل حوالي ثمانين سنة دراستها العليا في مرحلة الدكتوراه، ولكنها لم تمنح وثيقتها الدراسية. وبعد التساؤل عن سبب عدم منحها الوثيقة، قالت: سبب ذلك أنّ النساء في بريطانيا لم يكن يحق لهن الحصول على وثيقة دراسية حتى عام ١٩٤٧ م، وكان يقال أن المرأة يجب أن لا تمنح وثيقة دراسية. وقد انبرى هؤلاء الآن بادعاء حقوق المرأة في مقابل الجمهورية الإسلامية!

مقارنة بين الديمقراطية وحريّة الإسلام

في نفس تلك الأعوام التي كانت فيها الثقافة الغربية تعامل المرأة بمثل هذا الإحتقار، حصلت امرأة أصفهانية في إيران الإسلامية على إجازة الإجتهاد من مجتهدي الطراز الأول في ذلك العصر، وفتحت في أصفهان حوزة لتدريس الفلسفة والفقه. هذا هو الإسلام.

وحتى أوائل هذا القرن ـ أي حتى العقدين الثاني والثالث من هذا القرن الميلادي ـ

لم يكن للنساء في البلدان الغربية حق التملك بمعناه الحقيقي! أي أن المرأة إذا تزوجت لا يجوز لها التصرف بثروتها بدون إذن زوجها.

قارنوا هذه الحالة بأحكام الإسلام التي تمنح المرأة استقلاليتها؟ الإسلام لم يعط الزوج مثل هذا الحق. ثم يقاضون الإسلام في قضية المرأة! فما الداعي لذلك؟ لأنّ الإسلام في تشريعاته لا يبيح الفساد والتحلل والرذيلة.

الغربيون يريدون أن يبقى الرجل والمرأة، والفتيان والشيوخ، يساقون ـ كما كان الحال في العهد البهلوي ـ نحو مهاوي الرذيلة والتحلل. ويطمحون إلى اتباع نفس هذا السياق في ظل نظام الحكم الإسلامي، ويبغون اشاعة نفس ذلك البلاء الذي حل بالدول الغربية وأضحى اليوم مثار قلق للحريصين في تلك البلدان ـ وخاصة أمريكا ـ حول انتشار ظاهرة الفساد والتحلل بين شبانها، حتى لم يعد بالإمكان السيطرة عليها أو معالجتها[1].

معنى حكم الشعب

ماذا يعني حكم الشعب؟ يعني انبثاق النظام السياسي برمّته عن الشعب، ولكن هل هو منبثق عن انتخاب الشعب فقط والذي قد يخضع لعملية البيع والشراء والمتاجرة كما تشاهدونه على المستوى الدولي؟ فإنكم تشاهدون الدور المصيري للأحزاب في أكثر البلدان ديمقراطية ـ وقد رفعت ذلك علماً تتبجح به ـ هذه الأحزاب التي يبرز فيها دور أصحاب الأموال والرساميل الطائلة. أليس الأمر كذلك؟ مَن ذا الذي لا يفهم أنّ الانتخابات التي تجري في الدول الغربية وفي طليعتها أمريكا لا تعني بأيّ حال من الأحوال أنّ الناس ينتخبون في ضوء ما يعرفون وما يدركون؟ وهذا عين ما يصرّح به المنتقدون الأمريكيون ويسطرونه في كتبهم وتقاريرهم ومقالاتهم، ونحن نطالعه أيضاً؛ فالإنتخاب رغم كونه أحد الأدلة على حاكمية الشعب، **بيدَ أنّ معنى حاكمية**

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٨ محرم ١٤١٨هـ

الشعب هو انبثاق النظام السياسي والقائمين عليه من صميم الشعب، وهذا هو المعنى الحقيقي للكلمة؛ فمتى ما تضافرت إرادة الشعب وعواطفه وإيمانه وحبّه وشعوره بالمصلحة في إقامة النظام السياسي، إذ ذاك تتحقق حاكمية الشعب بحقيقتها، وهذا ما نتمتع به في إيران المعاصرة(١).

مفهوم حاكمية الشعب في ظل الدين

إنّ أفضل شيء يمكننا أن نجعله ملاكاً لنا اليوم من أجل إصلاح أخلاقنا وأفعالنا وتصرفاتنا، نحن المسؤولين، هو حاكمية الشعب وسيادته في ظل الدين، وهو ما قلناه مراراً وتكراراً. ولا ينبغي أن يتبادر الخطأ إلى الأذهان؛ فهذه الحاكمية الشعبية ليس لها علاقة مطلقاً بأصول الديمقراطية الغربية، بل إنها شيء آخر؛ فمن حيث المبدأ فإنّ حاكمية الشعب بالمفهوم الديني ليست شيئين، بل هي شيء واحد، وهي لا تعني استيراد الديمقراطية من الغرب ثم نلصقها بالدين حتى نحصل على نسيج واحد متكامل. كلا، فنفس هذه الحاكمية الشعبية ترتبط بالدين أيضاً.

إنّ ثمة وجهين للحاكمية الشعبية: **فالوجه الأول** يتلخّص في إقرار نظام ما طبقاً لرأي الشعب ورؤيته؛ أي أن يختار الشعب النظام، والحكومة، والنواب، والمسؤولين الكبار، سواء أكان ذلك الإنتخاب مباشراً أو غير مباشر، وهو ما يدّعيه الغرب، وإن كان هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة في الواقع الغربي. إنّ البعض يغضبون عندما نكرر دائماً إنّ ادعاء الديمقراطية في الغرب هو ادعاء لا صحة له، ويعتبرون ذلك كلاماً متعصباً. والحال أنّ الأمر ليس كذلك؛ فهذا الكلام ليس من عندنا، كما أنه ليس متعصباً، وليس نابعاً من الجهل أو عدم الوعي، بل إنّه يستند إلى آراء ونظريات وأبحاث المفكرين الغربيين البارزين. نعم، إنهم لا يصرّحون بذلك في الإعلام العام وأمام الرأي العام، بل إنهم في مثل هذه الحالات يتحدثون عن صوت الشعب وأنّ كل ما عندهم قائم على

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ملتقى مسؤولي البعثات الدبلوماسية الإيرانية والمعتمدين في الدول الأجنبية في: ١٦ جمادى الأولى ١٤٢١هـ - طهران.

أساس إرادة الجماهير، ولكن هذا خلاف الحقيقة، وهم يعترفون بذلك أحياناً على مستويات مختلفة، وهو موجود في كتاباتهم، ولقد اطلعنا نحن على الكثير من هذه الاعترافات. وها أنتم الآن تشاهدون بعض نماذجه في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهذه هي حاكمية الشعب هناك! ولكننا لا نقول بذلك. فما يتعلق بصوت الشعب لا يمثّل سوى قسم من قسمي حاكمية الشعب الدينية، فلابد من الإنتخاب، وعلى الجماهير أن تمارس إرادتها بوعي، وأن تتخذ قرارها حتى يتم أداء التكليف الشرعي فيما يخصّها، إذ لا يمكن أن يكون ثمة تكليف بلا معرفة ووعي وإرادة.

وأما **الوجه الآخر** لقضية الحاكمية الشعبية فيتعلّق بنا نحن ـ المسؤولين ـ الذين انتخبهم الشعب، حيث تقع على كواهلنا مسؤوليات جدّية وحقيقية. لقد جمع بعض الأصدقاء هذه الروايات من نهج البلاغة وغيره، ولا مجال لاستعراضها هنا جميعاً، ولكنني سأكتفي باثنتين أو ثلاث منها؛ فمن هذه الروايات «**وإيّاك والمنّ على رعيتك بإحسانك أو التزيّد فيما كان من فعلك، أو أن تعدهم فتتبع موعودك بخلفك؛ فإنّ المنّ يبطل الإحسان، والتزيّد يذهب بنور الحق، والخلف يوجب المقت عند الله وعند الناس**»[1]. والله تعالى يقول ﴿**كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون**﴾[2] ومع أنّ هذا الكلام وجّهه أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، إلّا أنه خطاب لنا أيضاً.

وأمّا الملاحظة الثانية في هذا المجال والتي تتعلّق بحاكمية الشعب الدينية فهي «**أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك**»[3]؛ فكل من يفعل ذلك أو أحد مصاديقه من قبيل محاباة الأصدقاء والأقارب ومنحهم الإمتيازات الخاصة والإمكانات المادية دون سواهم يكون قد عاث فساداً.. فلابد إذاً من مكافحة هذا الفساد. ومادام هذا الفساد موجوداً في أوساط المسؤولين، فلن تكون هناك إمكانية للعمل والتقدّم مهما كان؛ لأن هذه فجوات وحفر لا يمكن ملؤها مهما

---

(١) نهج البلاغة: ٣ / ١٠٩، تحف العقول: ١٤٧.

(٢) سورة غافر: ٣٥.

(٣) نهج البلاغة: ٣ / ٨٥، تحف العقول: ١٢٧.

أفرغتم فيها من جهد وعناء ومشقّة وعمل، بل إنّ جهودكم ستذهب هباءً، فلابد إذاً من تلافيها والوقاية منها منذ البداية؛ فقول أمير المؤمنين عليه السلام «**من لك فيه هوى من رعيتك**»(١) يعني تجنب إعطاء الإمتيازات الخاصة لأصحابك وأقربائك ومَن تحبّ، بل لابدّ من المساواة بين الجميع في إعطاء الإمتيازات متى وجدت. فإذا ما تقرر أن تكون هناك قرعة مثلاً أو سقف محدد فلا ينبغي ترجيح أحد على آخر بلا وجه حق.

وأمّا الملاحظة الثالثة فنجدها في قول أمير المؤمنين عليه السلام «**وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمّها في العدل، وأجمعها لرضى الرعية**».(٢) فهذه من علامات الحاكمية، وأنا وأنتم مخاطبون بها؛ فإذا كان أحدكم وزيراً، أو نائباً في البرلمان أو مسؤولاً في القوات المسلحة، أو مرتبطاً بقائد الثورة، أو عنصراً في السلطة القضائية، أو في أيّ مؤسسة أخرى وحيثما كان، فإنّ عليه أن يعلم بأنّ العمل الذي يقوم به لا ينبغي أن يكون محاباة لأرباب الثروة والسلطة، هؤلاء الذين يعبّر عنهم أمير المؤمنين عليه السلام بـ«الخاصة» حيث يقول: «**فإنّ سخط العامة يجحف برضى الخاصة**»، ثم يقول: «**وإنّ سخط الخاصّة يغتفر مع رضى العامة**»(٣).

إنّ الحاكمية الشعبية لا تتجسد في مجرد الإعلام والضجة وإجراء الانتخابات وفرز الأصوات، ثم ينتهي كل شيء وتنقطع الصلة مع الجماهير! فعندما تتحقق المرحلة الأولى يأتي دور المرحلة الثانية؛ أي مرحلة تلبية المطالب.

ثم يقول أمير المؤمنين عليه السلام حول هذه المجموعات الخاصة: «**لا تقولنّ إني مؤمَّر آمر فأطاع**»(٤)، وذلك في عهده لمالك الأشتر، ويضيف: «**فإنّ ذلك إدغال في القلب**»(٥)، أي أنّ ذلك خراب للقلب وإتلاف له، وهذه هي الحقيقة. ثم يذكر أمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) البحار: ٣٣ / ١٠٦ .

(٢) نهج البلاغة: ٣ / ٨٦، تحف العقول: ١٢٨ .

(٣) نهج البلاغة: ٣ / ٨٦، تحف العقول: ١٢٨.

(٤) نهج البلاغة: ٣ / ٨٤ .

(٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٧ / ٣٢.

خصوصيات أخرى فيقول: «**وتقرّب من الغير**»[١] حتى لا تُغضب الناس بقولك دائماً: أنا، أنا، فتشعرهم بعدم جدواهم حيث أصبحت أنت محور كل شيء.

إننا نعيش الآن شهر رمضان بأيامه وساعاته المباركة، فلنغتنم جميعاً هذه الفرصة الثمينة. وإنّ الإستفادة الحقيقية من هذه الساعات والأيام والليالي هي أن نبذل ما بوسعنا وندعو الله تعالى أن يمكّننا من العمل كمسؤولين إسلاميين حقيقيين ومؤمنين حيثما كانت دائرة مسؤولياتنا؛ فلا هوادة في ذلك ولا مندوحة عنه، ولا يمكن لنا مطلقاً أن نمهد الطريق ونفسح السبل أمام الفساد حتى يفشو وينتشر بيننا؛ فلابد من الحيلولة دون ذلك بصفتنا مسؤولين جميعاً.

كما أنه لابدّ من الجد والجهاد وتحقيق هذه الإصلاحات؛ ولعل الخطوة الأولى في الإصلاح هي إصلاح ذواتنا، حيث ينبغي على مسؤولي النظام جميعاً التخلّي عمّا يمكن أن يكون عندهم من أساليب وسلوكيات وأخلاقيات وتصرفات غير إسلامية والتحرر منها. فإذا ما تمّ ذلك، انفسح الطريق أمام التقدّم[٢].

حاكميّة الشعب في النظام الإسلامي

إنّ إدارة شؤون الأمة والمجتمع في ضوء المنطق الإسلامي إنما تتأتى عبر هدي الأنوار القرآنية والأحكام الإلٰهية، والأمة تتبوّأ شأناً ومنزلة في القوانين السماوية والإلٰهية التي يتضمنها القرآن، والجماهير هي التي تنتخب وتمسك بمصير البلاد وإدارتها؛ وحاكمية الشعب هذه تمثّل أرقى أشكال حاكمية الشعب التي يشهدها عالمنا المعاصر، لأنها متأطرة بإطار الأحكام والهداية الإلٰهية؛ فالإنتخاب للشعب، لكنه انتخاب استطاع أن يسير بالإتجاه الصحيح في ضوء القوانين السماوية المنزهة عن كل خلل ونقص.

---

(١) نهج البلاغة: ٣ / ٨٤.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة لقاء أخوي في: ٥ رمضان ١٤٢١هـ ـ طهران.

إنّ لكل ما عرفته الدنيا من **الديمقراطية وحاكمية الشعب** إطاراته؛ فالإطار الذي تتقولب فيه الديمقراطيات الغربية عبارة عن مصالح وأطماع الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال المتسلّطين على مقدّرات المجتمع، وفي هذا الإطار فقط يكتسب رأي الشعب اعتباره ويصبح ساري المفعول، فإذا ما تطلّع الشعب إلى ما يتعارض مع مصالح الرأسماليين وذوي القدرة مالياً واقتصادياً ـ وسياسياً تبعاً لذلك ـ فليس هنالك من ضمان بأن تُذعن هذه الأنظمة الديمقراطية لإرادة الشعب، فثمة إطار متماسك ومحكم يهيمن على هذه الأهداف والديمقراطيات.

وفي البلدان الإشتراكية السابقة التي كانت تدّعي الديمقراطية أيضاً؛ كان الحزب الحاكم هو الذي يمثّل هذا الإطار ولم تكن أيّة فاعلية أو فائدة لرأي الشعب خارج إطار توجهات الحزب الحاكم وسياساته وتطلعاته. على أية حال ثمة إطار يفرض نفسه.

أثر الهداية الإلٰهية في الحاكميّة

أمّا ميزة النظام الإسلامي فهي أنّ الأحكام الإلٰهية المقدسة وقوانين القرآن ونور الهداية الإلٰهية الذي يشع على قلوب أبناء الشعب وأعمالهم وعقولهم ويهديهم هي التي تمثّل هذا الإطار؛ فهداية الأمة واحدة من تلك القضايا ذات الأهمية القصوى التي طواها الإهمال في الأنظمة السياسية الشائعة في العالم ولا سيما الأنظمة الغربية.

وهداية الأمة تعني العمل على أن تتخذ إرادة الأمة سيرها باتجاه الفضائل الأخلاقية وإقصاء الأهواء المفسدة ـ التي تطرح أحياناً تحت يافطة آراء الشعب وإرادته ـ عن آفاق الإنتخاب الشعبي، وذلك إثر التعليم والتربية الصحيحين وإرشاد الأمة نحو مناهل الفضيلة.

إنكم تشاهدون اليوم في الكثير من الديمقراطيات الغربية إتخاذ أقبح الإنحرافات ـ الإنحرافات الجنسية وما شابهها ـ طابعاً قانونياً ورسمياً على أنها رغبة شعبية وتتم الإعانة عليها، وهذا ما يدلل على غياب العنصر المعنوي والهداية الإيمانية.

وفي النظام الإسلامي ـ أي حاكمية الشعب الدينية ـ فإنّ الشعب هو الذي ينتخب وهو صاحب القرار وهو الذي يمسك بمقدرات البلد وإرادته عن طريق منتخبيه، بيدَ أنّ رغبته وانتخابه وإرادته إنّما تستظل بظل الهداية الإلٰهية، ولا يحيد بها عن جادة الصلاح والفلاح ولا يخرج عن الصراط المستقيم أبداً، وهذا هو البعد الجوهري في حاكمية الشعب الدينية؛ وهذه هي هدية الثورة الإسلامية للشعب الإيراني، إنها تجربة حديثة وفتيّة لكنها جديرة بالتأمل واقتفاء أثرها وتقليدها من قبل الذين تهفو قلوبهم نحو الفضائل ونحو مجتمع إنساني طاهر صالح؛ ويعانون الأمرّين من الجرائم والرذائل الأخلاقية وتفشي القبائح الخلقية بين البشر.

على مدى قرون متوالية تصدّى الشعب الإيراني المسلم لمن عاصرهم من الحكام الذين استحوذوا هم أو أسلافهم على السلطة بضرب السيوف ثم أورثوها ذراريهم بقوة الحراب.

إنّ الحكم وحق الحاكمية على الشعب دون إرادته ورغبته وانتخابه مثله كالمال الذي يورثه الحكام لأبنائهم وذراريهم حتى أجيال متعددة.

وخلال الفترات المتأخرة ـ أي منذ منتصف الحقبة القاجارية والعهد البهلوي بأكمله ـ استباح عنصر بشع آخر ميدان الحكم في البلاد هو التدخل الأجنبي؛ فلقد جاء الإنجليز برضا خان بهلوي إلى سدّة الحكم في ضوء اختيارهم وأسبغوا عليه دعمهم، ثم جاؤوا بابنه، وبعد انقلاب ٢٨ مرداد كان الأمريكيون هم صنّاع القرار في إيران والممسكين بالسلطة والحكومة في بلادنا، ولم يكن للشعب أي دور أبداً. فالشعب لم يكن هو صاحب الخيار في أهم شؤون حياته؛ في التربية والتعليم، في الإقتصاد، في السياسة، في علاقاته الدولية، وفي نظامه الحياتي العام، والذين يسيطرون على مقدراته ويحكمونه لم يستأذنوه في التصدّي لهذه المسؤولية، فلم نجرب أبداً أي مشاركة شعبية ولا رأي للشعب إلّا في غضون فترة وجيزة وبشكل ناقص. إنّه الإسلام والثورة وجهاد هذا الشعب وتضحياته وشخصية الإمام العظيم التي قلّ نظيرها هي التي مهدت لنزول اللطف والرحمة الإلٰهية فأصبحت هذه الهدية العظمى من نصيب

الشعب الإيراني المسلم[١].

أهمية حاكمية الشعب في ظل الدين

إنّ الشعب الإيراني ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران يتمتعان بكل مقومات العزّة؛ فلدينا مبدأ حكومي رصين، ولنا ما ندلي به في الحكم، ولنا فكرنا، ولنا مشروعنا وهو المشروع الإسلامي ـ وهذا ليس مسطوراً في الكتب وحسب، بل متحقق في الواقع الخارجي ويشهده الجميع ـ فما هو ذلك المشروع؟ إنّه حاكمية الشعب في ظل الدين، ولا أريد هنا أن أستخدم عبارة الديمقراطية وذلك لإصراري على انتقاء المفردات التي تفيد معناها بالكامل، وللديمقراطية مفهومها ومفادها الخاص الذي تؤتيه في إطار الدائرة التي أطلقت فيها، وقد لا نتقبل بعض ما يترشح عنها؛ فما الداعي لاستخدام المفردات الدخيلة التي لا نستطيع ضمان الحصول على كامل معناها ؟[٢]

لا تستهينوا بهذه العلاقات المفعمة بالحب والمودة التي تشدّ الشعب لمسؤولي البلاد، فهي ليست بالأمر الهيِّن، بل لها بالغ الأهمية، وإنكم لا تجدون لها نظيراً في أية بقعة من الأرض.

لعل بعض الدول استطاعت صياغة رموز وطنية، وكثيراً ما كانت في السابق، غير أنها انحسرت بشدة في الوقت الحاضر؛ فعلى سبيل المثال أقاموا الملكية وربطوا الناس بها عن طريق علاقات مقدسة وشدّوا عواطف الشعوب ومشاعرها نحو الملكية للإيحاء بأنها تمثّل رمزاً وطنياً؛ ولكن لا يمكن مقارنتها بما هو قائم في إيران حالياً؛ إذ كانت علاقة إمامنا العظيم بالأمة نموذجاً بارزاً للعلاقة الحميمة التي تشدّ الشعب بمسؤوليه، ولقد شهدتم ما فعله الشعب مع الإمام، فأنّى لكم أن تجدوا مثل ذلك؟ ولو

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة مراسم تنفيذ حكم الرئيس خاتمي لدورة ثانية في : ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ ـ طهران.

(٢) وقد تقدم معنى الديمقراطية وأقسامها في مطلع الكتاب.

وجد لكان نادراً وعابراً، وقليل هم القادة الذين استطاعوا تخطّي مرحلة الإنتخاب ونفذوا إلى عواطف الأمم وقلوبها، وبالإضافة إلى ندرة هذه الحالات فهي عابرة وليست بتلك الشمولية والسعة والديمومة؛ وهذه هي حاكمية الشعب في ظل الدين؛ فالعامل الديني هو السر في ديمومتها ونجاحها، وذلك لمساسها بإيمان الأمة. وهذه إحدى مقومات العزّة.

من الأهمية بمكان لكل بلد الإعتماد على آراء الشعب وعواطفه ومشاعره وإرادته؛ فبالرغم من تنوع القوميات في بلادنا فإنّ شعبنا يتميز بالإنسجام، وفي الفترة الأخيرة قمنا أنا ورئيس الجمهورية بزيارتين لمنطقتين تقطنهما قوميتان مختلفتان، فلاحظوا ما صنعه أبناء هاتين القوميتين مع مسؤولي النظام وكيف عبّروا عن مشاعرهم وعواطفهم، فالإنسجام مهم للغاية وليس بالأمر الهيّن، وهذا الإنسجام الوطني لم يكن مشهوداً من قبل؛ فلم يكن لتلك القوميات صوت يسمع نتيجة الرعب والضغوط التي تمارس بحقها، ولقد كنت منفياً في منطقة تقطنها إحدى القوميات وعشت هناك فترة طويلة وشاهدت طريقة تعامل الحكم مع أبناء الشعب هناك؛ وتغلغلت إلى أعماق الناس فاطّلعت على طبيعة علاقتهم بذلك النظام الذي كانوا قد التزموا الصمت أزاءه؛ إنها تختلف عمّا عليه اليوم؛ فالعلاقة السائدة اليوم هي علاقة المودّة والحب والثقة إلى غير ذلك[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ملتقى مسؤولي البعثات الدبلوماسية الإيرانية والمعتمدين في الدول الأجنبية في: ١٦ جمادى الأولى ١٤٢١هـ ـ طهران.

ضمان الإعتماد على حاكمية الشعب

١ ـ الإيمان:

إنّ شعبنا يتميز بإيمانه، والإيمان عامل في غاية الأهمية لأنه عنصر ذاتي يرسم منحى التحرك ووجهته. ولو افترضنا أنّ أمة افتقدت الإيمان إذ ذاك سيتعسر توجيه مسيرتها، إذ لابدّ من توفير المصالح المادية لأبنائها فرداً فرداً، وإلّا ما اجتمعوا ولا إصطفوا خلف النظام، ولكن حيثما وجد الإيمان فهو يحقق كل هذه الأمور.

إنّ بلدنا بلد كبير لما يضمه من ثروات إنسانية وطبيعية، وينفرد بموقعه الجغرافي الحساس لوقوعه على مفترق أربعة طرق، ونمتلك حضارة وثقافة غنية وتليدة، سواء كانت من الحضارة الإسلامية أو تلك التي سبقت الإسلام ـ وإن قلّت ـ فلقد حقق شعبنا في العهد الإسلامي أعظم الإنجازات للحضارة الإسلامية، ولشعبنا تاريخ حافل على صعيد العلوم الإسلامية، فهو شعب بصير متحضر أصيل، ولهذه الأبعاد أهميتها البالغة.

إنّ هذا الإيمان الذي ألقى بالسلطويين والناهبين والمعتدين خلف الحدود لما يقرب من ربع قرن لهو مهمّ؛ فمتى تخلّصت إيران من تواجد القوى الكبرى على مدى القرنين الماضيين؟ فهؤلاء الذين لم يكن لديهم الإستعداد للتخلي عن إيران، وذلك للأوهام التي تراودهم بملكيتهم لها، فجاؤوا برؤوس أموالهم لاستثمارها هنا؛ لا يمكن أن يهدأ لهم بال ماداموا عاجزين عن ممارسة نفوذهم فيها؛ فما الذي أبقاهم خلف الحدود؟

إنّه الإيمان الراسخ الذي يلقي بظلاله على النظام بأسره. إنّ الإيمان متوفر لدى الكثير من الشعوب غير أنه ليس مكرساً لخدمة النظام السياسي ولا يرتكز عليه النظام السياسي، أمّا عندنا فإنّ النظام السياسي يرتكز على إيمان الشعب، وهذا هو سر العزّة

في الإسلام؛ وإنكم تنتسبون لمثل هذا البلد الذي يتميز بكافة مقومات العزّة والفخار، إنكم سفراء هذا البلد الذي يتمتع بكل هذه الإمكانيات.

٢ ـ عدم التبعية:

لقد عرفت الدنيا بأسرها إستقلالية مواقفنا، فلسنا تبعاً لأيّة قوة في العالم؛ فلاحظوا نظامنا وحكومتنا؛ في أي من مواقفهما السياسية وخطواتهما استلما الإشارة من قوة ما وعملا في ضوئها التزاماً بالعمل وفقها؟ مثلما تشاهدون في سائر البلدان ـ حتى الأوروبية منها، وإن لم تكن هنالك قدرة سلطوية تفرض عليها بالقوة بشكل واضح كما يحصل لبعض الدول الصغيرة، بيدَ أنّ عصابات السلطة تمسك بكل شيء هناك والكلمة فيها للّوبي الصهيوني والأثرياء الصهاينة ـ فهل تتصورون أن ما تشاهدونه من مواقف تصدر عن هذا الرئيس أو ذاك حيال قضية حفنة من اليهود إنما هي تمثّل مواقف ذلك الرئيس أو حكومته؟ كلا فالأمر ليس كذلك، بل هي التأثيرات الناجمة عن نشاط حفنة من أثرياء الصهاينة وتلقيناتهم حيث يملون عليه أن نفّذ هذا الإيعاز وقم بذاك العمل.

ونحن نلمس ذلك دائماً أثناء لقاءاتنا مع بعضهم ـ ولو أنهم قليلاً ما يبوحون بشيء ممّا لديهم أمامي لافتقارهم الجرأة ـ غير أنهم يصرّحون به أمام بعض مسؤولي البلاد، ونحن نحتفظ بتقاريره؛ فغالباً ما يعلنون ـ أداءً للتكليف! ـ بأنهم فاتحوا المسؤول الإيراني الفلاني حول القضية الفلانية، والحقيقة أنهم لا شأن لهم بها ولا يعيرونها أي اهتمام، لكنهم يتعرضون للضغوط والتأثير.

متى اضطرت الحكومة الإيرانية أو رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية لاتخاذ موقف سياسي معيّن في محفل عالمي والتصريح بشيء أثناء أحد اللقاءات الدبلوماسية أو الوقوع تحت إصرار أحد بناءً على توجيه من قوة كبري؟ لن يقع مثل هذا أبداً، ولا تتصوروا أنّ الشعب لا علم له بذلك؛ وأعني بالشعب السياسيين منهم، والأجهزة الحكومية والمراكز ذات التأثير، والأمر جلي أمامهم والكل يشاهدون أنّ

هذا البلد برئيسه ووزرائه وسفرائه يرفض الخضوع لما يملى عليه، كالقرارات التي تصدر لممارسة الضغوط على بلدٍ ما بخصوص قضية معينة، وبالطبع متى ما شخّصنا المصلحة وضرورتها نتخذ القرار في ضوئها وإلّا فلا، فإننا نأخذ مصالحنا في الحسبان ولا نرتضي أن يملي علينا أحد، وهذه الإستقلالية في المواقف مهمة جداً[١].

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ملتقى مسؤولي البعثات الدبلوماسية الإيرانية والمعتمدين في الدول الأجنبية في: ١٦ جمادى الأولى ١٤٢١هـ ـ طهران.

خفايا الديمقراطية

يؤسفني أن أقول لكم أنّ الكثير من الدول تختفي فيها راية الدكتاتورية وترتفع فيها راية الحرية والليبرالية والرهان على رأي الشعب، إنما تستبطن الدكتاتورية والتسلط على إرادة الجماهير، فالواقع أنّ الشعوب لا تتمتع بحرية الرأي والفكر والحرية في إتخاذ القرار في الكثير من البلدان التي تمثل الديمقراطية شعارها ومنحاها، إذ تختفي هذه الحريات في ثنايا الإعلام، وهذا ما يصرّح به اليوم أبرز المثقفين في الغرب سواء داخل أمريكا أو أوروبا. وأن كرامة الإنسان ـ والثورة الإسلامية هي التي تحمل لواء كرامة الإنسان ـ تمثل المواجهة لمثل هذا الوضع وهذا المنحى[١].

الديمقراطية المزيفة

لقد توصل الأمريكان ومعهم الغرب المستكبر ـ اليوم ـ إلى القناعة بأن الدول الإسلامية وشعوبها عموماً ومنطقة الشرق الأوسط بوجه خاص تشكل ساحة الصحوة والصمود أمام تطبيق خطتهم الرامية إلى فرض سيادتهم على العالم كافة. وإنهم لم يتمكنوا من احتواء حركة الصحوة الإسلامية وقمعها في غضون بضع سنوات قادمة من خلال الإستعانة بالوسائل الإقتصادية والسياسية والإعلامية وأخيراً العسكرية، فعندئذ ستفشل جميع مخططاتهم وحساباتهم لفرض سيادتهم المطلقة على العالم والسيطرة على أهم مصادر البترول والغاز باعتبارها المادة الوحيدة التي تحرك عجلة صناعاتهم وتضمن تفوقهم المادي على البشرية جمعاء. مما يؤدي إلى الإطاحة بعمالقة الرأسمالية الغربية ـ الصهيونية ـ الذين يديرون جميع الدول المستكبرة من وراء الكواليس وإسقاطهم من ذروة اقتدارهم المفروض.

---

(١) من كلمة ألقاها في ١٨/رمضان/١٤٢٤ ـ طهران.

لقد نزل الإستكبار إلى الساحة بكل ما أوتي من حول وقوة وخيل ورجال، ليخوض الصراع المصيري في كل موقع بما تتطلبه الظروف.. ويمارس هنا ضغوطاً سياسية وهناك تهديدات اقتصادية، ويستعين هناك بأساليب إعلامية، وفي مواقع أخرى ـ كالعراق وأفغانستان وقبلهما فلسطين والقدس ـ يهاجم بالقنابل والصواريخ والدبابات والجنود المجندة.

وأهم وسيلة يستخدمها هؤلاء الوحوش آكلة البشر، تتمثل في قناع الخداع والنفاق الذي يتسترون وراءه. فإنهم يجهزون الفرق الإرهابية ويطلقونها لتفتك بحياة الأبرياء، ويتشدقون في نفس الوقت بمكافحتهم للإرهاب.

يدعمون علناً الحكومة الإرهابية الجزارة الغاصبة لأرض فلسطين، أما المناضل الفلسطيني الذي لا خيار أمامه إلا الدفاع عن أرضه وقد طفح صبره، فيسمونه إرهابياً. ينتجون أسلحة الدمار الشامل بأنواعها النووية و الكيماوية والجرثومية ويوزعونها ويستخدمونها، فيخلقون مآسي من قبيل ما شهدته هيروشيما و حلبجة والخطوط الدفاعية الإيرانية على جبهات الحرب المفروضة، ثم يرفعون شعار الحد من أسلحة الدمار الشامل! يتبجحون بمكافحة المخدرات، بينما هم أنفسهم وراء مافيا المخدرات القذرة. يقدمون تمثيلية النهوض بالعلم وعولمة العلم، ثم يقفون بوجه التقدم العلمي والتقني في العالم الإسلامي، ويعتبرون توفر التقنية النووية السلمية في الدول الإسلامية ذنباً لا يغفر.

يتحدثون عن حرية الأقليات وحقوقها، وهم يحرمون الفتيات المسلمات من حقهن في الدراسة والتعلم لا لذنب إلّا لالتزامهن بالحجاب الإسلامي.

يتشدقون بالكلام عن حرية التعبير والرأي، لكنهم يعتبرون إبداء الرأي حول الصهيونية جريمة يعاقب عليها، كما لا يسمحون بنشر كثير من المؤلفات والنتاج الفكري الإسلامي البارز بما فيها الوثائق التي عثر عليها في وكر التجسس الأمريكي في طهران.

يتحدثون كثيراً عن حقوق الإنسان، وهم يقيمون عشرات من مخيمات التعذيب

على غرار غوانتانامو وأبي غريب، أو يلزمون صمتاً يعبر عن الرضا أمام مثل هذه المآسي التي قل نظيرها.

وأخيراً وليس آخراً، يتحدثون عن احترام جميع الأديان، بينما يقومون بالدفاع عن مرتدّ مهدور الدم كسلمان رشدي، كما يبثون من الإذاعة الحكومية البريطانية عبارات تجديفية مهينة ضد المقدسات الإسلامية.

إنّ التجرؤ الأرعن الذي أبداه قادة أمريكا وبريطانيا، قد خرق براقع الخداع والنفاق التي كانت تغطي وجوههم، فمزقها. فهؤلاء المستكبرون قد ملأوا بأيديهم قلوب الشعوب المسلمة وشبابها بالكره والإستياء تجاههم. حيث إن الشعوب ستصوت ضد أي اتجاه تريده أمريكا وبريطانيا في أي انتخابات حرة تجري في الدول الإسلامية.

وها هي الانتخابات العراقية أمامنا. وهدف الشعب العراقي وقادته الحقيقيين من الانتخابات، هو عكس هدف المحتلين منها. إذ إن أبناء الشعب العراقي وقادتهم يتطلعون إلى الانتخابات بهدف إقامة حكم شعبي منبثق من إرادة الشعب من أجل عراق مستقل موحد حر. ومن المفروض عندهم أن تضع الانتخابات نهاية للإحتلال العسكري والسيطرة السياسية الأمريكية ـ البريطانية، وأن تؤدي إلى إنهاء الوجود الصهيوني المثير للفتنة الذي امتد بنفسه إلى شواطئ الفرات تحت ظل السلاح الأمريكي، بغية انتزاع ناقص لأضغاث أحلامه الممتدة (من النيل إلى الفرات).

كما أنّ أي حالة من الجفوة الطائفية ـ وهي في الغالب حصيلة خبث الأعداء المشتركين للجميع ـ يجب أن تتحول في ظل الانتخابات إلى الأخوة والوحدة.

إلا أن أوهام المحتلين ترسم للانتخابات هدفاً آخر. فإنهم يريدون أن يستغلوا عنوان الانتخابات الشعبية ليتسلطوا عبرها على رقاب الناس عملاء الإحتلال الأذلاء، المنقادين له بسبب انتماء غالبيتهم إلى حزب البعث.

إنهم يريدون أن يرفعوا عن كاهلهم نفقات وجودهم العسكري، ليعوضوا عن كل ما

أنفقوه بما يدفعه عملاؤهم من جيب العراقيين ونفطهم. إنهم يريدون تكريس الإستعمار في شكله الجديد تماماً في الأرض العراقية. فمن خلال هذا الإستعمار وهو على طراز ما بعد الحداثة، لا يجري تعيين عملاء الأجانب في المناصب من قبل المستعمرين مباشرة مثلما كان الأمر في السابق، وإنما يجري الأمر عبر انتخابات تهمش فيها أصوات المواطنين بعمليات تزوير وبخدع معروفة، ليأتي من خلالها إلى السلطة أشخاص معينون تحت عنوان منتخبي المواطنين. وبهذا، يبدو الأمر في ظاهره وعنوانه ديمقراطياً بينما يبقى في باطنه وجوهره نمطاً من الحكم الأجنبي المطلق الذي يفرض نفسه على الشعب المظلوم(١).

الديمقراطية الحقيقية في إيران

الديمقراطيّة الحقيقيّة هي أن يعتبر المسؤول نفسه خادماً لشعبه.

فقد وصلَتْ إلى سدّة الحكم حكومات تحت شعار الديمقراطيّة لكن كانت أهدافها بعيدّة كلّ البعد عن الديمقراطيّة، فإنْ قرأ أحدكم الكتب الّتي ترتبط بالحياة الإجتماعيّة لهذه الدول ـ فإنّي قد قرأت واطّلعت بدقّة تامّة على الجوانب المختلفة لبعض هذه الكتب الّتي تتحدّث عن بعض الدول ـ فسيرى كيف أنّه إذا استلم رئيس جمهورية أو رئيس وزراء الحكم هناك، كان همّه الرئيسي خلال فترة حكمه هو الإستغلال الشخصي، يجمع الأموال لفترة تقاعده ويتعاقد مع الشركات والمصانع ليدبّر معيشته، ثمّ يأتي الناس في الدرجة الثانية أو لا يعتني بهم نهائياً، كلّ هذا تحت إسم (الديمقراطيّة)، إنّ هذا لكذب(٢).

إنّ للدولة الكريمة رسالتها، ولديها ما هو جديد تقوله للعالم، ونحن نمتلك هذا الجديد، فحكومة الشعب الدينية التي نتداولها اليوم في بلادنا هي الجديد، لا لأننا نقدم

---

(١) من كلمة ألقاها في ٧ ذي الحجة ١٤٢٥هـ طهران.

(٢) من خطاب لولي أمر المسلمين بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٤١٥هـ

الآن مظهراً من مظاهر حاكمية الشعب، كلا بل إننا اليوم نطعن بما لدى العالم من حاكمية للشعب، وإنني أشكك ـ في واقع الأمر ـ بصورة حاكمية الشعب في العالم، وذلك لخضوع الانتخابات وعمليات التنصيب في العالم لتأثيرات وسائل الإعلام الواقعة في قبضة الرأسماليين. من الذي بوسعه تجاهل ما لوسائل الإتصالات العصرية من تأثير؟ إنهم يدّعون تمتع الصحافة في أمريكا وبريطانيا بالحرية، وإنني أتساءل: أية صحيفة هي ملك الطبقات المتوسطة أو المسحوقة من الشعب كي يستشف المرء من الحرية التي تمتع بها حرية تلك الطبقات؟ لمن تعود هذه الصحف؟ إنها تعود للكارتلات وكبار المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال. نعم إنها حرّة بمعنى أنّ هؤلاء أحرار في التفوه بما يشاؤون، وهم لا يتحدّثون بما يتنافى مع مصلحتهم؛ إنها تعود لهؤلاء الذين يمثّلون مظهر الديمقراطية وأربابها وصنّاعها وهي موضع فخرهم! لاحظوا الدول التي تعلّمت الديمقراطية منهم، ومنها، على سبيل المثال، دول مجاورة لنا ـ ولا أريد هنا الإشارة لاسمها ـ تدّعي الديمقراطية، لكن الحكم فيها للعسكريين؛ فكل من ينزل إلى المسرح يزيح الآخرين ويمسك بزمام الأمور دون اكتراث بالانتخابات، وبالتالي يتولى الحكم عسكرياً! أو الحكم الذي تحتكره الأحزاب فلا جرأة لأحد على ترشيح من لا ينتمي للحزب الحاكم، أي إنها انتخابات تجري لاختيار مرشح واحد لرئاسة الجمهورية!

أي بلد كالجمهورية الإسلامية من بين الدول الإسلامية وفي المنطقة التي نعيش فيها ونتعاطى معها اليوم يشترك أبناؤه بشتى طبقاتهم ومنها الطبقة الوسطى في الانتخابات؟ إذا ما أراد الرأسماليون النفوذ يوماً ما في واحدٍ من الأحزاب والتيارات أو التنظيمات فإنهم يتسللون خلسة لسوء صيتهم!

لو قُدّر لحاكمية الشعب أن تسود بلدنا ويمسك أبناء الشعب بالحكم بأيديهم فلن يكون ذاك ممكناً إلا في ظل الإسلام والجمهورية الإسلامية، ومادام للإسلام والجمهورية الإسلامية السيادة في هذه البلاد فيمكن المحافظة على حكم الشعب فيها ببركة الإسلام والنفوذ الذي يتمتع به العلماء وما ينطوي عليه الدستور، وإلا فسيأتي

أولئك الذي دبّروا انقلاب الثامن والعشرين من مرداد والإنقلاب الذي سبقه في الثالث من اسفند بقيادة رضا خان ويأخذون بقرع طبول الدعوة لحاكمية الشعب والتنوّر الفكري ويصادرونها، وإذا ما أبدوا تكرماً ولطفاً فإنهم سيصطنعون لقيطاً من حاكمية الشعب المترشحة عنهم ـ وهي صنيعة الشركات الدولية وأضرابها ـ لا غير؛ إن لم نقل بأنهم سيجلبون صنائعهم من العسكريين والأحزاب(١).

الديمقراطية الأكثر حرية

يحاول الأعداء الآن وعبر دعاياتهم الإيحاء بأن على إيران أن تسير باتجاه الديمقراطية! ولقد منحت الثورة إيران أكثر أنواع الديمقراطية حرية، فإلى أين تريد إيران المسير اليوم؟ إن الديمقراطية تعني حاكمية الشعب، أي سيادة رأي الشعب وإتخاذه معياراً في منهجية سياسة الحكومة وإدارة شؤون البلاد، وهذا ما أنجزته الثورة في إيران بشكل إعجازي، وهو ما لم يكن في الحسبان على امتداد الحقبة التي امتدت عشرات السنوات بعد الحركة الدستورية وحتى انتصار الثورة الإسلامية، وبطبيعة الحال إنّ هذا الأمر تحقق عملياً في النهضة الوطنية حيث كانت هنالك انتخابات لكن هذا العهد لم يدم لأكثر من سنتين بسبب الأخطاء المتكررة التي ارتكبها المسؤولون وقتذاك وللأسف، على أية حال، المراد هو أنّ الشعب الإيراني لم يمتلك الحرية يوماً لتقرير مصيره فيما عدا تلك الفترة الوجيزة(٢).

الديمقراطية ذات البُعد الديني

لقد مضت قرون طويلة على بلادنا، وتعاقبت فيها الدول دون أن يكون للناس أدنى دور في تعيينها وانتخابها، فقامت الثورة بفتح الأبواب أمام الناس، فالديمقراطية في

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

(٢) من كلمة ألقاها في ١٨/رمضان/١٤٢٤ ـ طهران.

بلادنا ديمقراطية حقيقية مبنية على قاعدة الإيمان، ويشترك الشعب في الانتخابات انطلاقاً من إحساسه بمسؤوليته الدينية، وينتخب على أساسٍ مما يُمليه عليه علمه.

طبعاً إن أعداء شعبنا ـ الذين يصح تسميتهم بأعداء الإسلام ـ لا يعترفون بوجود هذه الديمقراطية النزيهة؛ وقد بذلوا كل ما بوسعهم من أجل التخفيف من بريق هذه الانتخابات، فملأت الأبواق الإعلامية التابعة للقوى الإستكبارية الأجواء وبمختلف الأشكال بضجيج الاعتراض على الانتخابات، وسعت إلى بث اليأس في قلوب الناس والحيلولة دون إقبالهم على حضور ساحة الشرف والفخر هذه.

وقد تجلى ذلك في الحركة البلهاء الأخيرة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة قبل يومٍ من الانتخابات من خلال دعوة شعبنا إلى عدم الحضور في الانتخابات! وقد أظهر شعبنا استقلاليته ووعيه وشجاعته وإخلاصه وثباته بالنسبة للمصالح الوطنية في هذه المرّة كما في المرات السابقة.

إنّ الإنسان حقاً ليشعر بالخضوع أمام وعي هذا الشعب ودقّته.

إن هذا الشعب شعب شجاع وواع ومؤمن وهادف، وعليه فليقل أعداء هذا الشعب كل ما يحلو لهم؛ فقد عرف هذا الشعب طريقه، وهو ماضٍ فيه بهّمة عالية.

كما أنّ قادة الإستكبار العالمي لم يكفّوا عن تشويه الانتخابات الإيرانية حتى بعد إجرائها وإقامتها، فقد صرح مسؤول أمريكي قائلاً: إننا لا نتفق مع الديمقراطية القائمة في إيران! إن إصدار مثل هذه القرارات بحق الشعوب هي الصفة الإستكبارية الخبيثة والمقيتة التي تلازم الشيطان الأكبر حالياً وللأسف الشديد.

إنّ الشعب الإيراني بدوره أيضاً لا يرضى بالديمقراطية السائدة عندهم.

فأي فخرٍ يمكن أن تجلبه الديمقراطية التي تكون فيها كلمة الفصل للرأسمالية الصهيونية، وأي شيء يمكن أن تعلّمه لشعوب العالم؟ إن الديمقراطية الحقيقية هي الديمقراطية القائمة على الدين والإيمان.

إنّ دوافع الناس قائمة على الدين والشعور بالمسؤولية والواجب الوطني والديني،

ولذلك يدخلون المعترك وينتخبون من يشاؤون من بين مختلف المرشحين.

وإن الرئيس الذي تأتي به مثل هذه الآراء لا يرى نفسه مديناً لغير الله والشعب، هذا هو معنى الديمقراطية.

فعلى شعبنا العزيز أن يقدّر هذه النعمة الإلهية، وأن يحتفظ بها، وأن يواصل أبناؤه تأثيرهم وتواجدهم في مختلف الميادين التي تحدد سياسة البلد، وأن يمارسوا دورهم في انتخاب كبار المسؤولين[١].

تطبيق النظرية السياسية للإسلام

إنّ أهم قضية بالنسبة لنا اليوم هي أننا وفي ظل الإسلام والحكومة الإسلامية المستندة إلى آراء الجماهير وعواطفها نستطيع بناء وطننا اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأخلاقياً ما يخرس ألسنة المبغضين ذوي النوايا السيئة والأبواق الدعائية الواسعة للأعداء.

إنّ أفضل تبليغ لأية نظرية سياسية هو تطبيقها على أرض الواقع، ولقد خاطبت أبناء أصفهان وشبيبتها وكررت أمامهم: اليوم تحيق أقوى ضربة بشأن الليبرالية الديمقراطية في العالم الغربي، هذا العالم المليء بممارسات القتل والدماء والجور والظلم التي تبلورت على أساس الليبرالية الديمقراطية، فكانت أوروبا وأطرافها محوراً لحربين عالميتين، فأوروبا تمثّل منطلق الليبرالية الديمقراطية؛ فالإستعمار والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحوادث التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية، والأهم من ذلك حوادث فلسطين، والحدث الأفغاني هذه الأيام ما هي إلا إفرازات هذا الواقع، فيما تفتقر الليبرالية الديمقراطية لما ترد به على هذه الحوادث، ولا حاجة ـ في هذا المضمار ـ للجدل النظري والفلسفي والجلوس حول طاولة الحوار؛ إذ عندما تسلّط الشعوب أنظارها تجد هذه النتيجة التي أفرزتها هذه النظرية السياسية التي

---

(١) من كلمة ألقاها في ٢٧ /جمادى الثاني/ ١٤٢٦هـ، الموافق: ٢٠٠٥/٨/٣م، الموافق: ١٣٨٤/٥/١٢هـ. ش. ـ طهران.

أثبت عقمها.

في ظل هذه الظروف تتطلعون أنتم لأنْ تطرحوا أمام العالم النظرية السياسية للإسلام ونظام الجمهورية الإسلامية، أي حاكمية الشعب الدينية؛ فالجمهورية تعني حاكمية الشعب، والإسلامية تعني الدينية، وهنالك من يتصور أننا إذ أطلقنا شعار حاكمية الشعب الدينية فقد جئنا بشيء جديد. كلا، **فالجمهورية الإسلامية تعني حاكمية الشعب الدينية** التي تتمثل في حقيقتها بتوجيه النظام وإدارته في ضوء الهداية الإلٰهية والإرادة الشعبية. والمؤاخذة التي تطال الأنظمة في العالم هي إما أنها تفتقر للهداية الإلٰهية كما هو حال الديمقراطيات الغربية التي تحكمها الإرادة الشعبية ظاهرياً لكنها تخلو من الهداية الإلٰهية، أو أنها تخضع أو تزعم أنها تخضع للهداية الإلٰهية لكنها تفتقر للإرادة الشعبية، أو تفتقدهما معاً، وهذا ما عليه الكثير من البلدان؛ أي لا يدخل رأي وإرادة الجماهير في شؤون البلاد ولا وجود للهداية الإلٰهية فيها.

أما الجمهورية الإسلامية ـ حيث تتظافر الهداية الإلٰهية إلى جانب الإرادة الجماهيرية في التأثير ببنية النظام ـ فلا ترد أية مؤاخذة أو إشكال حول هذه النظرية في المحافل الجامعية أو التحقيقية؛ لكنكم إن أردتم إثبات أحقية هذه النظرية أمام شعوب العالم فعليكم إثباتها عملياً، وهذا هو التحدّي الأهم الذي يواجهه نظام الجمهورية الإسلامية.

إعلموا يا أعزائي أنّ جهود أعداء الجمهورية الإسلامية انصبّت على أن لا يحصل هذا الأمر، أي البناء في ظل نظام الجمهورية الإسلامية، ولأجل ذلك يأتي هذا الحصار الإقتصادي الذي تسمعون به، وتأتي العراقيل بشتى ضروبها التي يضعها الأعداء بوجه بلادنا في مجال النفط وغيره من المجالات. إنهم يحاولون الحيلولة دون بلوغ الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني المستوى الذي يطمحان إليه من الإعمار والبناء والتقدّم والرقي والتنمية في ظل هذا النظام كي لا يغدو مثلاً يحتذى به من قبل سائر البلدان، ولئلاّ تلقى النظرية السياسية للإسلام رواجاً في العالم[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة زيارة إلى مدينة كاشان في: ٢٥ شعبان ١٤٢٢هـ ـ كاشان.

معالم الحكومة العلوية

أمير المؤمنين عليه السلام والحُكم

قال الإمام الخميني قدس سره: «لقد تحقق حكم الإسلام الأصيل في مرحلتين تاريخيتين في صدر الإسلام: الأولى في زمن رسول الله ﷺ، والثانية عندما باشر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الحكم في الكوفة، حيث حكمت المبادئ في هاتين المرحلتين. وبتعبير آخر: قامت في هاتين المرحلتين، حكومة عادلة تدير المجتمع لم يكن الحاكم فيها يخالف القانون، ولو بمثقال ذرة، فالحكم في هاتين المرحلتين كان حكم القانون، ولعله لم يذكر لنا التاريخ أي مرحلة أخرى كان فيها للقانون هذه الدرجة التي يتساوى فيها الحاكم مع أضعف الناس اجتماعياً أمام القانون وحكمه، هكذا كان في صدر الإسلام»[(١)].

«إنّ حكومة الإمام علي عليه السلام والذي كان وليّا على كل شيء وفي خدمة الناس لم تكن بالشكل الذي يريد الحاكم فيه أن يحكم ويتسلط على الناس، وعلى الناس إطاعته مهما كان الأمر. ولم تكن الحكومة بشكل تظلم الناس وتتعدى على حقوقهم، ونتيجة لذلك يكره الناس هذه الحكومة»[(٢)].

«فهذا الشخص، مع كل ما كان تحت سلطته، ورغم امتداد حكومته في أقطار واسعة من الأرض، علاوة على ما يملك من قوة بدنية وروحية نراه في تواضعه يفوق أفراد الطبقات الدنيا أو المتوسطة، فلم تؤثر هذه القدرة التي يملكها في نفسه أبدا، وذلك لأن الروح واسعة وكبيرة بدرجة تشمل كل العالم وتستوعبه، فالروح المجردة يعد العالم

---

(١) الكوثر، ج٢، ص ٢١٥.

(٢) صحيفة النور، ج٧، ص٢٠١.

كله بالنسبة لها نقطة، فمثل هذه الشخصية والروح العالية لائقة للسياسة والحكم، والإسلام قد اختار مثل هذه الشخصية للقيادة»(١).

«إنّ ذلك الفقيه الذي ينصبّ لقيادة الأمة هو ذلك الفقيه الذي يريد كسر الديكتاتورية وتوجيه الجميع للانضواء تحت بيرق الإسلام وحكم القانون. فحكومة الإسلام حكومة القانون، أي القانون الإلهي، قانون القرآن والسنّة، فالحكم تبع للقانون، أي أنّ النبي ﷺ نفسه تابع للقانون، وكذا أمير المؤمنين عليه السلام نفسه تابع للقانون، ولا أحد يخالفه قيد أنملة ولا يستطيع ذلك»(٢). (٣)

أمير المؤمنين عليه السلام خير أُسوة

ثمة طائفة من خصال أمير المؤمنين عليه السلام وهي خصاله المعنوية والملكوتية التي نقصر حتى عن فهمها؛ فمقامه العلمي والمنزلة النورانية والقداسة التي كانت لديه؛ والحقائق التي كان يعمر بها كيانه وقلبه النوراني وتتدفق على لسانه المبارك حِكَماً، والقرب من الله وذكر الله الذي كان يكلّل فعله وقوله وكافة أحواله، وأمورٌ من قبيل فطرته النورانية، لَهي ممّا يتعذّر فهمها بالنسبة لنا، وإننا نؤمن بها ونفتخر بها لأننا سمعناها عن الصادق المصدَّق.

ولكن ثمة طائفة أخرى من خصوصيات أمير المؤمنين عليه السلام تصوغ منه أسوة وأنموذجاً بالنسبة للبشرية قاطبة تحتذي به على مرّ التاريخ. وإنّ الأُسوة وسيلة ومعيار وميزان يقاس بها العمل الذي يروم الإنسان القيام به. إنّ هذه الأُسوة لا تختص بقومٍ معينين، وهي لا تقتصر على المسلمين أيضاً، وإنكم إذ تشاهدون مدى جاذبية أمير المؤمنين عليه السلام على مرّ التاريخ إنّما بسبب هذه الخصال. لذا فحتى من لم يرتضِ الإسلام أو لم يصدِّق بإمامته عليه السلام يشعر في داخله بالتعظيم لهذه الخصال وينطلق

(١) صحيفة النور، ج١٤، ص١٥

(٢) صحيفة النور ج١٣، ص١٨٣.

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى مولد أمير المؤمنين عليه السلام في: ١٣ رجب ١٤٢٣هـ ـ طهران.

لسانه مثنياً عليها شاء أم أبى. لذلك فإنّ هذه الخصال أمثولة الجميع؛ ونحن إذ نقيم الآن حكومة إسلامية وندَّعي الحكم العلوي فإننا نفوق سوانا إلحاحاً وحاجة لهذه الأسوة وتمسكاً بها. فإننا إذ رفعنا راية الولاية العلوية في هذه البقعة من العالم، علينا أن نرى ما هو خطابنا، وما الذي نروم تقديمه للإنسانية، وأي إطار نرسمه لإسعاد البشرية ونتمسك به ونرفعه؟ وخيرُ أسوة هنا أمير المؤمنين عليه السلام؛ فلا يصح المناداة باسم أمير المؤمنين عليّ وإظهار المحبة والمودة باللسان فقط، ومخالفة فعله والدرس الذي علّمنا إيّاه في قوله وعمله على صعيد العمل.

إنّ مسؤولية كوادر الحكومة ـ أي أنا وأمثالي ـ أشد ثقلاً، لأننا نحن الذين يجب أن نعمل ونقتفي الدرب الذي سلكه. وربما يقول البعض أين أنتم من أمير المؤمنين عليه السلام؟ فأين أنتم من قدرته وقوته وإيمانه وصبره وصلابته الروحية؟ وهذا الكلام ـ بطبيعة الحال ـ صائب؛ فليس منا من يرقى للمقارنة معه عليه السلام. ولا يصح القول هو الأفضل والأرفع ونحن الأدنى، فهذه المقارنة خاطئة من الأساس؛ إذ هو عليه السلام في علياء الذرى ونحن نقبع في أعماق الثرى نتخبط في دوامة حولنا.

إنّ المسافة بعيدة جداً، ولكن من الممكن اختيار المسار؛ فعلينا أن نقترب من الهدف والغاية التي كان يستهدفها كلٌّ حسب طاقته وبما يقتضيه زمانه، ولكن بذات الدرب وذات الهدف؛ وهذه القضية على قدر من الأهمية.

معالم الأنموذج العلوي في الحكم

لعل من الحكومات التي جاءت إلى الحكم في العالم الإسلامي على مدى اثني عشر أو ثلاثة عشر قرناً مَنْ كانوا يعظّمون إسم رسول الله صلى الله عليه وآله ويعتبرون أنفسهم خلفاء له، وكانوا على استعداد لقتل من يقول لهم: لستم خلفاء رسول الله، لما كانوا يدّعون من خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، بدءاً من خلفاء بني أمية ومروراً بخلفاء بني العباس الذين حكموا ما يقرب من خمسمائة إلى ستمائة عامٍ ومن ثمة الخلفاء الفاطميين في مصر وشمال أفريقيا وتلاهم خلفاء الدولة العثمانية الذين حكموا في

آسيا الصغرى، أي تركيا الحالية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث كانت عاصمة حكومتهم فيها، فيما كانت الدول العربية الحالية بأجمعها تقريباً تخضع لحكومتهم، وكان هؤلاء جميعاً يحملون إسم الخليفة الذي يعني خليفة النبي صلى الله عليه وآله! والبعض تجاوز بخطوة أكثر حيث كانوا يدّعون أنهم خلفاء الله قائلين نحن خلفاء الله! نوّاب الله! كان هذا لقبهم، ولكن ما كان عملهم؟ كان عملهم على شاكلة الحكومات الملكية الظالمة التي سادت الدنيا قبلهم وعاصرتهم أيضاً في مناطق أخرى، وتلتهم مثل هذه الحكومات في أرجاء العالم حتى يومنا هذا.

كان الإسم خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، بيدَ أنّ النمط والعمل والسلوك كان شيئاً آخر. مَنْ هم هؤلاء، وما الإسم الذي يليق بهم؟ إنّه إسم «منافق»! أي مَنْ يدّعي شيئاً، ويعد بشيء، ويرفع راية باسم شيء معين، لكنه في سلوكه وعمله ومنهجه لا يلتزم بذلك الشيء، فثمة أمر آخر وعمل آخر يتحكم بفعله وخطّه. هذا هو المنافق، فهل نُزمع أن نكون كذلك بحيث نلوّح براية الولاية العلوية والحكم العلوي والتبعية لأمير المؤمنين عليه السلام لكننا نساوق حكومتنا مع الأنظمة التي تتنافى تماماً مع خط علي وفكره ومنطقه؟! فمنها من يخالفه ١٠٠٪ وبعضها ٩٠٪ والبعض الآخر ٨٠٪ وترتكز في عملها على أساس آخر. لذا يتعين علينا أكثر من الآخرين التمسك بالأنموذج ومعرفته وإتخاذه ملاكاً؛ فما هي معالم الأنموذج العلوي في الحكم؟ إنّ هذه المعالم يجب الإلتزام بها. كما يتعين على الجماهير مراقبتنا؛ فإذا ما وجدتنا نلتزم بمعالم الحكم العلوي ـ بما تسعه طاقتنا ـ فلتتقبّل حينها أننا حكومة تسير في خط علي عليه السلام. أما إذا لمست منّا عدم الإلتزام بتلك المعالم أو أننا نعمل بما يعاكسها ـ وليس الحديث هنا أننا نقل قدرةً عن علي عليه السلام، وإنما عدم امتلاكنا الإرادة في اقتفاء خطه ـ إذ ذاك فلترفض خطابنا ومزاعمنا ولتقُل إنّ هذه الحكومة ليست علوية، وليس هي من ولاية أمير المؤمنين في شيء. وهذا هو الملاك الذي لابدّ أن يؤخذ بنظر الإعتبار، ولكن ما هي هذه المعالم يا تُرى؟

لو أردنا إيضاح معالم حكومة أمير المؤمنين عليه السلام فربما يمكن الحديث عن عشر

معالم مهمة، أشير إلى بعضها هنا:

١ ـ الإصرار على إقامة دين الله

الأولى: التمسك التام بدين الله والإصرار على إقامته، فأيّما حكومة لا يقوم أمرها على أساس إقامة الدين فليست حكومة علوية.

في خضمّ الحرب ـ وأولئك الذين كانوا وسط الميدان أثناء فترة الدفاع الذي استمر ثماني سنوات يعرفون ما أقول ـ ووسط ذلك المعترك، حيث كان كل مقاتل وجندي يصبّ جلّ اهتمامه على كيفيّة شنّه الهجوم أو الدفاع عن نفسه، جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فسأله عن قضية تخص التوحيد قائلاً: ما المراد من كلمة «أحد» في قوله تعالى ﴿**قل هو الله أحد**﴾[1]؟ وهذه ليست بقضية جوهرية، فهو لم يسأل عن وجود الله، وإنما سأل عن قضية ثانوية. فهمَّ به المحيطون بأمير المؤمنين عليه السلام قائلين: أهوَ وقت سؤال؟! فقال عليه السلام: **دعوني أُجبه، فإنما نحن نقاتل لأجل هذا**؛ أي أنّ قتال أمير المؤمنين عليه السلام وسياسته ومجابهته وحرقة قلبه وكافة الخطوط الأساسية التي اختارها لحكومته كانت من أجل إقامة دين الله؛ وهذا أحد المعالم. ولو كان الأمر في النظام الإسلامي والجمهورية الإسلامية التي تتخذ من الحكم العلوي عنواناً لها، أن لا يكون الهدف إقامة دين الله؛ عَمِلَ الناس بدين الله أو لم يعملوا، آمنوا به أو لم يؤمنوا، أقيم الحق أو لم يُقم ونقول ما شأننا نحن، إذ ذاك لا تعدّ هذه الحكومة علوية؛ فإقامة دين الله هي أول المعالم، وهي أمّ سائر الخصوصيات في حياة أمير المؤمنين وحكومته، ومنها تنبثق عدالته وتعود إليها حاكمية الأمة ومداراة الناس التي تميزت بها حياة أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) سورة التوحيد: ١.

٢ ـ العدالة المطلقة

الخصوصية الثانية والمعلم الثاني في حكومة أمير المؤمنين عليه السلام هي العدالة المطلقة؛ أي أنه لم يؤثر مصلحته الشخصية وأية سياسة تمسّ شخصه على العدالة قط؛ «**والله لا أطلب النصر بالجور**»[١].

فانظروا أيّ لوحة زاهرة هذه وأي بيرق سامٍ هذا؛ فلربما يقال لك إنك المنتصر في ميدان السياسة أو التنافس العلمي أو الانتخابات أو ساحة الحرب، ولكن ذلك منوط بأن تمارس الظلم؛ فأيهما تختار ياترى؟ إنّ أمير المؤمنين عليه السلام يرفض هذا النصر، ويقول لا ضير في أن أُهزم، ولكن لا أظلِم.

والمحور في كل ما سمعتموه حول أمير المؤمنين عليه السلام من كلام بشأن العدالة هو دعوته المطلقة للعدالة، العدالة للجميع وفي كافة الأمور؛ أي العدالة الإقتصادية، والسياسية والإجتماعية والأخلاقية. وهذا معيار آخر لحكومة أمير المؤمنين عليه السلام، فهو لا يطيق الظلم ولا يركن إليه ولو أُهدرت مصالحه. ومن أفظع الظلم هو التمييز، سواء في تطبيق القوانين أو في تنفيذ الأحكام؛ فهذا مرفوض على الإطلاق من قبل أمير المؤمنين عليه السلام.

إرتكب أحد أتباعه مخالفة، وكان شديداً في حبّه وماهراً في الدعوة إليه، وكثيراً ما كان يمارس الدعوة الحقّة له عليه السلام، فأقام أمير المؤمنين عليه السلام عليه الحدّ، وكان ذلك خلافاً لما يتوقعه، فقال: يا أمير المؤمنين، أنا الذي أواليك وأدافع عنك. فردّ عليه عليه السلام: نعم، ولكن هذا حكم الله. والله هو الذي يتقبل منك موالاتك لي، ولك جزيل الشكر! وهكذا أجرى الحد عليه. لكنه ردَّ: ما دام الأمر كذلك، فإنني ذاهبٌ إلى معاوية، فهو الذي يعرف قدري! فذهب.

---

(١) أمالي المفيد: ١٧٦، وتحف العقول: ١٨٥ بتفاوت.

٣ ـ التقوى

من الخصوصيات والمعالم الأخرى لحكومة أمير المؤمنين عليه السلام هي التقوى؛ لاحظوا أنّ أياً منها بيرقاً وعلماً، فماذا تعني التقوى؟ إنها تعني تلك الشدة من المراقبة بحيث لا يحيد الإنسان عن جادة الحق في ممارساته الشخصية. وهذا ما تعنيه التقوى؛ أي أن يراقب المرء نفسه مراقبة تامّة في تداوله للأموال، في التلاعب بكرامة الناس، في الاختيار والرفض، في التحدث حيث يحتاط أن لا يقول ما يخالف الحق. تصفحوا نهج البلاغة فهو حافل بهذه المقولات. ومما يؤسف له الآن أنّ البعض درجوا على ارتكاب ما حلا لهم تحت طائلة أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان كذلك ويفعل هكذا، ما هو دليلهم ومن أين لهم هذا؟ إنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو ذاك في نهج البلاغة، وهو ذاك في الروايات الواردة عنه وعن أولاده الطاهرين، فأين هذه الأمور التي يدّعيها البعض قائلين إنّ علياً عليه السلام كان كذلك؟ كلاّ، فعلي عليه السلام هو ذاك في نهج البلاغة؛ طالعوا نهج البلاغة من أوله إلى آخره، فهو حافل بالحث على التقوى والدعوة إليها، وما لم يكن الإنسان تقياً فلا قدرة له على إقامة دين الله. فأسوأ المرض تلوث الباطن، فتلوث قلب الإنسان بالمعصية لا يدع للإنسان فرصة إدراك الحقيقة، ناهيك عن أن يتحرك صوبها.

٤ ـ الإنبثاق عن إرادة الأمة

من حكومة أمير المؤمنين عليه السلام الانبثاق عن إرادة الأمة، إذ ليس من منطق أمير المؤمنين عليه السلام «التغلّب» أي التحكم بالناس عن طريق الغلبة والقهر، فبالرغم من علمه بأنه على حق تنحّى جانباً حتى جاءه الناس مصرّين معاهدين، ولعلهم بكوا ملتمسين إياه أن يمسك بزمام أمورهم، حينها نهض الإمام وأمسك بزمام أمور الأمة، وهو

القائل: «**لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر لألقيتُ حبلها على غاربها...**»[١]، فلا يستهوي أمير المؤمنين عليه السلام الإمساك بالسلطة وممارسة قدرته، فحب السلطة إنما يستهوي أولئك الذين يريدون إرضاء رغباتهم وأهوائهم النفسية، وليس أمير المؤمنين عليه السلام الذي يسعى لأداء التكليف الشرعي وإقامة الحق. ولقد استودعته الأمة السلطة فاستلمها وحافظ عليها بكل اقتدار، ولم يحابِ أولئك الذين انبروا لمناهضة سلطته الإسلامية ومناوأة حكومته الإسلامية؛ فليكونوا من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله ومن الوجهاء وذوي السابقة بالجهاد في سبيل الإسلام، فماداموا قد انبروا لمناهضة الحق ومناوأته فلابد من التصدّي لهم بكل اقتدار. وتصدّى عليه السلام لهم! وعلى هذا المنوال كانت معاركه الثلاث. وهذه ميزة الحكومة الصالحة.

وجوب الإلتزام بالحكومة العلوية

إننا اليوم، إن كنا جمهورية إسلامية وحكومة علوية، فعلينا الإلتزام بهذه المعالم. وعليكم أنتم أيها الشعب أن تطالبونا بها؛ أن تطالبوا بإقامة دين الله، ولئن عطفنا أنظارنا إلى الشرق والغرب لننظر ما يطرحون من مفاهيم حكومية وسياسية وما يصرحون به ونحاول أقلمة أنفسنا معهم فإنما ذلك نظير خلافة العثمانيين وبني أمية وبني العباس، فلقد كانوا يسمّون خلفاء رسول الله ويحملون لقب الحاكم الإسلامي، بيدَ أنّ ديدنهم وممارستهم كانت كحكومة كسروية وقيصرية وحكومة الملوك، إذ فعلوا ما كان يفعل أولئك.

أيصحّ أن نسمى حكومة علوية وإسلامية ونحن نتجه نحو رأسمالية الغرب وصوب الحكومة التي يديرها الرأسماليون وأرباب الشركات وأبشع الظلمة والجائرين في العالم؟! إنّه النفاق بعينه إذ نرفع راية تحمل عنواناً معيناً ثم نتوجه في ظلها صوب أمور أخرى! يتعين على كافة كوادر الحكومة في النظام الإسلامي الآن من أعلاهم إلى

---

(١) علل الشرائع: ١ / ١٥١، معاني الأخبار: ٣٦٢.

أدناهم، بدءاً من القائد ـ الذي هو خادم الجميع ـ ومروراً برئيس الجمهورية والوزراء والمسؤولين القضائيين ونواب الشعب في مجلس الشورى وحتى سائر المسؤولين في أكناف البلاد، أن تنصبّ همتهم على إقامة دين الله وإحياء العدالة وإزالة التمييز في تطبيق القوانين، وأن يصبح جلّ اهتمامهم بالطبقة المحرومة والمستضعفة والفقيرة كما كان أمير المؤمنين عليه السلام، وليتخذوا من التقوى شعاراً شخصياً وعامّاً لهم؛ فهذه هي مسؤوليتنا، سواءً ارتضت الدنيا هذا النمط من الحكم أم لم ترتضيه، فذلك ممّا لا يعدّ ملاكاً بالنسبة لنا، فهذا هو المسار والإتجاه. وبطبيعة الحال فإنّ الزمان يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، والعلاقات الإنسانية تزداد صعوبة وتعقيداً يوماً فيوماً، وتطبيق العدالة وإقامة الحق ليس بالأمر الهيِّن، بيدَ أنّ الهدف هو هذا، وهو أن تُسعد الجماهير وتوفر السعادة لأبناء الشعب ويُقضى على الفقر والتمييز ويُستأصل الفساد من المجتمع، وإلّا فإنّ حكومات الجور في العالم تتشدق بحقوق الإنسان لكنها تقترف أبشع الممارسات ضد حقوق الإنسان.

إنهم يهاجمون العراق بذريعة استخدامه للسلاح الكيماوي، في حين أنهم هم الذين زوّدوه به، وهم الذين شجعوه! لقد أطبقوا عيونهم حينما استخدم السلاح الكيماوي وقتذاك! أهؤلاء عدول؟! أهؤلاء دعاة حقوق الإنسان؟! أهؤلاء يفهمون عن الإنسانية شيئاً؟! إنهم يريدون إحراق الدنيا تحت شعار مكافحة الإرهاب. فها هي أبشع صنوف الإرهاب وأكثرها مأساوية ترتكب داخل الأراضي الفلسطينية المقدسة دون أن يبدي هؤلاء انزعاجهم، بل يشجعونها ويؤيدونها ويرون ضرورتها!! أَهذهِ حكومات بحيث يقلّدها الإنسان؟! إنّ هذه وقائع تحصل الآن تحت شعار الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان والحرية، ونحن إذا ما احتذينا بهؤلاء وتشبثنا بذات المفاهيم فماذا سنصنع حينها!؟ سنرتكب الظلم مثلهم ونتشدق باسم العدالة! فهل يعني ذلك شيئاً سوى النفاق؟! إنّ البشرية تئنّ اليوم من تمييز فظيع وتتلوى من ظلم هائل يُمارسه هؤلاء الجبابرة وهم يلوّحون بلواء حقوق الإنسان! إنّه نفاق محض. أعلينا أن نقلِّد هؤلاء؟! أيجب الانحناء أمام هؤلاء وتلاقف مفاهيمهم وإحلالها بدلاً عن المفاهيم العلوية

والإسلامية؟! كلا، فهذه حماقة.

المنهج السليم في الحكومة

إنّ طريق الصواب لمن يشايع أمير المؤمنين عليه السلام هو أن يضع نصب عينيه معالم الحكومة العلوية بالمقدار الذي يقوى ويقدر عليه، ويلتزم بما يستدعيه الوضع والظروف الدولية ـ فلعصر التصنيع والصناعات المعقدة والأساليب التقنية والخارقة في تطورها متطلباتها ـ كي لا ينحرف مساره قيد أنملة، حينها يغدو الإنسان متسامياً، والحاكم علوياً، والمجتمع مقتدراً صلباً، ينطق أبناؤه بالصدق ويسمعون من مسؤوليهم الصدق، فيعملون بما يعدون به وما يصرحون به وما يرفعونه كلواء، ولا يكونون ممّن تقصدهم الآية ﴿لِمَ تقولون مالا تفعلون﴾[1] وهذا هو المنهج السليم، وهو ممكنٌ ببركة أمير المؤمنين عليه السلام.

إنني أدّعي أننا استطعنا ـ وبمستوى الطاقة المعقولة لضعفاء الناس من أمثالنا، وبالرغم من العداء العالمي لنا ـ أن نختطّ هذا الدرب ونقدِّم هذه المعالم أمام الدنيا؛ والسبب في الجاذبية التي يتمتع بها الإسم المبارك للإمام الخميني (رضوان الله عليه) واسم الجمهورية الإسلامية في العالم اليوم هو أننا استطعنا تجسيد هذه المعالم في مسيرة الحكومة الإسلامية. وبطبيعة الحال فإنّ هناك من يضايق ويناوئ ويؤذي، غير أنّ السبيل الوحيد لمواجهة هذه المضايقات والإيذاء والعراقيل هو الإستقامة والثبات، ولقد صمد الشعب الإيراني المسلم والحمد لله ولا سيما شبابنا ذوي العزيمة والإيمان، ونحن صامدون كذلك بفضل الله، ولن تستطيع الأعاصير الدولية والدعايات المضللة من أن تجعلنا نركع لمآربهم. إنهم يريدون أن يستسلم نظامنا لمآربهم كالأنظمة العميلة ويمهد الطريق لممارسة السلطة الدكتاتورية العالمية من قبل أمريكا ونظائرها.

نبتهل إلى الله تعالى أن يمنّ على هذا الشعب العزيز بمزيد الاقتراب من الأهداف

---

(١) سورة الصف: ١.

العلوية ببركة الروح الطاهرة لأمير المؤمنين عليه السلام وحقه ومنزلته الرفيعة، وعلى حكومتنا باضطراد الاقتراب من الحكومة العلوية، ويجعلكم والشعب الإيراني كافة - إن شاء الله - ممن تشملهم أدعية بقية الله أرواحنا فداه ويجعلنا من جنوده في حضوره وغيبته[١].

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى مولد أمير المؤمنين عليه السلام في: ١٣ رجب ١٤٢٣هـ - طهران.

جوهر النظام الإسلامي

أقسام الأنظمة

أنظمة العالم تدار بواسطة ثلاث أنظمة:

١ ـ نظام القوة والهيمنة

نظام القوة وهو حال الأنظمة البوليسية في العالم، وهذا النظام وإن أطلق عليه البعض لفظ الإدارة إلا أنه ليس كذلك، كما أنه لا يدوم أيضاً فقد رأيتم نتيجة الأنظمة الإستبدادية الشيوعية والملكية وشبه الملكية بأعينكم، فهذا نحو من الإدارة لا يليق بنا.

٢ ـ نظام الديمقراطية المزيف

الأنظمة القائمة إلى التزوير والإعلام الكاذب كما هو حال الأنظمة الديمقراطية الغربية التي تخلو من الضغوط والإرهاب الموجود لدى الأنظمة البوليسية الإستبدادية، فالناس يعيشون في ظل الحرية ظاهراً لكنهم يعيشون في الواقع وسط جو عظيم من الخداع والإحتيال والتزوير وحكامهم يسيطرون على الإعلام، والوسائل والأجهزة الإعلامية العظيمة بأيديهم ويحاصرون المجتمع فلا يدعون عاملاً أوموظفاً أو كاسباً يظفر بفرصة يستطيع من خلالها النظر ـ من تلك القبة المشادة التي حبس فيها ـ إلى الخارج والتدبر في المسائل التي تحيط به، فهو يصدق كل مايقولونه له.

وهذا حال البلدان الأوروبية وأمريكا وسائر البلدان المتظاهرة بالديمقراطية أيضاً

فهم يوجّهون سيلاً هائلاً من الإعلام إلى الناس حتى لا يدعون لهم فرصة للتفكير، فإذا استطعتم أن تعثروا على ثغرة عندها سترون أنّ هذه الديمقراطية والحرية ستتبدل، فهم يعتقدون بالديمقراطية ما داموا ممسكين بعنان الناس بالتزوير والخداع والأساليب المنحرفة، حتى إذا حدث حادث وبدأ أمر فكسر طوق التزوير والخداع هذا فستظهر لكم فداحة الخطب وعظمة المصيبة وستبرز الممارسات الشديدة فيها.

ها أنتم ترون تعامل دول أوروبا وأمريكا مع الحركات الإسلامية وحركات التحرر وتعامل أمريكا مع الزنوج وغيرهم فإنهم يتعاملون معهم بمنتهى الخشونة، وهذا نحو أخر من الإدارة وهو لا يليق بنا أيضاً كما أنه ليس إسلامياً.

٣ ـ نظام الرحمة والحرية

النظام الثالث فهو الذي يدير أُمور الناس بالمحبة والرحمة ويتعامل مع الناس بالرأفة والإحترام والاهتمام حتى يرتبطوا بالحكومة يمشوا وراءها وهو النظام الإسلامي.

ونظامنا كان منذ البداية والى الآن متّصفاً بهذه الصفات ويجب أن يبقى كذلك، فإنّ أعظم الأزمات يمكن تجاوزها بعاطفة الناس ومحبتهم(١).

أُطروحة النظام الجديد

إنّ الشعب الإيراني بثورته أحدث شرخاً في أُسس الثقافة والسياسة السائدة في العالم، وجاء بأُطروحة جديدة، جعلت القطبين المتناحرين آنذاك يتحدان في مواجهة هذهِ الاطروحة الجديدة، مما يدل على أنّ الأطروحة الجديدة التي تمخضت عنها الثورة الإسلامية قد عرضت جهة واحدة تعدّ قاسماً مشتركاً بين هاتين القوتين العظميين، وذلك القاسم المشترك هو التجبّر والتسلط، بمعنى أن تكون القوى العظمى

(١) من كلمة ألقاها في ٣ صفر ١٤١٢هـ

هي الآمرة الناهية، وتكون الشعوب الضعيفة خانعة مطيعة، وأن تقدم أرضها ومياهها ونفطها ومصادرها ومواقعها الإستراتيجية، لتلك القوى عن يدٍ وهي صاغرة، وهو ما تفعله كثير من بلدان العالم الثالث، وكما كان سائداً في بلادنا في عهد الطاغوت.

ولا يعني خنوع هذهِ البلدان أنها كانت تستمع لكل ما تقوله القوى، فقد يحدث اختلاف في وجهات النظر إلّا أنها كانت تستجيب لمطالب تلك القوى، فكانت القوى العظمى تقول: لابدّ أن تتم العقود والصفقات النفطية على هذا النحو، وأن تتخذوا هذا الموقف في الأوبك، فيتخذونه، وترسم لهم سياسة التعامل مع إسرائيل والصهيونية وبلدان المنطقة، واتخاذ المواقف في الأمم المتحدة فتواجه بالقبول، ثم تبدأ تدريجياً بالتدخل في الشؤون الداخلية فتملي على الحكومات نوعية الحكومة واتخاذ السياسات وإجراء التغييرات التي تنسجم مع إرادة القوى، فلا يكون لتلك الدول من ردٍّ فعل سوى الإذعان... .

السبب الحقيقي للهجوم الإستكباري

ومن هنا كان منشأ الغيض الإستعماري وإثارة المشاكل، فما مسألة السلاح الذري سوى ذريعة وتبرير لما يضمرون، بل حتى مخالفتهم للإسلام لا تنصبّ على الإسلام بما هو إسلام، فقد كانت هناك حكومات تحمل شعار الدين أو تدعي التدين، وقد كانت الكنيسة في القرون الماضية تحكم كثيراً من البدان الغربية وبعض المناطق الاخرى، وكذلك قامت حكومات أدعياء الإسلام في التاريخ، ولا تزال هناك حكومات ترفع شعار الدين، سوى أن النادر في العالم ـ والذي خلق لنفسه هذه العداوات ـ هو حكومة القيم الدينية والتأكيد على تحقيق العدالة الإجتماعية. وما نقوله ليس شعاراً بل يمثل حقيقتنا وهويتنا، فإننا إذا لم نسع إلى تحقيق العدالة الإجتماعية، لغدى وجودنا تافهاً وفارغاً، فعلينا أن نسعى إلى تحقيق العدالة والقيم الإسلامية في المجتمع، وأن نخلق من المجتمع، مجتمعاً دينياً وإسلامياً.

قد ذكرت (في مطلع الكتاب) أننا قمنا بثورة إسلامية، ثم أقمنا نظاماً إسلامياً، ثم

جاء دور إقامة الدولة الإسلامية، تليها إقامة بلاد إسلامية، ثم تأتي مرحلة قيام الحضارة الإسلامية العالمية، ونحن حالياً في مرحلة الدولة الإسلامية والبلاد الإسلامية، فإن السلطات الثلاث من التنفيذية والقضائية والتشريعية التي تؤلّف مجموع الدولة الإسلامية، تتمتع بحصة جيدة من الحقائق والقيم الإسلامية، إلّا أنها ليست كافية، وأبدأ بنفسي أولاً.

فعلينا أن نتوجه أكثر نحو الإسلام والإيمان والحياة العلوية، وليس معنى ذلك أن نأتزر بأزار كما كانت هي الحالة السائدة في العصر الذي عاشه علي عليه السلام مثلاً، فإن العالم قد تغير، بل لابدّ أن نوجد في أنفسنا روح الحياة العلوية من العدالة والتقوى والزهد والعفة والشجاعة في سبيل الله وحبّ الجهاد في سبيله، وعندها سيكون عطاء الجمهورية الإسلامية مضاعفاً.

وطبعاً فإن هذا ما لا يريده أعداؤنا، حيث يثيرون القلاقل، ولكن لا أهية لذلك. فالذي أراه هو أنّ أوروبا وأمريكا لا تقلقان بشأن الطاقة الذرية بالنحو الذي تتظاهران به، فإنهم يعلمون أننا لا نسعى إلى امتلاك السلاح الذرّي، وإنما يهدفون إلى إشغالنا وصرف انتباهنا وانتباه المدراء والمسؤولين في المجلس والدولة والعاملين في السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، فإننا حتى إذا تجاوزنا هذهِ المشكلة، سيخلقون لنا مشكلة أخرى[1]!

(١) من كلمة ألقاها في ٦ / ٨ / ١٣٨٣ ١٢/ رمضان/ ١٤٢٥ طهران.

خصائص النظام الإسلامي وفرقه عن بقية الأنظمة

معنى النظام الإسلامي

إننا اليوم جميعاً مكلفون وأعظم واجباتنا الدفاع عن النظام الإسلامي الذي هو عبارة عن: إقرار العدالة والأحكام الإسلامية في المجتمع أولاً.

وأن يتصدى الصالحون الأكفاء لهذا العمل ـ فمن المتعذّر إقرار الحكم والعدالة الإسلامية في المجتمع دون وجود الأكفاء الصالحين ـ ثانياً.

ووجود الثقة والقناعة والرضى لدى الشعب والعلاقة الوثيقة بين منظومة القائمين على الخدمة والشعب ثالثاً.

فلن تتحقق الفلسفة من قيام الحكومة الإسلامية إذا ما نقص أيٌّ من هذه المرتكزات الثلاث، فإذا لم نجعل هدفنا إقرار العدالة الإسلامية وتطبيق الأحكام الإسلامية وربطنا ثقتنا وإيماننا بغايات أخرى فلن يصان هذا النظام وهو ليس نظاماً إسلامياً بالمرّة(١).

خصائص النظام

١ ـ الإخلاص

عند المقارنة سيتبيّن لنا البون الشاسع بين النظام الإسلامي الذي أقامه الإمام وبين الأنظمة التي تدّعي قيادة العالم؛ لأنّ الجهاز السياسي في هذا النظام هو جهاز سليم

(١) من كلمة ألقاها في: ٥ رمضان ١٤٢٣هـ ـ طهران.

وغير ملوّث ويتألّف من أُناس ليسوا من طلاّب الدنيا وهدفهم الأول والأخير هو الإسلام والعمل على تنفيذ الأحكام الإلهية، وهدفهم الأكبر من وراء كلّ ذلك هو نيل رضا اللّه سبحانه وتعالى.

والنموذج البارز لهذا الأمر هو نفس ذلك الرجل العظيم الذي قام بتأسيس هذا النظام المقدّس. وقد أثبت المسؤولون في النظام الإسلامي خلال هذه السنوات المليئة بالصعاب التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية أنّهم اقتبسوا من نور ذلك الوجه الوضّاء، مما جعل بعضهم يتعالى حتى على الوصف.

فمن النادر أن تجدوا في عالم اليوم رئيس جمهورية أو رئيس قوة قضائية أو تشريعية أو أحد القادة العسكريين أو الميدانيين لا تكون الأهداف الشخصية أو الأهواء النفسية هي الحاكمة فيما يقومون به من أعمال وينفّذونه من خطط باستثناء المسؤولين في إيران الإسلامية.

إذن فالخصوصية الأُولى لهذا الجهاز السياسي هي إخلاص القائمين على إدارته.

٢ ـ إستقلالية الموقف في القضايا العالمية

أمّا الخصوصية الأُخرى التي يتمتع بها هذا الجهاز السياسي فهي الإستقلالية التامّة وعدم الخضوع لأيّ من القوى الإستكبارية في العالم وعدم دخول الخوف إلى قلوب القائمين عليه من أيّة قوة والإصرار على عدم إعطاء أهمية تذكر لقرارات القوى العالمية الجبارة التي تمتلك جميع وسائل القوة والنفوذ. وهذه من الحالات النادرة في العالم والتي يتمتع بها جميع المسؤولين في الجمهورية الإسلامية المباركة.

أمّا النموذج الأكمل لهذه الحالة أيضاً، فهو ذلك الرجل العظيم الذي نهل الآخرون من منهله العذب في هذا المضمار. هذه هي الخصائص التي يمتلكها الجهاز السياسي للنظام الذي أوجده إمام الأمة الراحل (رض)[١].

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٤ ذي الحجة ١٤١٤ هـ

إنّ وضع الإستقطاب السياسي في العالم وتسلّط القوى الإستكبارية توجبان على الشعوب والحكومات ـ حسب تصوّر البعض ـ أن تكون جميعها تابعة ومنقادة للقوى الكبرى في العالم؛ التي تتمثل اليوم بأمريكا والدول المتحالفة معها والدائرة في فلكها. وقد سقط في هذا الامتحان كثير من الحكومات والشعوب وفتحوا الطريق أمام التسلّط الإستعماري على خيرات بلدانهم. إلّا أنّ الجمهورية الإسلامية وقفت بصمود وتصدّت بشجاعة لهذه الفكرة الظالمة الناشئة من خوف البعض وتصاغرهم أمام الدول المتنفّذة في العالم.

وببركة هذا الصمود فإنّ الجمهورية الإسلامية لها موقف من القضية الفلسطينية لا يجرؤ الآخرون حتى على سماعه فضلاً عن اتّخاذ موقف مماثل له. وهذا الموقف القاطع يتمثّل في إعلانها الصريح بأنّ فلسطين لا يمتلكها إلّا الشعب الفلسطيني وأنّ الكيان الصهيوني هو كيان غاصب لا يمتلك أيّة مشروعيّة. وعلى هذا فإنّ مفاوضات السلام التي جرت أو قد تجري حول القضية الفلسطينية ليس لها أيّة قيمة ولا أيّ اعتبار؛ لأنّها خلاف للحقّ وخلاف للمبادئ السليمة.

ونفس هذا الموقف المحق والمستقل تتخذه الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني من جميع القضايا في العالم. ففي قضية المسلمين في البلقان نحن نعتقد أنّ الضغوط التي تمارس ضدّ المسلمين هناك منشؤها الخوف والفزع من الإسلام والحيلولة دون قيام دولة إسلامية وحكومة إسلامية في أوروبا.

فعدم دعم المسلمين والممانعة في وصول الأسلحة والتجهيزات العسكرية لهم من جهة، ودعم الصرب ومساندتهم وتقديم العون لهم من جهة اُخرى تندرج كلها ضمن خطة شيطانية تحاول إضعاف الإسلام في كلّ مكان.

وأمّا ما يخصّ المسلمين في الجمهوريات المستقلّة حديثاً وفي كشمير وأذربيجان وفي أيّ مكان من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، فنحن نعتقد بأنّ لهم الحقّ في تبنّي أحكام الشريعة الإسلامية لتنظيم شؤون حياتهم، ولا يحقّ لأيّ أحد أن يحول دون وصولهم الى هذا الهدف المقدّس.

إنّنا نشاهد اليوم أنّ القوى الكبرى تقوم بالحيلولة دون إجراء إنتخابات حرة في بعض البلدان الإسلامية بحجّة أنّ المسلمين هناك هم من الأصوليين الذين لا يجب أن يصلوا الى الحكم، وهذا تدخل سافر وغير منطقي في شؤون المسلمين. فالمسلمون لهم الحق في انتخاب طريقة عيشهم كيفما يشاؤون ولابدّ من إعطائهم فرصة لتحقيق هذا الهدف.

أمّا في قضية لبنان فإنّ إيران حكومةً وشعباً تدين بشدّة الإعتداءات الصهيونية على أبناء هذا البلد وترى وجوب استمرار الجهاد ضدّ هذا الكيان الغاصب وتعتبر جميع الإتفاقيات المبرمة معه لاغية وغير شرعية.

ومن أجل هذه المواقف المستقلة والصلبة التي تتبنّاها الجمهورية الإسلامية تكال لنا مختلف التهم الباطلة من قبل القوى الشيطانية في العالم.

كالتحجر والتعصّب فهما تهمتنان باطلتان ضدّ الحكومة والشعب الإيراني[١].

٣ـ إدارة شؤون الحياة

أمّا الخصوصية الثالثة التي يمتلكها هذا النظام فهو المشروع الذي طرحه لإدارة شؤون الحياة والذي يعتبر استثنائياً بين المشاريع والاطروحات التي جاء بها المصلحون في العالم؛ لأنّ هذا المشروع يقوم على أساس الإسلام ويهدف إلى بناء الدنيا والآخرة معاً مما يعني بأنّ النظام الإسلامي لا يكتفي بإعمار الدنيا للإنسان فقط، بل يعتبر بأنّ الدنيا والآخرة متلازمتان ولابدّ من إصلاحهما معاً ولابدّ أن يعيش الإنسان مرفّهاً تحت ظلّ الحكومة الإسلامية.

وكلّ أمر يوفر الرفاه للإنسان في هذا الإطار سيكون مقدّمة لنيل رضا اللّه سبحانه وتعالى.

وهذه حالة إستثنائية ليس في عالم اليوم فقط بل على طول التاريخ ولا يوجد لها

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٤ ذي الحجة ١٤١٤ هـ

نظير إلّا في حكومات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام .

أما أُولئك الذين يدّعون أنّ هدفهم هو إصلاح الدنيا وتوفير الرفاه للشعوب والتغافل عن كلّ ما يمتّ الى الآخرة بصلة لا يستطيعون تحقيق هذا الهدف في غالب الأحيان.

٤ ـ التنسيق بين الدين والدنيا

أمّا النظام الإسلامي فلا يكتفي بإصلاح وإعمار الدنيا فقط بل يهدف إلى إصلاح الدين والدنيا معاً.

وقد أثبت الإسلام بجدارة قدرته على تحقيق هذا الهدف وإقرار حالة التنسيق بين الدين والدنيا؛ من خلال ما وضعه من قوانين ونظم وما شرّعه من شرائع وسنن.

ومن ينظر بعين الإنصاف إلى الوضع الذي تعيشه بلادنا حالياً لا يبقى أمامه مجال سوى التصديق بهذا الأمر.

فالدولة التي فُرضت عليها الحرب لمدّة ثمان سنوات ودمرت مصانعها وطرقها ومرافقها الحيوية الأُخرى وتعرّضت لمختلف المؤامرات والضغوط الإعلامية والسياسية من الداخل والخارج، وفرض عليها الحصار الإقتصادي من قبل القوى الإستكبارية المهيمنة على العالم، ولم تحصل على مساعدة ودعم أيّة دولة، تتابع اليوم ـ ببركة الإسلام ـ وبجدّية تامّة برنامجها لإعادة بناء البلاد؛ ولا سيما سعيها الحثيث في إنجاز المشاريع الأساسية التي تمثّل البنية التحتية لبرنامج إعادة البناء؛ مما أثار ويثير إعجاب جميع المراقبين لأوضاع هذه الدولة المباركة.

ولولا الضغوط التي يمارسها الأعداء ضدّنا، ولولا الأيدي الخائنة التي تحركها القوى المستكبرة، ولولا الحضور الإعلامي والسياسي والإقتصادي للأعداء خلف حدودنا لكان وضع بلادنا أفضل بأضعاف المرات مما هو عليه الآن، ولما حدثت كثير من المشاكل التي نعاني منها اليوم.

فالنظم الأُخرى لا تعير أيّة أهمية لدين الناس وآخرتهم، بينما يولي النظام الإسلامي أهمية خاصة لتربية النفوس وتهذيبها، ولهذا نلاحظ اليوم أنّ هناك توجّهاً عامّاً ولا سيما في أوساط شباب البلاد نحو تعلّم القرآن الكريم وأحكام الشريعة والعمل بأحكام الإسلام في جميع مجالات الحياة. وهذه إحدى خصوصيات المشروع الذي تخطط له العقول القرآنية والإسلامية وليس من تخطيط طلّاب الدنيا الذين لا يهدفون إلّا الى السعي وراء تأمين مصالحهم الدنيوية.

فطلاّب الدنيا يزعمون انّهم يهدفون إلى إصلاح دنيا الإنسان فقط في حين أنّ الإسلام يأخذ دنيا الناس وآخرتهم بنظر الإعتبار.

وببركة الإسلام فإنّ شعبنا يتميز اليوم عن شعوب العالم الأُخرى بإيمانه وصبره ووعيه. وحينما نضمّ هذه النقاط إلى بعضها سنرى أنّها تشكّل بمجموعها العمل الصالح لهذا الرجل العظيم(١).

٥ ـ الإلتزام بالحدود الشرعية رغم الإتهامات

إنّ ما يطرح من تُهم وافتراءات ضدّنا ما هو إلّا تحريف للحقائق، بل يعتبر من نقاط القوّة في النظام الإسلامي في كثير من الأحيان.

فمثلاً اتّهامنا بالاصولية التي يعنون بها الجهل والتعصّب ناشئ ـ في الحقيقة ـ من عدم استسلام وخضوع الحكومة والشعب في إيران لمطالب القوى الكبرى الظالمة. فإذا كانت الأصولية تعني احترام والتزام الأصول الصحيحة والمقبولة فهو أمر يفتخر الجميع بتبنّيه والإلتزام به.

أمّا إذا كانت تعني الجهل والتعصّب والتحجّر فهذا كذب وافتراء مفضوح ضدّ الحكومة والشعب الإيراني.

وأمّا اتّهام الجمهورية الإسلامية بعدم رعاية حقوق الإنسان ما هو إلّا كذبة كبيرة

---

(١) من كلمة ألقاها في :٢٤ ذي الحجة ١٤١٤ هـ

ناشئة من إصرارنا على القيام بتنفيذ حدود الشريعة الإسلامية المقدّسة.

إلّا أنّنا ـ وبالرغم من تلك الافتراءات والتهم الباطلة ـ سنستمر بإقامة الحدود الإسلامية؛ لأنّ أيّ شخص يحاول أن يتعدّى تلك الحدود سَيَبُوء بغضب من اللّه سبحانه وتعالى. ولهذا فنحن نرجّح النصوص القرآنية على نتاجات العقول القاصرة للحقوقيين الغربيين الذين ابتدعوا لأنفسهم قوانين ونظم اعتبروها مرجّحة على القوانين والنظم الإلهية المقدّسة، ونرى من واجبنا تنفيذ الحدود الإلهية المقدّسة ونعتبر أنّ السبيل لإسعاد المجتمع يتمثّل في إقامة تلك الحدود.

طبعاً قد يحدث بعض التقصير في هذا المجال من قبل القائمين على هذا الأمر المهم، إلّا أنّ تحرّكنا في هذا الإطار يسير باتجاه التنفيذ الكامل للحدود الإلهية(١).

٦ ـ النظام الإسلامي هو نظام العدالة

النظام الإسلامي له بيّنات وواضحات، وله أوامر ونواهٍ. النظام الإسلامي هو نظام العدالة، وكل جور فيه مرفوض. والنظام الإسلامي نظام القسط، وأي تمييز فيه مرفوض. والنظام الإسلامي هو نظام استقلال الشعب، وأي نوع من أنواع العمالة مرفوض. والنظام الإسلامي هو نظام التآخي والتآلف بين قلوب أبناء الشعب، وأي نوع من التفرقة فيه مرفوض. والنظام الإسلامي هو النظام الذي يكون فيه المسؤولون بمثابة خدم لأبناء الشعب ومنهم ولهم، وأيّ فصل بين الشعب والمسؤولين مرفوض. فلا يمكن أن تعمل حفنة من الأشخاص وفقاً لإرادة أعداء هذا الشعب وبما يخالف التوجهات العامّة لهذا النظام وهذا الشعب وحركة هذا الشعب في سبيل الإسلام، ثم يبقى النظام الإسلامي أمامهم ساكتاً ومكتوف الأيدي؛ فهذا أمر غير ممكن. ويجب على جميع أصحاب الفكر والرأي إعمال فكرهم وتركيز اهتمامهم على هذه

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٤ ذي الحجة ١٤١٤ هـ

القضية[١].

إنّ أهم منطق للنظام الإسلامي اليوم هو العدالة، ونحن الآن نصبو لتطبيق العدالة، وإنّ كافة الجهود والمساعي إنما تجري لإقرار العدالة في المجتمع، فـإذا مـا أُقـرّت العدالة حينها تُكفل حقوق الإنسان وكرامته وينال الناس حقوقهم وحـريتهم، وبـناءً على هذا فإن العدالة قطب الرحى لكل شيء.

اليوم يواجه النظام الإسلامي النظام الإستكباري الغـربي وعـلى رأسـه أمـريكا المعادية للعدالة المناهضة لها، وهي ليست لا تصبو للعدالة فحسب بل ترفض العدالة، فإذا ما قدّر للعدالة أن تستتب اليوم وتلاحق أحداً فإن أول الذين ستنهال عليهم سياط العدالة هم أقطاب الإستكبار العالمي، فهؤلاء ليس بمقدورهم التـفوه بـإسم العـدالة ويسعون من أجلها، لذلك يلوّحون بالديمقراطية وحقوق الإنسان لمـواجـهة عـظمة العدالة والتقليل من شأنها في العالم، وكأنهم يعظمون أمر حاكمية الشعب! وهم بطبيعة الحال ليسوا ممن يعير اهتماماً لها، لكنهم يـثيرونها لإضـعاف العـدالة والحـط مـن شأنها[٢].

٧ ـ دعم اليد الإلٰهية للنظام

لا يمكن مقارنة ما أُنجز في البلد بعد قيام الجمهورية الإسلامية على يد هذا النظام الشعبي والإلٰهي مع ما أُنجز قبلها، لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية. هذا هو معنى النظام القائم على الإيمان والقيم المعنوية. والنظام الذي يحظى بدعم جماهيري هائل، ويتصف بالقيم المعنوية والتآخي، والتعاون، والاتكال عـلى اللّـه، والإيـمان بالغيب، هكذا يكون عطاؤه.

وعلى الرغم من جميع صور العداء والتآمر ضد هذا الشعب، ومـع جـميع أنـواع

(١) من كلمد ألقاها في زيارة تفقدية لبعض المناطق الحـدودية فـي : ٢٠ جـمادى الأولى ١٤٢٠ هـ ـ مشهد .

(٢) من كلمة ألقاها في ١٩/ رمضان/ ١٤٢٤ ـ طهران.

الحصار السياسي والإقتصادي والإعلامي، استطاع هذا الشعب الوقوف إلى جانب الحكومات التي تعاقبت على مسؤولية السلطة التنفيذية، كما واستطاعت تلك الحكومات السير بهذا البلد إلى الأمام في قطاع الإعمار والبناء، ومن حيث الجانب السياسي والسمعة الدولية، والإقتدار الوطني. هذه القيم السائدة في بلدنا والتي كانت وستبقى تحملها جميع الحكومات إنما هي من النعم الإلٰهية، وتجسيد لتلك اليد الخفية التي قلت عنها: إنّها اليد الإلٰهية التي كانت ولازالت تدعم هذا النظام[1].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة مراسم المصادقة على حكم رئاسة جمهورية السيد محمد خاتمي في: ٢٨ ربيع الأول ١٤١٨هـ.

٨ ـ النظام مستلهم من الإسلام

إنّ علينا أن نستَلْهم من الإسلام شكل النظام وروحه ومضمونه، وليس عن المدارس الغربية، تلك الثقافات التي أرادت لمنطقها وفكرها وخطها أن يسود العالم، أي أن ترتضي سائر الشعوب ما كانت قد رسمته تلك الثقافات لها.

علينا أن لا نسْتَسْلِم لما يحوكه الآخرون بشأننا، وأن نسعى من أجل ما فيه مصلحتنا وحاجتنا وما هو حق في ضوء عقيدتنا وإيماننا وتلك هي الأحكام الإسلامية والقسط الإسلامي وخط الإسلام وذاك ما عرَّفنا به النظام الإسلامي وقلنا أنّ الهدف من حاكمية الشعب الدينية إقرار القيم الإسلامية وتطبيق الأحكام والقوانين الإسلامية وتجسيدها، فإذا ما طُبقت هذه القوانين إذ ذاك ستتحقق العدالة الإسلامية بمعناها الحقيقي في المجتمع، ولابد ـ بطبيعة الحال ـ أن يتصدى الصالحون الأكفاء لتنفيذ هذه المهام[١].

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٥ رمضان ١٤٢٣هـ ـ طهران.

الفرق بين النظام الإسلامي والشاهنشاهي

كان النظام السياسي الذي أطاح به إمامنا القائد بنهضته وبمؤازرة أبناء شعبه، وأعني به النظام الملكي الفاسد العميل، نظاماً لا يعتني مسؤوله ورؤساؤه بمصير هذا الشعب وشبان هذا البلد، وكان يدفع بهذا البلد وشعبه نحو مزيد من التبعية، ولم تكن سعادة هذا الشعب تمثل بالنسبة لهم هدفاً قط.

وكانت إدارة البلد تجري وفق نموذج مضطرب مغلوط ومستقى بشكل مبتور وناقص من الدول الأجنبية. وحتى هذا القدر منها لم يكن يطبق أيضاً، أي أنه كان نظاماً دكتاتورياً صرفاً يتستّر تحت غطاء مسميات شتّى، وينتهج أساليب لا ينطلق أي منها من إرادة وضمير الشعب، ولا يرعى مصالحه.

كان الشعب في ظل النظام السياسي البائد غارقاً في التحلل والفساد، أو بتعبير أصح، كان يساق نحو الفساد والتحلل والإنهيار والإبتذال. أي أنّ مسار حركة الشعب رُسم بالشكل الذي يقوده يوماً بعد آخر للانغماس في مزيد من التحلل وإبعاده عن الإيمان المعنوي الصحيح، وجرّه إلى مهاوي الرذيلة وتكريس الروح الإنهزامية فيه أمام الأجانب، وأن لا يكون للإستقلال الإقتصادي والثقافي أي مفهوم ذي بال. هكذا كان السياق العام للحركة في ظل النظام الفاسد والبائد.

وفي تلك الحقبة تجسّدت براعة الإمام القائد في توطيد دعائم نظام سياسي في هذا البلد ـ على أنقاض ذلك النظام المتهاوي ـ تسود فيه المحبّة لهذا الشعب بدلاً من حالة الإهمال والتجاهل، ويولي أهمية فائقة لمصير الشعب ومستقبل الشباب، بدلاً من حالة اللامبالاة بمصير الشعب، ويتحلّى بدلاً من الإنسحاق والهزيمة أمام الأجانب بشعور متنامٍ من الثقة بالنفس، وينتحل فيه الإستقلال السياسي والإقتصادي والثقافي عوضاً عن التبعية السياسية والإقتصادية والثقافية للأجانب [١].

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٨ محرم ١٤١٨هـ

النظام الإسلامي فرصة فريدة لتحقيق آمال الإنسانية

إنّ الذي دوّنته وأودّ عرضه هو أنّ هذه المجموعة التي تضمّنا ـ والتي تتكون من المسؤولين الكبار للأقسام والمؤسسات المهمة والمحورية في الجمهورية الإسلامية ـ قد أتيحت لها فرصة فريدة كي تقوم بتحقيق الأهداف الإلٰهية والإسلامية في جزء مهم من العالم متمثلاً في بلدنا العظيم والعزيز إيران، إلّا أنّ فرصة الوصول إلى السلطة على كافة المستويات التي أتيحت لكم اليوم تختلف عن الوصول إلى السلطة في الأعراف السياسية العالمية. إنهم لا يزعمون هناك أنهم بصدد تحقيق الفلاح والصلاح والتقدّم للبشرية وما إلى ذلك، ولا يدّعون بأنهم يعملون على منح السعادة والرخاء للإنسان، بل إنّ المراكز الثقافية والسياسية في العالم قد صرحت رسميّاً بأنها ليست على وفاق مع المجتمعات القائمة على أساس العقيدة والدين والفكر الأصيل. ومن البديهي فإنّه إذا لم تنظم وتدوّن مباني وأسس فكر ما، فإنّ الأهداف بدورها ستكون تابعة لمستجدات الأحداث والتطورات العالمية والأذواق والسلائق الشعبية والإجتماعية. ولهذا فإنهم لا يستطيعون الإدعاء بأنهم يهدفون إلى تحقيق الآمال العريضة للإنسانية. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لنا؛ فنحن ندّعي ذلك. إنّ مسؤولي هذا النظام قد اقتحموا هذا الميدان وقلوبهم تخفق بهذا الأمل المتطلّع نحو إمكانية تحقيق جانب من الأهداف الإلٰهية التي يؤمنون بها. وإنها لفرصة لم تتح منذ صدر الإسلام وحتى الآن لأنها فرصة استثنائية وخاصة ونادرة جداً، فعلينا باغتنامها حيث كنّا ـ في السلطات الثلاث وكافة الأقسام الإدارية في البلاد ـ والعمل على تحقيق الأهداف والتطلعات الإسلامية بقدر ما يستطيع المسؤولون، والذين يتمتعون بلياقات عالية. وعلى هذا فثمة واجبات تقع على عواتقنا، فما هي هذه الواجبات؟ لقد أعددت بعض رؤوس الأقلام في هذا المجال، ولسوف أستعرضها كقائمة من العناوين دون الخوض في التفاصيل والجزئيات.

النظام الإسلامي نظام عجيب

هدف ومادّة النظام

أمّا هدف هذا النظام فهو صياغة حياة هذا الشعب بقوالب إسلامية وجعل جميع توجّهاته وأهدافه إسلامية خالصة.

ولهذا النظام المقدّس مادّة أساسية هي الإيمان باللّه وبالغيب، وله قالب وصورة يتأطّر بها وهي الشريعة الإسلامية. وعلى طول التاريخ لم يُشكّل في العالم مثل هذا النظام الذي يقوم على أساس من الإيمان باللّه تبارك وتعالى ويتأطّر في إطار الشريعة الإسلامية السمحاء.

ونظامنا هذا هو نظام استثنائي ومجهول بالنسبة للإنسان المادي ومألوف لدى المسلمين؛ الذين لهم معرفة واطلاع على القرآن والإسلام.

ولم يكن أحد يحلم بقيام النظام الإسلامي في هذا الزمان، ولم تكن تمرّ في مخيّلة أحد من الناس أن يجرؤ شخص ما في يوم من الأيام على السير في اتجاه إقامة الحكومة الإسلامية، أو أن تكون عنده القدرة لإنجاز مثل هذا العمل العظيم؛ لوجود المعارضة والعداء الشامل لمثل هذه الأفكار والأُطروحات.

إلّا أنّ إمامنا استطاع ومن خلال إيمانه وإرادته وهمّته العالية واعتماده على ملايين الناس المؤمنين تحقيق هذا الأمر شبه المستحيل.

المَعْلَم للنظام

أمّا المعلم البارز لهذا النظام الإسلامي فهو جهازه السياسي (الجهاز الحكومي)

الذي يعتبر الجزء الأساسي لأيّ نظام في العالم، ومن خلال معرفته ـ الجهاز ـ يمكن معرفة الأنظمة السياسية واتجاهاتها وأهدافها. والعلاقة البارزة للجهاز السياسي في النظام الذي أوجده الإمام (رض) هو أنّ الذين يقومون على إدارته ـ الجهاز ـ هم أُناس يتمتعون بالإيمان والصلاح والورع والتقوى والإخلاص[1].

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٤ ذي الحجة ١٤١٤ هـ

الرؤية الكونيّة والفكريّة للإسلام

إنّ علينا واجبات عامة، سواء أكان ذلك بصفتنا دولة وحكومة أو على المستوى الفردي بصفتنا أشخاصاً مسلمين، ولكن هذه الواجبات لها أساس فكري وتتمتع بخصوصية الفكر الإسلامي والعقيدة الإسلامية والدينية. فإذا ما ناقشنا قضايا من قبيل الحرية، والسلوك الإجتماعي المتحرر، والإرادة الشعبية، أو سواها من السياسات العامة، فلابد وأن نعلم بأنّ لكل منها مبنى وأساساً؛ فلو سئلنا لماذا يحق للناس التصويت؟ فلابد وأن نأتي بدليل فكري ومنطقي ونوضح السبب. إنّ كل ما يدور في مجال التخطيط ويعطي للبرامج والمشاريع ملامحها الأساسية يتصل مباشرة برافد الفكر الإسلامي، ووجهة النظر الإسلامية، والإنطباع الإسلامي، وكل ما يمثّل ويجسّد إيماننا وعقيدتنا وديننا، فعلينا أن نوضح وظائفنا وواجباتنا ونشخّصها طبقاً لهذا الإنطباع ثم نقوم بأدائها. فما هو هذا المبنى الفكري؟ إنّ علينا أن نبدأ من هنا باختصار شديد؛ أي من الخطوط الحقيقية لإنطباع الإسلام ووجهة نظره حول الكائنات، والعالم، والإنسان. ولعل هذا لا يقتصر على الإسلام فحسب، بل إنّه ينسحب أيضاً على كافة الأديان ـ إذا لم تكن قد مُنيت بالتحريف ـ حيث لا تكاد تخرج جميعاً عن هذا في مبناها الصحيح وأصولها الحقيقية. إلا أنّ الإسلام مازال ديناً صحيحاً لم تنله يد التحريف ويستند إلى مصادر موثقة، بينما تخلو الأديان الأخرى من مثل هذه المميزات.

إنّ هذه المنظومة المعرفية التي نستمد منها الخطوط الأصلية لمنهجنا وواجباتنا ـ أي النظرة الكونية والفكرية للإسلام ـ ذات فصول متعددة، لها جميعاً تأثيرات مختلفة في سلوك المرء فرداً كان أو حكومة، وسأكتفي هنا بعرض خمس من هذه النقاط

المؤثرة والمهمة التي وقع عليها اختياري:

١ ـ التوحيد

إحدى هذه النقاط هي التوحيد؛ والمقصود بالتوحيد هو الإيمان بأنّ هذا التركيب المعقد والعجيب والمدهش جداً والمحكم للكائنات وعالم الخلق، من مجرات وأفلاك وحفر سماوية عظيمة وكرات لا عدّ لها ولا حساب وملايين المنظومات الشمسية إلى خلايا البدن الصغيرة وذرات المواد الكيميائية ـ تلك التي تتميز بنظم دقيق في هذا التركيب العظيم والمتنوع والمعقد الذي استنبطت منه آلاف القوانين، حيث إنّ الأنظمة الثابتة يمكن أن تستنبط منها القوانين التكوينية والثابتة ـ كلّها من صنع وإبداع فكر واحد وتدبير واحد وقدرة واحدة، ولم تخلق بمحض الصدفة. وهذا الإيمان هو أمر يقبل به كل عقل سليم وكل إنسان عاقل ومفكر لا يتسم بالإهتزاز الفكري أو العجلة في إتخاذ القرار أو الحكم المسبق على الأشياء.

والنقطة التالية هي أنّ هذا الفكر وهذا التدبير وهذه الحكمة والقدرة العظيمة اللامتناهية والتي لا توصف، تلك التي أبدعت هذا التركيب العجيب والمعقد، ليست صنماً من صنع الإنسان، ولا بشراً عاجزاً يدعي الألوهية، ولا شخصية رمزية أو أسطورية، وإنّما هي ذات الواحد الأحد المقتدر الأزلي الذي تسميه الأديان (إلهاً) وتستدل عليه بآثاره. إذاً فلابد من إثبات أنّ هذه القدرة والإرادة والدقة الموجودة وراء هذه الهندسة العظيمة والمعقدة، وإثبات أنّ ذلك المهندس المنقطع النظير والمستحيل على الوصف لا يشبه تلك الأشياء التافهة المستعملة التي يصنعها الإنسان بنفسه أو على صورته والتي تتسم بصفة الزوال كصانعها، بل **﴿هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عمّا يشركون﴾**[1].

---

(١) سورة الحشر: ٢٣.

إنّ كافة الأديان تشترك فيما بينها في هذه النظرة سواء الأديان القديمة، أو الإبراهيمية، أو ما قبل الإبراهيمية، وحتى تلك الأديان الإلحادية الهندوسية الموجودة حالياً. وإنّ الذي يقرأ (الفيدا)[١]. يجد فيها عرفاناً توحيدياً خالصاً تزخر به كلماتها، ممّا يدل على أنّ عقيدتهم كانت تنبع من مصدر شفاف وزلال. إذاً فالتوحيد يمثّل الركن الأساس لفكر ونظرة ورؤية هذا الإسلام الذي نريد أن نقيم على دعائمه هذه الحكومة وهذا النظام.

٢ ـ تكريم الإنسان

وأمّا الركن الثاني فهو تكريم الإنسان، أو ما يمكن أن نسميه محورية الإنسان. ولا شك أنّ محورية الإنسان في الفكر الإسلامي يختلف تماماً عن محورية الإنسان في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، فهذا شيء وذلك شيء آخر؛ فذلك يسمى أيضاً بمحورية الإنسان، ولكن لا وجه للتشابه إلّا في الإسم. إنّ محورية الإنسان في الإسلام لا يراد به محورية الإنسان في أوروبا بتاتاً، فهو شيء آخر. **﴿ألم تروا أنّ الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض﴾**[٢]؛ أي إنّ الذي يقرأ القرآن ونهج البلاغة والمصنفات الدينية سيشعر جيداً بهذا الإنطباع الذي يوحي بأنّ كافة هذا الكون وهذا الوجود الواسع يقوم على محور الوجود الإنساني كما يرى الإسلام، فهذا هو

---

(١) الفيدا: كلمة سنسكريتية تعني المعرفة وهي إسم عام يطلق على كتب الهندوس المقدسة الأربعة أو على أيما واحد منها:

١ ـ ريغ فيدا، أو كتاب المزامير والأشعار.

٢ ـ ياجود فيدا أو كتاب الصيغ المقدسة.

٣ ـ ساما فيدا، أو كتاب الأناشيد.

٤ ـ آثار فافيدا أو كتاب القرى والتعاويذ.

كتبت هذه الأسفار باللغة السنسكريتية القديمة، وترقى الى ما بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠ قبل الميلاد (انظر موسوعة المورد: ١٠ / ٨٢).

(٢) سورة لقمان: ٢٠.

محورية الإنسان.

لقد ورد في آيات كثيرة أنّ الله تعالى سخّر لكم الشمس، وسخّر لكم القمر، وسخّر لكم البحر، ولكن هناك آيتان في القرآن الكريم توضحان هذا التعبير الذي أسلفته؛ أي ﴿**سخر لكم ما في السموات وما في الأرض**﴾[1] فما المراد بالتسخير؟ إنّه يعني التسخير بالقوة لا بالفعل، حيث إنكم مسخرون بالفعل للسموات والأرض ولا تستطيعون التأثير عليهما كما ترون، وأمّا بالقوة فإنكم خلقتم بشكل وخلقت عوالم الوجود والكائنات بشكل آخر، بحيث تكون مسخّرة لكم. فما معنى مسخرة؟ أي في قبضة يدكم وبإمكانكم استخدامها والانتفاع بها على الوجه الأفضل. وهذا يدل على أنّ هذا المخلوق الذي سخّر الله له السموات والأرض والكواكب والشمس والقمر لابدّ وأن يكون عزيزاً ومكرّماً جداً من حيث الإبداع الإلٰهي، وهو ما نجده في قوله تعالى ﴿**ولقد كرّمنا بني آدم**﴾[2] فهذا التكريم الذي صرّحت به الآية هو تكريم يشمل مرحلة التشريع كما يشمل مرحلة التكوين؛ بمعنى التكريم التكويني والتكريم التشريعي بتلك الأمور المميزة والمنصوص عليها للإنسان في الحكومة الإسلامية والنظام الإسلامي؛ أي أنّ الأسس هي أسس إنسانية تماماً.

٣ ـ حياة الآخرة

وأمّا النقطة الثالثة من النقاط الأصلية والأساسية في الرؤية الإسلامية فهي مسألة استمرار الحياة وديمومتها بعد الموت؛ أي إنّ الحياة لا تنتهي بالموت. وهذا المعنى يعتبر من الأصول الفكرية في الإسلام ـ بل وفي كافة الأديان الإلٰهية ـ وله تأثير كبير. وكما قلت فإنّ كافة هذه الأصول الفكرية ذات أثر في تنظيم العلاقات الإجتماعية وترسيخ قواعد الحكومة الإسلامية وفي إدارة المجتمع والحياة والعالم. إننا سوف ندخل مرحلة جديدة بعد الموت لا أن يفنى الإنسان ويتعرض للإبادة التامة، ثم ينتقل

---

(١) سورة الإسراء: ٧٠.

(٢) سورة الإسراء: ٧٠.

من هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى، حيث تقوم القيامة ويأتي يوم الدين والحساب وما إلى ذلك من مشاهد البعث والنشور.

٤ ـ الطاقة الإنسانية اللامحدودة لبلوغ الكمال

وأمّا النقطة الرابعة من النقاط الأساسية في هذا الفكر فهي عبارة عن تلك الطاقة اللامحدودة التي يتمتع بها الإنسان في توفير كل ما يلزمه من أجل الوصول إلى الكمال؛ فلدى الإنسان قابلية الوصول إلى ذروة كمال حياة الممكنات، وهو ما تفتقر إليه بقية المخلوقات الأخرى. ومعنى ﴿**أحسن تقويم**﴾ في قوله تعالى في الآية الشريفة: ﴿**لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم**﴾[1] ليس المراد به التناسق بين الرأس والقلب والعين والبدن مثلاً في خلقة الإنسان، فهذا ما لا يقتصر على الإنسان فحسب، بل إنّ الحيوانات الأخرى لتتميز به أيضاً، ولكن ﴿**أحسن تقويم**﴾ يعني أفضل وأحسن مقياس؛ أي ذلك المقياس الذي لا يقف عند حد أو نهاية في نموّه وتطوره، فهو يذهب في عالم الوجود إلى حيث ما لا يوجد ما هو أبعد من ذلك؛ أي يمكنه أن يرتقي ليصبح أعلى مرتبة من الملائكة وغيرها. وليس بمقدور الإنسان أن يطوي هذا المسير دون استخدام إمكانات عالم المادة، وهذا من المسلمات؛ ولهذا يقول تعالى: ﴿**خلق لكم ما في الأرض جميعاً**﴾[2] وعلى هذا الأساس فإنّ حركة التعالي والتكامل الإنساني ليست في فراغ، بل عن طريق استخدام الإمكانيات المادية؛ أي لا ينفك أحدهما عن الآخر، بل ينطلقان معاً؛ بمعنى أنّ ازدهار الإنسان يتوازى مع ازدهار عالم المادة وعالم الطبيعة، حيث يؤثر أحدهما في تألقّ الآخر وازدهاره، ممّا يؤدي إلى تحولات وتطورات مدهشة.

---

(١) سورة التين: ٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٩.

٥ ـ سير العالم نحو الحاكمية الحقة

وأما النقطة الأخيرة في هذا المجال من الفكر الإسلامي فهي أنّ الإسلام يرى أنّ العالم يسير نحو الحاكمية الحقّة وصوب الصلاح لا محالة. وكما أشرت سابقاً، وها أنذا أشير الآن أيضاً مجرد إشارة لأنّ المقام لا يحتمل التفصيل، فإنّ كافة الأنبياء والأولياء قد جاؤوا ليقودوا الناس إلى هذا الطريق الرحب الذي لو وضعوا أقدامهم عليه لتفتحت طاقاتهم تلقائياً، وإنّ الأنبياء والأولياء قد أرشدوا الناس إلى هذا الطريق الأصلي بعد إنقاذهم من سبل الضلال ودروبه ووديانه وصحاريه وغاباته، ولكن البشرية لم تخطُ الخطوة الأولى بعد على هذا الطريق المستقيم ولم تصل إلى نقطة البداية، فهذا ما سوف يحدث في زمن ولي العصر (أرواحنا فداه)، وإن كانت كافة هذه المساعي والجهود قد بنيت على أساس أنّ نهاية هذا العالم هي نهاية غلبة الصلاح، ولربما كان ذلك عاجلاً، أو آجلاً، ولكنه حادث لا محالة. وكما سيقهر الصلاح الفساد، فإنّ قوى الخير ستقهر قوى الشر. وهذه رؤية إسلامية لا ريب فيها.

الواجبات المترتبة على الحاكمية

وعلى هذا الأساس، فإنّ ذلك يؤدي إلى وجود نتائج عملية وواجبات لابدّ وأن ينهض بعبئها الإنسان المؤمن بهذه التعاليم. ولا فرق في ذلك بين أن تكون الحكومة إسلامية ومقاليد الأمور في أيدي أهل الحق، أو أن تكون الحكومة غير إسلامية ـ كما في عهد الحكومة الطاغوتية البائدة مثلاً، أو كحال الإنسان الذي يعيش بين الكفار ـ فهذه الواجبات والمسؤوليات التي سوف أستعرضها تقع على كاهل كل إنسان في كلتا الحالتين. فما هي الواجبات التي تترتب على تلك الرؤية؟

لقد دوّنت بعضاً منها، ولسوف أستعرضها لكم فيما يلي:

١ ـ الإقرار بالعبودية والطاعة لله تعالى

إنّ الواجب الأول من هذه الواجبات هو الإقرار بالعبودية والطاعة لله تعالى. ولأنّ العالم له مالك وخالق ومدبر، ولأننا نعتبر جزءاً من أجزاء هذا العالم، فلابد على الإنسان أن يتحلّى بالطاعة. وهذه الطاعة تعني تناسق الإنسان مع الحركة الكلية للوجود والعالم، لأنه **﴿يسبّح له ما في السموات والأرض﴾**[(١)]، **﴿قالتا أتينا طائعين﴾**[(٢)]؛ فالسموات والأرض وكل ذرّة في العالم كلها تلبّي الدعوة والأمر الإلهي وتسير طبقاً للقوانين التي أحكمها الله تعالى وأجراها في الوجود.

إنّ الإنسان إذا اتّبع القوانين والأحكام الشرعية والدينية ـ التي علّمه إيّاها الدين ـ فسيكون قد شقّ طريقه وتحرك على نسق هذه الحركة الوجودية، وسيكون تقدّمه أكثر يسراً، واصطدامه بالعالم أقل، وسيكون أقرب إلى السعادة والصلاح والفلاح بالنسبة له

---

(١) سورة الحشر: ٢٤.

(٢) سورة فصلت: ١١.

ولسائر العالم أجمع. وبالطبع فإنّ المقصود بعبودية الله هو معناها الواسع والكامل، وذلك لأننا قلنا بأنّ التوحيد هو الإيمان بوجود الله، وهو أيضاً نفي الأضداد وإنكار تلك الألوهية والعظمة المزعومة للأصنام والأوثان المصنوعة والناس الذين يدّعون لأنفسهم الألوهية وأولئك الذين لا يفصحون عن ذلك بألسنتهم ولكنهم يمارسونه بكل وضوح في أعمالهم وسلوكياتهم.

٢ ـ نفي الأنداد

فعمليّاً، هناك إذاً واجبان: الأول الاقرار بالطاعة لله تعالى والعبودية لخالق الوجود، والثاني الإمتناع عن طاعة أنداد الله وعدم الإنسياق لكل من يريد أن يفرض سلطانه على الإنسان في مواجهة سلطان الله. وإنّ ذهن الإنسان لينصرف حالاً إلى تلك القوى المادية والإستكبارية التي تمثّل مصاديق ذلك، وإن كان المصداق الأبرز هو هوى النفس. إنّ شرط التوحيد هو معارضة هوى النفس حيث إنّ هوى النفس هو «أخوف ما أخاف».

والواجب الثاني هو أن يسعى الإنسان لتحقيق التقدّم والرقيّ لنفسه وللآخرين، سواء في المجال العلمي، أو الفكري، أو الروحي والأخلاقي، أو الإجتماعي والسياسي ـ أي على المستوى الإجتماعي ـ أو في المجال الإقتصادي؛ أي تحقيق الرفاهية المعيشية.

إنّ على الجميع أن يسعوا لتحقيق هذه الأمور: تقدم العلم وتطوره بالنسبة للجميع، وانتشار الأفكار السليمة والصحيحة، والعمل على تحقيق الرقيّ الروحي والمعنوي والأخلاقي، والتخلّق بالخلق الكريم، والتحلّي بمكارم الأخلاق، وتحقيق التقدّم الإجتماعي البشري؛ ولا يقتصر هذا على الأبعاد المعنوية والعلمية والأخلاقية للفرد فحسب، بل لابدّ أن ينسحب على المجتمع، وكذلك لابدّ من العمل على تقدم الشؤون الإقتصادية والرفاهية للإنسان، والذي يعتبر من الواجبات التي من شأنها حثّ الناس على التطلّع إلى توفير ما يمكن توفيره من وسائل الرفاهية وتفجير الطاقات الحياتية

للبشرية. وهذا الواجب يعدّ من الواجبات العامة التي ينبغي أن يلتزم بها الجميع، ولا تقتصر على مرحلة بعينها أو تخص حكومة بذاتها، بل إنّه من الواجبات التي لابدّ من العمل بها أيضاً حتى في عصر الحكومات غير الإلٰهية.

٣ ـ تفضيل الفَلَاح الأخروي على المنافع الدنيوية

وأمّا الواجب الثالث فهو تفضيل الفلاح الأخروي على المنافع الدنيوية فيما لو تعارض أحدهما مع الآخر؛ فهذا أيضاً من الواجبات العملية على كل من يؤمن بتلك الرؤية العالمية؛ فلو حدث ووجدنا أحياناً أنّ المنفعة الدنيوية تتقاطع مع الأهداف الأخروية، فإنّه يجب على الإنسان أن يبذل قصارى جهده لجعل هذه المنفعة الدنيوية منسجمة مع الأهداف الأخروية.

وأما إذا تساوى الأمران، فعلى المرء إمّا أنّ يغض الطرف عن إحدى المصالح ـ مادية كانت أو متعلقة بالسلطة والمنصب والشهرة وما إليها ـ أو أن يضطر لارتكاب أحد الآثام المؤدية إلى الوزر الأخروي. إلا أنّ الإعتقاد بتلك النظرة يحتم على الإنسان تفضيل الجانب الأخروي وترجيحه؛ أي أن يتغاضى عن تلك المصلحة وأن لا يرتكب ذلك الإثم. وهذا واجب على كل مسلم. كما أنّ عليه أن يبرمج نشاطاته وينظمها بالشكل الملائم لما ينبغي عليه بذله من جهود شاقة في الحياة الدنيا بلا منافاة مع الفلاح الأخروي والقيام بالواجبات التي يؤدي عدم أدائها إلى تعرض الإنسان للعذاب والوبال في الآخرة.

٤ ـ ضرورة الجد والسعي والمثابرة

وأمّا الواجب الرابع فهو ضرورة الجد والسعي والمثابرة؛ فالجد والكفاح هو أحد الواجبات الرئيسية على كل إنسان، سواء على المستوى الفردي أو الإجتماعي متمثلاً في الحكومة أو السلطة، فيجب عليه أن يسعى ويجدّ على الدوام، وألّا يكون نهباً للكسل والبطالة واللامبالاة. وقد يكون المرء منشغلاً بأحد الأعمال أو متقلداً لإحدى

الوظائف، ولكنه لا يشعر بالمسؤولية أزاء واجباته الأساسية، ويقول: لا علينا! فـهذه هي الإنحرافات الناتجة عن الهوى والهوس، والتي لا ينبغي الركون إليها أو الخضوع لها، بل لابدّ من مقاومة الكسل وحبّ البطالة، وأن يزيل من طريقه الأخطار ويتحمل الصعاب والمشاقّ، فهذا واجب من ولاشك أن يكون هذا الجدّ والجـهاد جهاداً في سبيل الله، وهو ما سوف أعرضه في النقطة التالية.

٥ ـ الثقة بالنصر في كل الظروف والأحوال

وأما الواجب الخامس والأخير، فهو الثقة بالنصر في كل الظروف والأحوال، ولكن بشرط أن يكون هذا الكدح جهاداً في سبيل الله؛ أي أنه لا يحقّ لمن يـعكف عـلى الكدح والجهاد أن يتسلّل اليأس إلى نفسه، وذلك لأنّ النصر بانتظاره بالتأكيد. وأمّا تلك الحالات التي لم يكن النصر حليفه فيها، فلأن الجهاد لم يكن في سبيل الله، أو لربما لم يكن ثمة جهاد في الأصل. فما هو شرط الجهاد في سبيل الله؟ هو أن يكون الإنسان مؤمناً بسبيل الله وعلى علم به حتى يستطيع الجهاد فيه.

إنّ هذه الواجبات تقع على عاتق الإنسان بصفته فرداً، وعلى كاهل الجماعة بصفتها حكومة. وكما أسلفت فإنّ ذلك لا يتعلق فقط بمرحلة السلطة والحكومة التي يمسك بزمامها الآن جماعة من المؤمنين بالله والإسلام، بل إنها واجباتنا دائماً، وحتى عندما كانت مقاليد الأمور بيد الأعداء، والطاغوت، والمفسدين في الأرض، فقد كان البعض يقوم بها والبعض الآخر يهملها مع اختلاف درجات ومستويات الأداء. وأمّا الآن فهذه الواجبات تقع على عاتق المسلمين كافة مع التفاوت في تحمل المسؤوليات بالطبع.

لقد كان الواجب الأساس على كافة الأنبياء والأئمة والأولياء هو أن يبينوا للناس هذه الواجبات، ويستوي الأمر في ذلك بين المراحل التي يتقلدون فيها الحكم أو التي يعجزون فيها عن ذلك؛ فعند استتباب الأمور كانوا يأمرون الناس بالمجاهدة والجهاد وإقرار الحكم واستخدام الأساليب الإدارية الملائمة، ولقد جـاهد الجـميع وقـاموا

﴿وكأيّن من نبيّ قاتل معه ربّيون كثير﴾[1].

إنّ الجهاد والنضال السياسي ومواجهة الأعداء لم يشرّع في الإسلام لأول مرة في التاريخ، بل كان في شرائع الأنبياء السابقين أيضاً ـ الأنبياء العظام الإلهيين منذ زمن إبراهيم وفيما بعد ـ ولربما كان مشروعاً قبل إبراهيم عليه السلام كذلك، وهو ما لا أدريه.

وعلى هذا فإنّ هذه الواجبات هي الواجبات التي يدعونا إليها الأنبياء. ولكن هذه المسؤولية تعتبر أشد جسامة في الحكومة الحقّة وعندما تكون مقاليد السلطة بيد عباد الله، المؤمنين بالله وبسبيل الله؛ فلماذا؟ وذلك لأنه لا يمكن المقارنة بين إمكانياتكم كجزء من هذه الحكومة الآن وإمكانياتكم في عهد حكومة الطاغوت حتى في أحسن أحوالها. ولنفرض أنّ هذا القمع والإرهاب والتضليل وهذا التعتيم من قبل وسائل الإعلام لم يكن موجوداً في عهد الطاغوت، وأنهم كانوا يمنحون الإمكانيات دون معارضة كبيرة، ولا يمارسون ضدكم أساليب البطش والقوة، فإنّ الوضع الحالي ـ أي وضع وجود سلطة إسلامية ـ أفضل ألف مرّة ربما من أحسن الأحوال التي يمكن للإنسان فيها أن يقوم بنشر ومتابعة وتحقيق الأهداف الإلٰهية في زمن الحكومة الطاغوتية. فينبغي إذاً تقدير كل ذلك.

إنّ إقامة هذه السلطة والحكومة الإلٰهية والإسلامية لمن أصعب الأمور وأشقّها؛ فما تجدونه أمامكم الآن والذي تستطيعون عن طريقه القيام بتحقيق هذه الأهداف وبلوغها لم يكن أمراً يسير التحقيق؛ إنّه لابدّ من وجود مئات الظروف وتحقق مئات الأوضاع وضم بعضها إلى بعض مع التنسيق فيما بينها حتى يمكن أن يقع حادث كحدث الثورة الإسلامية. فليس من الميسور أن يقع حادث كهذا في أيّ زمان أو مكان أو في أي ظروف، كلاّ؛ ففي تاريخنا، وفي أوضاعنا المعيشية، وفي شعبنا، وفي علاقاتنا الإجتماعية، وفي عقائدنا، وفي وضع حكومتنا، وفي وضعنا الجغرافي، وفي العلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية، تضافرت الأحداث المتعددة وانسجم أحدها

(١) سورة آل عمران: ١٤٦.

مع الآخر حتى تتهيأ الظروف لقيام الثورة الإسلامية وانتصارها، وهذا ما لا يتوفر بسهولة ويسر. وإنّه لمن المستبعد جداً أن تجتمع كل هذه الظروف حتى يقع مثل هذا الحدث؛ ولا يعني هذا أنه من المستحيل حدوث مثل هذا الأمر ـ فهو ممكن بالتأكيد إذا توفّرت الظروف في أي مكان ـ ولكن على كل حال فقد توفّرت هذه الظروف في بلادنا ووقع هذا الحدث، ممّا يعد ظاهرة ثمينة وعريقة وعجيبة جداً لابدّ من اغتنامها وتقديرها حق قدرها[١].

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة لقاء أخوي في: ٥ رمضان ١٤٢١هـ ـ طهران.

جوهر الولاية

إنّ تنصيب شخص كأميرالمؤمنين عليه السلام لخلافة الأُمة الإسـلامية لا يـعتبر حـدثاً عادياً. إلّا أنّ قضية الغدير أكثر أهمية وأكبر من كل هذا.

لا يقتصر شرف حادثة الغدير على تنصيب شخص كأمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، الذي لا مثيل له في عالم الوجود، لمنصب الحكومة والخـلافة والولايـة، ولكن بالاضافة تحمل قضية الغدير جانباً آخر لا تقل أهـميته عـن قـضية تـنصيب أميرالمؤمنين بصفته الشخصية، وذلك هو أصل قضية الولاية، والمضمون الخاص الذي تنطوي عليه في الإسلام.

إنّ ما يمكن أن يبقى قائماً على مدى الزمن ويتسنى لبني الإنسان استقاء العبر منه وتسيير حياتهم الحالية والمستقبلية وفقاً له، هو المضمون الذي اشتملت عليه واقعة الغدير.

فالأمر الإلهي الخاص الصادر عن اللّه عزّ وجلّ، والذي عيّن على أساسه الرسول الكريم صلى الله عليه وآله شخصاً بهذه المواصفات كوليّ من بعده، يعد بحد ذاته أمراً مهماً ودرساً كبيراً ويشكل جانباً مهماً من الإسلام، بل وربما يـمكن القـول أنّ أسـاس الإسـلام وركيزته تكمن في هذا الجانب من القضية، حتى إن هذا الأمر على قدر من الأهمية بحيث تقول الآية الشريفة: ﴿**فإنّ لم تفعل فما بلغت رسالته**﴾[1].

فما هي حقيقة الغدير وحقيقة هذا التعيين، حتى يحظى بهذا القدر من الأهمية؟ لهذه القضية أبعاد مختلفة؛ إحداها هي أنَّ إدارة شؤون الناس أمر إلهي وليس أمراً بشرياً، وهو يختلف عن شؤون الإنسان الأُخرى. وهذا الجانب قد يستغله البـعض ويـلقي بالكثير من الإنحرافات والسلبيات على حساب العلاقة مع اللّه، ومثل هذا الإستغلال

---

(١) سورة المائدة: ٦٧ .

قد يحصل طبعاً في جميع حقائق العالم، وحتى النبوّة استغلها البعض وادّعاها لنفسه وأضل نفراً من الناس. إلّا أنّ هذا الإستغلال بالباطل لا يبرر لنا المرور على هذا البعد من القضية مروراً عابراً.

هذه القضية بذاتها، أعني إدارة شؤون المجتمع وما يتعلق بمسيرته ومصيره والجوانب البناءة في حياة الإنسان، لها صلة بمعدن الإدارة الإلٰهية والتعيين والتنصيب الإلٰهي. وهذا أحد أبعاد المضمون الذي أشرنا إليه.

البعد الآخر الذي أُريد التأكيد عليه اليوم هو مضمون وجوهر الولاية الذي تكرر في واقعة الغدير «**من كنت مولاه فهذا علي مولاه**»[١]. وخلال هذه الواقعة التأريخية عبّر الرسول ﷺ عن الحكومة بكلمة الولاية.

توجد في اللغة العربية واللغات الأُخرى تعابير مختلفة لوصف هذه الظاهرة المسماة بالحكومة والسلطة وإدارة زمام الأمور، أو لتسمية الشخص أو المجموعة التي تحكم المجتمع، ويشير كل واحد من هذه التعابير إلى جانب خاص منها. فكلمة الحكومة مثلاً تشير إلى الشخص أو الجماعة التي تكون على رأس السلطة وتدير شؤون الناس، وهم بدورهم يطيعون أوامرها. وهناك أيضاً كلمة السلطنة، وتشير إلى الإقتدار والقوّة والتسلط على الأمور. وتوجد هذه التعابير نفسها في اللغة الفارسية أيضاً.

في الإسلام هناك تأكيد على كلمة «الولاية» أكثر من غيرها سواء في هذا الموضوع أم فيما ورد في الآية الشريفة: ﴿**إنّما وليكم اللّه ورسوله**﴾[٢] إذ جاء التعبير عن الحكومة بكلمة «الولاية»[٣][٤].

---

(١) الكافي: ٤ / ١٤٩ ـ ٥٦٦.

(٢) سورة المائدة: ٥٥.

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة عيد الغدير الأغرّ في: ١٨ ذي الحجة الحرام ١٤١٧هـ.

(٤) قال تعالىٰ: ﴿**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾ ـ النساء: ٥٩.

=

وطبقاً للفقه الشيعي يجب على كل المسلمين إطاعة الأوامر الولائية الشرعيّة الصادرة من وليّ أمر المسلمين، والتسليم لأمره ونهيه حتى على سائر الفقهاء العظام فكيف بمقلديهم! ولا نرى الإلتزام بولاية الفقيه قابلاً للفصل عن الالتزام بالإسلام وبولاية الأئمة المعصومين عليهم السلام (١).

تعريف ولاية الفقيه

المراد بالولاية المطلقة للفقيه الجامع للشرائط هو أن الدين الإسلامي الحنيف ـ الذي هو خاتم الأديان السماوية، والباقي إلىٰ يوم القيامة ـ هو دينُ الحكم، وإدارة شؤون المجتمع، فلا بدّ أن يكون للمجتمع الإسلامي بكل طبقاته وليُ أمرٍ، وحاكمُ شرعٍ، وقائدٌ ليحفظ الأمة من أعداء الإسلام والمسلمين، وليحفظ نظامهم وليقوم بإقامة العدل فيهم، وبمنع تعدي القويّ على الضعيف، وبتأمين وسائل التقدّم والتطور الثقافية، والسياسية، والإجتماعية والإزدهار لهم.

وهذا الأمر في مقام تنفيذه عملياً قد يتعارض مع رغبات، وأطماع، ومنافع، وحريّات بعض الأشخاص، ويجب على حاكم المسلمين حين قيامه بمهامّ القيادة على ضوء الفقه الإسلامي إتخاذ الإجراءات اللازمة عند تشخيص الحاجة إلىٰ ذلك.

ولابدّ أن تكون إرادته وصلاحيته فيما يرجع إلى المصالح العامة للإسلام

= وقال عز من قائل: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا﴾ ـ سورة المائدة ٥٥.

وقال: ﴿وما كان لهم من دون الله من أولياء﴾

وقال: ﴿أم اتخذوا من دون الله أولياء فإنّه هو الولي﴾ ـ سورة هود: ٢٠، والشورى: ٩.

وقال: ﴿النبي أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم﴾ سورة الأحزاب: ٦.

وقال: ﴿والمؤمنون بعضهم أولياء بعض﴾ ـ سورة التوبة: ٧٢.

وقال: ﴿ومن يتولهم منكم فإنّه منهم﴾ ـ سورة المائدة: ٥١.

وقال: ﴿نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا﴾.

(١) أجوبة الإستفتاءات، باب ولاية الفقيه.

والمسلمين حاكمةً على إرادة وصلاحيات عامة الناس عند التعارض ، وهذه نبذة يسيرة عن معنى الولاية المطلقة [١].

معنى الولاية

الولاية ذات معنىً عميق، وتعني في الأساس قرب الشيئين من بعضهما. فإذا أُبرم حبلان ـ على سبيل المثال ـ مع بعضهما حتى لا يعود من السهل نقضهما، يطلق عليه باللغة العربية «وليّ». والولاية تعني الاتصال المباشر والصلة الوثيقة بين الشيئين.

وجميع المعاني التي وردت في اللغة لكلمة الولاية؛ من قبيل المحبة، والقيمومة، وما إلى ذلك من المعاني الأُخرى التي يناهز عددها السبعة أو الثمانية[٢]، يعبّر كل

---

(١) أجوبة الإستفتاءات، باب ولاية الفقيه.

(٢) أقول: الوِلاية بالكسر ـ وهي الإسم ـ وبالفتح ـ وهي المصدر ـ لها عدة استعمالات وهي:
الأولىٰ بالشيء ، الرب ، المالك ، السيد ، المنعِم ، المعتِق ، الناصر ، المحب ، التابع، الجار، ابن العم، الحليف ، العقيد ، الصهر ، العبد ، المعتَق ، المنعَم عليه ، العم ، الابن ، ابن الاخت ، الشريك، الصاحب ، النزيل ، القريب ، الفقيد ، الولي ، المتصرف في الأمر ، المتولي في الأمر.
وشواهد ذلك مدونة في كتب اللغة والتاريخ ـ راجع لسان العرب : ١٥ / ٤٠١ - ٤٠٧ ، وكنز العمال : ٢٢٨ ، والغدير : ١ / ٣٦٢.

دلالة الآية على الإمامة

ذكر علماء اللغة والتفسير أنّ الولي هو الأولىٰ بلا خلاف ـ راجع الارشاد : ١ / ٧ ، والغدير : ١ / ٣٤٠ ـ ٣٨٥ ، ومعاني الأخبار : ٦٧ - ٦٩ ، والإحتجاج: ٢٥٤ ط. دار الكتاب .

* قال السيد المرتضىٰ: قد ثبت أنّ لفظة وليكم في الآية تفيد من كان أولىٰ بتدبير أُموركم ويجب طاعته عليكم.

ثم استدل ـ قدس ـ بقول أهل اللغة: لأنهم يقولون: هذا ولي المرأة ـ إذا كان يملك تدبير إنكاحها والعقد عليها ... ويصفون السلطان بأنّه: (ولي أمر الرعية) ومن يرشح للخلافة: (ولي عهد المسلمين).

وقال المبرد : أصل تأويل (الولي) الذي هو أولىٰ أي أحق، ومثله المولىٰ .

ثم استدل بكلمة: وليكم ـ علىٰ انحصارها بفرد أمير المؤمنين عليه السلام ملخصه:

=

واحد منها عن نوع من القرب والصلة القائمة بين الطرفين اللذين تجمعهما الولايـة، فتطلق الولاية على المحبة مثلاً لوجود علاقة معنوية بين المحب والمحبوب ولا يمكن فصلهما بهذه السهولة.

يعبّر الإسلام عن الحكومة بكلمة «الولاية»، ويعبّر عن الشخص الذي يكون على رأس الحكومة بكلمات الوالي، والمولى، وهي بأجمعها مشتقة من كلمة الولاية. فما معنى هذا؟ يعني هذا في النظام السياسي للإسلام أنّ الشخص الذي يـتصدى لزمـام الأُمور تربطه مع الناس الذين بيده زمام حكمهم، صِلات وثيقة لا تفصم عراها. وهذا ما يعكس لنا الفلسفة السياسية للإسلام في قضية الحكومة. وكل حكومة لا تقوم على هذه الصورة فما هي بالولاية ولا هي بالحكومة التي يصبو إليها الإسلام. فإذا افترضنا على رأس الحكومة أشخاصاً لا يرتبطون بأية صلات مع الشعب، فلا ولاية هنا، أو إذا

= إنّ الكاف والميم يراد بها أربعة وجوه:

١ ـ جميع المكلفين من مؤمن وكافر.

٢ - الكفار دون المؤمنين.

٣ - المؤمنون دون الكفار.

٤ - بعض المؤمنين.

والوجه الأول والثاني باطلان لعدم جواز تولّي الكفار على المؤمنين خاصة في تدبير الأمور والتملك.

والوجه الثالث لا يصح مع فرض الولي لأن المراد بالتولية أنّ بعض المؤمنين أو أحدهم يولىٰ على البقية فيكون ولي ومولىٰ.

فيتعين النحو الرابع.

ومع وجود أداة الحصر ـ إنما ـ يتعين كون الولي شخص واحد لأنها تنفي الحكم عمن عدا المذكور، نحو: إنما لك عندي درهم.

وبذلك تنتفي الموالاة في الدين والمحبة لعدم صحة التخصيص فيهما فالمؤمنون كلهم مشتركون في هذا المعنىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض**﴾ ـ التوبة : ٧١.

وبذلك ثبت انحصار الولي في شخص واحد، والموالاة في أمر التدبير وفرض الطاعة ـ الذخيرة في علم الكلام : ٤٣٨ - ٤٣٩.

كانت العلاقة مبنيّة على الخوف والإرهاب ـ أي خالية من المودّة والمحبّة ـ فما هي من الولاية في شيء. وإذا ما تسلم أحد السلطة عن طريق الإنقلاب فلا ولاية هنا. وإذا آل الحكم إلى شخص بالوراثة والصلة النسبية ـ بدون التحلي بالفضائل والكفاءات الحقيقية التي هي شرط في الحكومة ـ فليست هذه ولاية.

الولاية تصدق حيثما يرتبط الولي أو الوالي مع الناس الذين يتولاهم بصلات وثيقة وحميمة، كما هو الحال بالنسبة لرسول اللّه ﷺ الذي «بُعث من أنفسهم» أو «بُعث منهم». أي أن يكون الشخص الذي يأخذ بولاية الناس، من الناس أنفسهم، وهذه هي الركيزة الأساسية في حاكمية الإسلام.

من الطبيعي أنّ المعايير محفوظة في موضعها؛ فإذا كانت لأحد صلة مع الشعب بدون التحلي بتلك المعايير الحقيقية، فهذه أيضاً ليست ولاية؛ إذ تلك الملاكات والمعايير معدومة في حقه، حتى وإن تحلى ببعد آخر[1].

وقال حفظه الباري عزت آلاؤه: حينما يكون على رأس أحد الأنظمة وليّ اللّه ـ كالرسول الكريم ﷺ أو أميرالمؤمنين عليه السلام ـ فذلك المجتمع هو مجتمع الولاية، والنظام نظام الولاية.

والولاية أيضاً صفة للمنصب الذي كان لرسول اللّه ولأوصيائه من بعده بأمر اللّه، وهي أيضاً خاصية من خصائص المجتمع الإسلامي الذي كان يعيش في ظل تلك الحكومة ويستمد معناه من معانيها.

المفهوم الكلي للولاية

إنّ الولاية كصفة للحكومة في الإسلام وكمؤشر يميز النظام الإجتماعي والسياسي في الإسلام، لها معنىً دقيق وذو مغزى، يعكس المعنى الأُصلي للولاية، وذلك هو الترابط والتلاحم والإنسجام والتداخل، والذي تتداعى على أثره إلى الاذهان معاني

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة عيد الغدير الأغرّ في : ١٨ ذي الحجة الحرام ١٤١٧هـ

الوحدة والتكاتف والعمل الموحد والتضامن ووحدة الطريق والهدف، والإتحاد في كل الشؤون السياسية والإجتماعية.

الولاية تعني الترابط: ﴿**والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتّى يهاجروا**﴾[١] أي أنّ هذا الترابط بين أفراد المجتمع الإسلامي يحصل بالهجرة، وليس بالإيمان وحده. فالترابط الولائي الذي يعد ظاهرة سياسية واجتماعية وموقفاً مصيرياً في الحياة يتحقق بالجهد والحركة والهجرة والعمل المشترك والموقف الموحّد. ولهذا لا يكون الولي في النظام الإسلامي بمعزل عن الأمة. فالولاية تعني التلاحم والإنسجام والترابط، كما وتعني في أحد أبعادها المحبة، وتعني في موضع آخر التآزر والتعاون. وهذه المعاني كلها تمثّل في الواقع مصاديقاً للارتباط والتضامن والإتحاد والوحدة؛ أمّا المعنى الحقيقي فهو الإتحاد والتلاحم.

إذا نظرنا إلى المجتمع الإسلامي بهذا المنظار، تتخذ الوحدة الإجتماعية والوحدة السياسية والوحدة المعنوية والروحية والعملية أبعاداً عميقة تبلور أمامنا معاني الكثير من المعارف الإسلامية كالسير باتّجاه مركز عالم الوجود، وباتجاه ولاية اللّه؛ فذرات الوجود كلها ـ شاءت أم أبت ـ تدور في إطار ولاية اللّه. والإنسان الواعي الذي يحسن الاختيار، يختار الولاية الإلٰهية ويسير في مسارها، وينال محبة اللّه ويمتلئ بها قلبه[٢].

ولاية الفقيه من واضحات الفقه الإسلامي

إنّ دعامة الإمام الخميني لحاكمية الإسلام هي ولاية الفقيه التي هي ذات ركيزة راسخة ومتينة؛ فرغم تباين آراء العلماء حول ضيق وسعة دائرة ولاية الفقيه، إلا أنّ أصل النظرية من واضحات الفقه الإسلامي. وإذا لم يكن البعض قد طرحها في

---

(١) سورة الأنفال: ٧٢.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة: عيد الغدير الأغرّ في: ١٨ ذي الحجة ١٤١٨ هـ / طهران.

الماضي، أو نظروا إليها بفتور، فذلك يُعزى إلى أنهم رأوا عدم جدوى طرح ما لا يمكن تحقيقه عملياً. وإلّا فليس هناك من الفقهاء من يجيز سيادة حكم آخر غير الحكم الإسلامي، وهذا ما يمكن ملاحظته في مختلف أبواب الفقه، وهو من المسلَّمات. والتعابير [١] التي استخدمها المرحوم صاحب الجواهر حول ولاية الفقيه تدل على أنها تعتبر في رأيه أيضاً من الواضحات؛ فتعابيره، ليس في باب الولاية على الصغار فحسب، بل حتى في باب الجهاد والأبواب الفقهية الأخرى، تدل على أنه ينظر إلى دائرة الولاية بتلك السعة كجزء من واضحات الفقه الإسلامي.

كما صرّح فقهاء آخرون كالمرحوم النراقي بهذه المسألة[٢]، غير أننا لسنا بصدد

---

(١) **قال صاحب الجواهر قدس سره:....** بل قوله عليه السلام: «**فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله**» أشد ظهوراً في إرادة كونه حجة فيما أنا فيه حجة الله عليكم، ومنها إقامة الحدود، بل ما عن بعض الكتب «**خليفتي عليكم**» أشد ظهوراً، ضرورة معلومية كون المراد من الخليفة عموم الولاية عرفاً، نحو قوله تعالى ﴿**يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق**﴾ أو لِما سمعته من قول الصادق عليه السلام «**إقامة الحدود إلى من إليه الحكم**» جواب من سأله من يقيم الحدود السلطان أو القاضي...

وكفى بالتوقيع الذي جاء للمفيد من الناحية المقدسة، وما اشتمل عليه من التبجيل والتعظيم، بل لولا عموم الولاية لبقي كثير من الأمور المتعلقة بشيعتهم معطلة.

فمن الغريب وسوسة بعض الناس في ذلك، بل كأنه ما ذاق من طعم الفقه شيئاً، ولا فهم من لحن قولهم ورموزهم أمرا، ولا تأمل المراد من قولهم إني جعلته عليكم حاكماً وقاضياً وحجة وخليفة، ونحو ذلك مما يظهر منه إرادة نظم زمان الغيبة لشيعتهم في كثير من الأمور الراجعة إليهم... وبالجملة فالمسألة من الواضحات التي لا تحتاج إلى أدلة. ـ جواهر الكلام: ٢١ / ٣٩٣ ـ ٣٩٨.

(٢) **قال المولى أحمد النراقي المتوفي ١٢٤٥ هـ استاذ الشيخ الأنصاري:** إنّ كلية ما للفقيه العادل تولّيه وله الولاية فيه أمران: أحدهما: كل ما كان للنبي والإمام الذين هم سلاطين الأنام وحصون الإسلام فيه الولاية وكان لهم، **فللفقيه أيضاً ذلك**، إلاّ ما أخرجه الدليل من إجماع أو نصٍ أو غيرهما. وثانيهما: أنّ كل فعل متعلق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم ولا بد من الأتيان به، ولا مفرَّ منه إما عقلاً أو عادة من جهة توقف أُمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعة عليه وإناطة انتظام أُمور الدين أو الدنيا به، أو شرعاً من جهة ورود أمر به أو إجماع أو نفي ضرر أو أضرار أو عسر أو حرج أو فساد على مسلم، أو دليل آخر أو ورد الإذن فيه من الشارع، ولم يجعل وظيفة لمعين واحد، أو جماعة ولا لغير معين أي

=

طرح رأيه حالياً، وإنما نقصر حديثنا على أولئك الذين لم يعرضوا هذه المسألة في مباحثهم. والغرض من ذلك هو التأكيد على أنّ لولاية الفقيه أساساً متيناً، وقد طرح الإمام الخميني مشروعه بناءً على ذلك الأساس (١).

إنّ ولاية الفقيه في قيادة المجتمع وإدارة المسائل الإجتماعية في كل عصر وزمان من أركان المذهب الحق الإثني عشري، ولها جذور في أصل الإمامة، ومن أوصله الإستدلال إلىٰ عدم القول بها فهو معذور، ولكن لا يجوز له بثّ التفرقة والخلاف.

وهي حكم شرعي تعبدي، يؤيّده العقل أيضاً، وهناك طريق عقلائي لتعيين مصداقه مبيّن في دستور الجمهوريّة الإسلاميّة (٢).

ولاية الفقيه حقيقة متلألئة

لقد وضع أعداء النظام الإسلامي أصابعهم على النقطة الحساسة وفهموها جيداً، وهذه النقطة هي الإسلامية، والفقاهة، وولاية الفقيه، فهذه هي النقطة الأصلية والمحورية والتي تمثّل عدداً من البنود الأساسية في الدستور لقد أدركوا جيداً أن أصل «ولاية الفقيه» لا علاقة له بالأشخاص، حتى بشخص عظيم كالإمام الكبير الراحل الذي كانت شخصيته استثنائية في الواقع بين كافة قادة العالم، وبين علمائنا العظام، والذي قال هو بنفسه بأنّ ولاية الفقيه لا تتعلق حتى به شخصياً. إنّ هذا الأصل الذي ألحقه الإمام الراحل بالنظام الجديد ـ أي أصل القيادة وولاية الفقيه ـ هو فوق كل شيء. فلو اكتسب الأشخاص قوة، أو لاقوا نجاحاً، فإنّ ذلك يكون في ظل هذا الأصل الذي هو مستهدف قبل أن يكون الأشخاص الذين تسنّموا هذا المنصب أو سوف

= واحد لا بعينه، بل علم لابدِّية الإتيان به، أو الإذن فيه ولم يعلم المأمور به ولا المأذون فيه، **فهو وظيفة الفقيه وله التصرف فيه والإتيان به....** ـ عوائد الأيام، عائدة ولاية الفقيه: ٢٦٢.

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

(٢) أجوبة الإستفتاءات، باب ولاية الفقيه.

يتسنّمونه مستهدفين. ولقد فهم الأعداء ذلك فراحوا يشتغلون عليه بلا هوادة. ولنفترض أنهم يعترضون على الأشخاص، إلا أنّ أولئك الذين يقفون صفاً واحداً في مواجهة حكومة الفقيه العادل، هم أولئك الذين يقبلون بحكومة الإنقلابات العسكرية، وحكومة الرأسماليين الفاسدين، وحكومة عملاء الشركات المختلفة والمتعددة، وأفظع الحكومات فساداً على المجتمعات الإنسانية، ولكنهم ليسوا على استعداد للقبول بحكومة الفقيه العادل .. ! وإنّ هذه المواجهة السافرة للحقيقة قد افتضح أمرها أمام أولي الأبصار والبصيرة. إنهم ليس لديهم ما يقال حيال هذه الحقيقة المتلألئة التي جاء بها الإسلام وأقام الفقه الإسلامي بناءها، وتحققت على يد الإمام العظيم بصورة عملية. ولكنهم يكرسون كافة الأساليب وشتى الوسائل لمواجهة هذه الحقيقة.

إنّ أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في عصرنا هذا هي الوسائل الإعلامية؛ فالصحف والتلفزيونات والإذاعات أشد تأثيراً في العالم اليوم من الكتب لأنها تبث ما تريد على موجات الأثير، وهو ما يعتمده أولئك اليوم في القيام بمهمتهم. وكما تقدم فإنّ المنافقين والمؤمنين من مرضى القلوب يدعمونهم ويمدون لهم يد المساعدة! فلو صمد أهل الدين والمحافظون على أركانه وأصحاب الأقلام الملتزمة على الصراط المستقيم لأفشلوا تحركات العدو.

النظام الإسلامي يلبي حاجة الشعوب

إنّ النظام الإسلامي هو الوحيد الذي بإمكانه اليوم بلا أدنى شك تلبية حاجات الشعوب المسلمة، سواء في بلدنا هذا أو في البلدان الإسلامية الأخرى، وأما البلدان غير الإسلامية فهذا بحث آخر نظراً لتفاوت الأوضاع. إنّه لا مندوحة للبلدان الإسلامية التي تدين شعوبها بالإسلام وتؤمن بالقرآن سوى إقرار حكومة قائمة على أساس الدين لتلبية كافة متطلباتها؛ فالدين هو الذي يمنح الحرية، وهو الذي يضفي على الإنسان الشرف ويمنحه الهوية والشخصية، وهو الذي بوسعه إبراز الشخصيات التي تقود الشعوب والتي لا ترى لها واجباً إلا إدارة شؤون البلاد والعباد.

إنكم لو قارنتم الحكومات التي عملت في ظل نظام الجمهورية الإسلامية ـ والتي مازالت تقوم بأداء واجبها طوال السنوات الماضية وحتى الآن ـ بحكومات أغلب تلك البلدان التي نعرفها ـ ولا نقول كافة تلك البلدان لأننا لا نعرفها جميعاً على وجه الدقة ـ لوجدتم كيف تعمل الحكومات، وكيف يفكر أولئك الحكام، وما هي أهدافهم، وكيف تسير الأمور عندنا.

ومثل هذه النماذج المتألقة هي القادرة على تجاوز الأزمات وحل المشاكل [١].

سمات المصداق الحقيقي للولاية

نقاء الأجواء المعنوية الإسلامية ناجم عن هذه الولاية الإلٰهية التي لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن ولاية اللّه في بعدها السياسي؛ فالحقيقة واحدة. ولهذا فالحكومة في الإسلام حكومة محبة وإيمان واتحاد، وتعني أيضاً تكاتف الشعب والحكومة، وتعني تلاحم شُعَب الحكومة مع بعضها الآخر، وانسجام طبقات الشعب مع بعضها الآخر. وهذه هي السمات التي تميّز المصداق الحقيقي للولاية في هذا العالم المتفرّق المشتت، وتبيّن الهوية الإسلامية لهذا النظام.

يجب أن تكون الصفة الغالبة على طبيعة الحياة في النظام الإسلامي وفي نظام الولاية هي التعاطف والتلاحم والتعاون. لهذا السبب إذا نظرنا إلى آيات القرآن الكريم نجد أنّ هذه المعاني تحتل حيّزاً كبيراً منها، هناك آيات تحمل هذا المعنى صراحة، كالآية الشريفة ﴿**واعتصموا بحبل اللّه جميعاً..**﴾[٢] وغيرها. وهناك آيات أُخرى وإن كانت لا تحمل هذا المعنى صراحة، إلا أنها تتضمن مفاده[٣].

وكما تعلمون فإنّ أميرالمؤمنين (صلوات اللّه وسلامه عليه) تجسيد لتلاحم الزعيم

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ختام أعمال الدورة الرابعة لمجلس الخبراء في : ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢١ هـ ـ طهران .

(٢) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٣) قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ سورة المائدة: ٢ .

السياسي والولي والإمام مع أفراد الشعب. ولا يمكن العثور في العالم كله وعلى مدى التاريخ على مثال أوضح من أميرالمؤمنين، علي ولي اللّه، وهذا هو المعنى الحقيقي للولاية. وقد استطعنا منذ انبثاق نظام الجمهورية الإسلامية المقدّس أن نحقق طموحاتنا بفضل ما كان بين أبناء شعبنا من وحدة واتحاد[١].

الولاية توحد القلوب وهي من مستلزمات الحكومة الإلٰهية

الولاية بين المؤمنين من مستلزمات الحكومة الإلٰهية ومن ضرورات حكومة القرآن. ولكن إذا كانت القلوب متفرقة، والعداوة والبغضاء سائدة؛ فهذه الحكومة ليست حكومة إلهية، وإنما هي حكومة الطاغوت. هذه الحكومة غير إلهية وغير إنسانية، ونظامها ليس نظام ولاية. ولا يمكن حينها التشدّق بمزاعم النظام الإلٰهي. لكن حقيقة القضية هي أنّ القلوب منسجمة، وأبناء الشعب سائرون على نهج الإسلام، وعلى الطريق الإلٰهي.

من المحتمل طبعاً أن تتباين الأذواق والأمزجة، إلا أنّ تباين الأذواق شيء آخر غير النهج والمسار العام. ففي النهج والمسار العام، هناك قوله تعالى: **﴿واعتصموا بحبل اللّه جميعاً﴾**[٢] والاعتصام بحبل اللّه يستلزم الإتحاد والتآلف وأن يقف الجميع إلى جانب مسؤولي البلد من أجل دعم ومساندة الطاقات الكفوءة القائمة بخدمة البلد. ويجب على الجميع مساندة الحكومة ومؤازرتها؛ لأن مسؤولية إدارة دفة شؤون البلد ليست أمراً هيناً، ولا هي حملاً خفيفاً، بل هي عبء ثقيل[٣].

الحكومة في الإسلام حكومة ولائية

إنّ الحكومة في الإسلام حكومة ولائية، والولاية تعني الحكومة، ولكنها صيغت

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: عيد الغدير الأغرّ في: ١٨ ذي الحجة ١٤١٨ هـ / طهران.

(٢) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة عيد الغدير الأغرّ في: ١٨ ذي الحجة ١٤١٨ هـ / طهران.

بتعبير لطيف يناسب شخصية الإنسان وشرفه. وبما أنّ أفراد المجتمع هم الأساس في الحساب السياسي الإسلامي، لهذا تدخل شخصيتهم وإرادتهم ومصالحهم وكل شأن من شؤونهم في حساباته، وعندها يكون للولاية الإلٰهية معناها من خلال مثل هذا الحضور الشعبي، أي أنّ حقيقة الولاية الإلٰهية تنعكس عبر العلاقة مع الشعب.

ومن هنا لم يكن أميرالمؤمنين (عليه الصلاة والسلام) ـ وهو مظهر الولاية في الإسلام والمصداق التام للولي ـ بعيداً ولو لحظة واحدة عن حالة الاتصال والإنسجام مع الناس، لا في الفترة التي جرّدوه فيها عن الحكم وعزلوا الناس عنه من حيث صفته كحاكم، أي في الفترة التي جرّدوه فيها عملياً من الحكومة والقيادة والزعامة التي يصطلح عليها في الإسلام بـ«الولاية» التي كانت حقّاً له ـ لاشكّ أنّ الولاية المعنوية التي يعتقد الشيعة بوجودها في الإمامة، قائمة على كل حال ولا شأن لها بالولاية الظاهرية ـ ولا في غيرها من العهود الأُخرى. في ذلك الوقت كان أميرالمؤمنين عليه السلام كأحد أبناء الأُمة وجزءاً منهم ولم يكن في معزل عنهم. وحينما استلم زمام الحكم كان حاكماً شعبياً بمعنى الكلمة.

هذه التجربة خاضتها حكومة الجمهورية الإسلامية على أعلى المستويات، وهي تستقي قوتها من هذا المعنى؛ فالمسؤولون والمتصدّون لزمام الأُمور في البلد يرتبطون مع سائر أبناء الشعب بصلات وثيقة بمعنى الكلمة، فهم مرتبطون بالناس عاطفياً، أي أنّ عواطف أبناء الشعب مع مسؤولي الحكومة ويكنون لهم المحبّة، وهم مرتبطون بالناس فكرياً أيضاً، أي أنهم انعكاس لنمط تفكير الشعب الإيراني المسلم. ومن الطبيعي أن أي شعب لا يخلو من الآراء الشاذّة عقائدياً ودينياً وتتعارض مع ما تؤمن به أكثرية أبناء الشعب، إلّا أنّ ما يتصف به الشعب الإيراني ينعكس عبر هؤلاء المسؤولين الذين يجسدون في الواقع المظهر الرسمي والتام لتفكير الشعب الإيراني. وهذه نقطة بالغة الأهمية حيث يشعر أبناء الشعب خلال جميع المراحل بالإرتباط والتلاحم مع النظام السياسي للجمهورية الإسلامية، بمعنى أنّ هنالك صلة وثيقة لا انفصام لها. والنظام

السياسي في الإسلام يستقي قدرته من هذه الحقيقة[١].

الولاية والمرجعية[٢]

إنّ رأي ولي أمر المسلمين هو المتبع في المسائل المتعلقة بإدارة البلد الإسلامي، والقضايا العامة للمسلمين، وكل مكلف يمكنه اتباع مرجع تقليده في المسائل الفردية المحضة، ولا يمكن لفتوىٰ مرجع التقليد المخالفة أن تعارضه [٣].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة عيد الغدير الأغرّ في : ١٨ ذي الحجة الحرام ١٤١٧هـ

(٢) قال الشهيد السعيد السيد الصدر (رض) : (المرجعية حقيقة إجتماعية في الأمة تقوم على أساس الموازين الشرعية العامة، وهي كتطبيق تتمثل فعلاً في المرجع القائد للإنقلاب الذي قاد الشعب قرابة عشرين عاماً وسارت الأمة كلها خلفه حتى حقق النصر، وإما كمقولة عُليا للدولة الإسلامية على الخط الطويل فيجب أن يتوفر في الشخص الذي يجسد هذه المقولة:

أولاً: صفات المرجع الديني من الإجتهاد المطلق والعدالة .

ثانياً: أن يكون خطه الفكري من خلال مؤلفاته وأبحاثه واضحاً في الإيمان بالدولة الإسلامية وضرورة حمايتها.

ثالثاً: أن تكون مرجعيته بالفعل في الأمة بالطرق الطبيعية المتبعة تاريخياً.

رابعاً: أن يرشحه أكثرية أعضاء مجلس المرجعية ويؤيد الترشيح من قِبل عدد كبير من العاملين في الحقول الدينية يحدد دستورياً، كعلماء وطلبة في الحوزة وعلماء وكلاء وأئمة مساجد وخطباء ومؤلفين ومفكرين إسلاميين ....) الإسلام يقود الحياة : ١٣ ـ ١٤.

(٣) أجوبة الإستفتاءات، باب ولاية الفقيه.

مركز القيادة والولاية[1]

حاجة الأمة الإسلامية للقيادة

إننا لازلنا في أول الطريق، وأمامنا عمل كثير، وفي انتظارنا خطوات كبرى وأعمال جبّارة. فالأمّة الإسلامية بحاجة اليوم إلى قيادة؛ وهذه المهمة تقع على عاتق هذا

---

(١) جاء في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران: ...صلاحيات القائد:

١ ـ تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية أيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ ـ الإشراف على حُسن إجراء السياسة العامة للنظام .

٣ ـ إصدار الأمر بالإستفتاء العام .

٤ ـ تولّي القيادة العامة للقوات المسلحة .

٥ ـ إعلان الحرب والسلام والنفير الهام .

٦ ـ نصب وعزل وقبول إستقالة كل من:

أ ـ فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب ـ أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج ـ رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون .

د ـ رئيس أركان القيادة المشتركة .

هـ ـ القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية .

و ـ القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٧ ـ حلّ الإختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث .

٨ ـ حلّ مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٩ ـ إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب أو عزله لعدم كفاءته.

١٠ ـ العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم (المادة ١١٠ من الدستور) .

الشعب بصفته شهيداً ومثالاً للجميع ﴿**لتكونوا شهداء على الناس**﴾[١].

الشهيد معناه الأنموذج والأسوة، ولابدّ أن يكون هناك شعب نموذجي وأسوة لتقتدي به الشعوب. لقد بدّلت قضية الحرب أحوال الكثيرين؛ فصمود هؤلاء الشباب في الحرب وعدم الرهبة أمام تهديدات الإستكبار وأمريكا، ليس بالأمر الهيّن.

إنّ نظام الجمهورية الإسلامية يقف اليوم بصلابة أمام أعتى قوة مادية في العالم، ليس من منطلق الرغبة في الحرب أو التحدّي بل اعتماداً على نقاط قوّته، وهي الإيمان والعقيدة ومسايرة الشعب للحكومة، رغم أنّ الأعداء يريدون لنا الإعتماد على نقطة ضعيفة وهي القوة المادية والسلاح.

إننا نعتمد على نقطة القوّة الأساسية في نظام الجمهورية الإسلامية، ولسنا متخلّفين في هذا الميدان، بل استطعنا أن نقاوم، وسنستطيع بعد ذلك أن نقاوم أيضاً بعون الله. وفي مثل هذه الحالة سيكون شعبنا مثالاً لكل الشعوب، وسيرى المتفرجون هذه المسيرة، وسيكون هناك أشخاص يتجرأون ويضعون أقدامهم على هذا الطريق، وقد لا يجرؤ أشخاص آخرون ولا يضعون أقدامهم على هذا الطريق؛ ولكن المسألة المهمة هي أنّ الطريق مرسوم وواضح.

وفي ضوء هذه الرؤية المستقبلية والمطامح التاريخية والعالمية يتضح أنّه مازالت أمامنا مهام كبرى، وهناك في انتظار نظامنا وثورتنا الإسلامية أعمال جبّارة، وأنتم الذين يجب أن تنهضوا بعبء هذه الأعمال[٢].

القيادة على مسافة واحدة من الجميع

لا أريد توجيه الخطاب إلى تيار سياسي بعينه، وإنّما أوجه خطابي إلى الجميع،

---

(١) سورة البقرة: ١٤٣.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة: إقامة مؤتمر الإمام الخميني (ره) ونظرية الحكومة الإسلامية في: ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

فليس هنالك من فارق بالنسبة لي بين هذا التيار السياسي أو ذاك، والملاك عندي هو سبيل الله وطريق الإسلام ونهج الإمام (قدس) ورعاية مصلحة الشعب والحرص على مستقبل البلاد. ولا يفرق بالنسبة لي إن كان فلان تابعاً لخط (ألف) والآخر تابعاً لخط (ب). وكلامي هو أنّ الجميع يجب أن يتحلّوا بالوعي واليقظة(١).

معنى القيادة(٢) ودور القائد

أما السبب الذي جعلهم يتخذون القيادة هدفاً لهم فيعزى إلى أنّهم يعلمون أنّ البلد إذا كانت فيه قيادة مقتدرة ستؤول كل مؤامراتهم إلى الاحباط؛ وإلا فهم لا خصومة لهم مع شخص بعينه، والشخص أياً كان لا أهمية له عندهم. الذين يتحدثون اليوم بهذه اللهجة العنيفة ويكيلون التهم والإفتراءات بهذا الأُسلوب الغادر، ألم يقفوا بالأمس في وجه الإمام؟! لقد اتخذوا بالأمس موقف الخصم مع الإمام وملأوا قلبهُ قيحاً، وهو ما ذكره الإمام في رسالته. وهاهم اليوم يمارسون نفس العمل مع القيادة، لأنهم يعلمون أنّ القيادة في المجتمع الإسلامي وفي إيران الإسلامية بيدها الحل والعقد.

القيادة معناها المركز القادر على حل أية مشكلة مستعصية تواجه الحكومة في أي

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة الأحداث الأخيرة في جامعة طهران في: ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

(٢) القيادة صفة تدل على أهلية وقدرة وموهبة لتسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة، ويتحقق الإستقطاب عادة من خلال الثقة والإقتناع العملي أو النظري بشخصية القائد أو أشخاص القيادة، وغاياتهم والإعجاب بسيرتهم وسلوكهم وقدرتهم على إنجاز المهام والإستجابة للتحديات المطروحة، ولابدّ من توافر التعاطف والإتصال بين القيادة وأتباعها.

وهناك أنواع متعددة من القيادة في ميادين الحياة المختلفة، وقد يصل القائد السياسي الى موقعه عن طريق الإنتخاب أو الوراثة أو البروز في ميادين النضال والفكر والوعي والدأب والشجاعة.

ويرتبط مفهوم القيادة في التحليل السياسي ارتباطاً قوياً بمفاهيم السلطة والقوة والنفوذ، ويمكن تصنيف الأفراد الذين يطمحون الى القيادة على أنهم قادة محتملون أو قادة بالفعل أو قادة مدّعون.

وللقيادة أهمية خاصة في الأنظمة التعددية حيث يجب صهر الجماعات المتفرقة في أكثريات مؤقتة حتى يتسنى أخذ المبادرات والتغلب على النزعات الطبيعية للقوة الموازية لإحباط صنع القرارات.

موضع كان. فحيثما يحاول الإعلام المعادي بث الاشاعات التي تجعل الشعب يسيء الظن بالحكومة، يبرز هناك دور القيادة في بيان الحقائق للشعب واماطة اللثام عن مؤامرة العدو. ألم تلاحظوا ما فعلوا أزاء الحكومات ورجال الدولة والمسؤولين خلال السنوات المنصرمة؟! وكيف كانوا يلفقون الأكاذيب ومختلف الدسائس لإشاعة اليأس في نفوس الناس؟!

متى ما أرادوا بث اليأس في نفوس الشعب يكون القائد هو الذي يزرع الأمل في القلوب.

وأنّى شاؤوا تدبير مؤامرة سياسية دولية ضد الشعب الإيراني المسلم، يكون القائد هو السبّاق لاستنفار الثورة بكل طاقاتها لصد المؤامرة، كقضية الإتحاد الأوروبي التي وقعت في الآونة الأخيرة، وأُرغم العدو على أثرها على التراجع.

ومتى ما انصبت مساعيهم على الايقاع بين مختلف فصائل الشعب يتجسد هناك دور القائد في إيجاد التآلف والحيلولة دون حدوث الفرقة.

وحيثما يحاولون صد الشعب عن المشاركة في الانتخابات وثني أبناء الشعب عن الإدلاء برأيهم؛ يتجلّى دور القائد هناك كمثال يحتذي به أبناء شعبه، فيذكّرهم بوجوب المشاركة في الانتخابات؛ ويستجيب الشعب ويجعل من الانتخابات ملحمة كبرى.

وحينما تستدعي الظروف من الشعب أن يقول كلمته عن قضايا الثورة، تبقى أنظار الشعب مشدود تترقب ما يدلي به(١).

مسؤولية القيادة

إنّ مسؤولية القائد أمام الشعب تتمثل في تنبيه مسؤولي السلطات الثلاث إلى واجباتهم، وتحذيرهم وتذكيرهم إذا شاؤوا القيام بحركة من شأنها أن تؤدي بالنظام

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع التعبئة في: ٢٥ رجب ١٤١٨هـ ـ طهران.
الحضور: الإجتماع العظيم لقوات التعبئة الشعبية

والبلاد إلى الإنحراف. وإنّ مسؤولية قضايا البلاد تتحملها الأجهزة ذات العلاقة ـ الحكومة، السلطة القضائية، ومجلس الشورى الإسلامي ـ أما مسؤولية القائد فهي أوسع مدىً منها وهي مسؤولية جسيمة للغاية، فحيثما أزمع المسؤولون في السلطة التنفيذية أو القضائية أو أعضاء مجلس الشورى الإسلامي القيام بحركة تتنافى مع أهداف النظام الإسلامي فيجب على القائد أن يقف سداً مانعاً بوجههم، وهكذا سيكون بعون الله. وإنّ حشد الأبواق الدعائية الإستكبارية ضد القائد ومماشاة بعض العناصر في الداخل عن جهلٍ أو وعي ـ لا سمح الله ـ لهم لا تؤدي به أن يتغاضى عن هذه المسؤولية الإلٰهية الكبرى، فنحن نؤمن بالقيامة والمحاسبة والمؤاخذة الإلٰهية، ولا أهمية لمؤاخذة زيد أو عمرو.

لقد برهن شعبنا العظيم على تمسكه بالإسلام والثورة والقيم الإسلامية، وأدرك جيداً أن ليس ثمة شيء سوى تطبيق القوانين الإسلامية العادلة والراقية يمكنه معالجة شؤون البلاد، وليس سوى الإسلام يمكنه الوقوف بوجه هيمنة العدو والسلطة الدكتاتورية الظالمة التي يحاول العدو بسطها على هذا البلد. فالعدو يسعى لأن تعم البلاد الفوضى وزعزعة إيمان الناس وفقدان الثقة بالحكومة، وفي ظل هذه الفوضى والإضطراب يأتي بدكتاتور على غرار الدكتاتور رضا خان، وذاك ما تمت تجربته في إيران مطلع هذا القرن خلال عهد رضا خان ومرة أخرى في ٢٨ مرداد. ففي ٢٨ مرداد قام عملاؤهم في الداخل بإثارة الدعايات والضجيج والغوغاء ونزل مثيرو الفتنة إلى الشوارع، وتبع ذلك إقصاء العلماء وإصابة الجماهير بالإحباط، فجاءت أمريكا وبدأت دكتاتورية محمد رضا القاسية وعهده الأسود، وهم الآن يريدون القيام بتلك الممارسات(١).

إنني أعلن دعمي اللامتناهي للحكومة، لكنه دعم مشروط؛ أي لو أنني أردت ـ وهو كذلك ـ دعم وزارة أو الحكومة بشكل عام فهذا الدعم لا حدود له ويشمل الدعم

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى إقامة أول صلاة للجمعة بطهران في: ١٦ جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ طهران.

باللسان وبالعمل وبالإقدام وتوظيف إمكانياتي، وهكذا كان حتى الساعة. وعليه فلست أضع حداً لتأييدي للحكومة ولكم كوزراء، لكنه منوط بمراعاتكم لهذه الأبعاد؛ فإذا ما لمست وتبلور التشخيص لديّ ـ وأنا بدوري أتأنّى باتخاذ القرار ـ بأنّ وزارة ما تسير بالإتجاه المعاكس لسبيل الحق ـ الذي رسمه لنا الدستور وسياسات النظام والإسلام ـ فلن أدعمها، بل سأنبري لمواجهتها إن استدعى الأمر! فتلك مسؤوليتي الشرعية والقانونية، وإلا فمادام الأمر على ما يرام فإنني سأقدم دعمي اللامحدود للأخوة الأعزاء، ولرئيس الجمهورية الواضح دعمي له، فهو موضع تأييد دائم من قبلي وإنني أدعو له في كل ليلة، سائلاً المولى عزّ وجلّ التوفيق له ولكم وأن يمدكم بتأييده وعونه للنهوض بهذا العبء الثقيل(١).

وللقائد مسؤوليته الواضحة في الدستور أيضاً؛ وهو لا يتدخل بالمرة بشكل مباشر في الأعمال التنفيذية سواء في السلطة التنفيذية، أو القضائية أو التشريعية، والواجب الأساسي للقائد عبارة عن رسم السياسات العامة للبلاد، أي تلك الأمور التي تحدد توجهات البلاد وتصب جميع القوانين والمقررات والأعمال بهذا الإتجاه، وإنّ حضور القائد في أي من مرافق البلاد يعني حضور سياساته التي يجب تنفيذها على وجه الدقة، وإنني أؤكد لكم إنّ هذه السياسات حيثما جرى تطبيقها فقد جنى البلد منها النفع، ولكن حيثما وقع التخلف عنها على مدى السنوات العشر أو الاثنتي عشرة الماضية فقد تضررت البلاد لذلك، وربما أدرك الضرر أحياناً، فيما لم يُدرك أحياناً إلا بعد حين. وبناء على هذا فإنّ وجود القائد أمر جدّي (٢).

كما أنّ ثمّة مسؤولية تقع على عاتق القيادة، وهي الحفاظ على النظام والثورة. وأما إدارة شؤون البلاد فتقع على كاهلكم أنتم أيها السادة المسؤولون؛ فكل منكم يدير

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران .

(٢) من كلمةألقاها بمناسبة: زيارة إلى محافظة أصفهان في: ١٣ شعبان ١٤٢٢هـ ـ أصفهان (ساحة الإمام).

البلاد من موقعه، والواجب الأساس للقيادة هو مراقبة كل هذه المواقع حتى تظل متناغمة مع النظام والإسلام والثورة. فإذا حدث نشاز جاء دور القائد. والقائد ليس شخصاً بعينه، وليس طالباً حوزوياً يسمى علي الخامنئي أو ما أشبه من الكثيرين من أمثاله، بل إنّه عنوان وشخصية وحقيقة نابعة من إيمان وحب وعاطفة الشعب، وهو كرامة وماء وجه. وإنّ للمئات من أمثال علي الخامنئي أن يضحّوا بحياتهم وكرامتهم في سبيل هذه الحقيقة، ولا أهمية لذلك. ودعوكم مني فأنا لست بشيء، ولكن إمامنا العظيم ـ الذي كان بحق إماماً لأفئدة هذا الشعب ـ لم يخرج عن هذا المعنى. فلقد كان مستعداً لإراقة ماء وجهه حفاظاً على النظام وقيادة هذا النظام. وهذه حقيقة لها حضور، ولن يستطيعوا تشويهها مهما قالوا ومهما فعلوا.

إنّ القيادة لم يكن لها هذا التجسيد في عصر الكبت؛ فلقد كانت هناك قيادة تستأثر بقلوب الجماهير المتدينة، إلا أنها لم تكن ذات تشخيص وهوية خارج النطاق القانوني، وكانت تتمثل في مراجع التقليد والعلماء الكبار حيث ظهر تأثيرها لعدة مرات. ولهذا فإنّ تلك القيادة عندما كانت تحتج على معاهدة استعمارية فانها كانت تُلغى، وعندما كانت تستنكر حادثة غير مناسبة فإنّ جماهير الشعب كانت تندد أيضاً بهذه الحادثة. ففي حادثة ٥١ خرداد، وكما نقل، ضحّى الآلاف بحياتهم واستشهدوا على أيدي جلاوزة النظام البائد، مع أنّ إمامنا العظيم لم يكن في ذلك الوقت قائداً بالمعنى القانوني للكلمة، فلقد كان عالماً بارزاً، وهذا ما لا يمكن تجاهله، وهي ظاهرة لم تكن موجودة في الإتحاد السوفياتي، وإلا لما حدث كل ذلك. فلو كانت موجودة لأخذت (هذه القيادة) بخناق يلتسين وأبعدته عن الساحة عندما شعرت بأنه دخل الميدان ليقفز نحو المستقبل بحركة مجنونة ومتعجلة، ولكانت الجماهيرة قد التفّت حولها، وهو ما لم يكن موجوداً[١].

---

(١) من كلمة بمناسبة لقاء أخوي في: ٧ ربيع الثاني ١٤٢١هـ ـ طهران.

المسؤولية الأساسية للقائد هي الدفاع عن مجموع النظام

إنّ الغاية والهوية والمسؤولية الأساسية للقائد هي الدفاع عن مجموع النظام والحفاظ عليه. وإنني ليس لديّ ما أبذله من متاع سوى حياتي وماء وجهي، وهو متاع زهيد أضحي به في هذا الطريق، وإنني على استعداد تام لبذل هذين الشيئين. لقد أمضينا مرحلة الشباب ـ والتي هي فترة الإستمتاع بالحياة ـ في هذا السبيل، وها نحن اليوم في مرحلة الشيخوخة. وإنّ الحياة لا تمثّل لذّة لي في مثل هذه السن، فلذة الحياة لم تعد لذة لي اليوم. وإنّه لا تعلق بالحياة في أواخر العمر وموسم انحطاطه وفي فصل ضعف القوى البدنية وسائر القوى البشرية الأخرى. فكل ما أملكه من متاع ـ أي الحياة والكرامة ـ رهن هذا السبيل، ولست أملك مالاً والحمد لله.

وأما بالنسبة لهذه المسؤولية الراهنة فليست مما أهواه مطلقاً، ولعل الكثيرين منكم لا يعرفون هذا، ولكن الكثيرين من الحضور في هذا المكان على علم بذلك. إنني لا أهفو إلى مسؤوليتي الحالية مطلقاً، إلا أن تكون أداءً للواجب. والآن، وقد تحملت هذه المسؤولية، فليس إلا قياماً بالواجب، ولم يخرج الأمر من ذلك منذ اليوم الأول. ولقد واجه السادة في مجلس الخبراء مقاومتي وامتناعي ومخالفتي الشديدة والمتوالية منذ اليوم الأول لاختيارهم لي، ولكن عندما آن أوان تحمل المسؤولية قلت: «خذها بقوة». فلست ممن يبدي وهناً أزاء ما يلقى على كاهلي من مسؤوليات، كلا، فهذا واجبي، ولسوف أقوم بأداء هذا الواجب بفضل الله وهدايته وتوفيقه[1].

واجب القيادة أزاء المسؤولين

ولكن ما الذي يجب علينا أزاء المسؤولين لقاء نهوضهم بأعباء هذا الحمل الثقيل؟ فنحن إذا قارنّا بين المسؤولين ورؤساء السلطات الثلاث في بلدنا وبين نظائرهم في

(١) من كلمة بمناسبة لقاء أخوي في : ٧ ربيع الثاني ١٤٢١هـ ـ طهران .

دول العالم، نجدهم يتحملون هذه المسؤولية الثقيلة بإخلاص ورغبة وحرص ويؤدّون واجباتهم خير أداء، فما هي المسؤولية المترتّبة علينا أزاءهم؟

من الطبيعي أنّ الواجب يحتم علينا جميعاً مساندتهم. ولا شك في أنّ للمساندة أنواعاً وصوراً شتّى. فلا ينبغي تضخيم المشاكل. وهل مرت على شعبنا فترة كان فارغاً فيها من المشاكل؟ ليس ثمة شعب بلا مشاكل؛ وخاصة بالنسبة لبلد ثوري كبلدنا، ولشعب كشعبنا الذي يضمر له العداء خصوم عتاة لا يؤمنون بشيء من الأصول والقيم الإلٰهية والإنسانية، بل ويرفضون أساساً كل قيمة إنسانية. فأنتم تلاحظون أنهم حينما يتحالفون ضد بلدٍ ما لا يعيرون أهمية لمظلوم ولا بريء ولا طفل ولا مريض ولا أي شيء آخر!....

على الجميع مساندة مسؤولي السلطات الثلاث: الحكومة، والسلطة القضائية، ومجلس الشورى. وهذا ما لا يرتضيه العدو الذي لا يريد للشعوب الإسلامية أن تبني آمالها على سلوك منهج الإسلام، ولا يريد لها أن تتطلع إلى ثبات الملّة الإسلامية والشعب الإيراني والنظام الإسلامي، وأن يسطع الأمل في قلوبهم، بل يريدون إيجاد العراقيل في هذا المجال، وهذا هو هدف التوتّر الذي يثار هنا[١].

محاسبة القيادة للحكومة والمسؤولين

لقد لمستُ ضعف المتابعة خلال فترة رئاستي للجمهورية، سواء من قبلي أو من قبل رئيس الوزراء أو الوزراء أنفسهم، ومازلت ألمسه لحد الآن أيضاً. فعلينا بالمتابعة، فإذا ما أبرق السيد خاتمي لإحدى الدوائر متسائلاً عن العلة في عدم إنجاز عملٍ ما ـ ولعله يسهب في إبراق الكتب ـ وقد مضى شهران دون أن يترتب أي أثر، فعليه المتابعة والمساءلة عن السبب في عدم إنجاز العمل، وليقل: إني أوعزت بإنجازه الآن لا بعد سنة! وعلى المتصدّي أن يقدم الإجابة عن ذلك، أو على أقل تقدير أن يقدّم ما لديه من

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: عيد الغدير الأغرّ في: ١٨ ذي الحجة ١٤١٨ هـ / طهران.

مبررات ويقول إنّ هذا العمل متعذّر إنجازه، أما أن يترك العمل ناقصاً فذلك ليس بصحيح.

طالبوا كبار مسؤوليكم بأن يزوّدوكم بالتقارير، ولكن لا تركنوا إليها بنحو كامل، ولا داعي لأن تفصحوا عن عدم ثقتكم بها بل اجعلوا ذلك في بواطنكم، لما علّمتنا التجارب من عدم موافقة الكثير من التقارير للواقع، فلعل شخصاً قام بعمل ثم جاء فألقى ورقة على طاولة المدير المسكين دون علم منه ومن ثم سلّمها إياكم فتحولت إلى تقرير موثق! فليأخذ جهاز التحقيق لديكم حذره، واختاروا له المقربين منكم، وسبق لي أن أشرت بذلك على الشيخ الهاشمي أثناء رئاسة للجمهورية وكذا على السيد خاتمي حيث اقترحت عليه اختيار أخيه علي خاتمي لأمر التحقيق فاستجاب بدوره لذلك، ونعم ما صنع، فيجب اختيار أقرب الناس ـ من كان حذراً وصادقاً ـ لأمر التحقيق ليعلم المرء بما يدور حوله، أي أن تتوفر معلومات أخرى غير تلك التي ترد عن القنوات المتعارفة[١].

وقال: واليوم أضيف إلى تلك الملاحظات الثلاث التي طرحتها عليه قضية أخرى هي قضية القطاع الزراعي، فلقد أوعدني السيد حجتي ـ وكنت أتوقع أن يصرّح بذلك في مجلس الشورى، لكنه أمسك عنه وللأسف ـ بأننا سنحقق الإكتفاء الذاتي في مجال المواد الأساسية من قبيل القمح والرز وربما الزيت، وكان قد أكد لي ذلك بكل حزم وصلابة، ولكنني كلما ركزت في إصغائي لأسمع منه ذكراً لكلمة «الإكتفاء الذاتي» أمام مجلس الشورى فلم أرَ ذلك منه! فكان أن قال: بإمكاننا بلوغ التقدّم بها، فأين التقدّم من الإكتفاء الذاتي؟!

والسيد حجتي كما أعرفه يمتلك القدرة على إنجاز هذه المهمة والبلاد متوثبة لها، وما عليه إلا شحذ الهمة، على أن تَمد منظمة الإدارة والبرمجة يَد العون له بعونه تعالى،

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

وكذا من المؤكد أنّ السيد رئيس الجمهورية سيسنده أيضاً، وأنا بدوري سأعينه بكل ما أوتيت من قوة.

وهذا العمل من الأعمال الجوهرية، وإذا ما تحقق فلن تراود السيد رئيس الجمهورية تلك الهواجس التي أعرب عنها في المجلس، ولن تداهمه والسيد شريعتمداري حالة الأرق والسهر التي راودتهما لليلتين أو ثلاث، كما أنّ السيد حجازي كان يشاطرنا تلك الهواجس لكنه لم يبح بها أمامي خلال اليومين أو الثلاثة الأولى ولم يطل به المقام حتى عشرة أيام أخرى حيث انتهت المشكلة نوعاً ما فباح بالقضية أمامي. علينا أن نرفع قضية القمح عن كاهل وزارة التجارة ونوكلها إلى مزارعنا ووزارة الجهاد الزراعي[١].

ينبغي أن لا تستغل فرص العمل للأغراض الشخصية، ويجب تحاشي الإسراف والتبذير، وإنّ الرسالة ذات البنود الثمانية التي وجّهتها لرؤساء السلطات الثلاث خطوة جادة، ولقد فسحنا المجال أمامهم للمبادرة، وإلا فسوف أنزل بنفسي وأتدبر الأمر! وحينها سيهرعون إليّ معاتبين، ولكن يومها لن ينفع العتاب.. فلابد في خاتمة المطاف من إنجاز عمل ما.

وأنتم إذ تبذلون كل هذه الجهود، وإنني أشاهد عن كثب هذه الهموم والمتاعب التي يتحملها السيد رئيس الجمهورية والجهود التي يبذلها، ولكن يأتي من يسيء استغلال هذه الأوضاع والظروف فيملأ جيبه أموالاً فيسيء إلى سمعة الآخرين ويشوّه صورة الحكومة ويزرع التشاؤم لدى الجماهير، فهل هذا مما يمكن التغاضي عنه؟!

إنّ غالبية المخالفات التي تصلني أخبارها تتعلق بالشركات ذات الصلة بالحكومة، وعند مستهل رئاسة السيد خاتمي وصله ـ كما وصلني أيضاً ـ تقرير هذه الشركات، وكان أملي أن يتخذ إجراء بهذا الشأن، إذ أنّ في بعض هذه الشركات تجري أعمال من

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران .

قبيل عمليات شراء ضخمة تفتقر للمبرر الإقتصادي، عمليات بناء مقترنة بالمخالفات، استثمار لا مبرر اقتصادي له، سفرات وبعثات إلى الخارج ليس لها ما يبررها ودون أن تكون ذات طابع تخصصي، إذ أنهم يرسلون هيئة إلى الخارج من أجل مهمة ارتجالية وليست بتلك الأهمية، توزيع غير عادل ودون توجيه للإمكانيات، فتارة يبيعون هذه الجهة سيارة، وأخرى يهبون تلك الجهة سيارة حكومية، أو يمنحون هؤلاء أموالاً لاستئجار بيوت لهم، فيما يوزّعون على آخرين بيوتاً على حساب الدولة في حين أنهم يمتلكون بيوتاً، كما تدفع المنح المالية الضخمة وتوزع الهدايا والجوائز دون مبرر، فمن القضايا السيئة للغاية التي كانت في طريقها للتفشّي وقد جرى الحد منها إلى حد ما ولحسن الحظ هي قضية الهدايا، فالذي يريد أن يودّع المسؤولية تغدق عليه الهدايا! من أين جاء بهذه الهدايا مانحها؟! هل من جيبه الخاص؟ كلا، بل هي من بيت المال. ما المناسبة في ذلك؟ وما هي هذه الهدية؟!

وافتني أخبار حول حالات من الإستخدام الفاقد للضوابط للأقرباء وعمليات تزوير للوثائق، فقام مكتبنا للعلاقات الشعبية بتحويل هذه الوثائق إلى وزارة الأمن، فجاء ردّها مؤيداً لهذا الحالات جميعاً مؤكدين صحة ما ورد حولها! فلابد من التصدّي لهذه الممارسات ولا تدعوها تصل إلى السلطة القضائية من خلال تصدّيكم لها في إطار الحكومة، فالجهاز المدير لتلك الشركة هو الذي عليه التصدّي لها دون محاباة، فلا معنى لأن يستولي شخص على سلع عائدة لشركة ما فيقوم ببيعها أو استئجارها! ولماذا؟! ما ذلك إلا لتغلغل مجموعة من الأقرباء في تلك الشركة. إنها أعمال مرفوضة في الأساس وهي منافية جداً للأمانة والصدق.

وأقول هنا: من الأمور التي لا أولوية لها هي إقامة بعض المؤتمرات؛ فإنني أعتقد أنّ إيران حطّمت الرقم القياسي في عدد المؤتمرات لهذا العام! ففي كل يوم توافينا الإذاعة والتلفزيون بخبر إقامة مؤتمر حول قضية لا أهمية لها، لعل هنالك ثلة تجتمع لتبادل وجهات النظر العلمية، بيدَ أنّ الأمر ليس كذلك في هذه المؤتمرات التي يتعين فيها تسديد تكاليف رحلات المشاركين في الطائرات وإقامتهم في الفنادق، ثم إنهم

عندما يجيئون إلى هنا يطلبون الإقامة لمدة يومين آخـرين بـحجة أنّ الإيـرانـيين معروفون بحسن الضيافة وذلك مما هو غير معهود في العالم. فلابد من الحد من هذه المؤتمرات باستثناء ما هو ضروري منها وهنالك حاجة ملحة لإقامته[١].

أيها الأعزة! إنّ ما أذكره الآن هو من بين العناصر المثبطة لحركة المجتمع باتجاه العدالة، فاجتنبوا ظاهرة الثراء التي تضرب بأطنابها بين كبار المسؤولين في البـلاد، ففيها عيبان، وثانيهما أدهى من أولهما؛ فالأول يتمثل في الإسراف. وإننا إذ نرى حلّية الثراء فبمعنى اكتساب المرء لثروته عن طريق الحلال، بيدَ أنّ العيب الآخر فيها هـو الأسوأ من سابقه ويتمثل في اختلاقه لثقافة أخرى تفتح الميدان للتنافس في كل شيء، وبطبيعة الحال فإنّ لكبار المسؤولين دورهم المهم في هـذا المـجال، وكـذا التـلفاز والسلوك الذي نتبعه أنا وأنتم.

تناهى إلى سمعي ذات مرة أن أحد الذين تصدوا لوزارة المعادن كان قد جاء بأنواع الأحجار النفيسة التي تزخر بها بلادنا وزيّن بها بناية وزارتـه، فـاستدعيته إلى هـنا وسألته: لِمَ فعلت هذا؟! فأجاب: إذا ما حلّ الزوار الأجانب هنا ووقعت أعينهم عليها إذ ذاك سنحصل على الزبائن! ناشدتكم الله، هل هذا منطق جدير بالقبول؟! إذ نقوم باستهلاك كل هذه النفقات ولملمة ما في مبنى الوزارة مـن أحـجار ـ إن وجـدت ـ والإستعانة عنها بأحجار جديدة بغية كسب الزبائن؟! بوسعكم نصب لوحة كبيرة طولها ٥ أمتار وعرضها ٣ أمتار في الصالة الرئيسية لبناية الوزارة لعرض أنـواع الأحـجار بشكل رائع وجميل ـ وهنالك مختصون بعملية العرض ـ ومن ثم تصطحبون كل زائر باحترام لمشاهدة هذه الأحجار، فتكونون قد عرضتموها للتفرج ولاستقطاب الزبائن معاً، وهو المطلوب. فليس مناسباً التعلل من أجل البهرجة! وإنني أرى أنّ البـهرجـة والتزويق في حياتكم لو انعكست إلى الخارج سـيتخللها الإشكـال الثـاني، إذ إنـها ستتمخض عن ثقافة تدفع بمن هم حديثو عهد بالغنى وارتقوا سلم الحياة تـواً نـحو

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

الإسفاف في الزركشة، وإذا ما رأوا أقطاب النظام يتهافتون بهذا المنحى إذ ذاك سيتهافتون أسرع منكم، وذلك لما تتوفرون عليه من مزايا يفتقدها غيركم [١].

سهر القيادة على مصالح الأمة

خلال الأشهر القليلة المنصرمة وصلني تقريران كل على حدة من بوشهر وأصفهان سلبا النوم من عينيّ بكل ما للكلمة من معنى، لأنهما يتعلقان بالدوائر الحكومية، فالتقرير الوارد من أصفهان يدور حول محلّة السدّ وهو مظهر للهوة والفجوة الفاصلة بين الوضع المعاشي الذي عليه الطبقات الفقيرة وبين حياة الكوادر الحكومية. فلقد شيّدوا دوراً هناك ـ وإن كان من قبل القطاع الخاص بيدَ أنّ القطاع الحكومي قام بمثل هذه الأعمال أيضاً ـ إلى جوار أناس تعوزهم الحياة البسيطة ويفتقرون للقمة الخبر التي تسد جوعتهم، ثم إنهم وضعوا بوابة لمنع من يحاول العبور إلى الجانب الآخر!

وفي إحدى الجزر التابعة لبوشهر حصل ما هو على غرار ذلك أيضاً ومن قبل القطاع الحكومي!

إنّ هذا مرفوض بالمرة، ولم أكن على علم به، ولو كنت قد اطّلعت على نيتهم بإقامة مثل هذه التأسيسات في أصفهان وبوشهر لكتبت إلى المحافظ أو الوزير المسؤول أو أخاطبه شفهياً مؤكداً له أن لا حق لهم في القيام بمثل هذا العمل بالرغم من عدم نيتي التدخل في العمل التنفيذي [٢].

أنا أُراقب الأمور عن كثب ولن أسمح لأحد بالتلاعب بالانتخابات؛ إذ أنّ هذا العمل انتهاك للشرع وللأخلاق السياسية والإجتماعية. ولن يحصل أي تلاعب على الإطلاق.

إنّ الانتخابات ستجري بمنتهى الدقة بإذن اللّه. والمشرفون على الانتخابات أُناس ثقاة،

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران .

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران .

وأنا بنفسي لن أسمح بالمساس بسلامة الانتخابات قيد أنملة لا سمح الله[١].

قد يعلل الخبير أحياناً موضوعاً ما، إلّا أنّ صاحب العمل والمتصدّي للقضية لا يفقه الفلسفة الكامنة وراء ذلك التعليل. لقد لمسنا هذا المعنى عن كثب خلال تجربتنا الطويلة في العمل التنفيذي. وأنا حالياً أُراقب الأمور أيضاً، وأُلاحظ الأعمال التي تُحال إلى المجلس أو إلى الحكومة أو إلى القطاعات المختلفة[٢].

تفقد القيادة للرعية

إنّ السند الخلفي لجهاد شعبنا في إيران مع الإستكبار العالمي يتمثّل بثقافتنا وهي عبارة عن أخلاقنا الإسلامية وتوكّلنا على الله وإيماننا بالإسلام وحُبّنا له، المرأة التي تقدّم أربعة من أبنائها شهداء تقول لقد قدّمت هؤلاء هدية للإسلام وأنا مسرورة بشهادتهم، أنا شخصياً رأيت بعض العوائل عن كثب وذهبت الى منازلهم وتكلمت مع الآباء والأُمهات، أنا لا أروي نقلاً عن أحد؛ لقد رأيت هذه المناظر بنفسي عن قرب، هناك عائلة فيها ولدان وقد استشهد كلاهما، وأُخرى فيها ثلاثة استشهدوا جميعاً، هل هذا مزاح؟ أفيمكن تحمّل هكذا مصيبة؟ لقد كان المفروض أن يجنّ الأب والأم من الحزن والغمّ ولكننا رأينا خلاف ذلك، رأينا أنّ الأم ـ والتي غالباً ما تكون أكثر عاطفية ـ تقول بكلّ حزم "سيدنا لقد قدّمنا أولادنا في سبيل الإسلام ونحن راضون"[٣].

ذوبان القيادة في النظام

إنّني قد دعوت اللّه أن يجعلني ـ روحاً وجسماً ـ على هذا السبيل وفي خدمة الإسلام والشعب الإيراني، لقد نذرتُ كل ما لدي من وديعة إلهية وهي روحي

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة حشد من عوائل الأسرى والمفقودين في: ١٤ محرم ١٤١٨هـ

(٢) من كلمة ألقاها في : ١ صفر ١٤١٧ هـق بحضور: نواب مجلس الشورى الإسلامي.

(٣) من كلمة ألقاها في ١٣ صفر ١٤١٣ هـ.

وجسدي وقواي لخدمة هذا السبيل ولمجابهة الأعداء الذين يجب عليهم أن يدركوا أنّ الثورة الإسلامية هي ذات الثورة التي هزّت عرش امبراطورية الإستكبار، وإنها ما برحت تحمل نفس تلك القدرة وتلك الهيبة وتلك السطوة، وبنفس تلك الإنتصارات والمكاسب بعون اللّه. والقوى الشابة موجودة ـ والحمد اللّه ـ في الساحة على الدوام[١].

وحدة واستمراريّة المنهج وإن تغيّرت القيادة

لا تتوهموا أن منهج الإمام (رضوان اللّه عليه) قد تغيّر بعد انتهاء حياته الظاهرية، وأنّ الأوضاع أصبحت تسير على مسار آخر. بعض الجهلة وغير الواعين أو المغرضين يحاولون إيجاد الحواجز بمختلف الأساليب، أي أنهم يعملون على الايحاء إلى أن عهداً قد انتهى وهو عهد الإمام الخميني، والعهد الآخر هو القائم حالياً! أي أنهم يقسّمون زمن الثورة إلى عهود. والحقيقة أنّ الوضع ليس كذلك؛ فالأشخاص يأتون ويذهبون والمسؤولون يأتون ويذهبون ويُبدَّلون، والشخصيات تحل محلّها شخصيات أُخرى، لكن خط ونهج الثورة واحد؛ وهو الخط المستقيم والصراط المستقيم، وهو ما رسمته الثورة لقضايا العالم الكبرى منذ يومها الأوّل.

ونحمد اللّه أنّ رجال الدولة والمسؤولين ومن بيدهم زمام الأُمور كلهم متدينون ومؤمنون ومن عشّاق هذا النهج الذي سُلك بفضل زعامة الإمام الفذّة ولازال يُنتهج من بعد وفاته وحتى يومنا هذا، وسيبقى مُستقبلاً هو النهج الثابت بإذن اللّه. وسيكون التوفيق في كل هذه الأُمور من نصيبكم بفضل التقوى. وجميع العوامل الفاعلة اليوم في النظام الإسلامي مدعومة كلها بركيزة التقوى.

القلوب المريضة لأعدائنا هي التي توجّه التهم للجمهورية الإسلامية، أو تثير ضدها بعض الشبهات؛ فهم الذين يفصّلون القماش وهم الذين يخيطونه حسبما يشتهون،

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع التعبئة في: ٢٥ رجب ١٤١٨هـ ـ طهران.

فيشيعون أنّ إيران تسعى للحصول على الأسلحة الذرّية والأسلحة الكيمياوية! (لغير الطرق السلمية) وقد كرر الأمريكيون هذا الكلام حتى لم يعد له أي اعتبار. طبعاً منذ اليوم الأول ما كان له أي اعتبار، إلّا أنهم واصلوا اجتراره حتى مجّت الآذان سماعه. ويبدو أنهم ليس لديهم كلام آخر يقولونه، فيضطرون لذكر إسم الجمهورية الإسلامية بين الفينة والأُخرى للفت أنظار الرأي العام في داخل بلدهم إلى تحركاتهم الدولية بهدف التغطية على إخفاقهم في قضية فلسطين وغيرها من الأماكن الأُخرى [١].

الإقدام والجرأة عند القيادة

هنالك من يقول إنكم تسلبون الجرأة من المسؤولين. كلا، فأنا بالذات إنسان جريء ولا أرهب الأعمال العملاقة أبداً، ولقد اقتحمت ومازلت أقتحم الأعمال الكبرى وأستأنس لمن يتحلّى بالجرأة، وكل من تقع عليه عيني مقدماً على عمل جبار بكل اندفاع فإنني أكنّ له في أعماقي التقدير والثناء[٢].

التواضع والأبوية لغير المسلمين

إنّنا نتعامل مع الأقليات الدينية وكأنهم إخوتنا وأصدقاؤنا، ولا يخطر ببالنا أنّهم يعتنقون ديناً آخر ولا يرتضون فكرنا وديننا وإسلامنا، بل نذهب إلى منازلهم، وأنا عادةً ما أزور بمناسبة رأس السنة الميلادية عوائل الشهداء من المسيحيين والآشوريين والأرمن وأجلس مع نسائهم وأطفالهم واتحدث معهم وأتناول فاكهتهم والحلوى التي يقدمونها، ولا يخطر ببالنا أنّ لهم ديناً آخر.

ففي الجمهورية الإسلامية لا نبحث في مجابهة من له فكر آخر[٣].

---

(١) من كلمة ألقاها في ١٤ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران .

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة اختتام مهرجان الصحافة الثالث في : ١٣ ذي الحجة ١٤١٦ هـ

إهتمام القيادة بالجزئيات والتفاصيل

أنا لست بالذي يجلس ليتصفح التقارير الرسمية فقط. شاهدتم كيف قدم بالأمس عدة آلاف من الأشخاص حضروا عندي، البعض منهم صافحني وانصرف والبعض الآخر بقي يتحدث معي.. لن أنسى كلماتهم، لقد قدّموا عرائضهم شفهياً وتحريرياً، وسأحفظ ما قالوه، وفي بالي الآن أسماء الكثير من القرى التي ذكروها. اليوم قلت للسادة الذين وفدوا من مناطق مختلفة أننا سنبعث بهيئاتنا الى مختلف المدن. سبق وان ذهبت هيئاتنا الى مدن مختلفة ليطلعوا عن كثب على مشاكل الناس ومعاناتهم[١].

إني أشكر الأُخوة القائمين على المهرجان. وإذ أُريد الاطلاع على جزئيات المهرجان ـ ذكرت الآن للسيد مير سليم أنّ النشرة اليومية للمهرجان جيدة وقد زودتني بمعلومات عن المهرجان ـ لأننا نهتم بالمسائل الدقيقة... [٢].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة زيارته لمحافظة (جهار محال وبختياري) في: ربيع الأول ١٤١٣ هـ ـ طهران

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة اختتام مهرجان الصحافة الثالث في: ١٣ ذي الحجة ١٤١٦ هـ

سعة إطّلاع القيادة

وأنا أعرف مِنْ قَبْل إسم وعنوان وأعمال الكثير من هؤلاء السادة، فقد كنت على ارتباط وثيق بالجو الثقافي في البلاد لسنوات طويلة، وكان لي مع أكثر هؤلاء ـ الذين لا يزال بعضهم في إيران وبعضهم خارجها ـ ارتباط وثيق وحميم، ومع بعضهم علاقة سلام ومعرفة، فإنّ أغلبهم لا يخرج عن دائرة معرفتي، وعلى الأقل أنا مطّلع على أعمالهم قبل الثورة بسنوات طويلة.

أنا أُشاهد الكثير من هذه الصحف بنفسي لا بصورة قصاصات وإنما أُطالع الصحيفة نفسها، وأُحب مطالعة الصحف المختلفة وأقرأها في أغلب الأحيان شعراً ونثراً وقصة وتقريراً، فأجد أنّ التقارير ذات الصلة بشيء يجرونها لضرب النظام أو التشكيك به ولنظام لم يتفوّه لحد الآن بشيء، ولكن انتبهوا إلى أنَّ هذه الأُمور داخلة تحت الخط الأحمر، ومع ذلك ترى السادة يطالبون ويقولون: لأننا لسنا من الحكومة ! فما هي الحكومة ؟ ! ليس البحث في الحكومة وغيرها، إنّما الكلام في أساس النظام، أفهل يجيز لكم النظام أياً كان أن تشككوا فيه؟ ومع ذلك تحصلون على تسهيلات !(١)

في سنة ١٣٥٧ هـ ش. كنت منفيّاً في بلوجستان ولم يكن عدد خريجي الإعدادية ـ في جميع بلوجستان ـ يتجاوز العشرين شخصاً، وأمّا عدد خريجي الجامعات فلا يتجاوز ثلاثة أو أربعة أشخاص. وهذا شيء لم يكن يصدّق ولكنّه كان واقعاً تعيشه تلك المنطقة، وقد كنت ـ في ذلك التاريخ ـ أعرف الإحصائيات بشكل دقيق حتّى أنّ زعماء البلوش وعلماءهم ومثقّفيهم كانوا يقولون إنّك تعرف هذه الإحصائيات أفضل مما نعرفها نحن، وكانوا يُقرّون بصحّتها(٢).

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة اختتام مهرجان الصحافة الثالث في : ١٣ ذي الحجة ١٤١٦ هـ.

(٢) من كلمة لولي أمر المسلمين (حفظه الله) بمناسبة أسبوع الحكومة وذلك بتاريخ ٢٢ ربيع الأوّل ١٤١٥هـ

القيادة تمدّ يد التعاون

أمدّ يد الصداقة بصدق وإخلاص إلى كل الحكومات المسلمة ، وأُرحّب بها للتعاون وتبادل الأفكار من أجل إزالة هموم العالم الإسلامي ، وأطلب بتواضع من الشعوب المسلمة أن تعرف قدرها وقدر الإسلام وأحكام القرآن النيّرة[١].

(١) بيان لحجاج بيت الله الحرام في ٢ ذي الحجة ١٤١٧هـ

الجيش العقائدي وقوات الحرس الثوري

الجيش ـ وبلا أدنى مبالغة ـ حقيقة حافلة بالعبر وتستلزم الكثير من التفكير فيها في عصرنا الراهن ، جيش الجمهورية الإسلامية يمثّل في الحقيقة ظاهرة جديدة ، ولا يتوهم أحد أنّ جيش اليوم هو امتداد لجيش الأمس؛ فهذه الجحافل وهذه الشخصية الجماعية إنما هي شيء جديد قائم على بناء حديث بمعنى الكلمة .

وهذا البناء الجديد يرتكز على ثلاث دعائم ، وهو يتسع لكل ما تبدونه من همّة وقدرة وابتكار ، ويستوعب كل تألّق وإبداع منكم [١].

أهمية الجيش في بناء النظام

إنّ الجيش وحرس الثورة الإسلامية اللذين يمثلان جيش الجمهورية الإسلامية يملكان ميزة استثنائية وهي أنّهما اجتازا التجربة العملية للعلوم العسكرية في سوح الحرب لسنوات طويلة. فهناك فرق بين قراءة شيء ما في كتاب، وبين تطبيق هذه القراءة أو تعلّمها في ميادين العمل. فأيّ علم أسمى من خوض جيش الجمهورية الإسلامية التجارب في ميادين الحرب والجهاد؟ طبعاً يحتمل وجود أفراد بينكم لم يدخلوا الحرب.

إنّني أكّدت مراراً أنّه يجب الإستفادة من تجارب الحرب في الدورات العسكرية بأقصى حدٍّ ممكن سواء لأجل الإستفادة من الجانب العملي لوقائع الحرب وهي مهمة،

---

(١) كلمة ألقاها في : ٨ ذي الحجة الحرام ١٤١٧هـ بحضور جمع من قادة ومنتسبي جيش الجمهورية الإسلامية .

أو لأجل إحياء تلك الأيام المليئة بالفخر والاعتزاز. فينبغي أن لا تنسى تلك الأيـام العصيبة التي قضيتم فيها أصعب لحظات حياتكم!!

فهل أنّ خوض شعب بقواته المسلحة حرباً يخرج منها بكلّ فخر واعتزاز هو مزاح؟ فمن أعاننا في هذه الحرب؟ ومن لمن يمدّ يد العون للعدو؟ وأنا أعتقد حقيقة أنّه يجب أن تشير جميع المظاهر في الجيش والحرس ـ التي تجلب النظر إليها ـ الى تلك الأيام، حتى هذه الأناشيد في مثل هذه المحافل، طبعاً هي أناشيد جيدة وقابلة للتقدير لكن بدلاً من المدح والتمجيد لشخصٍ ما، يجب أن تمجّدوا أولئك المقاتلين الذين قضوا أغلى أيام عمرهم في تلك الحرب ورفعوا رأس القيادة والحكومة والبلاد والمجتمع والتاريخ. إنّني سافرت الى دول عديدة تلك الأيام ورأيت أثر تضحياتكم وملاحمكم العظيمة في خلق صورة صادقة لتصدير الثورة، وحفظ شرف وعزّة الإسلام ـ الذي يعلم الجميع أنّ هذه التضحيات كلّها كانت من أجله ـ

ولا يجب أن يتصوّر أحد أنّ زمن الحديث عن الشهداء والمجاهدين والمضحّين في ساحة الحرب قد انتهى، فهذا الزمن لن ينتهي أبداً. واعلموا أنّه منذ إنشاء أوّل قوة مسلحة في هذه البلاد والى يومنا هذا لم يكن الجيش يتمتّع بهذه الشعبية وهذه العقيدة لخدمة الأهداف والقيم، وهذه التضحية في الدفاع عن البلاد والثغور بالقدر الذي يتمتع به اليوم. في الآونة الأخيرة كان الجيش مجرد إسم وقصر عظيم من الورق المزخرف، ولكنه خاوٍ في ميادين العمل وكان يحكمه حكّام خونة وقادة عملاء ونفوس ضعيفة وذليلة أمام الأجانب.

كذلك كان الأمر في الأزمنة السابقة، فقد شُكّل الجيش باسم (فراق وسالدار) باسم وزي وتنظيم وقيادة أجنبية، فكان جيشاً غير شعبي؛ لأن البـلاد يـحكمها حكّـام لا يتمتّعون بأيّة شعبية. أمّا اليوم وبفضل اللّه فإنّ ذلك الجيش وتلك العناصر الإيرانـية المسلمة نفسها قد تشكّلت وظهرت في قوة شعبية عظيمة تدعو للـفـخر والاعـتزاز، لتُدافع عـن إيمانها وعقيدتها ووطنها.

انظروا الى الجيوش في العالم والى سيرتها وتعاملها مـع الأمـور، فـعلى سـبيـل

المثال، ماذا تعمل الجيوش في الصومال؟ دخلوا إليها بحجة إغاثة الشعب الصومالي، لكنّهم انهمكوا في القتل والنهب. فبأيّ حجّة يبرّر الجيش الأمريكي مواجهته الشعب الصومالي؟ ولماذا لا تتساءل ضمائر العسكريين الأمريكيين عن المبرّرات الموجّبة لقتل الصوماليين وتحقيرهم تحت شعار كاذب وواهٍ؟ ومع ذلك يدعي بأنّه جيش متحرّر وواعٍ. فآثار حرب فيتنام لم تُمحَ من الأذهان الى الآن، وهناك أمثلة أخرى، وسائر الجيوش كذلك لا تجد لها أي أثر في الدفاع عن الحق، فلا وجود للجيوش الأوروبية والأمريكية وغيرها في البوسنة والهرسك بينما يهدّد الشتاء القارس آلافاً من الأهالي هناك بخطر الموت. لكن لماذا تواجدها في الصومال وفيتنام وفي المناطق التي لا أثر للأهداف الإنسانية فيها، ولا وجود لها في النقاط التي فيها أهداف إنسانية. طبعاً لا أُريد أن أعم بكلامي هذا جميع الجيوش في العالم، فلابدّ من وجود مجموعات عسكرية أو عناصر في هذه المجموعات مقبولة عندنا. وجيشنا نذر نفسه لخدمة الحق والأهداف الإلٰهية التي يقبلها كلّ منصف في العالم وكذا للذود عن وطنه واستقلاله، وقوّاتنا المسلحة تريد صون البلاد من الأجانب والمتسلّطين، وهذا هدف عظيم ومقدّس.

فأنتم يا من تعلّمتم في الدورات العسكرية المختلفة وتعلّق حقّ التعليم في رقابكم، صبّوا كلّ جهودكم واصرفوا كلّ أوقاتكم لتجهيز الجيش وجعله أكثر استعداداً، فالجيش بحالة جيدة لكن هناك نواقص ينبغي رفعها. لقد عمد الأعداء ومنذ عشرات السنين الى عدم اعتماد الجيش على نفسه في مجال الأسلحة. واليوم وبحمد اللّه فإنّ جهاد الإكتفاء الذاتي والمؤسسات الفنّية ماضية بالعمل في هذا المضمار فأديموا العمل ما استطعتم، وكذلك سعى الأعداء الى الإرتباط بهم حتى في مجال التنظيم والموازين العسكرية. فعليكم التصدّي لهذا الأمر، وعليكم كسب العلوم العسكرية من أيٍّ كان، لكن لا للاتكال والعمالة لهم، وعليكم التأمّل في طبيعة هذه البلاد وطبيعة هذا الجيش وطبيعة عملكم وما يُتوقَّع منكم واعملوا طبقاً لهذه الأمور. والحمد للّه فإنّ جيش الجمهورية الإسلامية يؤدّي كلّ هذه الوظائف حالياً. وطابقوا القرارات العسكرية مع

مبادىء وقيم الثورة، فاذا لاحظتم قرارات مخالفة للقيم الإسلامية، حاولوا تبديلها بمقررات تتفق والأصول الإسلامية فهذه الأصول هي التي تقوّيكم وتدفعكم الى الأمام وترفع شأنكم في نظر الشعب.

إنّ البلاد تعيش هذه الأيام مرحلة البلوغ والتكامل والبناء، ومرحلة البناء دائماً تكون مرحلة صعبة خصوصاً بعد كلّ هذا الدمار الطويل، دمار الحرب وقبله دمار سيطرة الأجانب على هذه البلاد. إنّني أعتقد أنّ دمار سيطرة الأجانب أخطر وأصعب علاجاً من دمار الحرب.

انظروا الى وضع العالم بعد الحرب العالمية الثانية، لقد اتّحد العالم أجمع ـ وأمريكا الغنية آنذاك خصوصاً ـ لبناء وإعمار ألمانيا وفرنسا والدول المتضررة في ذلك الوقت، واستمرّ ذلك لسنوات طويلة. أما نحن فلم نعتمد على أيّة دولة أو قوة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

فعلى الشعب أن يكرّس كلّ طاقاته وجهوده وليبني بسواعده المفتولة بلاده بكلّ شوق وأمل، وللجيش السهم الأوفر في هذا المجال. طبعاً إنّني أعتقد أنّ البناء ينبغي أن يبدأ بالدرجة الأولى من داخل تشكيلات الجيش.

وعلى المؤسسات العسكرية أن تبدأ بنفسها أولاً في البناء والإعمار، ولا مانع من المشاركة في إعمار البلاد إن استطاعت.

وعلى الشباب الذين يلتحقون بالجيش حديثاً وخرّيجي معاهد التعليم العسكري وذوي التجارب القليلة أن يعتبروا هذه الفترة من عمرهم فترة فخر لهم في الدنيا والآخرة، وينظروا الى فترة الخدمة العسكرية بهذه النظرة. فالعمل العسكري عندما يكون بنيّة صادقة يكون عبادة[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة اليوم الوطني لمقارعة الإستبكار العالمي في: ٤ك جمادى الأولى ١٤١٤ هـ

الحكمة من وجود القوات المسلحة

الأساس في وجود الإنسان في القوات المسلحة هي التضحية، والحكمة من وجود القوات المسلحة هي التضحية، والحكمة من وجودها هي الدفاع عن الحدود المادية والمعنوية للبلد؛ عن الحدود المادية التي تعني الحدود الجغرافية، وعن الحدود المعنوية التي يراد بها استقلال الشعب. فاستقلال الشعب له حدود أوسع من الحدود المادية. وليس هذا بالأمر الهيّن.

الحدود الجغرافية لبعض البلدان لم تخترق، إلا أنّ العدو تغلغل إلى أعماقها وأصبح له نفوذ قوي في ثقافتها وسياستها واقتصادها عبر أساليبه الإستعمارية. في حين تتوهم تلك الشعوب إنها تعيش في داخل حدودها حياة آمنة، وهي لا تعلم أنّ عدوها هو الذي يدير شؤونها ويأمر حكامها ويعيّن لهم حدود الحرب والسلم. فأمثال هذه الشعوب حدودها مخترقة من حيث لا تشعر.

واجب القوات المسلّحة هو الدفاع عن استقلال وهوية الشعب. وحينما يكون للقوات المسلحة في البلد عزم راسخ ويقين ثابت بالأهداف السامية لذلك الشعب، فمن الطبيعي أن يشعر ذلك الشعب بالأمان والمنعة، ويشعر مسؤولوه بالقدرة على مجابهة مطامع وعدوان القوى الأجنبية. أما إذا لم تكن القوات المسلّحة على أهبة الإستعداد فمن الطبيعي أن ترتعش مفاصل مسؤوليه وشخصياته السياسية؛ لأن العدو لا يجامل، وعندما تكون للأجنبي مطامعه ومآربه فهو لا يتورع عن شيء ولا يقيم وزناً لأية معايير[1].

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة يوم جيش الجمهورية الإسلامية في : ٢٠ ذي الحجة ١٤١٨ هـ ق ـ طهران.

دعائم الجيش الإسلامي

وأوّل هذه الدعائم: الدين والأخلاق، **وثانيها:** الإستقلال ، **وثالثها:** الكفاءة والفاعلية.

لاحظوا كم لهذه الأركان الثلاثة من أهمية أساسية وحيوية لجيش الجمهورية الإسلامية ، لو التفت المرء إليها لأدرك أنّ الجيش القائم عليها جيش جديد .

جيش إيران جيش الدين والأخلاق

أمّا الدعامة الأولى فيجب أن تبنى هذه المجموعة وتُوجّه ويُعامل باطنها مع ظاهرها على أساس الدين والأخلاق؛ ففي ظل حكم الجمهورية الإسلامية يعد الخواء الديني والأخلاقي أمراً مرفوضاً مائة بالمائة ، والشخص الأكثر تديّناً وأخلاقاً أقرب إلى لب وجوهر الجمهورية الإسلامية . وإذا نظرنا إليوم إلى جيش الجمهورية الإسلامية نراه قد نال سهماً وافراً من الدين والأخلاق في العلاقات والسلوك والإيمان واحترام القيم الأخلاقية ، وصار يعمل وفقاً لها .

كفاءة الجيش

الدعامة الثالثة ، الكفاءة والفاعلية ، وقد ثبتت كفاءة الجيش وفاعليته؛ فالجيش أثبت خلال السنوات الثمانية من الحرب أنّه حصن حصين في الدفاع عن حياض البلد ، فشهداء الجيش ، ووقائع الحرب المفروضة ، ومشاركة مختلف صنوف الجيش في ساحة الحرب ، والدور الفاعل لكل من القوة الجوية والقوّة البرية والقوّة البحرية ، كل حسب أدائها الخاص في الذب عن ثغور هذا البلد لا ينكره أي منصف بل ولا أي صاحب بصيرة .

عليكم بالتحرّك وإعادة بناء الجيش في هذه المحاور الثلاثة ، وعليكم أن تضعوا

هذه الدعائم الثلاث نصب أعينكم في كل عمل تبغون القيام به .

الذين يحملون أثمن ما يملكون لأجل الدفاع عن الحق وعن الحقيقة وعن استقلال البلد وكرامته ، وللذود عن شرف الشعب ، وللتصدي لأطماع العدو المتربص على الدوام، ويقصدون بها سوح الوغى ، يخاطرون بهذه الثروة العظيمة ، نعم لا تذهب جميع هذه النفوس من أيدينا؛ إذ **﴿فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر﴾**(١) إلاّ أنّه يُخاطَر بالجميع ، وهذا الأمر على قدر كبير من الأهمية . اكرموا ذكرى الشهداء؛ فالذين قتلوا في هذا الطريق لهم السبق والنصيب الأوفر.

إنّ جميع صنوف العداء التي يبديها الخصوم لكم وللشعب الإيراني وللثورة الإسلامية تعزى إلى هذه الدعائم الثلاثة الآنف ذكرها؛ وهي: الدين والأخلاق، والإستقلال والكفاءة والفاعلية ، إنّهم يريدون سلب الشعب الإيراني قيمه الدينية والأخلاقية ، وعقيدته الإسلامية ـ وهي الثروة الأساسية للشعب الإيراني ـ ثم سلب استقلاله عبر فصله عن الإسلام؛ ليتحول من بعد ذلك إلى شعب وضيع من الدرجة الثالثة ، فيسقط في قبضتهم ويتلاعبوا بمقدراته حسب أهوائهم؛ يستثمرون منه ما يدر عليهم بالمنفعة ويهملون ما لا فائدة من ورائه . وهذا ما فعلوه مع شعوب ما يسمى بالعالم الثالث ـحسب الإصطلاح السائد في العقود الماضية ـ أو البلدان التي فرضوا عليها التخلّف .

أي شعب من شعوب العالم لا أهمية له عند الأجهزة الإستكبارية والإستعمارية في الدول الغربية ، بل ولا قيمة عندها لبقعة تهيمن عليها إلا بمقدار ما تدرّه عليها من أرباح ومنافع (٢).

---

(١) سورة الأحزاب: ٢٣.

(٢) كلمة ألقاها في : ٨ ذي الحجة الحرام ١٤١٧هـ بحضور جمع من قادة ومنتسبي جيش الجمهورية الإسلامية .

إبداع جيش الجمهورية الإسلامية

أحد الأجهزة الثورية التي سارت على وتيرة واحدة في الاقتراب إلى القيم الثورية والإمتزاج بها منذ الثورة وحتى الآن هو بلاشكّ جيش الجمهورية الإسلامية. وهـذه هي حقّاً طبيعة الجهاز الثوري والمؤمن. كل يوم يمر علينا، وكل فرصة تتاح أمامنا، وكل واقعة تقع في هذا البلد لابدّ وأن تنتهي إلى تقريب هذا الجهاز وافـراده خـطوة صوب الأهداف التي رسمها نظام الجمهورية الإسلامية. وهذا هو الواقع الذي يعيشه الجيش.

لاريب في أنّ جيش اليوم أكفأ وأكثر ثورية ممّا كان عليه في السنوات السابقة. ويجب على مسؤوليه الدؤوبين الإستمرار على هذا النهج؛ فأنتم كلما كنتم أقوى وأكفأ وأكثر إيماناً وكلّما غدوتم أشد التصاقاً بأهداف الثورة، أصبحت خيراتكم وبركاتكم على الشعب الإيراني وعلى نظام الجمهورية الإسلامية المقدّس أكثر وأوسع.

لقد كانت القوات المسلّحة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بـما فـيها الجـيش والحرس الثوري وقوى الأمن الداخلي وقوات التعبئة الشعبية الهائلة وحتى يومنا هذا زينة للشعب الإيراني وللثورة الإسلامية، وحيثما جاءت على الألسن، ذكرت مـعها الجمهورية الإسلامية بخير. فشجاعة هذه القوات، وصفتها الشعبية، وإيمانها وحسن سيرتها ونبل أخلاقها حتى مع الأعداء، والوقوف في مصاف سائر أبناء الشعب، مفاخر قيّمة تتصف بها هذه القوات. والفضل في هذه الميزة يعود إلى الإسلام وما يتضمنه من أحكام وتعاليم سامية.

الإسلام هو الذي يعلّمنا الصورة التي ينبغي أن تكون عليها القوات المسلّحة. وصفة حمل السلاح التي تنفرد فيها من بين سائر المؤسسات الموجودة في البلد، وتكون في الوقت ذاته أكثرها شعبية وقرباً واندكاكاً بالقيم الإسلامية. وهذا من إبـداع التـعاليم الإسلامية.

إذا كانت القوات المسلّحة في أي بلد تحمل هذه الخصائص ـ أي أن تكون كفوءة من جانب، وذات إيمان واندفاع من جانب آخر، وتكون أيضاً إلى جانب الشعب وله، لا عليه ـ فهي حينئذ تكون زينة وسنداً حصيناً له، يحتفظ ذلك البلد بالاتكاء عليها على عزته وعظمته ومناعته.

إنّ ما تلاحظونه من دأب الأجهزة الإعلامية للاستكبار العالمي ـ حيث تعمل الأبواق الإستكبارية في العالم كلّه للترويج الإعلامي للأغراض الإستكبارية ـ على المساس بين الفينة والأخرى ببعض البلدان وخاصة الجمهورية الإسلامية، والتشهير بها بسبب ما لديها من اسلحة، أو لصنعها للأسلحة، أو لإجرائها المناورات العسكرية أو لاعدادها قواتها المسلحة، إنّما يدلّ على أنّ الجمهورية الإسلامية قد ركزت بشكل صحيح على تنظيم وترتيب واكمال قوّاتها وقوّتها المسلّحة.

القدرة العسكرية ضمان النظام

القدرة العسكرية واحدة من أوجب الواجبات بالنسبة لبلد يتعرض لتهديدات القوى الكبرى. وهذه النقطة لا تصدق اليوم على الجمهورية الإسلامية وحدها، بل إنّ جميع الدول التي تريد البقاء في منأىً عن المضار الناجمة عن تدخل القوى الكبرى، يجب أولاً أن تكون أنظمتها السياسية قائمة على دعامة شعبية، ويجب أن تكون لها قوّة عسكرية شعبية ذات أداء عال واكتفاء ذاتي ثانياً. إلا أنّ الإستكبار لا يروق له هذا الوضع.

أمريكا المستكبرة لها حضور عسكري اليوم في خمس قارات في العالم، ولها قوات مسلحة بأعداد هائلة في اماكن تبعد عن أراضيها آلاف الكيلومترات، وهي مع كل هذا تؤاخذ الدول التي تروم الاتكاء على قدراتها الوطنية وتوفير قوّة دفاعية لنفسها! أجل انها تريد بيع أكثر ما يمكن من المعدّات العسكرية لمن يملكون الأموال ولهم القدرة على شرائها؛ لكنهم لا يسمحون لهم بتشكيل قوّة عسكرية شعبية وحقيقية.

التقدم في الصناعة العسكرية

كان بلدنا العزيز في ظل النظام البائد يدفع أموالاً طائلة وبلا حساب للأجانب ـ حيث لا زالت ملّفات تلك الأموال وتلك المعاملات معروضة على المحاكم الدولية، ولا زالت الجمهورية الإسلامية تتابع أمرها وأننا لم نهملها ـ ليحصل النظام في مقابلها على المعدات العسكرية، إلّا أنّ تلك المعدّات كانت في الواقع تحت تصرفهم وزمام أمرها بأيديهم! الطائرات التي كانت تباع لإيران لم يكونوا يسمحوا حتى بصناعة قطع غيارها هنا في إيران، أو فتحها والتعرف على مُكوّناتها، بل كانت قطع غيارها عندما تتعرض للعطب ترسل على حالها إلى البلد المنتج لتُشترى هناك قطعة أُخرى بمبالغ طائلة وترسل إلى إيران، في حين أنّ الإيرانيين كانوا قادرين على إصلاحها.

هذا الشاب الإيراني المبدع الذي يعمل اليوم في القوّة الجوية لجيش الجمهورية الإسلامية، وتجرّأ على التفكير بصناعة طائرة مقاتلة قاصفة مجهزة ومتطوّرة، كان أمثاله موجودين في الجيش الإيراني آنذاك وفي جميع أرجاء البلد، ولكن لم يكن لهم أي نشاط. كانت الكفاءات والإمكانات متوفّرة، لكن فرصة استخدامها كانت معدودة والمجال أمامها مغلقاً.

لقد استطاع اليوم شبابنا ومبدعونا ومهندسونا وفنّيونا بما لديهم من ابداعات يختص بها هذا الشعب ـ والحمد للّه ـ تحقيق تقدّم واسع في مجال صناعة المعدّات الحربية، فقد صنعوا هذه الطائرة المسمّاة «آذرخش» بالإستفادة من تجاربهم. نحن نمتلك أنواع الطائرات المصنوعة في مختلف البلدان، الغربية والشرقية، إلّا أنّ كل ما كسبه فنّيونا في دراساتهم وتجاربهم وضعوه إلى جانب بعضه وصنعوا هذه الطائرة، فالطائرة من صنع تجربة وفن أبناء شعبنا أنفسهم، وأصبحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبواسطة هذه الطاقات المؤمنة في عداد الدول التي تصنع الطائرات المقاتلة

المتطورة في العالم. لكن مثل هذه الفرص لم تكن مفسوحة في ما مضى[1].

جيشنا جيش شعبي

إنّ جميع مراكزنا العسكرية مليئة بالإيمان والتجربة وجهاد الحرب المفروضة ومدعاة للإبتهاج والسرور، ويبعث اللقاء بمنسوبيها السرور والفرح في القلب، لكن الكلية العسكرية أكثر تقدماً ووضوحاً من جميع المراكز في هذا المجال؛ فالكلية العسكرية هي مركز تربية لشباب هبّوا لأن يكونوا في الصف الأمامي للدفاع عن وطنهم العزيز وثورتهم العظيمة، وهذا شيء قيّم.

إنّ قواتنا المسلحة ـ سواء من الحرس أو الجيش وكذا قوات التعبئة الشعبية ـ يتمتعون اليوم ـ بفضل وبركة الثورة والإسلام وتجربة الحرب المفروضة المريرة والرائعة ـ بموقع استثنائي، وهذه ليست مبالغة، بل بيان حقيقة. إنّ جيشنا ـ اليوم ـ أصبح جيشاً ومفتخراً ومؤمناً، فاليوم ـ ولله الحمد ـ كما أنه يراعي ويعتني بالمظاهر العسكرية التي يُهتم بها في الجيوش العالمية، أصبح جيشنا يتحلّى بالإيمان والجهاد والتقوى والتضحية، والأبعد من كل ذلك أنّ جيشنا جيش شعبي.

إنّ الاهتمام بالمظاهر العسكرية مطلوب لكنه غير كاف. لقد كانت المظاهر العسكرية في الجيش الإيراني في زمان ما جيدة، لكنه عندما هاجم العدو حدود بلادنا عام ١٣٢٠ هـ ش، لم يُبدِ الجيش أدنى مقاومة، وكشف زيف ادعاء قادة النظام البهلوي الفاسد من أنهم اهتموا بالجيش وأعدّوه جيداً.

لقد جهزوا جيشاً ـ حسب تصورهم ـ بصرف الأموال الطائلة، لكن دون أية فائدة، فلم يدافعوا عن هذا البلد، لكن الجيش في عهد الحكومة الإسلامية وببركة الإسلام قد استبسل في مقاومته وصموده وتضحياته وقدم شهداء عظاماً، وهذه الأيام هي ذكرى استشهاد جمع من كبار قادة الجيش والحرس، قادة كبار في القوى الثلاث سجلوا

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة اجراء مناورات ذو الفقار الكبرى في : ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٨هـ

مفاخر سواء خلال فترة الحرب المفروضة أو السنوات التي سبقت أو التي تلت تلك الملاحم، مما جعل أسماءهم تخلد في صفحات التاريخ.

كذلك اليوم عندما تنظرون، تشاهدون أنّ قواتنا المسلحة مليئة بالضباط المؤمنين، ضباط يفتخرون بالدفاع عن الجمهورية الإسلامية، ضباط لا يهابون العدو بل يهابهم العدو.

فالجيش والحرس وقوات التعبئة الشعبية اليوم بمستوى لم يبق في قلوبهم أدنى خوف من الأعداء الثرثارين والأُسود الورقية، بل الحقيقة هي أنّ الأعداء هم الذين يهابون هذه القوة العظمى، وتصريحاتهم خير دليل على ذلك.

ترك الإعتماد على الخارج

إننا نهتم بقواتنا المسلحة وكذا بقوى الأمن ونعتني بهم بالمقدار اللازم، إنهم من أشرف وأنبل طبقات الشعب في الجمهورية الإسلامية، لكننا نبذل قصارى جهدنا لتقليص اعتماد هذا الجيش العظيم على الخارج، لهذا فإنّ مشترياتنا الخارجية من الأسلحة قليلة، إنها أقل بكثير من مشتريات الدول الخليجية والتي لا تبلغ مساحة بعضها مساحة مدينة في إيران العظيمة والمترامية الأطراف؛ فمشتريات هذه الدول من المعدات العسكرية من الخارج أكثر بكثير من مشترياتنا، لكن دون أدنى فائدة. فهل الأسلحة والطائرات والدبابات كافية للدفاع عن سيادة بلد أو شعب ما؟

إنّ إرادة الإنسان هي التي يمكنها الدفاع عن الأوطان والقيم والشعوب.

إنّ الدول الخليجية تفتقر إلى هذا العامل المصيري بسبب فساد الحكومات وسوء سياساتها، لكنها تصرف الأموال وتضرّ بشعوبها والمنطقة وتُنقذ بذلك الشركات ومصانع الأسلحة الكبرى من الإفلاس، لكن في الوقت نفسه تتعالى أصواتهم وتبدأ الحملات الإعلامية للقوى المعادية والمتآمرة لتتهم الجمهورية وتصفها بالنزعة العسكرية. إنّ هذا فخر لشعب تعداده (٦٠ مليوناً) ويتمتع بتاريخ مشرق وأعلام كبار

وحكومة شعبية وتجارب جهادية أبهرت عيون الكثيرين في العالم في أن يتمكن من الدفاع ـ وطبعاً يتمكن من الدفاع ـ عن نفسه.

نعم، إننا نمتلك القدرة للدفاع عن أنفسنا قبال الكلاب الوحشية والذئاب السفّاكة، وسنكرّس كل جهودنا لتقليص اعتمادنا على الخارج رغم أنف القوى الإستكبارية والشركات الصهيونية في العالم، سوف نصنع ونبتكر أجود الأنواع. لقد تسترت القوى العالمية على ضعفها بشعارات مزيفة لسنوات طويلة[١].

ولاء الجيش لوطنه

أمّا الإستقلال ـ الدعامة الثانية ـ فمعناه أن يكون الجيش لذاته، لبلده ولشعبه، أن يكون دؤوباً ناشطاً، وهذه ليست سمة طارئة على جيشنا العزيز، وهل بمقدور أحد أن يتنكر لهذا؟ الجيش الذي لا يأتمر بأوامر الآخرين، ولا يكون رهن إشارتهم، ولا يدخل في طاعتهم، ولا يسير وفقاً لمصالحهم، بل يكون كل ما لديه لذاته ولشعبه ولمستقبله ولبلده، جيش مستقل.

مهام القوات المسلحة

إنّ أكبر منقبة للقوات المسلحة وللمؤسسة العسكرية هي مساندة مثل هذا الشعب والتكاتف معه ومؤازرته والسير معه سوية، بديهي أنّ المؤسسات يجب أن يكون لها دور ريادي في قطاعاتها، وأنتم أيضاً يجب أن يكون دوركم ريادياً، ويجب أن يتحلّى كيانكم العسكري بالتقوى.

إنّ القوات المسلحة يجب عليها في وقت السلم المشاركة في بناء البلد. القوات المسلحة يجب عليها أولاً وأخيراً الاحتفاظ باستعدادها العسكري، ثم إذا رأى

---

(١) من خطاب ولي أمر المسلمين حفظه الله لدى رعايته حفل تخرج دفعة من ضباط القوة البرية بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٥ هـ.

المسؤولون الكبار في البلد أنَّ العمل لا يتنافى مع الإستعداد العسكري ، يجب حينها أن تعمل القوات المسلحة في سياق عملها العسكري ، فعلى سبيل المثال إن كانت القوّة البرية بحاجة إلى معسكر أو مذخر أو مخيّم تدريبي فلتقم هي ببنائها ولا تنتظر أن يأتيها مهندس من غيرها وبناء من مكان آخر ، وهذا هو ما قصدناه بالقول .

هذه المهمّة تقع في الدرجة الأُولى على عاتق الأُخوة في التعليم العقائدي السياسي؛ إذ ينبغي تعليم الجميع عدم هدر الإمكانات الحكومية والممتلكات العامّة ، تعليمهم بالقول والعمل .

ولا يلهث البعض وراء مظاهر البذخ ، البيت والمركب الكذائي؛ فإذا ما روعيت هذه الجوانب وتركّز الاهتمام على التقوى وعلى هذا الهدف الأساسي ، عندها لن يتسنى لأمريكا ولا لعشر قوى مثلها أن ترتكب أية حماقة ضد الجمهورية الإسلامية بفضل اللّه تعالى [١].

الهوية الحقيقية للقوات المسلحة

تتلخص الهوية الحقيقية للقوات المسلّحة في متانة نظمها، فالقوات المسلحة العارية من النظم المتين إنما هي مجرد حشود بشرية لا قيمة قتالية لها. كما أنّ الأساس في ذلك البناء المتين ـ الذي تتصف قواتنا المسلحة بالتجديد فيه أيضاً ـ هو الإنضباط والأُخوة. وسلسلة المراتب ليست تمييزاً. هذه الجوانب لها أهمية بالغة. لقد جاءت ابتكاراتكم والمنجزات الكبرى لقواتنا المسلّحة بفضل الثورة والإسلام. وعليكم العمل جهد استطاعتكم لتعميقها وتوسيعها، وسيحذو الآخرون حذوكم في استلهامها والتعلّم منكم [٢].

---

(١) كلمة ألقاها في : ٨ ذي الحجة الحرام ١٤١٧هـ بحضور جمع من قادة ومنتسبي جيش الجمهورية الإسلامية .

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة يوم جيش الجمهورية الإسلامية في : ٢٠ ذي الحجة ١٤١٨ هـ.ق ـ طهران.

إسم جيش الجمهورية الإسلامية: حزب اللّه

من المناسب أن نطلق اليوم على جيش الجمهورية الإسلامية إسم: «حزب اللّه»؛ أي جيش حزب اللّه ﴿**ألا إنّ حزب اللّه هم المفلحون**﴾(١) سيروا على منهج حزب اللّه ما استطعتم. حزب اللّه يعني من يستثمر الإمكانات الإلٰهية خير استثمار ويستفيد إلى جانبها من العلم أيضاً، وينتفع كذلك من العقل والفكر ومن الطاقات الإنسانية، ومن التجربة والابداع، ويستفيد أقصى فائدة من تجربة ثمان سنوات من الدفاع المقدّس، ويقدّس القيم الإنسانية والإلٰهية التي علّمنا إياها الإسلام، وينظر إليها على أنها عماد تقدّمه ويعوّل عليها ويتباهى بها(٢).

من هو حزب اللّه

التفتوا إلى أنني حينما أذكر (حزب اللّه) لا يحاول البعض أن يقلل من شأن (حزب اللّه)، فإنّ (حزب اللّه) قد أنقذ هذه البلاد وسجّل البطولات في الحرب وحافظ على تماسك الجيش، فلو لم يكن أفراد (حزب اللّه) من العسكريين لأمضى الجيش أسوأ تجاربه في المؤامرة التي وقعت في قاعدة الشهيد (نوزه)، فقد عمد أفراد (حزب اللّه) من الجيش إلى إحباط هذه المؤامرة التي حاكها أربعة من العسكريين التافهين، وبيّضوا بذلك وجه الجيش.

إنَّ لأفراد (حزب اللّه) من العسكريين حق كبير في رقبة الجيش، فأكبروا (حزب اللّه). فإنَّ القائد لحزب الله قد سجّل في الحرب أروع البطولات من موقعه كقائد، وقد عمد قادة حزب اللّه في الأمس واليوم على السعي والجد في البناء وسيبقى الوضع على هذه الشاكلة(٣).

---

(١) سورة المجادلة : ٢٢.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة اجراء مناورات ذو الفقار الكبرى في : ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٨هـ

(٣) من كلمة ألقاها في : ٢٧ ذي القعدة ١٤١٦ هـ بحضور: جموعاً من قادة وعناصر الجيش.

ضرورة الإعداد العسكري

من الطبيعي أنكم كلما كنتم أقوى، كان ذلك أفضل لحفظ هذا البلد واستقلاله الحقيقي الذي ناله بفضل ثورته الإسلامية. لا ينبغي لكم الوقوف عند حد معيّن في تقوية الروح المعنوية لديكم وفي تقوية الإستعداد الفكري والإداري والتزود بالمعدات والآلات. تجهّزوا بكل ما يستلزمه أمر الجيش، وحافظوا جهد المستطاع على الوحدة بين مؤسسات ومفاصل القوات المسلحة ـ التي تتألف في بلدنا من مؤسسات الجيش، وحرس الثورة الإسلامية، وقوى الأمن الداخلي، وإلى جانبها قوات التعبئة الشعبية ـ فالوحدة ركيزة القوّة؛ وإنّ من أكبر أسباب اقتدار القوات المسلّحة هي وحدتها. هناك بين المؤسسات حدود فاصلة، ولكن ينبغي أن يكون في ما بينها تلاحم وترابط معنوي وأخوي مطلق.

على كافة القوات المسلحة في البلد أن تقوّي ما أمكن نظم بنائها ومعداتها وإمكاناتها القتالية، ومعنوياتها، وشتى أسباب الإقتدار، وتكثر من التجربة والتمرّس، ليكون للشعب إقتدار حقيقي. يتصور السذّج في العالم أنّ القوّة العسكرية تكمن في انفاق الأموال وشراء المعدّات! لكن (الحقيقة) من أعظم البلاء أن تضطر المؤسسة العسكرية للتوجه نحو الآخرين لتوفير المعدات لنفسها.

عليكم أن تعززوا ـ كما فعلتم حتى الآن ـ الروح المعنوية في ذاتكم. وكان حقاً ما أشار إليه العميد شهبازي في تقريره، فقواتنا المسلحة استطاعت حتّى الآن وبحمد اللّه أن تحقق تقدماً ملموساً في مختلف المجالات.

كان من المستحيل أن يصدّق المطلع قبل عشرين سنة ـ أي قبل انتصار الثورة ـ لو قيل له: إنّ القوات المسلحة الإيرانية ستتمكن بعد عشرين سنة من صناعة معداتها بنفسها. وإنما كانوا يقولون: نشتري المعدات بالأموال، شأنهم في ذلك شأن أبناء الذوات الذين لا يجيدون القيام بأي عمل .. النقود في أيديهم، ينفقونها هنا وهناك بلا

حساب، ويحسبون أنهم يعيشون حياة العزّة!

العزّة الحقيقية لمن يعتمد على ذاته. العزّة الحقيقية اليوم لقواتنا المسلحة التي تستطيع أن توفر معداتها لنفسها بنفسها. كانت الحرب أكبر تجربة لنا.. تجربة ثمان سنوات. وعليكم أن تحافظوا جيداً على ما اكتسبتموه فيها. أما ما تفتقدون إليه فعليكم أن توفّروه. إنّ للجوانب المادية شأنها، إلا أنّ الآفاق المعنوية أكثر أهمية من الماديات. عليكم التحلّي بالآفاق المعنوية والعمل الصالح والتوكل على اللّه والإرتباط الوثيق في ما بينكم، والاهتمام ببناء النظام في القوات المسلحة[(١)].

أهمية الإستعداد العسكري على المستوى العالمي

إنّ منتسبي جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحرس الثورة وقوات التعبئة، وقوات الشرطة في بلدنا هم جنود للأهداف الإنسانية العظيمة.

إنَّ قواتنا المسلحة تستعد وتتسلح من أجل الدفاع، ليس عن الوطن فقط ـ الذي يُعد فخراً عظيماً ـ بل عن الأهداف الإنسانية، وعن الشرف والكرامة الإنسانية كذلك.

إنَّ التربّص الموحش والمستهجن للأنظمة السلطوية اليوم يهدد حاكمية الشعوب، وهذا التهديد لا يستهدف الشعب الإيراني ونظام الجمهورية الإسلامية فحسب، بل يستهدف العالم بأجمعه، ويستهدف منشأ الإنسانية وأساسها.

انظروا اليوم إلى ما يقوم به مركز الإستكبار ـ يعني نظام الولايات المتحدة الأمريكية ـ تجاه القيم الإنسانية وشعوب العالم، حيث أضحى هتك الحرمات والقيم الإنسانية، وإزهاق أرواح البشر، وإلغاء الهوية الوطنية للشعوب أمراً عادياً وطبيعياً عندهم، فهم لا يشعرون بقباحته.

ما الذي يجب على الشعوب أن تفعله تجاه هذا الصنم الموسوم بالخباثة والشيطنة؟ هل ينبغي للشعوب أن تستسلم، وأن تضع مقدراتها وهويتها ومستقبلها بيد الغزاة،

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة يوم جيش الجمهورية الإسلامية في : ٢٠ ذي الحجة ١٤١٨ هـ ق ـ طهران.

الذين لا يعيرون اهتماماً للروادع الدينية والأخلاقية؟!

إنّكم ترون ما تقوم به إسرائيل ـ صنيعة الإستكبار ـ في فلسطين، ورأيتم ما فعل وما يفعل مرتزقة أمريكا وبريطانيا في العراق وأفغانستان، وما قاموا به قبل ذلك من فرض كياناتهم المقيتة والمستهجنة على الكثير من مناطق العالم كلما استطاعوا ذلك.

ماذا على الشعوب أن تفعل؟ ليس أمام الشعوب سوى تعزيز قدراتها وثقتها بنفسها والتوكل على الله والاعتماد على قدراتها الذاتية.

على الشعوب تعزيز قدراتها يوماً بعد آخر، ليس في المجال العسكري فحسب، بل في المجالات المعنوية، والإقتصادية، والعلمية، وجميع مجالات التطور الأخرى.

والأهم من ذلك، هو تعزيز القدرات القتالية؛ من أجل الدفاع عن كيان الشعب وحدوده، واليوم قد تحملت القوات المسلحة هذه المهمة على عاتقها.

أنتم مظهر قوة واقتدار الشعب الإيراني المسلم، وهذا شرف عظيم، وإنَّ هذا الإقتدار لا يتحقق بالتدريب العسكري فقط، بل بالتدريب العسكري مضافاً إلى ترسيخ الإرادة والإيمان في القلب.

لابد أن يكون القلب قوياً؛ من أجل أن يتمكّن من تسخير الجسم والسلاح القويين.

أيها الشباب الأعزاء، عليكم بتعزيز قدراتكم، وتنمية الإرادة الراسخة في أعماق أنفسكم؛ لأنّكم تتحملون المسؤوليات الجسام.

قد لا يتعرض الجيش على طول الأعوام المتمادية إلى حرب ولو لمرة واحدة، إلا أن استعداده وتواجده القوي إلى جانب شعبه يبعث على الثقة الوطنية، واطمئنان القلوب.

عليكم بالإستعداد الباعث على اطمئنان قلوب أفراد شعبكم، وثقته بقدراته وقدرات جيشه.

إنَّ التدريب والإنضباط العسكري، والتحلّي بالأخلاق الإسلامية السامية، والإيمان المتزايد في قلوبكم الطاهرة والنورانية؛ من وظائفكم الأساسية.

إنكم أطهار، وإنَّ قلوبكم الفتية منوّرة، ينبغي لكم أن تُدركوا قدر هذه النـورانـية، وتتعرفوا على أهمية الإستعدادات الذاتية لأنفسكم، وتطبيقها على الصعيد العملي.

عليكم أن تجعلوا جيش الجمهورية الإسلامية ـ الذي حقق المفاخر العظيمة بفضل الله تعالى ـ أكثر عزاً ورفعةً.

عليكم أن تعتبروا القوات المسلحة عائلةً كبيرةً واحدةً، بحيث تعمل كل قوة بنسق واحد مع مثيلاتها من القوى الأخرى، وأن تعمل كل مؤسسة تابعة للجيش، أو لقوات الحرس، أو التعبئة أو الشرطة، مع مثيلاتها في المؤسسات العسكرية الأخرى كالجسد الواحد، فيعتمد البعض على البعض الآخر ويستفيد من تجاربه.

وعليكم بتعزيز قدراتكم واستعداداتكم يوماً بعد آخر، وأعلموا أنّ الإمداد الغيبي يشمل الشعب المستعد لتقبّل الفيض الإلهي.

فينبغي لكم الإستعداد لتقبّل الفيض والرحمة الإلهية، من خلال الإيـمان والعـمل الدؤوب الذي لا يشوبه كلل، والتوكل على الله والإستعانة به.[١]

ويتلخص الإعداد العسكري في أمور:

١ ـ الدعم المادي

يجب أن يكون الإعداد العسكري ـ دقّةً وكيفيّةً ـ بصورة أفضل، فإنّ الأصل هـو القوى البشريّة والإستفادة منها، وأهمّ الأمور هو الإعداد، فيجب أن يهتمّ المسؤولون بمسألة الإعداد، فإنّ الإعداد في القوّات المسلّحة يرافقه النظام والإنضباط.

٢ ـ الدعم المعنوي

دعم القوى البشرية نوعياً، فإنّها بحاجة إلى الدعم المعنوي دوماً، ولا تفصلوا قيادة

---

(١) من كلمة ألقاها في ١٣٨٤/٩/٣٠هـ. ش الموافق ١٨ ذي القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١٢/٢١م ـ طهران.

الوحدة العسكريّة عن الأفراد.

ادعموا أفراد الجيش ـ الدائميين والمكلّفين ـ معنوياً دوماً، وهذه من وظائف الدائرة العقائديّة السياسيّة المحترمة والمهمة، ولا أقول ألقو عليهم الدروس، طبعاً إنّ الدرس مهمّ، لكنّه يحتل المرتبة الثانية في الأهمية، ويأتي في الدرجة الأُولى المخالطة والنصيحة وبعث الروح فيهم، وهذه ما لا تحصل بالعلم لنعلّمهم علوم الدين، بل أنّها تحصل بالدين نفسه، أي بالإيمان الديني، فيجب أن يلتفت الاخوة الأعزّة في الدوائر العقائديّة السياسيّة إلى هذه المسألة: وهي أنّ العمل الأساس لعالم الدين هو مخاطبة النفوس والقلوب والتأثير فيها، وهذا مهم. طبعاً إنّ الدرس والإستدلال والبرهان لازم في محلّه، وإنّ الاهتمام بتعزيز إيمان القوى البشريّة أهم، طبعاً يمكن للقادة العسكريين والمسؤولين الإسهام في هذا المجال.

٣ـ التطور التقني العسكري

سدّ حاجة القوّات المسلّحة للأسلحة المطلوبة خصوصاً الّتي أنتم بحاجة ماسّة إليها، وتقليص الإرتباط بالخارج في هذا المجال. كالأخبار الّتي ذكرت ـ كما سمعتم ـ بتصنيع المدرّعات والحمد للّه، وقد أُنجزت أعمال أهم من هذا في القوّة الجويّة وسوف يُعلن عنها في حينها.

فاذهبوا وراء الأعمال والصناعات الكبيرة واعلموا أنكم قادرون على ذلك، ولا يتصوّر أحد بأنّنا لا نستطيع. بل يمكنكم تصنيع كلّ ما نحن بحاجة إليه في الحرب ـ طبعاً هناك بعض الكماليات الّتي ليس من المهم امتلاكها، فهناك من بين الوسائل العسكرية أشياء للزينة فقط، كأن يرصّع شخص مسدسة بالحليّ، كذلك بعض الأساليب التكنولوجيّة والصناعات الحديثة هي من هذا القبيل ـ

فاسعوا إلى تصنيع الأسلحة المطلوبة، والأهمّ من ذلك المحافظة على الوسائل الّتي بأيديكم بالصورة المطلوبة، فحذار أن تتلف الوسائل الّتي في متناول أيديكم.

طبعاً إنّنا لسنا بصدد توسيع قوّاتنا المسلّحة من الناحية الكمّية في الوقت

الحاضر، لأنّها بلغت حدّ النصاب والحمد للّه، أمّا من الناحية الكيفيّة فيجب تجهيزها بلا حدّ وحساب، فاهتمّوا بالقوّات المسلّحة من الناحية الكيفيّة ما استطعتم، وهذا لا يعتبر عملاً زائداً، بل مما يلزم للمستقبل، واعلموا أنكم ملك للإسلام والشعب، والإسلام والشعب متعلّق بكم.

فللقوات المسلّحة اليوم الفخر بأنّهم جنود الإمام الحجّة (عج) ويعملون خدمة لأهداف هذا العظيم ولهذا العظيم، وهذا الفخر لو قضيتم العمر في شكره لكان قليلاً(١).

الأعمال العسكرية بين الثقافتين المادية والإسلامية

هناك اختلاف بين الأعمال العسكرية في الثقافة المادية، وبينها في الثقافة الإسلامية، حيث إنها لا تعني في المنظار المادي سوى العنف والقسوة والطاعة العمياء، وأنها أداة بيد الطامعين..

في حين أنّ العمليات العسكرية في المنظار الإسلامية تختلف عن ذلك تمام الإختلاف حيث إنها تجسيد للمفاهيم الإنسانية، ودفاع عن القيم الصالحة مصحوب بالوعي والمعرفة، وهذا الدفاع يعني حمل الأرواح على الاكف وترويض النفس على التضحية والفداء، وإنّ هذا الدفاع إنما يكون من أجل أسمى القيم الإنسانية والإلهية، ألا وهو إستقلال الشعوب ورفعتها، واحتفاظها بهويتها وشخصيتها الذاتية والدينية، ولذا يعد العسكري في المنظار الإسلامي (مجاهداً) ، فإن الجهاد مأخوذ من بذل الجهد والسعي في سبيل القيم العليا، ومن هنا جاء في الحديث: «**إنّ الجهادَ بابٌ من أبواب الجنة**»(٢).

انظروا إلى مظاهر العمليات العسكرية المادية التي تدور حالياً في العراق، حيث يتواجد مضافاً إلى الجيوش الأمريكية والبريطانية عشرات الآلاف من المأجورين، وليس لهم من دافع في ارتداء الزيّ العسكري سوى المطامع المادية، فتراهم

---

(١) من كلمة ألقاها في : ١٩ ذي القعدة ١٤١٥ هـ

(٢) الكافي: ٥ / ٤ ح ٦.

يحصدون الأطفال والشيوخ والنساء والعزل وينتهكون الحرمات دون أن يمنعهم مانع أو يحول دونهم وازع.. وإذا زهقت في صفوفهم روح كانت بمثابة حيوان نافِق ليس له من مصير سوى أن يرمى في المزبلة، دون أن يخلف موته مأثرة يتحدث بها الناس.

وبخلافه ذلك الإنسان الذي يقاتل من أجل الدفاع عن الشعب والبلاد والعدل والحقيقة، والصمود في وجه المعتدين والمتجبّرين، والوقوف أمام القوى العظمى في العالم، حيث إنه يقاتل من أجل القيم، وإذا جهله الناس ومات مجهولاً، أشارت له ملائكة الله وأخذ بعضها يعرّف بعضها بوجوده حيّاً بينها، حيث إنه لا يعتريه الموت والفناء أبداً، ﴿**ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون**﴾(١).

وإذا ترسخت هذهِ النفسية لدى جيش من الجيوش استحال التغلب عليه ودحره، وقد شاهدتم كيف تمكن عدد قليل من الشباب الذين لم يكن لهم من سلاح سوى الإيمان من القيام في لبنان بعمل عجزت عنه جميع الجيوش العربية برغم ما تمتلكه من السلاح المتطور، حيث تغلب هؤلاء الشباب على جيش إسرائيل المدجج بالسلاح وأنواع الأجهزة المعقدة، ووصم جبينه بالخزي والعار، وهذا هو السر في انتصار المؤمنين عبر التاريخ الإسلامي.

الإيمان والعمل الصالح في الميدان العسكري

فالإيمان وحده ليس كافياً إذا لم يكن مدعوماً بالعمل الصالح، والعمل الصالح يختلف باختلاف المواطن، فحينما يتعرض الشعب إلى الخطر يتجسد العمل الصالح في قيام بعض الصالحين بوجه المعتدين، وأن يعدوا لذلك كل ما بوسعهم من العلم والعمل والإبداع والشجاعة، وعندما يمتزج الإيمان بالعمل الصالح، ينجو الإنسان من الخسران، وتنتصر الشعوب.

---

(١) سورة آل عمران: ١٦٩.

والشيء الذي كانت تتمتع به إيران الإسلامية ذاتياً هو الإيمان، وهذا ما يـخشاه أعداؤنا، وأما غير ذلك فليس سوى الكذب والخديعة، فإنكم أيها الشـباب المـؤمن حينما تمزجون بين العلم والإيمان والشجاعة والإبداع واغتنام الفـرص، وتـقومون باستثمار ذلك في ميادين العلم والعمل، ستغدون أفضل ثمار هذا الإمتزاج.

فحينما تشاهدون الجمهورية الإسلامية قد عرقلت الحركة العسكرية السلطوية في جميع المجالات، ولا تزال بعد مضي ربع قرن آخذة في التقدّم والتجذر والإقتدار، فإن السرّ في ذلك راجع إلى العلم والإيمان، فاعملوا على تقوية هـذين العـنصرين فـي أنفسكم، فإنكم شباب منتجب قد اختاركم الله للتواجد في هذهِ البرهة الحساسة من تاريخ هذهِ البلاد، وهذا من حسن الفرص.

فقد كان من الممكن أن نكون جميعاً في برهة لا يسـعنا فـيها القـيام بأي عـمل إيجابي، حيث كان الإستبداد الأسود سائداً في بلادنا وكان يعمل على خدمة أعداء هذهِ البلاد، فكانت بلادنا تعيش أزمنة مُرّة، ولم يكن بإمكان العسكري أن يقوم بواجبه في خدمة بلاده، حيث كان الجندي الإيراني في القوات الجـوية والبـحرية والبـريّة وغيرها من المؤسسات العسكرية العليا رازحاً تحت أيدي الأعـداء مـحتقراً ذليـلاً، وكان ذوو الرتب الدنيا من الجيوش الأجنبية يقومون بإصدار الأوامـر لذوي الرتب العليا في جيش بلادنا. ويتحكمون بمصائرهم ويبادرون إلى إذلالهم، ويسارعون في تحقيرهم! والغيارى لا يطيقون العيش في مثل هذهِ الظروف، لذا عمد بعض الشرفاء آنذاك إلى الإستقالة من الجيش.

وأما حالياً فإنكم تدركون وتشعرون وتشاهدون بأعينكم أنّ بـلادكم وشـعبكم ـ برغم ما يبذله الأعداء ـ قد سدّ الطريق بوجه نفوذ الأجانب تماماً، فإننا لم نجز وسوف لا نجيز ـ بإذن الله ـ لمخالب الأعداء أن تعبث في مصائرنا ومقدرات بلادنا، فقد وقفنا بوجه الأعداء وتوكلنا على الله، ونحن على ثقة من أنفسنا، ويقين من شـعبنا، وإنـنا نزهو بعظمة شعبنا، ونفخر بقدرات شبابنا، ونعلم أنّ هؤلاء الشباب وهذهِ الأمّة الكبيرة برجالها ونسائها الغيارى والمؤمنين يسدون الطريق بوجه الأعداء، ويذيقونهم مرارة

الإندحار كما أذاقوهم مرارته في المرات السابقة.

إنّ القتال في صفوف مثل هذا الجيش مدعاة إلى الإفتخار والإعتزاز، ولا يُكتفى بذلك على مستوى الألفاظ، بل جسدوا ذلك على المستوى العملي، فليكن كل واحد منكم عسكرياً مؤمناً أي مجاهداً في سبيل الله، وشرط ذلك هو الإستعداد، فجهزوا أنفسكم بما توصل إليه الإنسان من العلوم والفنون والتجارب في جميع أقطار العالم، وعلّموها للآخرين، واستفيدوا الإستفادة القصوى من تجارب مرحلة الدفاع المقدس، حيث تمكنت القوى الجوية والجيش وقوات الحرس واللجان الشعبية في تلك الحقبة ـ برغم قلّة الإمكانات، وفرض الحضر الإقتصادي ـ من الوقوف بوجه جيوش كان في مقدمتها جيوش البعث وصدام، ومن ورائه جميع القوى العسكرية من الشرق والغرب، ودعمه فنياً وعلمياً واستخبارياً وإدارياً، فتمكن شبابنا من الإنتصار على هذهِ الجيوش المعتدية، فاستلهموا العبر والدروس من هذهِ التجربة، واغتنموا فرصة وجودكم في الجيش(١).

مستقبل الجيش

سيكون جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية إن شاء اللّه بالشكل الذي يجعل بقية الجيوش تستفيد من تجاربه في مختلف المجالات لتطوير بنيتها. وليس ذلك اليوم ببعيد، ولا هو بعجيب، وسيتحقق عن قريب بإذن اللّه. واعلموا أنكم ستصبحون قدوة تحتذي بكم بقية جيوش العالم في مجال الأجواء التي نشأتم بها، والتوجهات التي تتحركون في ضوئها. وينبغي لهم أن يأتوا ويتعلموا منكم النظم وكيفيّة التحرّك والعمل. يجب عليكم مواصلة السير بنفس هذه النيّة وهذا الدافع. وعليكم السعي ما استطعتم لتكامل ذاتكم، واستعينوا على أموركم باللّه تعالى.(٢)

---

(١) من كلمة ألقاها في ٢٧ شعبان ١٤٢٥ هـ. ق ٢٢ / ٧ / ١٣٨٣ هـ. ش ـ طهران.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة يوم جيش الجمهورية الإسلامية في: ٢٠ ذي الحجة ١٤١٨ هـ ق ـ طهران.

التعبئة وحاجة العالم الإسلامي إليها

ثقافة التعبئة

التعبئة ليست حركة سطحية منقطعة الجذور ووليدة العواطف، بل هي حركة منطقية عميقة وإسلامية تتجاوب مع حاجات العالم الإسلامي عامة، والمجتمع الإسلامي خاصة، يقول القرآن الكريم: ﴿**هو الذي أيّدك بنصره وبالمؤمنين**﴾[1] فالمؤمنون المشار إليهم في هذه الآية الكريمة تعبير آخر عمّا هو موجود اليوم في مجتمعنا بإسم «التعبئة»، كذا الآيات القرآنية الأُخرى التي تشير إلى المؤمنين والمخلصين، فهي تركّز على التعبئة الفردية من نوعها والتي هي حصيلة فكر ودراية إمامنا العظيم، فيجب التأمّل والتدبّر في حاجة العالم الإسلامي إلى هذه الحركة.

البعض لم يدرك حقيقة «التعبئة» فيتصوّر أنّ التعبوي هو من يتأخر عن إنجاز سائر الأعمال !! إنّ هذا ضعف في الرؤية وقصور في الفكر وجهل بالحقيقة؛ لأن التعبئة والتعبوي وحركة وثقافة التعبوي أبعد من هذه التصوّرات التي لا أساس لها.

إنّني أودّ اليوم بيان بعض الأُمور بهذا الخصوص لتعتمدوا عليها وتتعمّقوا فيها أيّها الشباب الأعزاء وسائر الشباب الطيبيّن سواء في مراكز المقاومة، أو في الجامعات والمدارس من الأُخوة أو الأخوات، في المدن والقرى، ومن مختلف فئات الشعب حيث قوام التعبئة بكم وبأمثالكم.

---

(١) سورة الأنفال: ٦٢.

حقيقة التعبئة وحصانتها

فالتعبئة حركة منبثقة من صلب الشعب، الشعب الذي أضحى صاحب البلاد الحقيقي، الشعب الذي يتمتع ـ سيّما شبابه ـ بالمعنوية وقلبه مع اللّه، الشعب الذي يعي أي انحراف في المسيرة العامة للبلاد أولاً، ويتألّم له ثانياً، ويتصدّى له ثالثاً، وهذا هو معنى التعبئة.

فمن يكون حسّاساً تجاه قضايا البلاد وخط سيرها العام، وتجاه هجوم العدو العسكري أو الثقافي من كل حدب وصوب، لا يمكنه أن يتّجه نحو الفساد، وليست لديه الفرصة للتفكير في الرغبات الفاسدة والمفسدة التي يروّجها الأعداء في المجتمع.

عندما دعا الإمام الراحل (ره) إلى تأسيس جيش العشرين مليوناً في إيران، كانت نفوس بلدنا تبلغ أربعين مليون نسمة، وكلهم كانوا يحملون خصائص التعبويين. واليوم فإنّ الوضع كما كان سابقاً، أي أنّ الناس الذين يحملون مثل هذه الخصوصيات لا يمكن أن يكونوا غير مبالين فيما يخصّ شؤون مجتمعهم ونظامهم، ويتقدّم صفوفهم من يكسب دعمهم، ومن لم يكسب دعم الناس لا يمكن أن يتقدّم الصفوف.

صمود التعبئة وصلاحها

إذن فالعلاقة بين مسؤولي البلد وأبناء الشعب والذي يشكّل التعبويون معظمهم هي علاقة صميمية وأخوية للغاية.

مثل هذه الخصوصية هي التي تقضي على الآفة الأولى التي أشرنا إليها.

فالحكومة التي تعتمد على شعبها إلى هذا الحدّ، لا تخشى أمريكا فحسب، بل هي قادرة على مواجهة عشر قوى عالمية مماثلة لقوة الإستكبار الأمريكي، ويمكنها بالتوكّل على اللّه من توجيه ضربتها القاصمة لجميع هذه القوى متى استلزم ذلك وبكل قوة وشجاعة.

إنّ جميع الشعوب والحكومات والشخصيات السياسية تشاهد اليوم نظام الجمهورية الإسلامية المقدّس يقول بكل قوة (لا) لجميع المطالب والضغوط الأمريكية، ويرفض التوقيع على جرائم أمريكا المستكبرة ووليدها الكيان الصهيوني.

وهذا موقف شجاع وبطولي، وليس أمراً سهلاً أبداً، وأنّ من يفهم الموقف الدولي ومنهم رؤساء بعض الدول ومسؤولوهم السياسيون والمصلحون يقدّرون هذا الموقف لشعبنا رغم خبثهم وعدائهم للنظام الإسلامي، لكن رغم ذلك فإنّ عظمة النظام الإسلامي والحكومة الإسلامية قد بانت لهم نتيجة موقف الرفض العظيم والراسخ. كل ذلك ببركة هذا التعاضد بين التعبويين وحكومتهم، وببركة تواجد هؤلاء التعبويين في كافة أرجاء المجتمع.

التعبئة هي قلب الشعب النابض

والتعبئة ليست كغيرها من المؤسسات العسكرية. التعبئة هي قلب الشعب النابض وجميع العناصر المؤمنة، وهي حقيقة ساطعة بنورها في كافة أرجاء المجتمع. ولهذا العامل دور مصيري في مواقف الشعب، لذا فإنّكم تجدون في ذكرى انتصار الثورة الإسلامية ويوم القدس العالمي وأيام الانتخابات، الشعب كالجبل الراسخ عندما يحين موعد تواجده رغم مرور ١٧ عاماً على انتصار الثورة الإسلامية المباركة ورغم الضغوط والإعلام المعادي، وكل ما يحاك ضدنا سواء من الأعداء في الخارج أو من قبل عملائهم بالداخل.

فلا يتصورنّ أحد أنّ التعبئة مركونة جانباً، وأنّ الشعب والحكومة يسلكان وادياً، والتعبئة مشغولة بنفسها في وادٍ آخر. كلا، إنّ التعبئة هي أساس حركة النظام، فيجب أن يكون الجميع تعبويين، ويجب أن تكون الحكومة ومسؤولو البلاد تعبويين. والحمد للّه هم كذلك، فإنّ الكثير من المسؤولين الكبار تعبويون ويتصفون بثقافة وأفكار وحركة التعبويين.

الثقافة التعبوية

إذن العلاج الواقعي للآفة الثانية المتمثّلة بفساد الشباب يكمن في الحركة الثقافية التعبوية.

لقد رأيتم خلال الدفاع المقدّس وبعده حتى يومنا هذا أنّ شبابنا الطاهر والمشتاق إلى الحقيقة والمليء بالقيم المعنوية والإسلامية والثورية يثبت تواجده دوماً في معترك الحياة ويعرض عن لذائذ الدنيا الزائلة خلافاً لأُولئك الشباب في أنحاء العالم من الذين يشغلون أنفسهم في أُمور لا جدوى منها.

فأين تجدون مثل هؤلاء الشباب المؤمنين المتّقين الموجودين في بلدنا؟ لا أحسب أنّ هناك نظائر لشبابنا. وهذا كلّه من بركات التعبئة. وبناءً على ذلك فالتعبئة في الحقيقة ثقافة وحركة ثقافية، والثقافة التعبوية هي التي نتمنّاها لجميع أبناء شعبنا. وهذا معنى قولنا: يجب أن يكون الجميع تعبويين.

فالتعبوي هو الذي يهتم بقيم الإسلام ويعتقد باللّه ويخضع لأوامر ربّ العالمين، وهو الصالح المليء قلبه بالخير والصلاح، والمطهّر من الرذائل، وهو الذي يرغب أن يزيد أُنسه باللّه دوماً ويكون عبده المخلص ويعيش طبقاً لأوامره. التعبوي يعتبر هذا الطريق هو طريق السعادة، إنّه لا يعتبر السعادة لَذّات الحياة العابرة والألبسة الملّونة والمتنوعة وجلب أنظار الناس إرضاءاً لنفسه ولو ساعة واحدة، إنّ روحه لن ترضى بهذه الأُمور الحقيرة والصغيرة، إنّها ترضى بالمعارف الإلٰهية.

التعبوي ذو همّة عالية، ويسعى لأجل سمو البلد ورفعته، وهدفه إنقاذ البشرية والقضاء على الفساد والفقر والظلم والتمييز العنصري والتسلط، يرفض العيش تحت المظلة الأمريكية كالحيوانات، وهو ذلك الإنسان الذي يهمّه من يحكم بلده؛ هل هو إنسان فاسد فاسق فاجر عميل للأجانب أو من عباد اللّه الصالحين، وهل حكومة أعداء اللّه تحكم مجتمعه أم حكومة اللّه.

فخلال فترة الدفاع المقدّس، غضّ التعبويون في كل أنحاء البلد أبصارهم عن العمل والحياة والراحة والأُسرة والأهل والأولاد والأعزّة، وتوجّهوا نحو البراري الحارقة في خوزستان أو القمم الثلجية في الغرب والشمال الغربي من البلاد، وقضوا الصيف والشتاء هناك، إنّهم فعلوا ذلك من أجل الدفاع عن الإسلام والوطن والشرف والإستقلال والحريّة وحكومة الدين، كانوا يعلمون أنّه لو انهزم النظام الإسلامي على الحدود، يكون قد انهزم على الصعيد السياسي أيضاً، وبعملهم هذا لم يدعوا الإمام (ره) وحيداً. هذا هو مفهوم وثقافة التعبئة والذي يبقى دائماً.

واليوم أيضاً، فإنّ التعبوي يحترق قلبه على بلده ويسعى من أجل إعماره وهومستعد للتضحية بنفسه من أجل صيانة استقلاله الوطني، كما أنّه لو شعر اليوم أنّ العدو يريد محاربة بلده اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً، فإنّه يقف بوجهه بكل قوة ويصفعه بقبضته.

واجب التعبئة

في عهد حكومة النبي الأكرم ﷺ وأميرالمؤمنين (عليه السلام) ، رغم اقتدارهما الداخلي إلّا أنّ أعداء الإسلام حافظوا على تواجدهم. ألم يحاول الأعداء والمنافقون عرقلة ناقة النبي ﷺ عند العقبة لولا أن أنجاه اللّه، فقد تواجد العملاء بالداخل حتى على شكل بناء مسجد ضرار وهمّوا لضرب الحكومة الإسلامية ﴿**وإرصاداً لمن حارب اللّه ورسوله**﴾[1]، إنهم انتظروا الدعم الخارجي للإطاحة بحكومة النبي ﷺ.

كذلك الأعداء اليوم متواجدون، وإننا لا نتوقع أن لا يكون للعدو في مجتمعنا وبلدنا جواسيس وأياد وأُناس خبثاء ومنافقين باعوا أنفسهم للأجانب. لكن من يقف بوجه هؤلاء؟ من الطبيعي إنّه «التعبئة» أي تلك القوة العظيمة الثائرة وصفوف الشعب المؤمن.

---

(١) سورة التوبة: ١٠٧.

لقد قال الإمام (ره): «**يجب أن تنظّم قوات التعبئة، ويتعرفوا على بعضهم البعض، ويوجدوا في أنفسهم الإستعداد ويحافظوا عليه**»، وهذه وظيفتكم العظيمة اليوم فلا يتصّور أحد أنّ التعبئة وليدة العواطف.

إنّ التعبئة حقيقة منطقية وفكرية ومتجذرة وعميقة تحتضن جميع فئات الشعب. فيجب أن يفخر التعبوي بأنّه تعبوي، لأن كونه تعبوياً يبعث على الفخر والرفعة عند اللّه.

إنّ ثقافة التعبوي هي ثقافة المعنوية والشجاعة والغيرة والإستقلال والحريّة وعدم الوقوع في اسر القيود الحقيرة. إنّ رغبات الحياة مهمة للجميع، لكن الأهم منها هو الأهداف والقيم، فيجب تقديمها على غيرها. لذا فإنّ الاحتفاء بأسبوع التعبئة هو تخليد لهذه القيم وهذه الحقيقة الحيّة المجسّدة، ولو احتفي طوال السنة لتخليد مثل هذه القيم لما كان كثيراً. وقد انتهى هذا الأسبوع، لكن حقيقة التعبئة حيّة خالدة مع الدهر[١].

إنكار ضرورة قوات التعبئة إنكار لأكبر ضرورة ومصلحة للبلد

إنّ إنكار ضرورة قوات التعبئة بمثابة إنكار لأكبر ضرورة ومصلحة للبلد؛ فلولا وجود قوات التعبئة في الحرب لكنّا نعاني نقصاً في القوات، ولولا وجود هذه القوات في مرحلة ما بعد الحرب وفي الوقت الراهن لواجهت هذه الثورة وهذا النظام وكل حركة بنّاءة في هذا البلد مشكلة من حيث الكمّ العددي؛ فإنكار أهمية قوات التعبئة أو الإساءة إليها إمّا موقف غير عقلاني أو موقف خياني. مادام توفير الأمن لهذا البلد واجباً، ومادام الشعب والبلد بحاجة الى وجود الأمن ـ وهما طبعاً بحاجة الى الأمن على الدوام ـ فلا مناص من ضرورة وجود قوات التعبئة، والدوافع التعبوية، والتنظيم التعبوي، والإيمان والحماس التعبوي[٢].

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٦ رجب ١٤١٦ هـ بحضور: قادة وأمراء قوات التعبئة.

(٢) من كلمد ألقاها في زيارة تفقدية لبعض المناطق الحدودية في : ٢٠ جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ ـ مشهد .

القـوة الجويـة

الجهود العلمية العسكرية عبادة

إنّ الجهود العلمية في المجال العسكري ولأجل أهداف عسكرية تعتبر عبادة، وكلّ من يلقي نظرة إلى الأوضاع الحالية لبلدنا العزيز إيران وإلى الآفاق المشرقة للمستقبل فسيدرك أنّ كل جهد وحركة وتربية لجمع من الشباب، وسلوكٍ لطريق العلم والتربية وتهذيب النفس في كل قطاع من قطاعات المؤسسات العظيمة لهذا البلد عبادة وحسنة عمل خالد. والحمد للّه فهناك الكثيرون ممّن يعملون اليوم على إنجاز أعمال وحسنات عظيمة في مختلف أنحاء هذا الجهاز العظيم الذي يدير هذا البلد، فمنهم من يعمل على إعمار البلاد، وآخرون على تربية الناشئة، وجمع يبذلون كلّ همهم إحياءاً للشعارات الكبيرة للثورة والتي تعتبر اليوم شعارات وطنية، واليوم وبجهود المؤمنين والعاملين بدأ هذا البلد العريق وهذا الشعب البطل وهذه الآفاق المشرقة، وهذا التاريخ المليء بالمفاخر يحيا وتعطي الحياة فيه معنىً، وتتحرك نحو حياة سليمة فيه بل وفي كل العالم.

ونشكر اللّه أن قدّر لهذا الشعب وهذا البلد مثل هذا الوضع الذي يبعث على الفخر، فقد كانت الثروات المادية والحياتية لهذا البلد تهدر بشكل ما ، وتتجّه الثروات البشرية والمعنوية والفكرية والعقائدية نحو الاندراس نتيجة سلطة الأجهزة الفاسدة وتغلغل الأجانب في هذا البلد الكبير.

أمّا إيران اليوم فدولة مستقلة ولا يخضع الشعب الإيراني المسلم لأي متجبّر ومتغطرس في العالم، ويستغّل كل إمكانياته المادية والمعنوية لأجل بلده ويومه وغده. وتعلم القوات المسلّحة اليوم أنّها تجهّز نفسها لأجل مَنْ ولماذا.

بل تفخر وتلتذّ لأنّ العبء المقدّس في الدفاع عن الشعب والبلد والمقدسات الوطنية يقع على عاتقها، وهي ليست مجبرة اليوم على مشاهدة المتغطرسين الأجانب في أوساطها وعلى رؤوسها، أو الذهاب إلى الخارج لتعلّم هذه الدورات التي يتعلّمها طلاب العلوم العسكرية اليوم في هذه الجامعة أو سائر الجامعات العسكرية والتي تتمتع ولله الحمد بمستوى عالٍ، وقبول التحقير وما يفرض عليهم، وقد يتعلّمون شيئاً أو لا يتعلمون.

لقد كان ـ وما زال ـ أدعياء حق تقرير المصير للشعوب والبلدان، يعتبرون الشعب الإيراني ، والعسكري في إيران، والعنصر الإيراني وسائر الشعوب ـ عدا شعوبهم ـ أُناس من الدرجة الثانية، وما زالوا ـ وللأسف ـ هكذا مع الدول التي رهن إرادتهم.

إنّ المتجبّرين في العالم منزعجون اليوم ـ وحق لهم أن ينزعجوا ـ من الشعب الإيراني والنظام الإسلامي والحكومة الإيرانية، فليس عار على الشعب الإيراني أن تعوي الذئاب بوجهه، وليس عار عليه أن يرفع اللصوص والمتجبّرون في العالم السلاح بوجهه، وإنّه لفخر للشعب الإيراني أن يتحدّ زعماء أمريكا والصهاينة الغاصبين لأرض فلسطين ضده.

القدرة الحقيقية

إننا نفخر في معارضة أقبح وأفظع ساسة العالم للشعب والحكومة الإيرانية، فدعهم يعارضوننا . يجب أن يشعر بالخجل الذين يمجدّهم المتغطرسون والمتجبرون في العالم، ويجب أن يفخر الذين يسيء مسودّو الوجوه في العالم القول إليهم، لأن مسودّي الوجود يعارضون كل من يعادي الأعمال القبيحة. الحكومة الإسلامية والشعب الإيراني يفخران لعدم مساومتهما على الزور والإستغلال، ولم ولن يعترفا يوماً بالكيان الصهيوني الغاصب والإرهابي والعنصري.

لقد أثبت الشعب الإيراني المسلم خلال السبعة عشر عاماً الماضية أنّه بطل ومقتدر وصبور، ويواصل دربه وبطمأنينة وسكينة وثقة بالنفس. فلم يكن الشعب الإيراني قبل

سبعة عشر عاماً يملك مثل هذا الجيش، وهذه القـوة الجـوية، وهـذه النـظم، وهـذا المستوى العالي من العلم على صعيد القوات المسلّحة، وهذا الجامعي، وهذا الأُستاذ، وهؤلاء المسؤولين في القوة الجوية وفي هذه الجامعة.

وكل هذه لم تحصل بسهولة بل بذلت جهود ومساعٍ من أجلها، وبدأت تتطّور أكثر، وتقترب القوات المسلّحة من أهدافها، وتكتسب تدريجّياً القدرات اللازمة أكثر، فأكثر وليست القدرات العسكرية فحسب، وإنما القدرات العلمية والتصنيعية والروحية والثقة بالنفس، وليسعَ العدو ما استطاع.

فقد خاطبت سيدتنا زينب الكبرى (عليها السلام) أخزى الناس في عصره قائلة: «**فكِدْ كيدك وَاسْعَ سعيك فوالله لا تمحو ذكرنا**»[١]، وهذه هي رسالة الشعب الإيراني ومسؤولي البلاد للأعداء المتجبّرين والمهذارين اليوم. إنّ قادة أمريكا أو أيـة دولة أُخرى والذين يختلقون الأباطيل ضد الشعب الإيراني إنّما ينسبون أعمالهم القـبيحة إلى الشعب والحكومة الإيرانية. فهم الإرهابيون، وهم المتغطرسون، وهم الظلمة، إنّهم عاجزون عن حلّ أبسط مشاكلهم الإجتماعية كقضية العنصرية، السود والبيض. إنّ رسالة النظام الإسلامي والشعب الإيراني لهم اليوم هي «كِدْ كيدك وَاسْعَ سعيك فوالله لا تمحو ذكرنا»، فلا يمكنكم إلحاق أقل خسارة بالجمهورية الإسلامية، إنّكم ستفنون وتموتون وستزولون كالإمبراطورية السابقة (الإتحاد السوفياتي)، وستعلو يوماً بعد يوم راية الإسلام أكثر، ويحيى الشعب الإيراني وجميع المتمسّكين بالإسلام[٢].

---

(١) البحار: ٤٥ / ١٣٥.

(٢) من كلمة ألقاها في: ٢٤ رجب ١٤١٦ هـ بحضور: خريجي القوة الجوية.

الأمــن

أهميـة الأمن

الأمن نعمة كبرى تحدث عنها القرآن الكريم، والأرضية اللازمة لتقدّم أي مجتمع مادياً ومعنوياً هي الأجواء الآمنة. أجل، الأفراد المتميزون يستطيعون إنجاز أعـمال كبرى في أجواء غير آمنة؛ ففي هذا البلد كان هناك أفراد استطاعوا قبل انتصار الثورة تقديم عطاء وفير في ظل أجواء الكبت والإرهاب التـي كـانت تـمارسها الأنـظمة الجائرة؛ إلّا أنّ شرط التقدّم الإجتماعي الشامل بالنسبة لأي شعب يتمثل بـالدرجـة الأولى بتوفّر الأمن.

الأمن على أنواع متعددة؛ مـن جـملتها الأمـن العسكـري والإجـتماعي. وكـما تلاحظون فإنّ بعض المناطق في العـالم تـفتقد لوجـود الأمـن العسكـري والأمـن الإجتماعي. هذا جانب من مقولة الأمن. كما يوجد أيضاً الأمن السـياسي، والأمـن الإقتصادي، والأمن الفكري، والأمن العقائدي. وهذه كلها مقولات ذات أهمية بالغة. وسأكتفي باستعراض الخطوط العريضة لهذه المباحث؛ ويجب عليكم أيّـها الشـباب الأعزاء أن تُعملوا أفكاركم فيها عسى أن تفيدكم في التوصل الى الإستنتاجات الكلّية.

إذا أردنا إعطاء تشخيص دقيق لأهمية الأمن من أجل تقدم بلدٍ ما، فيمكن فهم تلك الأهمية من خلال مواقف الأعداء أزاء موضوع الأمن في ذلك البلد؛ فحينما انتصرت ثورتنا أزيحت في الحقيقة عقبة كأداء من أمام الشعب الإيراني وانفسح أمامه المجال للتعويض عن التخلّف الذي لحق به على مدى مـئة وخـمسين سـنة. وكـان النـظام الإسلامي مؤهّلاً للأخذ بزمام الأمور وتوجيه الشعب نحو التقدّم في جميع الميادين، لينطلق في مجالات العلم والصناعة والإكتفاء الذاتي، وفي الشؤون الفكرية والعلمية

والمادية والمعنوية. فكان أول عمل لجأ إليه الأعداء من أجل إيجاد العقبات على هذا السبيل هو زعزعة الأمن؛ أي أنّه عمل على زعزعة الأمن على حدودنا الإقليمية.

لاحظوا كيف أنّ هذه النقطة أساسية ومهمة؛ فالأعداء الذين انطلقت الثورة ضدهم، وحاولوا جهد استطاعتهم الحيلولة دون انتصارها، لجأوا من بعد انتصارها الى استخدام سلاح زعزعة الأمن ضد هذا الشعب وضد هذه الثورة. وشرعوا بالدرجة الأولى بإثارة النزعات القومية وإيجاد الفساد وإشاعة الإضطرابات في هذه المنطقة القريبة من محافظة خراسان ـ عند حدود تركمنستان ـ وفي منطقة كردستان، وفي شمال البلاد، وفي مناطق أخرى في الجنوب ـ في منطقة خوزستان ـ بيدَ أنّ النظام الإسلامي تغلّب على كل تلك الإضطرابات. وقد هبّت يومها قوات التعبئة الشعبية والشباب المؤمنون من أمثالكم الى تلك المناطق ـ سواء في خراسان أم في المناطق الأخرى ـ وجعلوا من صدورهم متاريس وقدّموا التضحيات وأعادوا الأمن والإستقرار الى تلك الربوع؛ أي أنهم استطاعوا في الحقيقة اجتثاث جذور الفتنة من تلك المناطق.

كان الأعداء يتصورون قبل ذلك أنهم يستطيعون من خلال زعزعة الأمن تركيع الثورة، غير أنهم أدركوا عدم إمكانية ذلك، لذا عمدوا الى إشعال فتيل الحرب. ومن الطبيعي أنّ الحرب الشاملة تسبب للبلد أسوأ وأمرّ وأفدح ألوان الإضطراب الأمني؛ حيث دفعوا النظام العراقي الى مهاجمة حدودنا الغربية. ولم تتوقف القضية عند حدّ القتال بين الشعبين وبإمكانات البلدين، بل انهالت على العراق جميع الإمكانيات التي كان قادراً على تسخيرها في هذه الحرب.

إنّ هذه المطالب التي أعرضها على أسماعكم هي من البيّنات والواضحات المعروفة في أجواء البلد قبل خمس عشرة سنة؛ فهذا الكلام الذي أحدّثكم به الآن لم يكن شيئاً جديداً على أحد في هذا البلد قبل خمس عشرة سنة، لأن الجميع كانوا يلمسونه بأنفسهم؛ لكن جيلاً شاباً لم يدرك ولم يلمس تلك الظروف، قد نزل اليوم الى الساحة.

وزعزعة الأمن الإعلامي والأمن السياسي من قبل العدو، قد أصبح اليـوم عـلى درجة من الشدّة بحيث أوشك أن يطمس أو يحول دون اطّلاع جيل الشباب على هذه الحقائق التي كانت قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة من الواضحات المعروفة لدى الجميع(١).

الأمن ضرورة بشرية

قوى الأمن الداخلي قطّاع أساسي ومهم؛ فلو أردنا تلخيص ضـروريات الحـياة الإنسانية في فصول أساسية وإرجاعها مثلاً إلى بابين أو ثلاثة، أو أربعة أبواب على أقصى الإحتمالات، يختص أحد تلك الفصول بموضوع (الأمن). فإذا انعدم الأمن لا يلتذ الإنسان بطعامه، ولا يأنس بأسرته، ولا ينتفع بعمله ودخله، إذا انعدم الأمن انعدم معه كل شيء، الأمن بالنسبة للإنسان كالهواء يحتاجه على الدوام، وإذا فقد المجتمع حالة الأمن يصاب بالاختناق، وكأنه فقد الهواء، هذه هي أهمية الأمن.

كما أنّ الأمن ضروري للجميع؛ فليس الأمن في طهران أوجب من أمـن أهـالي المناطق الحدودية في جنوب البلاد أو شرقها أو غربها. وليس أمن الناس المترفين من أصحاب الثروات والإمكانات أوجب من أمن العـامل الذي يـعيش عـلى الأجـور اليومية. إذن فالأمن ضروري للجميع، وقوى الأمن أيضاً للجميع.

إنّ قوى الأمن في عهد النظام الطاغوتي المتجبّر كانت مكرّسة لحفظ أمن الطبقات الخاصّة، من غير اهتمام بما يجري على سائر أبناء الشعب! وقد عشتُ في عهد النظام السابق منفياً في المناطق الحدودية وكنت ألحظ بنفسي الأوضاع التي يعيشونها، حيث كان الأمن فيها يوكل إلى الأوباش والأراذل في المنطقة! وكان الأمن فيها يعني أمن كبار الملاكين والاقطاعيين، ولم يكن للآخرين حق في الأمن. ولهذا السـبب كـان

(١) من كلمد ألقاها في زيارة تفقدية لبعض المناطق الحـدودية فـي : ٢٠ جـمادى الأولى ١٤٢٠ هـ - مشهد .

المتنفّذون في مختلف مناطق هذا البلد وخاصّة في القرى يضربون عبيدهم وعمّالهم، ويقتلونهم ويحبسونهم ويحرمونهم حق الحياة، ويسلبون أمنهم وأمن زوجاتهم وأولادهم من غير أن يعترض عليهم أحد.

وإذا ما أقام أحدهم دعوى في مركز الشرطة تنقلب الإدانة ضده! بمعنى أنّ الأمن كان أمن طبقات خاصّة، لا الأمن العام.

ولو فرضنا أنّ المدن الكبرى كطهران وغيرها كانت الشرطة فيها تراقب الأسواق والشوارع في كل مكان، ولكن في الحقيقة أنّ هذا الجهاز الضخم الذي تم اعداده آنذاك لحماية أمن البلد، كان هدفه هو ذاك. لم يكن عدد العناصر المؤمنة والمخلصة والخدومة قليلاً يومذاك، وكنا نعرفهم عن قرب، وكان الأفراد الصالحون كثيرين؛ إلا أنّ الزعامة لم تكن ترغب بتوفير الأمن لعموم الشعب.

أمّا في النظام الإسلامي فلا تسير الأُمور وفقاً لهذا المنوال؛ لأن الأمن فيه يعني أمن جميع الناس.

إنّ الأمن ضرورة حيوية للإنسان في جميع شؤون حياته، سواء في حال العبادة، أم في حال البناء، أم في حال التجارة، وفي حال أي نشاط آخر يريد الإنسان ممارسته يكون بحاجة إلى الأمن. وهنا تتجلى أهمية قوى الأمن الداخلي.

أنتم أيها الأُخوة العاملين في هذا الجهاز، كلما تطورتم من حيث الإقتدار واشتدت قبضتكم في ملاحقة العناصر المخلّة بأمن البلد، وكلّما سموتم من حيث الأخلاق والشرف والنجابة والأمانة والنزاهة، فليس ذلك بكثير[1].

إنّ من أهم خصائص الحياة الإجتماعية، وأكثرها ضرورة وإلحاحاً هو «الأمن». فلو انعدم الأمن لفقد المجتمع الكثير من خيراته. وقوى الأمن هي التي تنهض بمهمة توفير الأمن لجانب عظيم من الحياة الإجتماعية والفردية لأبناء الشعب. وهذا ما يجب أن تعتبرونه من نعم الله عليكم. فيجب على من يخدم في هذه القوات ويرتدي

---

(١) من كلمة ألقاها في: ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ بجمع من قادة وعناصر قوى الأمن الداخلي.

هذا الزي أن يعتبر هذه الخدمة نعمة إلٰهية، وأن يعرف قدر هذه النعمة. وتقدير النعمة هي أن يكرس ذاته لهذه المهنة حقاً وحقيقة[١].

الأمن شيء واقعي وملموس وهو حق

إنني أعتقد أنّ قضية «الأمن» تقف في طليعة حقوق الشعب، وهذا ما يشعر به أبناء الشعب أنفسهم أيضاً؛ أي لو انعدم الأمن لم يعد لدى الشعب شعور بالسعادة والعيش الرغيد. من هنا فإنكم تشاهدون في بعض المراحل التاريخية ركون الناس لسلطة أحد الجبابرة كي يوفّر لهم الأمان بالرغم مما يخلّفه حكمه من آلام ومشقات. إذن، فالأمن مهم إلى هذا الحد.

إنّ الأمن أمر واقعي وملموس وذو مفهوم واسع للغاية؛ فهو واقعي بحيث إذا ما توفر لم يُشعر به، شأنه شأن السلامة، فهي متى ما توفرت لم يشعر بها الإنسان، ولكن بمجرد أن يصاب المرء بالصداع ـ لا سمح الله ـ إذ ذاك يدرك ما تعنيه الصحة بالنسبة له. وقد ورد في المأثور: «**نعمتان مجهولتان: الصحة والأمان**»[٢].

فبمجرد اختلال الأمن في أحد مفاصل الحياة فإنّ أثره يظهر على حياة النـاس، فالأمن شيء واقعي وملموس ولا يمكن تصويره بالأذهان ولا يتحقق عـن طـريق النسج الفلسفي الذي قد يطرحه بعض المثقفين على المستوى النظري أو حتى بعض البحوث التجريبية، فالشعب ينشد الأمن الحقيقي وبأوسع مدياته، فماذا يعني ذلك؟ إنّه يعني أنّ أبناء الشعب يطمحون للحصول على الأمـن فـي مـقر العـمل وفـي البـيت ولأبنائهم في المدارس وفي ملاعب كرة القدم وفي الطرقات وفي القرى وفي المدن والشوارع، انظروا إنّه عبء ثقيل وباهظ للغاية يقع على عاتقكم، ولا يقتصر الإخلال بالأمن على المَواطن التي تقدم ذكرها، بل إنّ بعض مـوارده تـمتد لأمـور أخـرى؛

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع قوى الأمن الداخلي في : ٢٨ جمادي الثانية ١٤٢٠هـ ـ طهران .
(٢) شجرة طوبى: ٢ / ٣٦٨.

فالبطالة والادمان على المخدرات وترويجها والألاعيب السياسية غير المسؤولة للباحثين عن الجاه، والتدخلات الأجنبية وتفاعلاتها كلها من عوامل الإخلال بالأمن، وبالرغم من عدم صلتها بكم لكنّكم تتحملون مسؤولية النهوض بهذا العبء الثقيل بكل صلابة وعزيمة.

فعليكم النزول إلى مضمار الصراع لمقارعة عوامل الإخلال بالأمن على كافة الأصعدة، وليس هنالك قطاع يحظى بالأهمية دون غيره، بل الأمن حق عام لكل الشعب على امتداد بلدنا بمختلف قومياته ولغاته وعاداته وأديانه، ناهيك عن الأذواق السياسية المختلفة، وحتى ذلك الذي يخالف ركناً مهماً من أركان النظام أو أصل النظام لابدّ أن توفروا له الأمن في محيط حياته، ولا يخرج عن ظلال هذه الخيمة سوى المجرم المتلبس بالجريمة أو ينوي ارتكابها، وعليكم أن تبسطوا هذه الخيمة فوق رؤوس أبناء الشعب بأكملهم، فهذا عمل جوهري ومن الأهمية بمكان[1].

مهمة الأمن

قوى الأمن الداخلي في النظام الإسلامي ينبغي أن تكون: «ملاذ القلوب الكسيرة»، إذ يجب على هذه القوى أن تكون ملجأً تلوذ به القلوب والأنفس الخائفة التي تشعر بوجود خطر يهددها من قبل شخص أو مجموعة أشخاص، ولابدّ أن يؤدي وجود قوى الأمن إلى اشعار المواطن بالأمان، هذا هو شأن قوى الأمن الداخلي في نظام الجمهورية الإسلامية.

ومع أنّ أعمالاً مهمّة، وجهود كثيفة واسعة، وإنجازات كبيرة قد جرت في هذا الجهاز، وخاصة في الفترة الأخيرة حيث يوجد ثمة شعور يوحي بوجود حركة حقيقية وجادّة قد بدأت لاعادة بناء هذا الجهاز من الداخل، ولتقويته معنوياً وبشرياً، وإنّ

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: اجتماع مسؤولي المجالس الأمنية للمحافظات في البلاد في : ١٩ ذي القعدة ١٤٢١هـ ـ طهران.

العناصر التي ترتكب المخالفات أحياناً تواجه بشدّة وهو موقف يحظى بتأييدنا ولابدّ أن يتواصل بشكل جاد؛ إلّا أنه لا زالت لدينا توصيات أُخرى، وهي: أن تؤكدوا جهد إمكانكم على سلامة الأجواء الداخلية لهذا الجهاز، وأن تحاولوا جهد الإمكان تضخيم المخالفات الداخلية التي تقع داخل جهاز الأمن الداخلي.

إنّ الشعب يثمّن لكم عملكم. لا تنظروا إلى ما تكتبه الصحف وما يثيره بعض الصحفيين أحياناً من ضجّة حول قضيةٍ ما فيثيرون التساؤلات حول نزاهة قوى الأمن الداخلي لأسباب واهية، لأنَّ أبناء الشعب حينما يلاحظون أنهم قادرون، في ظل الأجواء التي يوفّرها لهم الأمن الداخلي، على العمل والكسب، والدراسة، وإنّ أبناءهم يمكنهم الذهاب من هذه القرية إلى تلك في أقصى أرجاء البلد، ويأتون للدراسة، وإنّ أعمال البناء تجري في نقاط نائية وبهذا الحجم الذي نشاهده اليوم، يشعرون باستتباب الأمن[1].

ضرورة تصدي قوى الأمن

وهذا هو السبب الذي يجعلنا نؤكد على ضرورة تصدي هذه الأجهزة، سواء جهاز القضاء أم جهاز تشريع القوانين أم جهاز الأمن الداخلي، للمتلاعبين بالثروات العامة والذين لا يتورعون عن أي عمل في سبيل الحصول على الثروات المحرمة وغير المشروعة.

ثمّة من يحاول ويسعى بجد إلى خلق طبقة مرفهة ممتازة في نظام الجمهورية الإسلامية، ويحاول التسلط على الثروات العامة في أثناء حدوث تعيينات في المناصب وبمختلف الحيل وبالسيطرة على مراكز الثروة بالمكر والحيلة، وجمع الأموال والإستحواذ عليها لخلق هذه الطبقة الممتازة من المترفين البعيدين عن هموم الشعب.

---

(١) من كلمة ألقاها في: ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ بجمع من قادة وعناصر قوى الأمن الداخلي.

لقد تصدّى النظام الإسلامي بصلابة وحزم للمترفين المخلّين والمعارضين، ثم أنّه تأتي طبقة جديدة من المترفين البعيدين عن هموم الشعب لتبرز إلى الوجود من داخل النظام الإسلامي نفسه. فهل هذا ممكن؟! إنّ المخلصين من أبناء الثورة والإسلام لن يسمحوا بإذن اللّه بحصول مثل هذه الإنحرافات الكبرى.

نحن حينما نتحدث عن وجوب التصدّي للمنتفعين من الأموال الحرام، يبدي البعض قلقهم من احتمال تعرض الإستثمارات في الجمهورية الإسلامية للمخاطر. كلا، ليس في هذا أي تهديد للاستثمارات وللنشاطات الإقتصادية، بل هو تعضيد لها.

فالأجهزة القضائية، والتشريعية وغيرها من الأجهزة الأُخرى في البلد تتصدى للخارج عن القانون، لا لغير الخارج، فما الداعي لأن يخاف من لم يخرج عن القانون؟ والذي يخالف ويخاف، دعه يخاف ويشعر بفقدان الأمن[1].

كيفيّة إحلال الأمن

لغرض إقرار الأمن لابدّ لكم من تحديد الهدف والعمل في ضوء الأهداف المرسومة، ومن ثم التطبيق الدقيق للخطط المعدّة وتقويمها تقويماً دقيقاً؛ فلا يمكن اقرار الأمن عبر الأقوال، وكذا لا يمكن إثبات غيابه بالأقوال، ولابدّ أن يتم التقويم على الصعيد العملي استناداً للأرقام والاحصائيات الدقيقة الصحيحة. فعليكم تشخيص الأمر بادئ الرأي كي تفهموا موقعكم في هذا الطريق الذي تسلكونه.

وثمة أمر آخر يحظى بالأهمية لغرض مكافحة الإخلال بالأمن، وهو ضرورة التحلي باليقظة والوعي والحزم والسرعة في المبادرة والمتابعة الدؤوبة والرؤية الواحدة لكل العناصر المخلة بالأمن؛ ففقدان اليقظة سيفضي بالتالي إلى الغفلة، وحينها سينعدم الأمن حتى في بيوتكم دون أن تشعروا به. وأول البلاء عدم التحلي باليقظة، وإذا ما تتحلون بالحزم فستتعرضون للتردد والاهتزاز فتتحولون أنتم أنفسكم إلى

---

(١) من كلمة ألقاها في: ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ بجمع من قادة وعناصر قوى الأمن الداخلي.

عناصر مخلة بالأمن، وإذا ما أصيبت الأجهزة المسؤولة عن الأمن بالإهتزاز، إذ ذاك ستتحول من أكثر العوامل تشجيعاً لبروز العناصر المخلة بالأمن؛ فالحزم أمر ضروري، ويأتي بعده عنصر المتابعة، وهنا تكمن الطامّة الكبرى التي أرى آثارها في الكثير من المرافق؛ حيث تكون الإنطلاقة جيدة ولكنكم سرعان ما تلمسون الوهـن بـعد عـدة خطوات وعلى أثره يطرأ التوقف أو التراجع أحياناً، وهذا هو مكمن الخـلل، وبـهذا يتعذر استتباب الأمن، وهذا بطبيعته لا يتفق مع خطورة انعدام الأمن من جانب ومع ما يحتاجه المجتمع من أمن من جانب آخر. فلابد من المتابعة والنظر على حد سواء لكل من يسبب الإخلال بالأمن؛ فلا فرق أن يكون من مثيري الفتن والأوباش الشاذين، أو من العناصر السياسية المحترفة ذات الظواهر الأنيقة، أو ممن يتلبّس بالانتساب إلى حزب الله، أو كان عضواً بارزاً في جهاز معين؛ فعلى الجهاز المـعني بـإقرار الأمـن متابعته حتى النهاية إن كان مخلاً بالأمن. ولو توفرت هذه الصرامة والمثابرة واليقظة وعدم المحاباة في تطبيق الحق والعدالة حينها سيسطع اقتدار النظام كـالشمس، لأن الإخلال بالأمن إخلال باقتدار النظام.

يجب أن يتّسم التعامل مع العناصر المخلة بالأمن بالحزم والفطنة والتعقل وخارجاً عن إطار الألاعيب السياسية التي تلجأ إليها التيارات السياسية[١].

آثار الأمن

ولو لم يكن الأمن مستتباً فـي البـلد، فـهل يـمكن القـيام بكـل هـذه الأعـمال والإنجازات؟ إذن قوى الأمن الداخلي لها حضورها ونشاطها الفاعل، والشعب يدرك ويثمن هذا العمل. ولكن في الوقت نفسه عليكم أن لا تكتفوا بهذا؛ فإذا شعرتم بوجود مسؤول من قوى الأمن الداخلي في أحد أرجاء البلد لا يؤدي واجبه، اذهـبوا إليـه وتابعوا عمله، وإذا وجدتم لديه تقصيراً أو قصوراً فعليكم بتحرّي الأمور، وإذا وجدتم

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: اجتماع مسؤولي المجالس الأمنية للمحافظات فـي البـلاد فـي : ١٩ ذي القعدة ١٤٢١هـ ـ طهران.

ـ لا سمح اللّه ـ عند أحد اهمالاً أو تجاوزاً فلا تتغاضوا عنه، وهذه هي إحدى الحالات التي لا ينبغي التهاون فيها.

وإذا حصل وأن تهاون ـ لا سمح اللّه ـ أحد أفراد الجهاز الذي يعقد عليه أبناء الشعب آمالهم، أزاء من يخالف ويهدد أمن الناس واستقرارهم، يكون مثل هذا الشخص قد ارتكب جرماً كبيراً.

لا ينبغي التهاون أزاء هذه الأمور، حتى تلبي قوى الأمن الداخلي الطموح الذي يرتجيه النظام الإسلامي منها؛ أي أن تكون قوية وشامخة وعزيزة وتتصف بالرأفة والرحمة، وأن تكون على أهبة الإستعداد في كل مكان لتجابه بحزم وصلابة وشجاعة كل من يهدد أمن الناس، وتعامل برأفة ورحمة أبويّة وأخويّة كل من يتعرض للتهديد.

ثواب رجال الأمن

وإذا ما تحقق هذا الطموح يرغد البلد حينها في جو من الراحة والأمان، ويتسنى للجميع أداء أعمالهم وواجباتهم، وعند ذاك ينعكس عليكم الخير والمردود المعنوي لكل عمل وجهد، وتكونون شركاء في تحققه.

لا ينبغي للمرء تجاهل الثواب الإلٰهي ﴿**وما عند اللّه خير وأبقى**﴾[1] وهو الجانب المهم، دون الأُمور الدنيوية فهي ليست بالمهمة حقيقةً.

اعلموا أنّ كل ليلة وكل ساعة وكل لحظة تكابدون فيها العناء والمشقة والمراقبة، يقيدها الكرام الكاتبون في سجل عملكم، ويأتيكم عندما تكونون بأمس الحاجة إليه. وحسن العاقبة إنما يكون لمن يسير على هذا الطريق بهذه السيرة. والبلد اليوم بحاجة إلى مثل هذه الجهود المخلصة، خاصة وأنّ الغالبية العظمى من أبناء الشعب تسير وبكل شرف وفقاً لأحكام الإسلام وقوانينه ولا يضمرون المخالفة.

أما تلك الفئة الخارجة عن القانون فلابدّ من التصدّي لها. وهذه المهمة مطلوبة من

---

(١) سورة القصص: ٦٠.

الجميع؛ ويقع قسم منها على عاتق قوى الأمن الداخلي، والقسم الآخر على عـاتق السلطة القضائية. ولا تتغاضوا عن الخارج عن القانون ولا تتهاونوا في التـصدّي له؛ حتى تبقى جذوة أمل في قلوب المتضررين من هذه المخالفات.

لا أمن للمجرم والخارج عن القانون

في النظام الإسلامي يجب أن يشعر المذنب بفقدان الأمن. وكل نظام يخاف فـيه البريء من العقاب، وينعم فيه كبار المجرمين بالأمن والراحة فـهو نـظام مـنحرف، ويجب أن لا نسمح بأن يتحول نظامنا إلى نظام من هذا النمط.

في نظامنا يجب أن يشعر المجرم والخارج عن القانون والمـتعدي ـ أيّـاً كـان ـ بالقلق، وليوقن أنّ قبضة العدالة ستنقضّ عليه عاجلاً أم آجلاً.

يجب أن تكون قبضة العدالة قوية، وجهاز القضاء يجب أن يكون قـوياً، وقـوى الأمن الداخلي يجب أن تكون قوية ضمن الاطار الذي رسـمه لهـا القـانون؛ القـوة والإقتدار والقبضة الفولاذية واجبة في هذا الموضوع، اليد الخشنة مضرة عند قـطف الأزهار ولكن لابدّ منها عند نقل الصخور. أثـيروا الخـوف فـي نـفوس المـجرمين والخارجين عن القانون، وما الذي يمنعكم من ذلك؟

قد يقال إنّ القانون لا يبيح لنا ذلك. وأنـا هـنا أعـرض عـلى مـجلس الشـورى الإسلامي وأُخاطب النواب المحترمين أنّه إذا كان القـانون لا يـبيح لجـهاز القـضاء ولجهاز الأمن الداخلي التصدّي للثروات المتضخمة، عليكم أن تسنّوا لهم القـوانـين المناسبة بأسرع ما يمكن. أنا أحتمل وجود نقص من النـاحية القـانونية فـي بـعض الحالات؛ إذ سبق وأن وقعت مثل هذه الحالات ولاحظناها بأنفسنا.

إذا ضعفت حالة التوجّه نحو العدالة الإجتماعية، فإنّ أي نشاط يجري في البـلد يؤدي إلى الإضرار بالطبقات الضعيفة وعموم الشعب، وتنعكس فوائـده عـلى عـدد معدود من المحتالين المتجبرين النفعيين، وعـلى الذيـن يـعرفون الطـرق القـانونية

ويجيدون أساليب التحايل عليه. إنّ قسماً من هذه المهام يقع على عاتق الجميع، أما القسم الأكبر منها فيقع على عاتق الأخوة الأعزاء في قوى الأمن الداخلي.

تابعوا بجد طريق الإصلاح والتكميل والتوسيع الكيفي، وكذلك التوسيع الكمي الذي تستدعيه الضرورة في جهازكم، كما يستشعر منذ مدّة ـ ولله المنّة ـ أنّ ثمّة حركة إصلاحية قيد التنفيذ في قوى الأمن الداخلي. عليكم بمواصلة هذا النهج بقوّة وحزم وسيكون الله في عونكم. كما ينبغي لمسؤولي الميزانية والإسناد الوقوف على أهمية هذه القضية وتقديم العون إلى الحد الذي يستوعبه البلد. (١)

أهداف الأعداء من زعزعة الأمن

أريد أن ألفت أذهانكم يا شباب اليوم الى هذه الحقيقة، وهي أنّ العدو يحاول بهجومه الإعلامي والسياسي الجارف إخفاء حتى مثل هذه الحقائق الواضحة التي كانت بالأمس أمراً معروفاً لدى أبناء الشعب الذين يشكلون اليوم الأكثرية؛ بالأمس وقفت جميع القوى القادرة على القيام بأيّ عمل الى جانب العراق الذي دخل الحرب ضدّنا بهدف زعزعة الأمن على حدودنا. وهناك من يحاول ـ عن جهل أو بدوافع خيانية ـ أن يزيل من ذاكرة الشعب الإيراني مدى الخسائر التي سبّبها ولازال يسببها العداء الأمريكي لهذا الشعب، ويحاولون إنكار وجود مثل هذه الخسائر! فأمريكا قد ساعدت العراق ـ وهكذا ما كنّا نستشفّه حينذاك بواسطة تحليلاتنا، وقد ظهرت صحة تلك التحليلات بعد الحرب حين نشرت أخبار وإحصائيات ومعلومات تلك المساعدات تفصيلياً ـ تقنياً وتسليحياً، وفي رفده بمعلومات عن أساليب الحرب، وقدّمت له العون المالي المباشر وغير المباشر، وكذلك ساعده حلف الناتو، وساعدته الكثير من البلدان العربية من أجل إسقاط أو إركاع هذا النظام الثوري عبر الضغوط الناجمة عن زعزعة الاوضاع الأمنية؛ ولكن الشباب وأصحاب النوايا الصادقة

---

(١) من كلمة ألقاها في : ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ بجمع من قادة وعناصر قوى الأمن الداخلي.

والخيّرة من أبناء هذا البلد، مـن أفـراد التـعبئة الشـعبية وحـرس الثـورة والجـيش والمؤمنين الخيّرين الذين أبقوا جذوة الهمم ملتهبة خلف الجبهات، استطاعوا التغلّب على جميع المؤامرات المعادية وتوجيه ضربة موجعة للنظام المهاجم ولكل القـوى التي ساندته كأمريكا والإتحاد السوفياتي وغيرهما، وإبراز الشعب الإيـرانـي أمـام العالم بصفته بطل تلك المرحلة، وإعادة الأمن ـ باعتباره أكبر نعمة إلهية ـ الى ربوع هذا البلد، وإقرار الأمن على الحدود وفي المدن التي كانت تحت وطأة القصف المعادي ـ حيث كان نصف مساحة هذا البلد تقريباً يقع تحت طائلة القصف المعادي ـ وتوفير الأجواء الآمنة لأبناء البلد رجالاً ونساءً وكسـبةً وعـلماء وطـلاّباً وعـمالاً وسـاسةً ورؤساء ومرؤوسين والى كل من يحتاج الى الأمن في حياته، وحتى للذين يجحدون أهمية هذه النعمة؛ ومعنى هذا هو أنّ القلوب المؤمنة المليئة بالعزم الإيـماني الراسـخ لهؤلاء الشباب وفّرت الأجواء الآمنة لأبناء الشعب كافّة، إلّا أنّ العدو لم يـيأس ولم يتخلَّ عن السعي وراء مآربه؛ وإذا كنّا نظن أنّ عهد توفير الأجواء الآمنة قد انتهى، فهذا الظن في غير محلّه؛ فالعدو يحاول زعزعة الأمن حيثما استطاع، ويسعى الى فرض الإضطراب الأمني متى ما أتيحت له الفرصة. كما لاحظتم كيف أنـهم حـصلوا عـلى ذريعة تافهة ـ أو أنهم اختلقوها بأنفسهم ـ في شهر تموز الماضي واستغلّوها لتـوتير الأوضاع الأمنية في طهران؛ فهم قد يختلقون مثل هذه الذريعة، أو لنفترض أنـهم لم يختلقوها فإنهم يستغلون الذرائع البسيطة لإثارة الإضطرابات فينزلون الى الشوارع ويحطمون الزجاج ويشعلون النار في السيارات وفي المحلات التجارية ويـرعبون الناس. وهذا يعني أنّ العدو لا ييأس ولا يكفّ عن الإخلال بالأمن.

أمّا الدعوة التي يذهب إليها البعض في التنكّر لأهمية ولزوم وجود العناصر المؤمنة الضامنة لاستتباب الاوضاع الأمنية، وهو ما أثبتته منذ أول الثورة حتى يومنا هـذا، فهي دعوة غير عقلانية أو هي دعوة خيانية، ولا تخرج عن أحد هذين الاحتمالين؛ فوجود القوة الكفيلة بتوفير الأمن لهذا الشعب وهذا البلد وكل عمل بنّاء وحيوي فيه ضرورة لكل شعب كضرورة وجود الماء والهواء؛ إلّا أنّ هناك حفنة من الأشـخاص

تريد إنكار هذه الضرورة. فالقوات العسكرية وقوى الأمن الداخلي والتعبئة الشعبية كلها مؤمنة ومخلصة، وسند لا يمكن المساس بها؛ فقواتنا العسكرية المخلصة ـ الجيش والحرس ـ تضم أعداداً غفيرة، وقوامها الإيمان، وهذا أمر لاشك فيه، ولكن هناك فرق بين القوات التي تنزل الى ميدان الدفاع من منطلق الواجب العسكري، وبين القوات التي تنزل الى ميدان الدفاع انطلاقاً من الواجب الإيماني والحب وامتثالاً للدوافع العاطفية المنبعثة من أعماق الروح؛ وتلك هي قوات التعبئة الشعبية.

الأمن الإقتصادي

يدور الحديث أيضاً هذه الأيام حول الأمن الإقتصادي، وهو رأي صائب طبعاً ونحن ندعمه؛ إذ إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأهمية الأمن الإقتصادي لبلدنا ونرى ضرورة توفير الأجواء الكفيلة بتحقيق العمل الإقتصادي والنشاط الإقتصادي والبناء الإقتصادي والإزدهار الإقتصادي من أيّ نوع كان، ليتسنّى للراغبين ممارسة نشاطاتهم في هذا المجال بأمان. وقد اتفق ـ والحمد لله ـ كلّ من الجهازين القضائي والتنفيذي على النهوض بهذه المهمة وسأساعدهما أنا أيضاً على تحقيق هذه الغاية التي تعتبر ذات أهمية كبيرة للبلد. وأؤكد هنا أن لا يتصور البعض أنّ توفير الأمن الإقتصادي يعني فتح الأبواب أمام الإنتهازيين والنفعيين والطفيليين الإقتصاديين؛ فالأمن الإقتصادي لا يعني تجاهل القوانين والأنظمة الصحيحة، وإنّما معناه تطمين أيٍّ من أبناء الشعب يريد أن يمارس نشاطاً اقتصادياً ـ سواء في الحقل الصناعي أم الزراعي أم الإستثماري أم التجاري ـ الى أنّه لن يتعرّض للمضايقة من أيّ أحد كان. لكنه لا يعني أنّ الذين استفادوا على نحو غير مشروع من المنعطفات والتقلبات الإقتصادية في زمن الحرب أو في زمن البناء وكسبوا ثروات غير مشروعة، سيستطيعون القيام بمثل هذا العمل غير المشروع تحت غطاء الأمن الإقتصادي؛ فالأمن الإقتصادي لا يعني فوضى وانفلات الوضع الإقتصادي، ولا يعني فسح المجال أمام أهل الدهاء والإنتهازيين الذين يتربّصون بكل فرصة لملء جيوبهم بطرق

غير مشروعة.

كل استثمار يجيزه القانون يجب أن يحظى بالأمن. ويجب أن لا يحصل تصور بعدم وجود أمن اقتصادي حتّى الآن من قبل المسؤولين أو من قبل الاجهزة القانونية المختصة، بل إنّ انعدام الأمن الإقتصادي أكثر ما كان يسببه الإنتهازيون والنفعيون؛ فحيثما وجد النفعيون تجد هناك خللاً في الأعمال مع وجود حالة من فقدان الأمن. ومعنى هذا أنّ الأمن الإقتصادي مهم ونحن نعتقد بمدى ما يتّسم به من أهميّة.

الأمن السياسي

أمّا الأمن السياسي فمعناه أنّ التفكير والمعارف السياسية في المجتمع يجب أن تكون واضحة وبعيدة عن النفاق والإزدواجية، ويعني الأمانة من قبل القائمين على بيان القضايا السياسية للشعب بحيث لا يقع منهم كذب أو خداع أو زيف في كتابة وتوزيع ونشر المعارف الفكرية للمجتمع، وأن لا يمزجوا سمّاً بالطعام الذي يبدو في ظاهره لذيذاً؛ فالذي يسخّر قلمه ليجحد عشرين سنة من السعي والجهاد المرير والتضحيات السخية لهذا الشعب ضد القوى الغاشمة الناهبة المتسلّطة المعادية، إنّما يبعث الفوضى في الأمن السياسي للبلد ويوجِد فيه نوعاً من البلبلة الفكرية. والذي يستفيد من الإمكانات التي يوفّرها له القانون وبيت المال ويسخّر قلمه لتبرير مآرب رؤساء وساسة الدول المعادية ويقدّمها للقراء بقوالب مقبولة على الظاهر، فهو في الحقيقة يخلق بلبلة سياسية وفكرية، ومثله كمثل قاطع الطريق أو الأشرار الموجودين على الحدود؛ لأن هؤلاء يأتون بالبضائع المهرّبة التي توقِع الشباب في المهالك وفي الأمراض وفي الإدمان على المخدّرات؛ والذي يمارس هذا العمل لا يقلّ خطورة عنه إن لم يكن أكثر خطورة منه، لأن هؤلاء الكتّاب يضللون الناس ويحرفون الأذهان.

لقد تحدثت كثيراً عن المطبوعات والكتابات، ولا يستطيع أحد إنكار مناصرتي لحرية الفكر وحرية القلم وحرية البيان ونشر مختلف أنواع المعارف في هذا البلد، وهذا ما أعتقده، فأنا أذهب الى القول بوجوب نشر الأفكار والآراء والأذواق المختلفة

في هذا البلد بشكل صحيح وسليم؛ إلّا أنّ نشر المعارف المختلفة شيء، والكذب على الناس والتلفيق وتحريف الحقائق وأداء دور البوق الدعائي للعدو شيء آخر. والذي لا أستسيغه ولا أستطيع تقبّله في ما يخص المطبوعات هو المسلك الثاني.

لا ضير في صدور مئتي صحيفة بدلاً من عشرين صحيفة؛ فإذا كان هناك عدد من الأشخاص لديهم القدرة ولديهم آراء يودّون طرحها فهم لابدّ وأن يجدوا قُـرّاء لما يكتبون؛ ولا مانع من هذا.

أمّا إذا أخذت الصحيفة التي تستفيد من إمكانات الشعب ومن بيت مال المسلمين ومن مساعدات هذا الشعب تكتب ضد مصالح الشعب ـ عن طريق الزيف والخداع، وليس من باب نشر الآراء والمعتقدات ـ وتجعل من نفسها بوقاً دعائياً لإسرائيل أو لأمريكا في هذا البلد، فهذا أمر لا يمكن تقبّله.

إذا كان هناك من يظنون أنّ بإمكانهم تمشية أمورهم في هذا البلد من خلال دعم ومؤازرة الأجهزة الإعلامية الإستكبارية وأخطبوط الدعاية الصهيونية فهم واهمون؛ ففي هذا البلد وفي ظل وجود هذا الشعب الواعي الحيّ وهؤلاء الشباب المؤمنين يجب أن يجري كل شيء وفقاً لإرادة الشعب وإيمانه.

وليعلم الذين علّقوا الآمال على عملائهم المحليين، والذين علّقوا الآمال أيضاً على دعم وحماية أسيادهم الأجانب إنّ ما يصبون إليه مستحيل المنال؛ فهذا الشعب شعب مسلم ومؤمن وقدّم التضحيات في سبيل صيانة أمن هذا البلد وهذا النظام ليستطيع رجال الدولة فيه العمل، وليتمكّن العالم والطالب والمتعلم وكلّ ذي عمل بنّاء من ممارسة عمله. فهل من الممكن أن تتحكم إرادة الأجهزة والعناصر الجاسوسية والسياسية المعادية بمصير هذا البلد بدلاً من الإرادة الدينية الكبرى لهذا الشعب؟! ليعلموا أنّ هذا البلد بلد الإسلام، وإنّ هذا الشعب قد ثار من أجل الإسلام، وتقضي إرادته اليوم بإقرار النظام الإسلامي[١].

---

(١) من كلمة ألقاها في زيارة تفقدية لبعض المناطق الحدودية في: ٢٠ جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ.

قوى الأمن الداخلي مظهر للعزة والإقتدار والرأفة

تشكّل قوى الأمن الداخلي في الطرقات والشوارع والأزقّة وعلى الحدود والطرق العامة وفي الحارات والمحلاّت التجارية وحيثما يوجد الناس، قاسماً مشتركاً بين المواطنين والجهاز الإداري للبلاد. والحقيقة هي أنّ النموذج البارز الذي يرى فيه المواطنون في كل مكان تجسيداً للموظف الحكومي الذي يخدم الشعب هي قوى الأمن الداخلي. ولهذا فإنّ جميع الخصائص الموجودة في هذه القوات تنطبق في أذهان المواطنين ـ شئنا أم أبينا ـ على خصائص الجهاز الإداري للبلاد.

وإذا سبق لنا أن قلنا ـ ونؤكد هذا القول مرّة أخرى ـ بأنّ قوى الأمن الداخلي يجب أن تكون مظهراً للعزة والاقتدار والرأفة، فهذا في الحقيقة يرمز نوعاً ما إلى عزة واقتدار ورأفة الجهاز الإداري للبلد؛ ولكن ليس لطبقة خاصّة أو لأناس معيّنين أو لمنطقة دون سواها، وإنّما لجميع أبناء الشعب. وسبب ذلك يعود إلى أنّ هذه القوات موجودة في كل مكان. وأضيف إلى كل ذلك خاصية الأمانة على أعراض وأموال وأرواح ومنازل المواطنين ومحالّهم التجارية؛ لأن رعاية الأمانة واحدة من أهم الأعمال.

إنّ جهود قوى الأمن الداخلي هي التي تضفي عليها كل هذه القيمة والأهمية، والشعب يرى هذه بعينه ويتلّمسه. فالشخص الذي يبيت ليلته في داره مطمئن البال، أو ينام مرتاح البال آمناً على محل كسبه وإن كان بعيداً عن داره، فهو إنّما يفعل ذلك ثقة منه بكم. والشخص الذي يركب سيارته ويسير فيها لوحده ساعات عديدة ويطوي مسافات طويلة، فهو أيضاً يفعل ذلك لثقته بكم ولعلمه بحضوركم الفاعل في كل مكان، ولأنكم وطّنتم أنفسكم وتقبّلتم النهوض بهذه الخدمة الكبرى، ولأنكم على استعداد لوقايته بأنفسكم من أي خطر يهدّده. وهذا ما يجعل المواطن يشعر بالأمن والطمأنينة.

= مشهد .

وهذا مفخرة كبرى لكم[١].

إنّ المهام والمسؤوليات الّتي تضطلعون بها كبيرة وخطيرة في نفس الوقت، وقد ورد في الحديث الشريف **«أفضل الأعمال أحمزها»**[٢] أي أشدّها. وانطلاقاً من هذا الحديث فإنّ الأجر والثواب المترتّب على هذه المهام والمسؤوليّات الّتي تتحمّلون أعباءها أيضاً كبير، كما أنّ الشعب هو الآخر يقدّر ويثمّن دوركم هذا.

لا شكّ ولا ريب في أنّ قوى الأمن قد أحرزت تقدّماً كبيراً على كافّة المستويات، وتغيّرت تغيّراً ملحوظاً عمّا كانت عليه في السابق، وهذه نقطة جديرة بالاهتمام ولا يمكن التغاضي عنها أبداً.

حيث نجد أنّ قوى الأمن بكافّة أقسامها تحكمها المبادئ السامية والقيم والدوافع الخيّرة. ولكن الإسلام ـ الرؤية الكونيّة الإلهيّة ـ علّمنا أن لا نتوقّف ونحن نسير نحو الكمال في نقطة معيّنة، وألّا نقنع بأيّ مستويً من التطوّر والكمال. ومن هذا المنطلق يجب عليكم أن تواصلوا مسيرتكم باتجاه الرقيّ والكمال دائماً وأبداً، وأن تربّوا أنفسكم وتطوّروها سواء ما يخصّ الجانب الشخصي أو ما يخصّ الجانب الإداري والتنظيمي، وأن تتخلّقوا بالأخلاق الإلهيّة، وأن تحرصوا على أن تكونوا أكثر تقويً وأكثر لطافةً وأكثر نزاهةً، وأن تحفظوا أنفسكم من الوقوع في مستنقع الرذيلة والإنحراف.

مواصفات قوى الأمن

هناك عدّة مواصفات لابدّ لقوى الأمن أن تتّصف بها، يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط:

الأولى: الإقتدار

إذ يجب أن تتّصف قوى الأمن بالإقتدار. ولا نعني بالإقتدار الصوت الخشن

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع قوى الأمن الداخلي في: ٢٨ جمادي الثانية ١٤٢٠هـ ـ طهران.
(٢) بحار الأنوار: ٦٧ / ١٩١.

والأسلحة المتطوّرة ولا نعني به الضربة القاضية، فهذا اللّون من الإقتدار الظاهري ليس اقتداراً في حقيقته، وإنّما الإقتدار الّذي نقصده هو أن تتوفّر ظروف موضوعيّة معيّنة تولّد لدى قوى الأمن شعوراً باقتدارها وشوكتها، وتجعل أبناء الشعب يعون ويتفهّمون وظيفة ودور قوى الأمن وهو توفير الأمن والإستقرار على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الإجتماعي؛ ومن جهة أُخرى لابدّ لهذه الظروف أن توحي للعدو الّذي يسعى للإخلال بأمن واستقرار البلاد بأنّ قوى الأمن قويّة ومقتدرة.

الثانية: العزّة

فينبغي أن تكون قوى الأمن عزيزة في أنظار الجماهير. وهذا الاعتزاز ينشأ من سلوكيّة قوى الأمن وطريقة تعاملها مع أبناء الشعب.

إنّ الإنسان بطبيعته إذا كان أسير شهوته وعبداً للمادّة فسيصبح ذليلاً بين الناس ويسقط في أعينهم. ومن هنا نخلص إلى هذا القول وهو أنّ عزّة قوى الأمن تكمن في التقوى والطهارة، وأن يعلم الجميع أنّ هذه القوى نزيهة لا تعير أدنى اهتمام لمتاع الدنيا الحقير الزائل.

وهذا الأمر أمر روحي ومعنوي من شأنه أن يضفي العزّة على قوى الأمن ويجعلها محطّ اعتزاز الشعب.

الثالثة: الرحمة والرأفة.

عليكم وأنتم تؤدّون دوركم في صيانة وحراسة أمن واستقرار شعبكم والذود عن أمواله وممتلكاته أن تكنّوا له الرحمة والرأفة، وأن يلمس فيكم هذا المعنى وهو أنّ قوى الأمن الّتي تتصدّى بكلّ قوّة واقتدار لكلّ من تسوّل له نفسه الإخلال بالقانون هي نفسها تتعامل مع الشعب ومع المظلومين بالرحمة والرأفة.

إذن فالعناصر الثلاثة: الإقتدار، العزّة، الرحمة إذا ما توفّرت في قوى الأمن

فستجعلها بالمستوى الّذي تكون فيه سند وعماد المجتمع. وهنا لابدّ من الإشارة إلى نقطة هامّة هي المحور الأساس لبحثنا هذا، ألا وهي مسألة الدفاع عن القيم الإسلاميّة[١].

الرابعة: الإيمان

توجد لدينا في صفوف قوى الأمن وفي القطاعات الأُخرى طاقات بشرية مؤمنة وكفوءة وذات مقدرة ووعي عالٍ ونصيب وافر من الإستعداد العلمي، ويوجد في هذه القوات أناس مؤمنون يخرجون ظافرين من الإختبارات التي يتعرضون لها بشكل يندر أن تجد له مثيلاً. ونحن على معرفة تامة بأنّ عناصر من هذه القوات تخرج مرفوعة من الإختبارات العسيرة التي تمرُّ بها حفاظاً منها على روح الأمانة. وهذه الحالة على جانب كبير من الأهمية. وإذا أرادت قوى الأمن الداخلي بلوغ الأهداف النبيلة التي تصبو إليها من خلال الإعتماد على هذه العناصر المؤمنة وعلى النظام الذي يضطلع بتربية هذه العناصر المؤمنة ـ وستتمكن بعون الله من بلوغ تلك الأهداف ـ يجب عليها تركيز جميع جهودها واهتماماتها على هذا الجانب؛ أي أن تحتسب العمل كخدمة وكواجب، وتنظر إلى الإمكانيات والصلاحيات القانونية المفوضّة إليها كوسيلة للتقرب إلى الله تعالى ...

عليكم بالتمسك بالنهج القويم والطريق الصواب، وهو طريق الواجب والقانون. حينما يكون الإنسان في مواجهة مع الناس يتخذ عمله طابعاً أكثر دقّة؛ إذ يتداخل فيه أداء الواجب، وابراز اقتدار القانون، ومنع أي تجاوز للقانون، وإظهار الحزم في أداء الواجب، وإبداء الرأفة والرحمة. لاحظوا مدى تقارب هذه الخصائص ومدى دقة الخط الفاصل بينها. وكل نجاح أحرزه هذا النظام لهذا الشعب كان بسبب رعاية هذه الخصائص. فالشخص الذي ينتسب إلى هذه القوات يواجه رعاية الواجب والقانون

(١) من كلمة أبقاها بمناسبة أسبوع قوى الأمن في : ١٣ صفر ١٤١٦ هـ.

من جهة، ويواجه قضية الرأفة والمحبة للناس الذين يتعامل معهم من جهة أخرى؛ أي أن يتشدد أزاء المخالفات ويتساهل أمام الحالات التي تقبل التساهل، إلى جانب نكران الذات وسحق المشاعر الشخصية في مقابل أداء الواجب، وإتخاذ الإمكانيات الخاصة وسيلة للتقرّب إلى الله. وحينما تجتمع هذه الأمور مع بعضها يصبح العون الإلهي حتمياً ومؤكّداً؛ فإنّ الباري تعالى قد أيّد بعونه وفضله طوال هذه المدّة شعبنا وإمامنا الذي يعدّ وبحق تجسيداً لكل هذه الخصائص(١).

الهدف من تأسيس قوى الأمن

ليعلم الجميع أنّ الهدف من تأسيس قوّة مقتدرة وعزيزة بمستوى هذه القوّة وهذا الحضور الفاعل في المجتمع هو الدفاع عن القيم الإسلامية. يجب أن يكون مبدأ الدفاع عن القيم الإسلاميّة هو الملاك الّذي يحكم قوى الأمن من الداخل، وكذا الحال بالنسبة إلى سائر المؤسّسات والدوائر الحكومية الأُخرى.

فإذا وجد في مؤسّسة من المؤسّسات أُناس متديّنون ملتزمون بالقيم يوالون الثورة الإسلاميّة ويدافعون عن القيم المعنويّة إلّا أنّهم يعيشون العزلة ويشعرون بالغربة والوحدة فهذا معناه أنّ القيم الإسلاميّة ليست هي الحاكمة على أجواء هذه المؤسّسة.

وفي المقابل إذا كان هناك من يناهض القيم الثوريّة والإسلاميّة ويعمل ضدّها، ويفتقر إلى التقوى والأمانة والطهارة، ولا يراعي الأحكام الإسلاميّة ومقرّرات الشارع المقدّس، ولا يعير أيّ اهتمام للدّين والصلاة والشعائر المعنويّة لكنّه يعيش الغربة والوحدة ويعاني من العزلة، فهذا معناه أنّ الأجواء في ذلك المكان تحكمها القيم الإلهيّة والإسلاميّة، إذ يجب على كافّة أجهزة ومؤسّسات الدولة أن تجعل مسألة الدفاع عن القيم الإسلاميّة هدفها الأوّل والأساس.

وإذا كان الناس المؤمنون المتديّنون الملتزمون بالقيم الإلهيّة والإسلاميّة يعيشون

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع قوى الأمن الداخلي في: ٢٨ جمادي الثانية ١٤٢٠هـ ـ طهران.

في راحة وطمأنينة فهذا يعني أنّ الوسط الإجتماعي الّذي هم فيه تحكمه القيم والمبادئ.

إنّ من أهمّ واجبات النظام الإسلامي هي تحكيم القيم في الأرض، والآية الكريمة ﴿**الّذين إن مكّنّاهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر**﴾[١] ناظرة إلى لزوم تحكيم القيم في الأرض، فإذا أمر الحكّام والأُمراء وأُولوا الأمر الناس بالمعروف ونهوهم عن المنكر وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ففي مثل هذه الحالة سوف تسود القيم وتكون هي الحاكمة.

إنّ كلّ مجال حقّقنا فيه نجاحاً أو تقدّماً ملموساً فهو بفضل وبركة سيادة القيم الإسلاميّة في ذلك المجال، وفي المقابل إذا كنّا قد أخفقنا في مجال ما، فإنّ السبب في هذا الإخفاق هو عدم سيادة ومراعاة القيم الإسلاميّة في الأحكام والمقرّرات الدينية والأخلاقيّة.......

يجب أن يرى الناس فيكم المثل الأعلى للتقوى وحسن السيرة والنزاهة والعداء لكلّ أنواع الزيغ والضلال، سواءً كنتم في المخافر الحدوديّة أو في العاصمة أو في القرية أو أيّ مكان آخر. ويجب عليكم أيضاً أن تُلقوا الرعب والخوف في قلب الإنسان الفاسد الّذي يرشي ويرتشي، وفي نفس الوقت عليكم أن تكونوا سبباً للراحة والطمأنينة للإنسان المتّقي الصالح، فيستأنس بكم ويشعر بالسكينة لوجودكم وكلّه أمل بالعيش بسلام في بيئة اجتماعيّة صالحة في ظلّ حمايتكم.

إنّ ما يريده الإسلام والقرآن هو أن تتحلّى قوى الأمن بهذه المواصفات والمعايير. وكلّنا أمل ورجاء في أن تكون قوى الأمن بهذا المستوى كما أنّنا على قناعة تامّة بأن تسير هذه القوى بفضل اللّه ورعايته وببركة وجود العناصر المؤمنة، الخيّرة، الصالحة والخطط والبرامج المثمرة والسليمة نحو الأفضل، وأن تواصل مسيرتها على هذا النهج

---

(١) سورة الحج: ٤١.

القويم[١].

الوحدة الوطنية من عناصر استتباب الأمن

إنّ الوحدة الوطنية من عناصر استتباب الأمن؛ فعليكم بذل الجهود في هذا السبيل، وهذه هي مسؤوليتكم، وإن كانت سائر المرافق تتحمل المسؤولية أيضاً من قبيل المنضومات الإعلامية وأئمة الجمعة والاذاعة والتلفزيون، غير أنّ ساحة العمل في هذا المضمار بجانبها الأعظم هي بأيديكم؛ فعليكم السعي لئلاّ يطرأ الخلل في هذا المجال.

ما أشعر بأهميته الآن ـ ناهيك عن التهريب وغيره ممّا ينجم عنه من أضرار وآثار تشهدها بعض حدودنا وأماكن مختلفة ـ هو التآمر الذي ينبغي أن يشغل أذهانكم وأفكاركم، فالذين يخططون لهذا العمل الخبيث يبذلون مساعي حثيثة وينفقون أموالاً طائلة لتضليل أفكار المسؤولين ـ فهم لا يركّزون الآن في خطابهم على الشعب ـ على مختلف مستوياتهم لئلا ينتبهوا لما يدور حولهم فيبادروا لأداء مسؤولياتهم، من هنا فإنهم يثيرون ضجة عارمة إذا ما حاول أحد الحديث عن وجود مؤامرة تستهدف الثورة والشعب الإيراني.

عندما تتحدث الجهات الرسمية والمخابراتية في أمريكا وأوروبا وتصرّح بعدائها لنظام الجمهورية الإسلامية وتنفق الأموال الطائلة لإنشاء محطة إذاعية مناهضة للنظام ـ وهذا ما سمعته بنفسي صدفة من إحدى الإذاعات التي تمولها وكالة المخابرات الأمريكية، وإن كان ليس ثمة داع لأن يصرحوا بذلك، فالجميع يدركون مواقفهم ـ وكذلك التصريح بالدعوة لتغيير النظام والدستور، غاية الأمر أنهم يدعون إلى تغيير هادئ للنظام؛ فإذا ما صرّحوا هم بذلك، فلماذا نغمض نحن أعيننا؟! حسناً، فما الذي يحفزنا يا ترى ويثير فينا الهمة والاندفاع؟ فلماذا لم نبصر عدونا ونبري لمواجهته، فهل من مسوغ لنا أن نفتعل أعداءً في الداخل فتتحامل مختلف التيارات على بعضها ويهاجم كل منها الآخر ويتخذ منه عدواً مباشراً؟!

---

(١) من كلمة أبقاها بمناسبة أسبوع قوى الأمن في: ١٣ صفر ١٤١٦ هـ

وهل يا ترى أنّ هذا التصرف يتسم بالعقلائية، ويمثّل أسلوباً لإدارة شؤون البلاد؟! من مسؤولياتكم محافظة بعضكم على البعض الآخر، وعلى أجهزة البلاد أن يحافظ بعضها على بعض؛ فلا تدعوها تضعّف إحداها الأخرى، ولا تفسحوا المجال للآخرين في الخارج أن يضعفوا هذه الأجهزة؛ فلو افترضنا قيام القوى الأمنية أو وزارة الداخلية أو الحرس الثوري بواجباتهم في حين عجزت السلطة القضائية عن النهوض بمهامّها، فإنّ وضعنا لن يرسو على حال أبداً، وكذا لو قامت السلطة القضائية بمهامها وكذا وزارة الداخلية والحرس، في حين عجزت قوى الأمن عن النهوض بمهامها، لن يرسو وضعنا على حال أبداً، ولو أريد لجميع هذه المنظومات أن تنجز أعمالها على أحسن وجه فإنّ ذلك يستدعي تجنب إضعافها.

فعلى مختلف الأجهزة أن يحافظ بعضها على البعض، ويسند بعضها بعضاً، وتتصدى معاً للعناصر التي تعمد إلى إضعاف مواقف الدولة[١].

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: اجتماع مسؤولي المجالس الأمنية للمحافظات في البلاد في : ١٩ ذي القعدة ١٤٢١هـ ـ طهران.

السلطة التشريعية

مجلس الخبراء[١]

أهمية مجلس الخبراء

إنّ لعمل مجلس الخبراء أهمية بالغة. فقد تكون هناك حاجة يوماً ما لشخص يأخذ بزمام قيادة وزعامة البلد. وفي مثل هذه الحالة يجب أن يكون مجلس الخبراء مستعداً لأداء واجبه. ثم يجب عليه بعد ذلك أن يراقب الشخص الذي أحرز توفر شروط العلم والعمل والتدبير لديه، أن تبقى هذه الشروط محفوظة فيه. فالخبراء تقع عليهم مهمة المراقبة ابتداءً واستدامة. عليهم أن يراقبوا ويعوا؛ فهذه الواجبات ذات أهمية بالغة.

من الطبيعي أنّ مهمّة الخبراء ليست من نمط المهام اليومية. فليس لديهم أكثر من جلسة أو جلستين في السنة الواحدة، ولكن لديهم لجان وهيئات تلتقي وتتباحث وتتداول في الأمور بين الفينة والأخرى. وعظمة مثل هذا العمل يدركها الناس الأذكياء. وقد كان الشعب الإيراني المسلم ذكياً حين أدرك هذه الحقيقة[٢].

مجلس الخبراء مظهر لحاكمية الشعب الدينية

من المسلَّم به أنّ الخبراء المحترمين الذين تصدوا لهذه المسؤولية الثقيلة بتصويت

---

(١) يتنخب مجلس الخبراء من الشعب، ومهمة مجلس الخبراء (الفقهاء) تعيين وتشخيص القائد باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والإجتماعية أو حيازته تأييد الرأي العام أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة ١٠٩.

القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازمة توفرها فيهم وكيفيّة انتخابهم والنظام الداخلي للدورة الأولى ؛ يجب إعداده بواسطة الفقهاء الأعضاء (الست) في أول مجلس لصيانة الدستور ويصادق عليه القائد (انظر المادة ١٠٨ ـ ١٠٩ من الدستور).

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة ألفية صلاة الجمعة العبادية ـ السياسية في ٩ رجب ١٤١٩ هـ ـ طهران.

من الشعب وإرادته ومعرفته، يعتبرون أحد المفاصل الأكثر حساسية في تشكيلة نظام الجمهورية الإسلامية، وكثيراً ما جرت المحاولات منذ البداية لتصوير هذا المجلس أمام أنظار الجماهير والرأي العام على أنه مجلس ذو طابع تشريفي، بيدَ أنّ مضي الزمان وحضور هذا المجلس ونشاطه المناسب في المواقف الحساسة أثبت مدى أهميته بالنسبة للنظام الإسلامي وللبلاد، وهذه الأهمية ترفع ـ بالطبع ـ من درجة أهمية الحوارات والقرارات والدراسات والأفكار التي يجري تداولها داخل هذا المجلس وبشأنه. المهم أنّ الخبراء ثقة الشعب وأمناؤه في أمرٍ يُعد أهم الأمور في النظام السياسي لبلدنا. ومجلس الخبراء ـ في الحقيقة ـ يمثّل مظهراً لحاكمية الشعب الدينية، فمن ناحية إنّ وجود هذا المجلس وتشكيله يعتمد على الشعب، وإنّ أعضاء المجلس أناسٌ عارفون بالنظام السياسي للإسلام وقضية الحكومة وفقاً للمعايير الإسلامية ولا يتعدون هذه المعايير من ناحية أخرى. وهذه صورة لما نسمّيه «حاكمية الشعب الدينية»[١].

الجمهورية الإسلامية نقيض العلمانية

ينبغي عدم تشبيه حاكمية الشعب الدينية التي تبلورت اليوم في نظام الجمهورية الإسلامية بالديمقراطية الغربية الرائجة وإن كانت فيها وجوه اشتراك، بيدَ أنّ بينها فوارق جذرية وجوهرية متعددة. فأساس الجمهوريات الغربية ـ أو ما يسمونها بالجمهوريات العلمانية ـ وما لحقها في مناطق أخرى من العالم هو جعل حق الناس عوضاً عن حق الله، أو رأي الأمة بدلاً عن رأي الدين وفتواه. وقد ابتدأ هذا النمط من الجمهوريات من فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وانتشر تدريجياً في مناطق أخرى من أوروبا، وكانت في الحقيقة حركة تقابل الأنظمة التي سبقت هذه الحقبة في أوروبا وسلسلة من التحركات التي كانت بمثابة النقطة المقابلة لأفكار القرون الوسطى في أوروبا.

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة الإجتماع السابع لمجلس خبراء القيادة في: ٢٩ ذي الحجة ١٤٢٢هـ طهران.

إنّ الجمهورية الإسلامية ـ في الحقيقة ـ على نقيض مع كلا التيارين اللذين شهدتهما أوروبا، سواء ذلك الذي كان سائداً فيها خلال القرون الوسطى أو قبل القرن الثامن عشر، أو ذاك الذي تبلور فيما بعد كردّة فعل، فما كان سائداً فيما سبق حكومات استبدادية موروثة تقوم على تسلط وسيادة قدرة أو فرد أو مجموعة قوية على مقدرات بلدٍ ما، والإسلام يرفض ذلك. أما ما تبلور فيما بعد فكان أن رأوا الحق حكراً على الإنتخاب ورأي الشعب وإرادته ولو على مستوى الشعار والطرح الفكري والنظري على أقل تقدير ـ وإن كان الواقع خلاف ذلك ـ وهذا ليس من الإسلام في شيء.

فالجمهورية الإسلامية ليست تلفيقاً من شيء يدعى الجمهورية ومن آخر يسمى «الإسلامية»، ليقول قائل إنني أكثر ميلاً للجمهورية فيما يقول آخر إنني أكثر تأييداً للإسلامية، بل بالوسع القول إنّ الجمهورية الإسلامية ليست مركباً وإنما حقيقة، فالله هو الذي أمرنا ـ على صعيد تبنّي رأي الشعب ـ بأن نحترم رأي الشعب وخياره وإرادته.

إنّ مشكلتنا في نظام الجمهورية الإسلامية لا تقتصر في أنه قد تتشاءم الجماهير أزاءنا أو يتبدّل إيمانهم بنا وحسب، بل مشكلتنا في التكليف الشرعي أيضاً وإن لم يدرك الناس ذلك، فلو صدرت منا حركة في مكانٍ ما من شأنها تضييع حقوق الناس، فحتى وإن لم يدرك أحدٌ وقوع تعرضٍ على حقوق الجماهير وكان الضجيج الإعلامي عالياً ـ كإعلام الغربيين والأمريكان مدّعي الديمقراطية. وقد شاهدتم خلال انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة حيث أزاحوا الأكثرية بالضجيج والضوضاء والصريخ وأحلّوا الأقلية مكانها ـ بيدَ أنّ مشكلتنا تكمن فيَ التكليف الشرعي، فعلى امتداد الكيان العظيم والواسع للحكومة بعرضها وطولها ـ حيث لا تتمركز الحكومة ولا تتمظهر في شخص القائد لوحده بل الجميع شركاء في حاكمية الشعب الدينية والمسؤوليات المناطة بهم على هذا الصعيد، من كان منهم رئيساً للجمهورية أو أية سلطة أخرى أو نائباً في مجلس الشورى أو ذا مسؤولية في أي مرفقٍ ـ يتمثل تكليف

الجميع في مراعاة حقوق الشعب لله، وهذان الأمران مقترنان ومتحدان معاً.

إنّ حق الناس متمخض عن الحق والتكليف الإلٰهي، وهذا أكثر السبل ارتكازاً وقوة للمحافظة على حقوق الأمة، ولو اختير الأفراد في كل مرحلة أو مرتبة من مراتب الحكومة في نظام حاكمية الشعب الدينية وفي نظام الجمهورية الإسلامية بمؤهلات تتناسب مع تلك المرتبة لن يهدر حق للناس، وبالوسع الاطمئنان لذلك، في حين من الممكن أن يصادر حق الشعب في الديمقراطيات التي ليس فيها لحق الناس واستحقاقاتهم بأصولها وركائزها فلسفة إلهية ولا تقوم على أساس التكليف الإلٰهي، فحيث إنّ الناس فيها لا يرون لأنفسهم رقيباً ولا تكليفاً ومسؤولية ربما تخلّفها الأمور التي يرتكبونها ويفهم ويعلم بها الناس لذلك يزداد إهدار حق الناس.

فائدة مجلس الخبراء

خلال فترة الانتخابات الأخيرة لمجلس الخبراء مورست دعايات عجيبة عالمياً لثني الجماهير عن المشاركة في هذه الانتخابات، فقد سعت الإذاعات الأجنبية في إعلامها وبرامجها المكلفة التي كانت تبثها على الدوام لدفع الشعب لعدم المشاركة في الانتخابات، والبعض في الداخل ـ بالطبع ـ كانوا يتناغمون معهم.

ومن أقاويل هذه الإذاعات حينها: ما الفائدة من مجلس الخبراء؟

فقلت: لو لم يكن ذا فائدة لما أنفقوا هذه الأموال لإبطال مفعوله وإفراغه من التأثير وثني الجماهير عن مجلس الخبراء. فلقد شاهدوا تأثيره، لذلك فهم يخشونه إلى هذا الحد، ولمسوا كيف أنه يبادر ويتخذ قراره في الوقت المناسب وينتشل البلاد من الأعاصير، وعليه أن يكون هكذا دائماً متأهباً لأي طارئ ويتخذ القرار اللازم في الوقت المناسب لدى وقوع أية حادثة طبقاً لتكليفه الإلٰهي.

وحيث إنهم يعلمون ذلك فهم يخالفونه[1].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة الإجتماع السابع لمجلس خبراء القيادة في: ٢٩ ذي الحجة ١٤٢٢هـ طهران.

مجلس صيانة الدستور(١)

مكانة مجلس صيانة الدستور

إنّ مسألة الإستفتاء العام مسألة مهمّة جدّاً وأساسية ومصيرية، وبالإمكان ملاحظة أهميّة الإستفتاء العام من عدّة جوانب منها:

المجلس تجسيد لآراء الشعب في إدارة هذا النظام. فلاحظوا مدى أهميّة انتخابات المجلس، فالأمر على هذا الجانب من العظمة. فينبغي أن تحظى إدارة المجلس والإستفتاء بمثل هذه الرؤية الشمولية. إذ ليست المسألة مجرّد كوننا دولة ديمقراطية لابدّ أن يدلي فيها الناس بآرائهم ويعربوا عن تواجدهم، كلاّ، بل هذا هو أساس قيام نظامنا، فتواجد الناس على هذا المستوى من الأهمّية. ولذا كما قال الإمام (رضوان الله عليه): «**إنّ المجلس على رأس الأمور كلّها**»، وهذا الإستفتاء يخصّ المجلس، لذا على كلّ شخص ابتداءً من باء (بسم الله) وانتهاءً بتاء (تمّت) أن يهتمّ بهذه المسألة وبأيّ

---

(١) جاء في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران: ...مجلس صيانة الدستور لضمان مطابقة ما يصدق عليه مجلس نواب الشورى. وهو مؤلف من:

٦ أعضاء من الفقهاء العدول يختارهم القائد

٦ أعضاء من المسلمين من ذوي الإختصاصات في مختلف فروع القانون يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى.

مدة صلاحياتهم ٦ سنوات يغير في الدورة الأولى نصفهم بالقرعة ويجري اختيار بدلهم.

لا مشروعية لمجلس الشورى ومقرراته بدون مجلس الصيانة، يتولى مجلس الصيانة الاشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية، ونواب مجلس الشورى وعلى الإستفتاء العام.

من مهام مجلس صيانة الدستور الذي يتألف من مجموعة عادلة تشرف على الانتخابات ولا تدع أي مجال للتزوير (من كلمة ألقاها بمناسبة حشد من عوائل الأسرى والمفقودين في: ١٤ محرم ١٤١٨هـ

شيء له دخل في هذا المجال.

الجميع مكلّفون.. فالشعب مكلّف بالإشتراك في الإستفتاء، وتشخيص المرشّحين الصالحين بغية انتخابهم وفقاً للموازين الدينية والشرعية والثورية وأمثال ذلك، وأن لا يُدخلوا في القضية أُموراً مثل العلاقات والقرابة والعشيرة والطائفة وما شاكل ذلك. وليعرفوا الأنسب حقّاً والأقرب إلى الموازين الإلٰهية والثورية وينتخبوه، وليتفاعلوا مع هذه القضية بحماس وشغف انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية.

وبعض الأشخاص مكلّفون بحثّ الناس وتشجيعهم. فعلى الخطباء والكتّاب ومن يحظى باحترام الناس وتقديرهم ـ وهذا التقدير من جملة المواهب الإلٰهية، فعلى من حباه الله تعالى به أن يستغلّه في مرضاته ـ أن يوجّهوا الناس ويشجّعوهم ويرشدوهم إلى الصالحين.

ولابدّ أن يراعوا في تعريف الأشخاص التكليف الشرعي، وأن لا يُعملوا أيّ علاقة غير العلقة الدينية والإلٰهية. فعلى الذين يُعرّفون المرشّحين أن لا يأخذوا بنظر الإعتبار أُموراً من قبيل: أنّ الشخص الفلاني صديقنا، أو أنّه سينفعنا وما إلى ذلك.

وعلى الناس أن يكونوا على يقظة ومعرفة وإدراك لأيّ عمل يبذله أُولئك.

ويقع على عاتق المتصدّين لعملية الإستفتاء ـ أعمّ من المسؤولين التنفيذيين في وزارة الداخلية والجهاز التنفيذي الواسع ـ مسؤوليات كبيرة، ووظيفة مجلس صيانة الدستور ومهمة الإشراف التي هي من وظائفكم كبيرة أيضاً، وأدنى تهاون في هذا الأمر الخطير يُعدّ في الحقيقة ذنباً وجرماً.

فحذاري أن تسمحوا بحدوث أيّ خلل في هذا الموضوع المهم. وفي هذا الخصوص كتبت بعض الملاحظات التي سأعرضها على السادة:

الإشراف على أساس الدستور والقانون

أوّلاً: يجب أن يكون المعيار والملاك في عملية إشرافكم هو الدستور والموازين، لا

الأذواق والرغبات الخاصّة، لا تنساقوا أبداً وراء الأذواق الخاصّة، فلو رأى شخص ـ أحياناً في نفسه ـ أنّ من الخسارة عدم كون ذلك الشخص في المجلس، أو أنّ من المنفعة وجوده في المجلس، أو كان وجوده ضرورياً، عندها سيكون قد أعمل ذوقه الخاص خلافاً للموازين والقرارات، فلا تفعلوا ذلك إطلاقاً.

إفعلوا ما يمكنكم الاعتذار منه أمام الله تعالى وأمام عباده، فلو سألكم الله تعالى: لأيِّ سبب رفضتم هذا الشخص؟ كان جوابكم: كنّا ملزمين بالعمل على طبق الموازين، وهذا ما فرضته عليَّ الضوابط، ولذا رفضت هذا الشخص، أو أنّ الضوابط هكذا قالت فارتضيته. أمّا أن تقول: هذا ما رأيته وفهمته فوجدت هذا الشخص مضرّاً، فهذه أُمور مرفوضة، فإنّ كانت على خلاف الموازين والضوابط فسوف لا تُرضي اللّه تعالى ولا عباده. إذن يجب أن تعملوا وفقاً للموازين والضوابط، ولا ينبغي لأيّ غرض أن يحول دون إعمال الضوابط.

الحزم

ثانياً: عندما يتوصّل مجلس صيانة الدستور في هذا الموضوع إلى نتيجة مطابقة للقانون والضوابط، فعليه أن يُقدم بحزم، ولا ينبغي لأيٍّ شيء أن يحول دون الإجراءات القانونية الحازمة. فكون الشخص الفلاني رأى لزوم ملاحظة ما، أو أنّ الشخص الفلاني أوصى بـ«لا ينبغي أن يكون حائلاً»، فلابدّ من العمل بشكل حاسم طبقاً للضوابط والقوانين والقرارات، فإنّ الحزم ضروري في جميع المجالات، على الأخصّ في مثل هذه الموارد التي تواجهها مختلف الأفكار والمشاعر والعواطف والمعتقدات والآراء.

مجلس صيانة الدستور صمام الأمان للنظام الإسلامي

ثالثاً: أنّ مجلس صيانة الدستور يعدُّ بمثابة صمّام الأمان للنظام الإسلامي، فهذا المجلس مهمّ جدّاً، وهذا ما ذكرته في الدورة السابقة أيضاً، والآن أرى من اللاّزم

إعادته مرّة ثانية. إنّ مجلس صيانة الدستور أحد مؤسّسات نظام الجمهورية الإسلامية، لكنّه ليس كسائر المؤسّسات حتّى يقال بأنّ المؤسّسات والأجهزة والمجاميع مختلفة، فبعضها أهمّ، والبعض الآخر يحظى بأهمّية أقلّ، ومجلس صيانة الدستور واحد من تلك المؤسّسات، كلاّ، فلمجلس الصيانة وضع خاص ومميَّز كبعض مظاهر نظام ما وكالدستور مثلاً، فإنّ لمجلس الصيانة مكانة إذا كُتب له النجاح لن يتعرّض هذا النظام إلى مخاطر الإنحراف عن الدِّين، وهذا ليس بالشيء القليل، ولا يمكن قياسه على بقيّة المظاهر.

لاحظوا حجم الضرر الذي أصابنا بسبب الإنحراف عن الموازين الدينية ابتداءً من حادثة الدستورية (المشروطة) إلى انتصار الثورة الإسلامية! فقد تأخّر هذا البلد عشرات السنين، وما ذلك إلّا بسبب الإنحراف عن الأُسس الدينية، هذا مع أنّ أساس الحركة الدستورية كان مبتنياً على الدِّين، إلّا أنّه لم تراع فيها تلك المسألة التي تحظى بالدرجة الأُولى من الأهمّية. وبعد ذلك خالفوا الدِّين والمظاهر الدينية وانهار ذلك النظام وسادت مظاهره المنافية للدِّين، وقد شاهدتم حجم الضرر الذي تكبّدناه طيلة هذه العقود من عهد الدستورية حتّى انتصار الثورة الإسلامية. فأحد الأضرار الكبيرة هو حكم السلالّة البهلوية وسيطرة تلك الدكتاتورية العجيبة والتي لم يشهد التأريخ حقّاً مثيلاً لها. فعندما لا يحظى النظام بما يضمن له البقاء على النسق الديني فإنّ هذه الأُمور ستكون بانتظاره، ليكن هذا في علمكم.

إنّ مجلس صيانة الدستور يحول دون انحراف النظام الإسلامي عن خطّ الدِّين والإسلام، ويحول أيضاً دون الخروج عن الدستور ـ الذي يأتي بالدرجة الثانية في الأهمّية، إلّا أنّه أيضاً مهمّ جدّاً ـ فالدستور يعدُّ بمثابة العمود الفقري وفي الحقيقة هو مركز السلسلة العصبيّة للنظام وهو المعيار والضابطة، ومجلس الصيانة لا يسمح لمؤسّسات النظام بالإنحراف عن الدستور، فلا يسمح بالمصادقة على ما يخالف الدستور من القوانين ويقف أمامها.

فمثل هذه المؤسّسة التي تحظى بهذا المستوى من الأهمّية جديرة بالمحافظة على

هيبتها وعظمتها وحرمتها وكرامتها. فعليكم أيّها السادة الكرام العاملين في هذا المجلس وأمثالكم أيضاً من المنتسبين إلى هذا المجلس وعلى الآخرين خارجه أن تحافظوا على هذه الهيبة والحرمة والكرامة.

الحذر من توهين المجلس

حذاري أن يصدر عن مراكز الإشراف في زاوية من زوايا البلد أمر من شأنه أن يفتح أفواه الأعداء المتربّصين، فتهتك ـ والعياذ بالله ـ حرمة مجلس صيانة الدستور، أو يتكلّم في بيان مطلب بصورة يهتك معه بعض الأشخاص ـ على سبيل الاعتراض، لا حبّاً في إرادة الخير ـ حرمة مجلس صيانة الدتسور.

كذلك على من هم خارج هذه المؤسّسة ـ من الكتّاب أو الإعلاميين ـ أن يدركوا أنّ عدم احترام وهتك حرمة مجلس صيانة الدستور والاعتراض عليه ليس بالأمر الهيِّن، ولا يمكن قبوله أو تحمّله. طبعاً إنّ مسؤولية مجلس الصيانة خطيرة جدّاً ولابدّ من إنجازها بمنتهى الدقّة وملاحظة الحدّ الأكبر من العدل والإنصاف، أي ينبغي أن يكون عمله مصحوباً بالعدل والإنصاف، وفي المستوى المقدور لمجموعة العدول العاملين في هذا المجال. ينبغي أن لا يُشاهد انعدام للعدل حتّى بمقدار حبّة الخردل، ولابدّ أن يراقب أعضاء مجلس الصيانة ويدقّقوا في عمل السادة المراقبين وما يفعلونه باسم مجلس صيانة الدستور. ومن ناحية التكليف الإلهي أيضاً فالظاهر أن يُنفّذ هذا من خلال مسؤولية هؤلاء الكرام، وهذا لابدّ أن يحتّكم على مضاعفة الدقّة والإنتباه.

سريّة المعلومات

رابعاً: ينبغي الحفاظ على سمعة الأشخاص، فلو شوهد مثلاً إشكال في ملفّات البعض، وكان هذا الإشكال يحول دون وصولهم إلى المجلس، فلا يُعمد إلى هتك حرمتهم من خلال التصريح بذلك الإشكال ونقله وإذاعته. طبعاً قد يقول البعض: لمَ رفضتم الشخص الفلاني؟ لابدّ أن تذكروا ذلك صراحة، نعم إذا كان شيئاً يستحقّ الذكر

فلا مانع منه، أمّا إذا كان من الأمور التي لا يصحُّ التصريح بها، فلا ينبغي تشويه سمعة الأشخاص بذكرها، فتقولون: بما أنّهم قالوا هذا الشيء وفرضوا علينا ذلك فلنهتك حرمتهم. كلاّ، فحرمة المؤمن في الإسلام مهمّة جدّاً، فلابدّ أن لا تنتهك الحرم.

الحذر من وصول الإنتهازيين

خامساً: لو دُقِّق في الموازين الموجودة بالنسبة إلى الممثّلين في المجلس فسوف يتمّ الحصول على هذا الشيء، فلابدّ أن تراقبوا وتحولوا دون وصول الانتهازيين وغير المؤمنين بالرسالة الثورية ومسؤوليّة تمثيل الشعب إلى المجلس، ولابدّ أن تحولوا دون دخول من يسيئون التصرّف، ويحدثون البلبلة ـ لا قدّر الله ـ إلى المجلس.

ينبغي ملاحظة أنّ مجموعة الشروط التي وضعت لابدّ أن تعطي هذه النتيجة.

يحتمل أحياناً أن تكون في شخص نقطة ضعف، ولكن ليس من الضروري أن يضخِّم الإنسان كلّ أمر صغير يشاهده في الأشخاص، فليس من الضروري أن يلاحظ الإنسان كلّ هفوة صغيرة لدى الأشخاص ويعظّمها ويقول مثلاً: إنّ فلاناً في موضع كذا ووقت كذا تحدّث بشيء، فهذا ليس صحيحاً. أو أنّه ما إن تصدر من شخص أدنى حركة أو كلمة تتنافى مع مذاق البعض حتّى يعاجلونه بتهمة مخالفة ولاية الفقيه. طبعاً ـ والحمد لله ـ أصبحت هذه التهم حالياً قليلة.

فليس الأمر بشكل تعدّ معه كلّ كلمة يتفوّه بها الشخص على أنّها مخالفة لولاية الفقيه، فحالياً قد ارتضى دستور هذه الدولة (ولاية الفقيه) كأصل مهمّ بل ومن أهمّ الأُصول، والناس يعايشون هذا الدستور وقد ارتضوه، وعلى هذا لا يمكن توجيه التهم ضدّ الأشخاص لأدنى سبب.

فلابدّ من ترك الأُمور اليسيرة التي يُعدُّ الاهتمام بها من ضيق الأُفق ويعتبر التدقيق فيها عبثاً. وإنّما المهمّ تلك الأُمور التي يخافها الجميع حقّاً، وذلك بأن يروم شخص مادّي ومدعوم من قبل النافذين والأشرار في بقعة ما بواسطة النقود وغفلة الناس وفقر

وضعف الإشراف دخول المجلس، وبعد ذلك يحاول أن يردّ الجميل لمثل هؤلاء الأشخاص الذين روّجوا له وساعدوه، فحقّاً إذا تعرّفتم على مثل هؤلاء الأشخاص فارفضوهم بلا مسامحة.

فلو شاهدتم شخصاً يفرّق النقود بين الناس أو يملأ أفواههم بالحلوى لمثل هذه الأُمور فاعلموا أنّه غير مناسب. فعندما يتّضح أنّ هؤلاء أُناس يحاولون اغتصاب منصب وضعه الدستور من أجل الناس، ويريدون بذلك مجرّد الحصول على الأُمور المادّية ونيل المتاع الدنيوي فلابدّ من الوقوف بوجههم، والموازين أيضاً تهدف إلى هذا الشيء.

إذن، فعلى هذا الأساس عمدة ما يجب توفّره في المرشّح هو الإيمان بهذا النظام وبالإسلام وبالثورة. طبعاً عندما نطرح مسألة الإيمان بالإسلام فلا نعني أنّ غير المسلمين لا يمكنهم الترشيح، كلاّ فهؤلاء كسائر الأقلّيات الدينية من غير المسلمين يمكنهم أن يرشّحوا أنفسهم طبقاً للضوابط المقرّرة، فالإيمان بهذا النظام الإسلامي وقبوله وبذل الجهد للقيام بواجبه والتعهّد بذلك شرط أساس للذين يرومون دخول المجلس، فإنّ توفّرت هذه الشروط في شخص فيمكن الإغماض حقّاً عن بقيّة الأُمور، إلاّ إذا كان أمراً منافياً للدستور، فهذا بحث آخر[1].

---

(١) من كلمة ألقاها في: ١٣ رمضان ١٤١٦ هـ بحضور: أعضاء مجلس صيانة الدستور واللجان المشرفة على الانتخابات.

مجلس الشورى[١]

واجبات نواب مجلس الشورى

يجب أن يكون لآراء ومطالب الشعب في المجتمع الإسلامي دور أساسي ومصيري في توجيه النظام الإسلامي وتحديد سلوكه العام. أي أنّ المجلس يعتبر ـ في الحقيقة ـ أحد أعظم وأهمّ المعابر وأكثرها حساسية والتي يسير فيها النظام الإسلامي نحو الأهداف المنشودة. إذن لمجلس الشورى الإسلامي مثل هذا الشأن وهذه المكانة.

مزج السياسة بالأخلاق

١ ـ **مزج السياسة بالأخلاق:** ولا ينبغي تسيير السياسة في الجهة المخالفة للأخلاق؛ لذا يلاحظ درس الأخلاق في مواقف المجلس سواء السياسية المرتبطة بالتيارات الفكرية المختلفة، أو المواقف العملية المرتبطة باللوائح والمباحثات، أو في المواقف تجاه المسؤولين؛ كأن يتم إحضار وزير إلى المجلس واستيضاحه، أو مواقف النوّاب في بداية عملهم كقضية منح الثقة التي كانت من القضايا المهمة والتي حلّها المجلس بالصورة المطلوبة. فلا يشاهد الإنسان أي نشر للذنب والخلافات والسوء في المجلس على لسان النوّاب، ولا خلق للتوّتر بين الناس مطلقاً، بل الدعوة إلى الهدوء والسكينة. وهذا شيء قيّم وفخر عظيم لكم.

---

(١) جاء في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران: ... عدد نواب مجلس الشورى ٢٧٠، للزرادشتيون نائب ولليهود نائب والمسيحيون الآشريون والكلدانيون نائب، والمسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال نائبان، ومدة إنتخابهم ٤ سنوات، وهو السلطة التشريعية في البلاد.

الرقابة والإشراف على أعمال الحكومة

٢ ـ القيام بدور الرقابة والإشراف على أعمال الحكومة، والتعاون معها إضافة إلى احترامه للحكومة الخدومة وبالذات لرئيس الجمهورية وللأعمال التي تنجز من قبلها. وأحد مصاديق ذلك هو ديوان المحاسبات، فإنني كنت حساساً وأكدت كثيراً على ديوان المحاسبات ولسنوات عديدة سواءاً أيام رئاستي للجمهورية أو غيرها، ولله الحمد فإنّ ديوان المحاسبات فعّال ويبذل جهوداً كالإشراف على بعض الأعمال التي ترتبط بميزانية البلاد وصرف الأموال ومسألة ترشيد الإنفاق وأمثالها؛ فهي أُمور قيّمة وضرورية جداً. ولاشكّ أنّ الحكومة حكومة صالحة وخدومة ومسرورة لقيام المجلس بهذا الدور، لأن المجلس سند لها وبصدد إصلاح أُمور البلاد وضبط الأُمور المالية.

الحضور الفعال والمستمر

٣ ـ تواجد المجلس في الوقت المناسب في القضايا الداخلية والخارجية الحسّاسة وعدم غيابه عن القضايا المختلفة، فعندما طرحت قضية التأثير الثقافي للأقمار الصناعية ـ ورغم أنّ هذه القضية لا تعتبر من القضايا الرئيسية في البلاد، إنّما هي قضية فصلية لكنّها مؤثرة وحسّاسة، فقد تكون بعض القضايا رئيسية أحياناً لكن ليس لها تأثيراً آني على حياة الناس، وقضايا أُخرى قد تكون غير رئيسية بل سطحية لكن آثارها عميقة ومخرّبة ـ تدخّل المجس سريعاً في القضية، ورأيت من خلال متابعتي وسماعي لمباحثات المجلس كيف واجه المجلس هذه القضية بضمير يقظ وفهم صحيح، أو في مسألة مواجهة سياسات الإستكبار العالمي الإستفزازية ومواجهة الحكومة الأمريكية المستكبرة وغيرها. فالمجلس يهتم بمعاناة وآلام الشعب، وهذا مهمّ.

٤ ـ الاهتمام والتعامل الجدّي والفعّال للمجلس مع الخطة الخمسية الثانية التي

أعدتها وقدمتها الحكومة للمجلس بعد عناء جدير بالتقدير. فالخطة ليست أمراً صغيراً أو ميزانية سنوية، بل هي هيكل الإتجاه العام لمسيرة البلاد، فهي بحاجة إلى اهتمام في جميع جوانبها، وقد اهتم المجلس بهذه الخطّة.

قارنوا مجلسنا هذا الذي يمتلك الضمير اليقظ والجهد الحسن والتحرّك في الوقت المناسب والاهتمام بالمسائل المعنوية بالمجالس السابقة في هذا البلد ـ طبعاً المجالس في عهد الطاغوت لا يصّح إطلاق إسم المجلس عليها، لأنها كانت مجالس صورية عدا بعض الدورات الأُولى ـ وقارنوه بالمجالس في العالم، فلا يوجد مثل هذا المجلس من حيث الاهتمام والدّقة ويقظة الضمير والتواجد في الوقت المناسب والاهتمام بالمسائل المعنوية، إنّه أول مجلس في العالم بهذه الميّزات.

إنّ على النائب واجبات ومحرّمات قد يلتزم بها البعض كثيراً وبعض يلتزم بصورة أقل، وآخرون ولا سمح اللّه قليلاً جداً. إذن فعلى النائب أن يأخذ بنظر الإعتبار هذه الواجبات والمحرمات.

الحفاظ على عزة الشعب

٥ ـ أن يحافظ نائب المجلس ـ بصفته نائباً عن هذا الشعب العزيز ـ على عزة هذا الشعب، لأن شغل منصب مهم يُرتب التزامات. فإننا نوّاب عن شعب هو مصداق للآية الكريمة ﴿**كنتم خير أُمة أُخرجت للناس**﴾[1]، والشعوب المظلومة في العالم تستمد القوة وتشعر بالعزّة والكرامة من مسيرته. شعب تفتخر الأُمّ فيه بتقديمها أربعة شهداء (من أبنائها) في سبيل اللّه ، ويشعر المعوّقون في الحرب والأحرار بالفخر لأنهم جند للإسلام والقرآن. فلو لم نرَ هذه القضايا في حياتنا لكان من حقنا أن لا نصدّق بها، مثلما أنّ الكثير من التضحيات وخلق الملاحم العظيمة في صدر الإسلام عندما كنا نتقلها في السابق أثناء محاضراتنا أو المجالس الخاصة، حتى أنّ نفس الخطباء أحياناً

---

(١) سورة آل عمران: ١١٠ .

لم يكونوا يُصدّقون بكل جزئياتها وذلك نظراً لعظمتها، فما نشاهده اليوم في الحقيقة له نظائر نادرة في عهد رسول اللّه ﷺ، حتى أنّ البعض منها ليس لها نظير. فلو دخلنا المجلس لرأينا نواباً لشعب بهذه العظمة والعزّة وجلالة القدر، شعب لم يركع لغير اللّه منذ أن عَبَدَ اللّه، شعب تحرّك ١٦ عاماً خلف ذلك العبد الصالح وأزال عن نفسه جميع قيود العبودية للقوى والشخصيات والمناصب في سبيل عبودية اللّه، شعب قطع الأمل من الجميع وإلتجأ إلى اللّه، فشعب كهذا عزيز حقاً «**عزّ جارك وجلّ ثناؤك**»، فالباري سبحانه وتعالى لا يترك من يلجأ إليه؛ لأن هذا من شأن اللئام الذين يتركون في المصاعب من يلجأ إليهم ويمدّ لهم يد الصداقة.

حسناً إننا بدخولنا المجلس أصبحنا نواباً لهذا الشعب، فيجب المحافظة على عزة الشعب، وحذار من التقرُب للذين لا يوالون النظام الإسلامي فتعلم أُم الشهيد وعائلته ويعلم الشاب الحزب اللهي ـ الذي يتوقّعون مشاهدتنا في روضات الشهداء أو في حسينية حزب اللّه وبيت الشهيد الفلاني ـ إننا ذهبنا إلى بيت فلان المعارض لحقيقة النظام الإسلامي.

إستغلال الوقت

٦ ـ إنّ أوقات المجلس ثمينة، فلا يجب أن تذهب هدراً، كأن لا نكون في واجبنا في الأوقات اللازمة أو أثناء المباحثات، أو أن نستغل وقت المجلس لأعمال أُخرى. إنني أقول إنّ عضوية المجلس أعز الأعمال وأسماها حتى من تحصيل العلم فضلاً عن تحصيل المال وتأمين المستقبل، وأوقات النواب ملك للمجلس وللشعب، فيجب تخصيص هذه الأوقات الثمينة للأُمور المتعلقة بالمجلس وعدم صرفها في غير أعمال المجلس، ينبغي أن ينصبّ اهتمامهم في المجلس أو في اللجان الفرعية. وينبغي على النوّاب الحضور في المجلس إلّا عند الإضطرار، فذاك بحث آخر؛ لأن اللّه سبحانه وتعالى قد جعل للصلاة والصوم حالات اضطرارية، لكن في غير ذلك ينبغي على الجميع الحضور لأداء وظائفهم بعد أن أخذوا قسطاً من الراحة والنوم والمطالعة

واستعدوا الآن لإبداء آرائهم حول اللوائح والمشاريع المقدمة من قبل الحكومة بإنصاف وبصيرة تامة ودقة بالإستعانة بآراء المختصّين. ينبغي أن لا تهدر دقيقة واحدة من وقت هذا المجلس. وهذا من الواجبات والمحرمات المهمة للمجلس.

وقضايا من هذا القبيل والتي تعتبر من شؤون وواجبات العضوية في المجلس وتتوقف عليها عزة وعظمة ومواقف المجلس الحكيمة، وبدون مراعاتها يفقد المجلس مكانته. والحمد للّه فلا أثر للمجادلات الواهية في المجلس.

وتبعاً لهذه المسألة فإنكم نوّاب حتى آخر يوم من عضويتكم في المجلس، ولا فرق بين السنة الأخيرة والسنة الأُولى بتاتاً. فينبغي أن تكون جلسات العام الأخير كجلسات العام الأوّل من جميع الجهات حيث أنّ عملكم مع اللّه، فيجب أن تكون معاملتكم مع اللّه لا مع هذا أو ذاك.

هذه بعض الواجبات والمحرمات، والسادة ـ وللّه الحمد ـ مطّلعون عليها[١].

مهام مجلس الشورى

إنّني أشعر ـ بصفتي مراقباً لشؤون البلاد ـ أنّ المجلس سوف يكون في مكانته الحقيقية إذا ما تمتّع بأربعة خصال. طبعاً إنّ المجلس الحالي يتمتّع ـ على ما نعرف ـ بهذه الخصال، إلاّ أنّه يجب العمل على تعميقها وتركيزها أكثر فأكثر[٢].

إنّ المجلس الصالح والشجاع والمستقلّ يرشد القوة التنفيذية نحو الأهداف الصحيحة المقرّرة للبلاد طبقاً لقوانين مناسبة ورقابة مستمرة، والتنفيذيون الصالحون يعمّرون البلد ويخطون في البناء إلى الأمام. إنّ المجلس الصالح مفتاح للأعمال الصحيحة في كل بلد؛ لأنّ في المجلس الصالح يتواجد النائب الصالح، والنائب الصالح

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس مجلس الشورى الإسلامي في: ٢٩ ذي الحجة ١٤١٥هـ.

(٢) من كلمة ألقاها في : ١ صفر ١٤١٧ هـق بحضور: نواب مجلس الشورى الإسلامي.

هو النائب المؤمن والشجاع الواعي والبصير الذي يمتلك حسّ المسؤولية ويدرك ثقل العمل العظيم الذي وضع على عاتقه. فينبغي على الشعب أن يفحص جيداً عن المرشّحين، ويتوجّه إلى صناديق الإقتراع. ويدلي بصوته للذين انتخبهم شعوراً منه بالمسؤولية؛ لأنّ المجلس يتشكّل هكذا، ثم تتشكّل الحكومة والبلاد ويتقدّمان. وهذا امتحان عظيم وعمل مهم[١].

مهمة المجلس سنّ القوانين

إنّ ما يحظى بالأهميّة هو أنكم اليوم على قدر من القوة لم تكن لديكم بالأمس حينما لم تكونوا نواباً؛ وهي القدرة على سن القوانين. فالمهمة الأساسية للمجلس تتلخص في سن القوانين، ومن الطبيعي أنّ للمجلس مهام أُخرى حدّدها الدستور من قبيل الإشراف على شؤون الحكومة وعلى تعيين الوزراء وما شابه ذلك، إلا أنّ الأهم من بينها جميعاً هو سن القوانين والذي لا ينبغي النظر إليه كمجموعة نظم صغيرة ومتفرقة وفي معزل عن بعضها الآخر.

فمجموعة القوانين التي تسنّونها ـ سواء كانت قوانين متفرقة، أو على شكل مشروع الميزانيّة السنويّة، أو على هيئة خطة طويلة الأجل، «خمسية» أو أطول إذا عقدتم العزم ـ كلها تمثّل الطريق الذي سينتهجه البلد. فالطريق الذي يسلكه هذا البلد وهذا الشعب هو القانون الذي تسنّونه له. وحتى الحكومة تابعة لكم؛ فقانونكم هو الذي يلزمها بالسير في هذا الإتجاه أو ذاك. إذن فكل شيء يعود لكم.

إذا طرأت في هذا البلد ظاهرة اقتصادية أو ثقافية أو سياسية تلحق الضرر بالشعب أو بالإسلام، أو تعرقل الشعب عن بلوغ أهدافه وتطلّعاته، فحلّها إنما يُنتظر منكم. وأنتم المكلفون بها. فإذا لم تبادروا لسن القانون (الكفيل بها)، فبوسع الحكومة أن تجلس واضعة يداً على يد قائلة: لا شأن لي (بهذه الظاهرة) إنّ الحكومة لا تقف ـ طبعاً ـ مثل

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة تخريج دفعة من طلبة الكلية العسكرية في: ١٦ شوال ١٤١٦ هـ

هذا الموقف؛ فهي عون المجلس وسنده والمنفّذة لقوانينه، وهي التي تعينه بواسطة ما تقدمه من لوائح واقتراحات وخبرات[1].

وهذه الخصال الأربعة هي عبارة عن:

(١) الشعور بالمسؤولية.

(٢) الإستقلالية.

(٣) الشجاعة والحكمة.

(٤) الإستفادة من العلم والفكر والإختصاص.

درس من تاريخ المجلس زمن الحركة الدستورية

فقد كان يوجد ـ ومنذ عشرات السنين ـ إسم الحركة الدستورية في هذه البلاد، في حين لم يكن هناك أيّ وجود حقيقي لمجلس الشورى في عهد الأُسرة البهلوية البغيضة ـ التي جلبت الذلّ والعار لإيران ـ باستثناء فترة قصيرة دبّت فيها الروح في المجلس، وهي الفترة التي تحرّك فيها آية الله الكاشاني والحركة الوطنية.

أمّا بقية الخمسين سنة من عمر النظام البهلوي فقد كان فيها المجلس إسماً بلا مُسمّى وواجهة ليس لها أيّ وجود حقيقي.

أمّا العشرون سنة التي سبقت مجيء الأُسرة البهلوية الى الحكم ـ منذ بداية الحركة الدستورية ـ فقد كانت هناك أربع دورات لمجلس الشورى تخلّلتها فترات تعليق لعمل المجلس وإغلاقه وضربه بالمدافع في إحدى المرّات. وفي تاريخ هذه الدورات الأربعة من عمل المجلس هناك الكثير من الدروس والعبر.

فعلينا أن نُراقب أنفسنا ومواقفنا، ويجب عليكم أن تحافظوا على هذه الأمانة المودعة لديكم، ويجب أن تكون مسيرتكم صحيحة بشكل دائم ومستمر ﴿وأن لو

---

(١) من كلمة ألقاها في: ١ صفر ١٤١٧ هـق بحضور: نواب مجلس الشورى الإسلامي.

استَقامُوا عَلى الطَّرِيقَة لأسْقَيناهُمْ مَاءاً غدقاً﴾[١].

فمسيرتنا يجب أن تكون صحيحة باستمرار؛ لأنّه ليس هناك أيّة فائدة في أن تكون المسيرة سليمة فترة قصيرة ثمّ يصيبها الإنحراف والضياع.

إنّ مسؤولية المجلس تتمثّل اليوم في وضع أُسس وسلوك طريق يؤدّي في المستقبل الى طرد أيّ عضو يحاول السير خلافاً لتلك الأُسس وذلك الطريق. ويجب أن يكون المجلس في ذلك كالجرّاح المتمرّس الذي يقوم باستئصال العضو السقيم من جسد الإنسان المريض.

فعدوّنا متيقّظ وحذر. ويجب علينا أن نكون متيقّظين وحذرين أيضاً، كما كنّا متيقّظين ـ بحمد الله ـ الى هذا اليوم.

فشعبنا وحكومتنا ومجلسنا ومسؤولي القضاء في البلاد هم جميعاً متيقّظين وحذرين. ولكن التيقّظ الحالي لا يكفي، بل لابدّ من العمل من أجل استمرار هذا الوعي والتيقّظ في المستقبل وتواصله في الأجيال القادمة. ولهذا نقرأ في دعاء كميل ـ الحافل بالدروس ـ «**قوّي على خدمتك جوارحي واشدد على العزيمة جوانحي وهب لي الجدّ في خشيتك والدوام في الإتصال بخدمتك**»[٢]، فخدمة الله يجب أن تكون مستمرة ومتواصلة. وهذه من الدروس المهمّة بالنسبة لنا.

وما أُريد التأكيد عليه في هذه الفترة الحسّاسة هو ضرورة عدم صدور أيّ تصرّف ـ مهما صَغُر ـ من مراكز المسؤولية في البلاد من شأنه أن يبعث الأمل في نفوس الأعداء.

فيجب على الحكومة ومجلس الشورى أن يسيرا جنباً إلى جنب، ولابدّ للمجلس أن يكون عوناً وسنداً للحكومة فيما تقوم به من أعمال.

وهذا الأمر لا يختصّ بفترة معيّنة من عمل المجلس، بل في أيّ وقت يتهاون ممثّلو الشعوب بإعانة ومساعدة حكوماتهم فسوف لن تستطيع تلك الحكومات القيام بأيّ

---

(١) سورة الجن: ١٦.

(٢) فقرة من دعاء كميل.

عمل ولا أيّ تحرّك.

فإذا ما وقفتم بوجه أيّة حكومة ـ في البلاد ـ تحاول أن تنهض بمسؤولياتها فإنّها سوف لن تستطيع مواصلة مسيرتها والقيام بأداء واجباتها، وإذا ما تهاون المجلس في هداية وإرشاد الحكومة أيضاً فإنّ النتيجة سوف تكون سلبية تماماً.

واليوم على المجلس أن يقوم بإرشاد الحكومة، كما يجب عليه المحافظة على استقلاليته.

واليوم فإنّ حكومتنا ومجلسنا يسيران ـ بحمد الله ـ جنباً الى جنب. وبطبيعة الحال فإنّ الأعداء يحاولون تهويل الأُمور الصغيرة والجزئية، ولكن بالرغم من جميع مؤامرات الأعداء فإنّ مجلسنا يعتبر عوناً وسنداً للحكومة التي تسعى جاهدة من أجل تنفيذ القوانين التي يسنّها مجلس الشورى.

الإنصاف في توجيه التهم

إنّ إدارة شؤون البلاد من الأُمور الشاقّة جدّاً وتستلزم بذل جهود كبيرة ومضنية. وقد شاهدتُ مراراً أنّ الإمام الراحل (رض) كان يقول لبعض الأشخاص الذين كانوا يشكون من بعض الأُمور أو من سلوك بعض المسؤولين: بأنّ إدارة شؤون البلاد هو أمر شاقّ جدّاً. أي إنّه في مرحلة التصوّر يمكن القيام بالكثير من الأعمال، ولكنّك عندما تدخل في مرحلة التنفيذ فإنّ المشاكل والعقبات سوف تظهر الواحدة تلو الاخرى.

فيجب علينا أن نكون منصفين، فحينما نشاهد شخصاً يقوم بتنفيذ عملٍ ما فلنسأل أنفسنا: هل بإمكاننا أن نقوم بتنفيذ ذلك العمل أفضل منه أم لا؟ ويجب أن يكون هذا الأمر مرتكزاً في أذهاننا وأفكارنا دوماً.

طبعاً لا يجوز الدفاع ـ بأيّ شكل من الأشكال ـ عن الأخطاء التي يرتكبها في غالب الأحيان مسؤولو الدولة من الدرجة الثانية والثالثة. فإذا ما قام أحد بارتكاب خطأ ما فلابدّ من تنبيهه وتذكيره بذلك الخطأ. فرئيس جمهوريتنا هو الذي يراقب

الأُمور، وهو عالم واعٍ ويعرف ظروف هذا العصر ويمتلك السيطرة الكاملة لتسيير دفّة شؤون البلاد، ويمتلكٌ قابليات بعضها نادرة في الأشخاص الذين نعرفهم، وإنّ نواب المجلس سوف يُعينونه على تسيير الأمور إن شاء الله.

فالقانون فتح أمامكم الطريق وأودع الكثير من الوسائل في أيديكم كاستنطاق المسؤولين وسؤالهم عمّا يقومون به من أعمال أو تذكيرهم ببعض الأُمور التي تحتاج الى تذكير.

وأمّا أهمّ الوسائل الموجودة في أيديكم فهي سنّ القوانين التي تحدّد للحكومة مسارها الذي يجب أن تسير عليه، والحكومة ملزمة بإطاعة وتنفيذ تلك القوانين.

وإنّكم تستطيعون من خلال استثمار تلك الوسائل سدّ الطريق بشكل كامل أمام الأخطاء والإنحرافات التي يمكن أن يرتكبها البعض. فبلادنا تعيش مرحلة إعادة البناء وهي مرحلة من أشقّ المراحل التي يمرّ بها أيُّ بلد من البلدان. فهناك فرق شاسع بين من يريد أن يهدم بناءاً معوجّاً، وبين من يريد أن يبني بناءاً ثابتاً وسليماً. فالهدم أمر في غاية السهولة، بينما البناء عمل في غاية المشقّة والعناء. فهدم بناء قد لا يحتاج الى أكثر من يومين ـ مثلاً ـ بينما يحتاج بناؤه إلى أكثر من سنتين.

فعصرنا حافل بالمشاكل والصعاب والعمل فيه يحمل الكثير من المتاعب والمشقّات وعداء الأعداء في غاية الجدّية. وما تلاحظونه في وسائلهم الإعلامية ما هو إلّا جزء من عدائهم للجمهورية الإسلامية.

ومن المحتمل أن يكون للنوّاب الأعزّاء سبيل للإطلاع على الأخبار السرّية. ففي هذه الحالة سوف تلاحظون ما يبذله الأعداء من جهود مضنية من أجل عدم تحقيق الجمهورية الإسلامية لأهدافها المقدّسة.

فنحن بحمد الله سبحانه وتعالى؛ ولأنّنا في مثل هذه الظروف الحسّاسة نمتلك هذا المجلس الحيوي المؤمن الملتزم الواعي المسؤول الشجاع، وتلك الحكومة المقتدرة والمسيطرة على الأُمور في البلاد، ورئيس الجمهورية الذي اختبرناه في مختلف

المجالات والذي أثبت تواجده المتواصل في مختلف الميادين يجب علينا أن نتقدّم بسرعة واقتدار؛ لأنّ الأرضية مساعدة ومتوفِّرة للعمل في البلاد، ولا يجب أن يكون هناك أيّ مانع من شأنه عرقلة مسيرتنا الصحيحة؛ لأنّ وعي شعبنا وحلمه وصبره وحكمته هي خصال استثنائية ونادرة.

فهذا الشعب يعرف عمق العداء الذي يكنّه الأعداء لنا، ويعرف المسؤوليات الملقاة على عاتقه، ويدرك قيمة وأهميّة الخدمات التي يقدّمها المخلصون له وقادر على تحمّل المشاكل. وهذه الخصال والصفات لها قيمة كبيرة جدّاً.

أثر عدم حضور جلسة النواب

وقد كان بعض النوّاب يتصوّر بأنّه يسجّل موقفاً إيجابياً عندما يمتنع من الحضور في بعض اجتماعات المجلس التي كانت تطرح فيها بعض الأُمور الحسّاسة والتي تتعلّق بمصير البلاد.

والسؤال هو: هل كان عدم حضور هؤلاء الى تلك الإجتماعات يُسقط المسؤولية الملقاة على عواتقهم؟

فقد كان بعض هؤلاء يفخر ويتباهى بأنّه لم يحضر اجتماع المجلس الذي منح فيه الحكم للأُسرة البهلوية الفاسدة، في الوقت الذي كان يجب عليهم أن يحضروا ويعارضوا ذلك الأمر لا أن يتّخذوا موقفاً بعدم الحضور[١].

النيابة بين السعادة والشقاء

إنّ تمثيل الشعب يعدّ بمثابة الإختبار بالنسبة لكم. وكل الحوادث في حياة الشخص المؤمن اختبار، ابتداءً من الحوادث البسيطة التي تواجه المرء في بيته، أو في أجواء

---

(١) من خطاب ولي أمر المسلمين حفظه الله لدى لقائه أعضاء مجلس الشورى الإسلامي بتاريخ ١٤١٤/١٢/٢١هـ

عمله، أو مع الأصدقاء أو في المعاملات اليوميّة، وانتهاءً بالحوادث المهمة إلى الأعمال المصيريّة وحتّى إلى التوقيع النافذ، إلى الكلام المؤثّر الذي يصدر من الشخص. هذه كلها اختبارات. ﴿ليبلوكم أيّكم أحسن عملاً﴾[1] هذه خلاصة المطلب.

إنّ أساس الفهم والرؤيّة الدينيّة في حياة الإنسان هي أنّه إذا نجح في مجموع هذه الإختبارات فنصيبه السعادة والفلاح، أمّا إذا أخفق فيها ـ لا سمح اللّه ـ ولم يوفّق في اجتيازها فذلك هو الخسران. وليس بين الخسران والفلاح سوى لحظة، هي رهينة بإرادة الإنسان ونيّته وهمّته، وعليكم النظر للنيابة في المجلس بهذا المنظار لا بمنظار المسؤوليات الخطيرة ذات الصيت الإجتماعي والضجيج الإعلامي، ولا بمنظار الشهرة والمهام الخطيرة والثروة والوجاهة الإجتماعيّة والنفوذ الجماهيري، بل يجب النظر إليها بمنظار الإختبار.

ثمة حادثة بين أيدينا، وثمة تكليف أزاءها. ولا غموض في التكليف في أي موضع كان. ولا يمكن القول بأنّني لا أعرف تكليفي في هذه القضية، فالشريعة السمحة السهلة إذا كانت التكاليف فيها خافية أو غامضة أو معضلة فهي بخلاف الحكمة، وهذا لا وجود له. فهو إمّا أن يكون «تَبَيَّنَ الرشد» فيؤدّى ، وإمّا أن يكون «تَبَيَّنَ الغي» فيُجتنب، وإمّا أن يكون «مشتبه» وعندها يكون المجال مفتوحاً. وفي حالات «المشتبه» يتأتّى للمرء تارة أن يقول لا تكليف عليَّ، إلّا أنّ أهمية القضية قد تفرض عليه تارة أُخرى العمل كالمكلف وإن كان لا يعلم التكليف، فلا غموض في أي موضع.

وفي الحالات التي يكون فيها الموضوع غامضاً يكون الحكم واضحاً. والشرع المقدّس لم يترك المكلف يتردد في فهم تكليفه الشرعي، أو يكون في ريب منه؛ إذ أنّه لا ريب فيه.

إنّ الدوافع الإنسانيّة في جميع هذه الأعمال معروضة أمامه بوضوح. بعض هذه الدوافع إلهيّة ومردّها رضى اللّه (تعالى)، أمّا بعضها الآخر فلا يعود إلى رضى اللّه بل

---

(١) سورة هود: ٦.

إلى رضى النفس. فإذا كنّا ـ أنا وأنت ـ لا نفهم دوافع بعضنا الآخر فكل منّا يعرف دوافعه الذاتيّة. هذه قاعدة.

ولو أنّنا تصرّفنا على هذه الشاكلة لغدا مجلسنا مجلساً ناجحاً، وبلدنا بلداً متطوّراً، وطريقنا طريقاً مستقيماً وواضحاً، ولبلغنا أهدافنا، حتّى الدنيويّة منها.

إعملوا في سبيل اللّه وانظروا ما تكليفكم، وما يرضي اللّه عنكم. وابذلوا أقصى درجات الحرص لمعرفة الموضوع بحيث لا تضرب تسويلات النفس غشاءً على أبصاركم؛ لأنّكم تعلمون أنّ التسويلات النفسيّة في المراحل التمهيديّة تسدل على بصر الإنسان غشاوة، إلّا أنّه قادر على إزاحة هذه الغشاوة من أمام ناظريه ليكون على بيّنة من أمره مع ربه ولكيلا يقع في مواطن الخطأ. وهذا ممكن للجميع. وعلينا السعي لتسير الأُمور على هذه الشاكلة، ولو أنّها جرت على هذه الشاكلة فسيكون المجلس ـ بلا ريب ـ مجلساً ناجحاً، ويتقدم البلد.

﴿**ولينصرنّ اللّه من ينصره**﴾[1]، هذه آية بينة من القرآن الكريم لا إبهام فيها. فانصروا اللّه ينصركم.

﴿**والذين جاهدوا فينا لنهديّنهم سبلنا**﴾[2]، وهذه أيضاً آية مبيّنة لا تشابه فيها، فإنّ جاهدتهم للّه يهديكم السبيل.

هذه الحياة تمر حتّى لو عمرّ فيها الإنسان خمسين سنة أو ستين سنة أو سبعين سنة ـ أو أكثر أو أقل ـ وتخطف كالبرق. وهذه المسؤوليات تنقضي أسرع من انقضاء الحياة. إلى الأمس كان ثمة أشخاص يجلسون في هذا المجلس، واليوم تجلسون فيه أنتم، وغداً يأتي أُناس غيركم. وهذه المهمة قصيرة عمرها غير جديرة بأن يجعلها الإنسان كأصلٍ في أزاء تكليفه الشرعي ـ الذي هو أكبر منها ـ فهذه المهمة القصيرة العمر ضئيلة أمام التكليف الشرعي. وهذا هو كلامنا الأساسي معكم.

---

(١) سورة الحج: ٤٠.

(٢) سورة العنكبوت: ٦٩.

فإنّ لم يكن رئيس جمهوريّتنا رجل جاد وكفوء يشعر بالمسؤوليّة، وله رؤية دينيّة، ولم يكن قد جاهد في سبيل اللّه، فما جدوى القوانين التي يقرّها المجلس مهما كانت صالحة؟ فعندما ينعدم وجود المنفّذ لا فائدة من القانون. إذن فوجود المنفّذ الصالح كوجود الأيدي الكفوءة والسواعد المقتدرة.

عليكم أن تحددوا الطريق وترسموا المنهج، وهكذا ينبغي أن يكون مجلس الشورى الإسلامي.

لذلك فإنّ للدقيقة الواحدة من وقتكم ثمن كبير. ولا ينبغي إضاعة دقيقة واحدة من الوقت المقرر للمجلس سواء في اللجان أو في داخل قاعة المجلس، بل يجب العمل بجد ونشاط.

إنّ المسؤولية ثقيلة حقّاً، واللّه مسائلكم يوم القيامة فرداً فرداً عمّا فعلتموه في هذا المضمار، وعن كل ما قبلتموه أو رفضتموه.

فإذا وجدتم أنّ الموضوع صعب إلى هذا الحد، وامتنعتم عن التصويت، وقدمتم ورقتكم بيضاء، أو اتخذتم موقفاً محايداً، فهو سائلكم أيضاً عن سبب الإمتناع عن التصويب.

يجب أن تدلوا بآرائكم، فأنتم حينما توضعون موضع التحكّم، وتنصّبون في هذا المنصب لاتخاذ القرارات في قضايا كبرى، ينبغي لكم أداء تلك المهمة. وإذا لم تؤدّوها، فإنكم مؤاخذون. فأوّلاً: يجب عليكم أداؤها، وثانياً: أن تؤدّوها على أتم وجه. والمشكلة هي أنّ العمل ثقيل جداً.

إذا نظرتم إلى عضوية المجلس بهذا المنظار عندها تكون كل لحظاتكم حسنات. واعلموا أن لا عبادة أفضل من العمل الذي تؤدّونه. ولا يتحسرنَّ أحدكم ويقول إنّ دخولي إلى المجلس حرمني من هذا الواجب العبادي، أو أعاقني عن الزيارة مثلاً أو العمرة. كلا، فهذا أفضل من تلك بدرجات. إذا أديتم واجبكم على هذه الصورة فهو أثقل في الميزان الإلهي من أيّة عبادة أُخرى.

رقابة النواب لله تعالى

إنّ الشعور بالمسؤوليّة والالتفات إلى وجود الملائكة الربانيين الكرام الكاتبين «**وكنت أنت الرقيب عليّ من ورائهم والشاهد لما خفي عنهم**»(١) وإلى أنّ اللّه سبحانه هو الرقيب عليكم. إذا كان المجلس على هذه الشاكلة فهو يقدّم على مدى السنوات الأربعة أفضل الخدمات لهذا البلد ولهذا الشعب. وكل عمل صالح حصل في هذا البلد من بعد الثورة فالقسم الأعظم منه إنّما هو من نصيب النواب الذين شاركوا في الدورات الأربعة السابقة وأدّوا عملهم على أحسن وجه وبذلوا الجهود الخيّرة.

يجب التخلّي عن جميع الأعمال والكلمات التي يراد منها جلب نظر هذا أو ذاك أو لنيل رضى هذه الفئة أو أهالي تلك المدينة أو تلك القرية، أو لأجل أن نكون موضع قبول عند هذا التيار السياسي. أو هل نقول هذا الكلام أو لا نقوله، وهل نؤيد هذا أم لا نؤيده فهذه ليست من مهام المجلس، بل إنّ بعضها يعرقل عمل المجلس، وحتّى أنّ بعضها يقوده إلى الفشل.

إذا كان بعض النواب يقدمون اقتراحاً ليحوزوا على رضى أهالي منطقتهم الإنتخابية ويقولون شيدوا الشيء الفلاني في الموضع الفلاني من غير أن يكون لدى الحكومة الإستعداد الكافي أو الميزانية اللازمة، ولم يكن ذلك ضمن الخطة، فهذا لا يتسق وشأن المجلس(٢).

شروط النائب

إذا أردتم النجاح ـ كما عرضت على أسماعكم ـ فعليكم أن تكونوا أحراراً مستقلّين. وكان هذا أحد أسباب مخالفتي لخوض الوزراء العملية الإنتخابية. طبعاً

---

(١) فقرة من دعاء كميل.

(٢) من كلمة ألقاها في: ١ صفر ١٤١٧ هـ ق بحضور: نواب مجلس الشورى الإسلامي.

هناك أسباب أُخرى منها وجوب مشاركة التيارات السياسية المختلفة في الانتخابات وفي سائر قضايا البلاد؛ إذ ليست ثمة قضية من قضايا البلاد حكر على فئة أو فكر أو اتجاه سياسي، بل يجب أن يُشارك فيها الجميع. وهذا ما لمسناه بالتجربة، وأدركنا أنّ صلاح البلد وتقدّمه رهين بهذا. لذلك قد شجّعنا أثناء التمهيد للانتخابات التيارات المختلفة على الدخول في العملية الإنتخابية، وهذه الحالة موجودة على الدوام كما سنشجّع الاتجاهات المختلفة على الدخول في الميادين الإجتماعية.

إستقلال النواب

أمّا بالنسبة للوزراء فقد نهيناهم صراحة وقلنا: لا يحق لهم الدخول في العملية الإنتخابية، وأحد الأسباب الداعمة إلى ذلك هو وجوب عدم التداخّل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعة. كلاهما يُعتبران ـ سلطة ويعملان في خندق واحد لصالح البلد، ولكن لا تؤدي كل واحدة منهما عملين؛ إذ لا يسع المرء أن يكون لاعباً وحكماً في نفس الوقت، أي موجهاً ومنفّذاً في الوقت ذاته.

حينما نقول إنّ على أعضاء المجلس أن يكونوا مستقلين، بمعنى أن ينظروا وفقاً لرؤيتهم، ويستعينوا بالخبراء طبعاً، والخبراء موجودون في الوزارات وفي الجامعات وفي نفس المجلس. ونحن اليوم ـ والحمد للّه ـ لا ينقصنا الخبراء.

راودتني يوماً ما بعض الهواجس بشأن الخبراء غير النزيهين. وفي الدورة السابقة جاء أعضاء المجلس إلى هنا في مستهل دورتهم، فقلت لهم ولمسؤولي البلاد ومدراء الشؤون التنفيذية بضرورة الاحتراز من الخبراء. لعلكم لا تعرفون ماهية الخبير إلّا أنّ ورقته الإستشارية على طاولتكم. قد تجدون أحياناً على طاولتكم توقيع خبير غامض مشفوعاً بتوقيع مدير أو وزير، فلابدّ من معرفة ماهية الخبير.

ونحن اليوم ـ والحمد للّه ـ لا نعاني نقصاً في مجال الخبراء، فلدينا في منظمة التخطيط والميزانية وفي الوزارات وفي المجلس نفسه خبراء صالحون ومؤمنون من أبناء حزب اللّه.

تجب الإستفادة من الخبراء، إلّا أنّ الإصغاء لرأي الخبير لغرض السهولة في إتخاذ القرار والتدبّر والتأمّل فيه شيء، وتلبية طلب مسؤول تنفيذي بشأن اللائحة والطرح القانوني وما شابه ذلك شيء آخر؛ فالثاني سلبي، والأول إيجابي.

إذا كان أعضاء المجلس ولجانه هم الذين يفكّرون ويقرّرون ويصرّون على قرارهم ويجعلون الدولة تبعاً لهم عندها يوصف المجلس بالكفاءة والقدرة على إدارة البلاد على خير وجه [1].

خصائص عضو البرلمان الناجح

على المجلس أن يكون قادراً على مجابهة تجبر وإرعاب ومزايدة وتطميع القوى الدولية، وأن يكون بوسعه الحفاظ والحرص على مصالح البلد والشعب. لقد كان الإمام (رضوان الله عليه) كثيراً ما يكرر إسم المدرس. فماذا كانت خصائص آية الله المدرس؟ لقد كان لدينا من هو أعلم من المدرس، ولكن أبرز مميزاته أنّ شتى عوامل الترهيب والتهديد والترغيب والمخادعة لم تكن لتؤثر عليه؛ فعندما كانوا يؤزمون الأوضاع ضده على ما يبدو، ويرفعون ضده الشعارات، فإنّه كان يقف ويقول كلمته. وهذه هي خصوصية عضو البرلمان الناجح.

إنّ البعض يخافون بسرعة! ولقد قلت مراراً بأنّ القوى الإستكبارية المتسلّطة على العالم والتي تفرض سيطرتها على الدول والشعوب تمرر كل ممارساتها عبر الترهيب؛ فما يتفوهون به يفوق قوتهم الحقيقية. ولو كان أعداء هذه الثورة وهذا البلد لديهم ما يزعمون من قوة لما تركوا هذه الثورة تعظم حتى الآن ولقضوا عليها. أفليس هذا دليلاً على أنّ السلطة الأمريكية والصهيونية العالمية ليس لديهم ما يدعونه من قوة؟! إنهم لا يصنعون كل ما يصنعون إلا عن طريق الإرهاب والتخويف. فعلى عضو المجلس ألا يكون جباناً. فمن الذي لا يخاف؟ إنّه المتوكل على الله.

---

(١) من كلمة ألقاها في: ١ صفر ١٤١٧ هـ.ق بحضور: نواب مجلس الشورى الإسلامي.

كيف يكون النائب شجاعاً؟

فعندما يركن الإنسان إلى الله فإنّه لا يخشى أحداً. ولقد رأينا المصداق الحي لذلك في زماننا هذا متمثلاً في الإمام (رض)، كما شاهدنا آلاف المصاديق الأخرى في ساحة القتال وفي عرصات السياسة؛ فهؤلاء الشباب المؤمنون المضحون لم يخشوا سوى الله ﴿**الذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل**﴾[1] لقد ظلت الأبواق والإذاعات والعناصر المعادية تقول لهم: إنّ ثمّة مؤامرة تحاك ضدكم، لقد قرروا توجيه ضربة إليكم، وما إلى ذلك من تلك المهاترات حتى يصيبوهم بالرعب والخوف، ولكنهم قالوا بثبات ﴿**حسبنا الله ونعم الوكيل**﴾ وعندئذ يقول الله تعالى: ﴿**فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء**﴾[2] وهذا هو شأن المتوكل على الله. وإنّ هذا الكلام لا يدركه إلا من عاش الحرب وخاض غمارها؛ فلقد تضامنت كل القوى العالمية المسلحة لكي يقتطعوا ولو شبراً واحداً من أرض هذا البلد ويقولوا بأنّ الحدود الإيرانية قد تراجعت لعدة كيلومترات، ولكنهم باؤوا بالفشل، وذلك بفضل صمود هذا الشعب. فالله سبحانه وتعالى ينصر عباده ولا يجعل الغلبة للأعداء.

إنّ الجبن صفة مذمومة جداً؛ فعندما يكون الإنسان وحيداً في منزله فلربما شعر بالخوف لأنه إنسان على كل حال، ولكن عندما يكون متحملاً للمسؤولية في المجلس أو الحكومة، فالويل له إذا شعر بالرعب! إنّ إرعابه يعني ضياع الكثير من طاقات هذا الشعب. فلا ينبغي لعضو البرلمان أن يخاف.

---

(١) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٢) سورة آل عمران: ١٧٤ .

على النائب أن يكون فَطِناً لا يخدع

يجدر بالنائب في المجلس ألا يكون مفتوناً، إذ أنّ البعض يفتنون وينخدعون وينبهرون؛ وهؤلاء أناس سذج بسطاء وهم يتصورون حلولاً خيالية للقضايا الإقتصادية أو السياسية أو الأمنية، حتى إذا خاضوا غمار التجربة جرّوا الوبال على أنفسهم وعلى الآخرين! ولهذا فعليهم ألّا يصابوا بالغرور والخيلاء، وأن يبحثوا عن طريق حل صحيح ومستقل ونابع من الظروف الخاصة لهذا الشعب وهذا البلد، وأن يكون إسلامياً. لقد وضع الإسلام حلولاً لكل المشاكل، فعلينا أن نبحث عنها ونعثر عليها. وإذا لم نفعل ذلك فلا ينبغي أن ننحي باللائمة على الإسلام، بل يجب أن نصلح أنفسنا.

على النائب أن يكون قنوعاً

كما يجدر بعضو المجلس ألّا يكون طماعاً، إذ أنّ البعض يفقدون كل شيء بمجرد أن يتذوقوا شيئاً معسولاً من يد الأعداء! فلو كنتم تبحثون عن نائب لا يخاف ولا يغتر ولا يطمع فعليكم بانتخاب المرشح الأمين والمتدين. فمن المعروف أنّ المرء يضع ماله في يد أمينة حتى ولو لم يكن أميناً هو نفسه، وهذه منقبة. ومن الممكن أيضاً أن يخطئ الإنسان المتدين، ولكنه سرعان ما يتراجع عن خطئه عندما يدرك ذلك، وهذه فضيلة كبرى. وهؤلاء ليسوا كأولئك الذين ينساقون وراء أخطائهم حتى ولو كانوا مسرعين على الصراط نحو جهنم إلى أن يستقروا في الدرك الأسفل. إذن فاختيار النائب أمر فائق الأهمية (١).

---

١) من خطبة ألقاها بمناسبة قرب حلول موسم الحج في: ٩ ذي القعدة ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

السلطة القضائية[١]

فلسفة وجود السلطة القضائية

إنّ السلطة القضائية من أركان الدولة ولا يجوز إضعافها. أما موضوع تقويتها ودعمها فأشكاله تختلف، يعود البعض منها إلى الكفاءات العاملة في هذا الجهاز العظيم، كما يُعزى بعضها الآخر إلى الآخرين. من الواضح أنّ القاضي، حتى وإن كان يقضي بالحق، فهو على الدوام موضع سخط أحد الطرفين المتخاصمين. وعادة لا يخرج كلا الطرفين من عند القاضي بالرضى، إلّا في ما ندر.

يجب أن لا يكون هذا السخط، أو ما ينجم عن الجهل بما يجري في هذا الجهاز سبباً يدعو البعض لأن يسوّغوا لأنفسهم المساس بهذه السلطة التي تعتبر ضماناً للأمن

---

(١) جاء في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران: ...السلطة القضائية وهي سلطة مستقلة، صلاحياتها:

١ ـ التحقيق واصدار الحكم .

٢ ـ إحياء الحقوق العامة وبسط العدل .

٣ ـ الإشراف على حسن تنفيذ القوانين .

٤ ـ كشف الجريمة ومجازاة المجرمين .

٥ ـ إتخاذ التدابير اللازمة لمنع الجريمة وإصلاح المجرمين .

يعيّن القائد شخصاً مجتهداً عادلاً ومطلعاً على الأمور القضائية ومديراً ومدبراً لمدة خمس سنوات باعتباره رئيساً للسلطة القضائية وهو أعلى مسؤول في السلطة القضائية ومهمته تعيين القضاة العدول وعزلهم ونقلهم وتحديد وظائفهم .

وزارة العدل: هي المرجع الرسمي للتظلمات والشكاوى، ويعتبر وزير العدل ـ الذي يقترحه رئيس السلطة القضائية على رئيس الجمهورية ـ منسق العلاقة بين السلطة القضائية وبين السلطة التنفيذية والتشريعية.

والعدل ولتطبيق القانون في البلد، وتمثّل في الحقيقة سنداً لاستتباب الأمن والنـظام فيه.

يجب أن يعلم العاملون في هذا الجهاز أنهم يؤدّون عملاً مـهمّاً وأسـاسياً. ولو أنّ جميع الأجهزة في البلد تؤدي عملها، لكن السلطة القضائية كانت معطّلة أو غير كفوءة، لأُصيبت حينذاك كل الأنشطة بالشلل. أما إذا كانت سائر الأجهزة غير كفوءة، وجهاز القضاء كفوء، فكفاءته تترك تأثيرها على سائر الأجهزة الأُخرى وتسير بها تدريجياً نحو الصلاح والسلامة.

فإذا ما عرفتم مدى أهمية مكانتكم والتأثير الصالح لعملكم ومثابرتكم وصدقكم وأمانتكم ونزاهتكم ودقّتكم وفطنتكم في فهم القضايا، فعليكم بمواصلة عملكم على هذه الصلابة لوجه اللّه تعالى وللبركات التي جـعلها فـي عـملكم، بـدون الاصـغاء لاعتراضات أو إساءات هذا وذاك. وهو ما لا ينبغي لهم طبعاً فعله؛ إذ من المسـتقبح ومما يتعارض والمصلحة أن تُشاهد أحياناً من الكتل السياسية أو الأجهزة الإعلامية مواقف غير مسؤولة أزاء صيانة احترام هذه السلطة التي يجب أن تحظى بـثقة أبـناء الشعب. فأحد أساليب زعزعة الثقة لدى أبناء الشعب هي هذه الإشاعات وهذا الكلام الذي يُثار من دون شعور بالمسؤولية[١].

الـغاية من وجود السلطة القضائية

الغاية من وجود السلطة القضائية هي أن يشعر الناس بالاطمئنان، وليكونوا على علم بأنهم إذا ما اعتُدي على حقوقهم فإنّ هناك جهة تتابع هذا الأمر، وحتى إذا تجاهل أو غصب أقوى الناس ـ وإن كانت الحكومة نفسها ـ حقّ أحد، فإنّ هناك سلطة قضائية تعنى بالأمر بكل شجاعة وبلا محاباة. وأنتم إذا استطعتم إيجاد هذا الشعور لدى أبناء الشعب فمعنى ذلك أنكم ناجحون في عملكم. واذا تحققت هذه الحالة من الطمأنينة في

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع القوة القضائية في : ٣ ربيع الأول ١٤١٩ هـ ق ـ طهران.

المجتمع، فلن تجد نفعاً بعدئذ كل الأقاويل وجميع أنواع الضجيج الإعلامي الذي يثيره العدو، على اعتبار أنّ الشعب قد شهد عملياً نشاط واستعداد السلطة القضائية، وهو يرى تأهّب وشجاعة القاضي وعدم خوفه من التهديدات والإشاعات. وكما تعلمون أنّ الشائعات أشدّ وطأة من التهديدات لأنها هجوم بالفعل على كرامة القاضي. فإذا رأى الناس أنّ القاضي يؤدي مهمّته بدون الالتفات إلى هذه الممارسات؛ لن يكون حينئذ لأساليب التهويل والإساءة أي تأثير. أمّا إذا لم تستطيعوا تحقيق هذا الغرض الأساسي، فسيصبح بالإمكان طرح جميع هذه الإشكالات.

يجب أن نتّخذ هذه الحقيقة معياراً لتقييم عمل السلطة القضائية، إذ أنّ مدى نجاحكم رهين بمقدار ما زرعتموه من حالة الثقة هذه بين أبناء الشعب. فإذا ما تحققت هذه الغاية بنسبة تسعين بالمئة أو ثمانين بالمئة أو خمسين بالمئة، أو إذا تحققت ذات يوم بنسبة مئة بالمئة إن شاء الله، فذلك يعني نجاح السلطة القضائية بنفس المقدار. وما الإجراءات التمهيدية التي نتخذها في هذا المجال ـ من تنظيم اداري وما شابه ذلك ـ إلّا مقدّمة لهذه الغاية[1].

أهمية السلطة القضائية

إنّ آفة المجتمع البشري تكمن في تجاهل البعض للحقوق العامة مستندين إلى ما يمتلكون من مال أو ما يتمتعون به من مساندة ودعم قومي أو قبلي ـ سواء برزت القومية والقبلية بشكلها القديم والتقليدي أو بصورتها المعاصرة متجسدةً في لعبة الأحزاب والتجمعات ـ فيستولون على حقوق الجماهير ويستأثرون بالفرص السانحة ويقفون في وجه العدالة. وإنّ السلطة القضائية القوية والمقتدرة والمتيقظة والواعية هي التي تجابه هؤلاء.

إنّ ما يجعلني أتوجه إلى الله تعالى بعظيم الشكر هو أنّ رئيس السلطة القضائية

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع السلطة القضائية في: ١٤ ربيع الأول ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

اليوم يقبض على زمام الأمور فيها بشجاعة وحزم متوسلاً بالعلم والنظرة الفاحصة للأمور ومستنداً إلى المعرفة الفقهية الواسعة ومتطلعاً إلى استخدام الوسائل العلمية الحديثة لحل القضايا، فضلاً عن النظرة العميقة لمشكلات السلطة القضائية ـ وهو أمر بالغ الأهمية، حيث إننا نرى للسلطة القضائية ركناً وعنصراً أساسيّاً في مجمل النظام وكلّيته، ونأخذ بنظر الإعتبار تأثيرها على حركة الإدارة العامة في النظام ـ وإنني لأشهد بعينيّ آثار هذا التنصيب الحكيم والمبارك رغم مضيّ أقل من عام عليه(١).

العدالة القضائية

إنّ جهازنا القضائي غير كامل، وفيه نقاط ضعف لا يمكننا إنكارها. وأنا أحمد اللّه أن جعلني بلطفه موضع مراجعات كثيرة من طرق شتّى، وتصلنا الكثير من الرسائل والشكاوى، أو يُعلمونا بذلك على أدنى الإحتمالات. وإن ما كنا نبتغيه لهذا البلد ولهذا الشعب هو أن يشعر بالإستقرار عبر وجود السلطة القضائية، وهذا ما لم يتحقق حتى الآن، ولكن يجب أن يتحقق.

إنّ النظام الإسلامي يجب أن يكون على النحو الذي إذا ظُلم أحد أو هضم حقّه أو أُهينت كرامته ولم تكن لديه القدرة على الذب عن نفسه أو استرداد حقّه، فبإمكانه أن يستعين بسلطة القضاء. وهذا ما يجب عليكم توفيره في البلد. والعدالة القضائية هي الكفيلة بتوفيره، إلى جانب الأنواع الأُخرى من العدالة الإجتماعية.

قد اضطلع هذا الجهاز بمهام كبرى وقام بإجراءات قيّمة، نأمل بعون اللّه بذل مزيد من الجهود؛ سواء من قبل الحكومة أو من قبل العاملين في هذا السلك، عليكم أن توفروا الأجواء الكفيلة بإيجاد الثقة لدى الناس عند التظلم لدى السلطة القضائية.

وأُذكّر أنّ من جملة ما عرضته على حضراتكم ـ أنتم أفراد هذه المجموعة القيّمة

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع السلطة القضائية وذكرى شهداء السابع من تير في: ٢٤ ربيع الأول ١٤٢١هـ ـ طهران.

التي تخدم في هذا الحقل ـ هو موضوع العدالة الإقتصادية والثروات المتضخّمة وظهور طبقة جديدة. ولستم وحدكم المعنيين بهذا الكلام، وإنّما يعني أيضاً جميع الأجهزة في البلد، كالحكومة وخاصة القطاعات الإقتصادية فيها، والسلطة التشريعية، والمسؤولين الكبار في كافة الأجهزة والمؤسسات [1].

الجهاز القضائي قائم على الشريعة

إنّ جهازنا القضائي قائم على الشريعة، فإذا لم يكن كذلك فهو جهاز غير سليم؛ لأن النظام نظام إسلامي، وأيّ قطاع من قطاعات هذا الجهاز إذا لم يتشكّل على الوجه الشرعي ويعمل وفق أحكام القضاء الإسلامي فليس في ذلك القطاع ما يدعو إلى التفاخر أو يوجب الثواب أو يؤدي إلى حلّ أيّة مشكلة، على اعتبار أنّ القضاء الإسلامي هو القضاء القادر على حل المشكلات، ويمكن بواسطته درء جميع المفاسد. في حين أنّ القضاء الغربي ـ وعلى الرغم مما يضفيه الغربيون في أفلامهم الدعائية من صور جميلة على جهاز القضاء ـ يتّسم بعدم الفاعلية. وكل مطّلع على مجريات الأمور يدرك تماماً عجز ذلك الجهاز وتسخيره نفسه لخدمة الظلم.

أمّا الجهاز القضائي القادر على مجابهة الظلم فهو جهاز القضاء الإسلامي. ولهذا يجب عليكم السعي لأسلمة جهاز القضاء إلى أبعد ما يمكن [2].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع القوة القضائية في : ٣ ربيع الأول ١٤١٩ هـ ق ـ طهران.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع السلطة القضائية في : ١٤ ربيع الأول ١٤٢٠ هـ ـ طهران .

شروط القاضي وكيف يحكم

إنّ ما يطلبه الإسلام هو أن يكون القاضي تقيّاً عالماً مجتهداً، والإجتهاد هنا مصطلح فقهي يقتضي مستوىً من التخصص العلمي والفقهي، وربما لا يتوفر هذا المستوى الآن في الجهاز القضائي ككل ـ وهو كذلك ـ وعلى صعيد القضاة المُنصّبين، ولكن مع ذلك بالوسع افتراض معنىً آخر للإجتهاد، وهو الإبداع في مجال معرفة ميدان القضاء ونوع التعامل مع الجريمة في إطار القانون؛ فربما لا تتشابه مقتضيات قانون واحد في مواجهتها لكافة المجرمين على طول الخط، وهنا يقتضي ذكاءً من القاضي. كما يتعين على القاضي التحلي بما فيه الكفاية من الطهارة والإخلاص والشجاعة وأن يكون فاهماً بصيراً. ونحن بحاجة إلى هذه المزايا في القضاء ما أمكن.

يجب أن لا ننزل بتطلعاتنا على صعيد المحاكم إلى أدنى مستواها، بل خليقٌ بالمحاكم الرفعة. ولقد أكدتُ مراراً لمسؤولي السلطة القضائية الأعزاء الكرام في مختلف الحقول أهمية أن يكون الحُكم رصيناً مدعوماً بالدليل بما يمكن الدفاع عنه على كافة المستويات. وهذا بطبيعة الحال لا يعني استحالة نقضه من قبل ديوان القضاء الأعلى، فلعله في نفس الوقت يستبطن ضعفاً، غير أن استناد القاضي في إصدار الحكم والإلتزام بالقانون والإستدلال في الحكم ـ الذي يوصله إليه عقله ـ يجب أن يكون رصيناً بحيث يؤمن بصحته كل من تقع عيناه على الحكم، ويزداد تصديق الإنسان له كلما ازداد فهماً وعلماً. فيجب أن لا يتخلل الحكم أي غموض أو ضعف أو وهن.

وبطبيعة الحال، فإنّ لهذا العمل مقتضياته التي منها: الإستعانة بالأخصائيين، واستخدام أجهزة الكشف عن الجريمة، والإستعانة بالمفكرين والعقلاء، والدقة والتحمل والحزم والحياد وتجنب الأحكام المسبقة داخل المحاكم وأثناء إقامة الدعاوى.. هذه أمور في غاية الأهمية، وإذا ما التزمنا بها داخل الجهاز القضائي فسينجز جانب عظيم من الواجب الذي ينهض به مسؤولو ومنتسبو السلطة القضائية

إلى جانب المسؤولية الكبرى في المحافظة على حرمة السلطة القضائية.

وهنالك ملاحظة أخرى مهمة جداً وهي: عليكم بالتزام الحذر بشدة والإحتراز من نفوذ الثروة والأثرياء في أوساط السلطة القضائية، إذ إنّه يعد من الأخطار الفادحة للغاية، فلقد ثبت لدى العالمين أنّ المال يفوق في قوته الكثير من العناصر، فالكثير من مآرب الصهيونية في العالم إنما تتحقق الآن بقوة المال.

ومن الأخطار الكبرى التي تتهدد الحكومات ذات المتبنّيات العقائدية هي قدرة الأثرياء على النفوذ في أركان الحكم، إذ أنّ هؤلاء يدمّرون كل شيء، وإنّ أي قطاع من النظام سيضيع إذا ما وقع تحت تأثير الأثرياء والأغنياء.

والسلطة القضائية هي الأسوأ حظاً في هذا المجال، فحذارِ من أن يحصل نظير ذلك في هذه السلطة، لا سمح الله، وعليكم بالحيلولة دون نجاح الأموال والأثرياء من التسلل بما لديهم من أساليب، وهذه أيضاً إحدى طرق التماسك. وكذا الحال بالنسبة للنفوذ، فينبغي أن لا يُسمح للأجهزة والنزعات والتيارات السياسية بالتسلل، ولو اعتمد الجهاز القضائي العلم والبصيرة والنزاهة والطهارة في أبرز أركانه، إذ ذاك سيتحقق الهدف الذي يتوخاه الجهاز بنسبة كبيرة؛ فمن الضروري الإنتباه إلى هذا الأمر[1].

كيف تقضي بين الناس

يجب أن يرقى جهازنا القضائي الى المستوى اللائق بحيث يشعر الناس بالطمأنينة فيما لو حصل تجاوز على حقهم، سواء من قبل الأفراد أو المسؤولين، اذ يقولون بلهجة واثقة لمن يعتدي عليهم سوف نرفع القضية الى السلطة القضائية وهي التي ستُرجع لنا حقنا. يجب أن يغلب هذا الإعتقاد على قلوب الناس. يجب أن يكون الجهاز القضائي كما قال أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام لنور عينيه وقطبي عالم الوجود الحسن

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى فاجعة السابع من تير وأسبوع السلطة القضائية في: ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ طهران.

والحسين عليهما السلام: «**كونا للظالم خصماً وللمظلوم عوناً**»(١).

وليس الظالم من يفتل شاربه حتى يصل خلف أذنيه، قد يكون الظـالم بـالعكس إنساناً ظاهر الصلاح ولكنه يظلم. قد يكون رجلاً يظلم زوجته، وقد يكون أباً أو أُماً يظلمان أولادهما، أو إبنا يظلم والديه، أو عاملاً يظلم زملاءه في العمل. هكذا يكون الظلم والتعدّي على حقوق الآخرين (كونا خصماً للظالم).، والخصم غير العدو وليس معناه أن تبغضه بل أن تصبح في الطرف المقابل له وتحاول أن تأخذ منه حق المظلوم. (وللمظلوم عـوناً). أعـن المظلوم أياًكـان، لا تقل لا دخل لي بالموضوع، ولا تقل أنا مطالب فقط بإنجاز وظيفتي حسب السياق الظاهري العام.... نعم يجب أن تتجلّى هذه النقطة الثالثة ـ وهي سعة الصدر في التعامل مع الناس ـ بأعـلى وأتـم صـورها فـي أجهزتنا القضائية(٢).

مسؤولية السلطة القضائية

يتعين على مسؤولي الحكومة والقضاء التصدّي للذين يبثون الإشاعات ويدسّون الأكاذيب بين الجماهير. والعجيب أنّ البعض لا يواكب عملية مكافحة الفساد وإنما يعارضها وهم الذين يبثون الإشاعة بتفشي الفساد، أي إنهم يـزرعون التشـاؤم لدى الشعب وكأن الفساد قد تفشى في الأرجاء، ويـقومون أيـضاً بـالإخلال عـملياً فـي مكافحة الفساد ـ حيثما وجد ـ وهذا مما لا يمكن الصفح عنه بعد الآن.

على أجهزة الحكومة ـ السلطة التنفيذية ـ والسلطة القضائية ومـجلس الشـورى أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام لوظائفهم. وإنّ مسؤولية القائد أمام الشعب تتمثل في تنبيه مسؤولي السلطات الثلاث إلى واجباتهم، وتحذيرهم وتذكيرهم إذا شاؤوا القيام بحركة من شأنها أن تؤدي بالنظام والبلاد إلى الإنحراف. وإنّ مسؤولية قضايا البـلاد

---

(١) ميزان الحكمة: ٢ / ١٧٧٨.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة زيارته لمحافظة (جهار محال وبختياري) في : ربيع الأول ١٤١٣ هـ ـ طهران

تتحملها الأجهزة ذات العلاقة ـ الحكومة، السلطة القضائية، ومجلس الشورى الإسلامي ـ أما مسؤولية القائد فهي أوسع مدىً منها وهي مسؤولية جسيمة للغاية، فحيثما أزمع المسؤولون في السلطة التنفيذية أو القضائية أو أعضاء مجلس الشورى الإسلامي القيام بحركة تتنافى مع أهداف النظام الإسلامي فيجب على القائد أن يقف سداً مانعاً بوجههم، وهكذا سيكون بعون الله. وإنّ حشد الأبواق الدعائية الإستكبارية ضد القائد ومماشاة بعض العناصر في الداخل عن جهلٍ أو وعي ـ لا سمح الله ـ لهم لا تؤدي به أن يتغاضى عن هذه المسؤولية الإلٰهية الكبرى، فنحن نؤمن بالقيامة والمحاسبة والمؤاخذة الإلٰهية، ولا أهمية لمؤاخذة زيد أو عمرو.

لقد برهن شعبنا العظيم على تمسّكه بالإسلام والثورة والقيم الإسلامية، وأدرك جيداً أن ليس ثمّة شيء سوى تطبيق القوانين الإسلامية العادلة والراقية يمكنه معالجة شؤون البلاد، وليس سوى الإسلام يمكنه الوقوف بوجه هيمنة العدو والسلطة الدكتاتورية الظالمة التي يحاول العدو بسطها على هذا البلد، فالعدو يسعى لأن تعم البلاد الفوضى وزعزعة إيمان الناس وفقدان الثقة بالحكومة(١).

مهمة جهاز القضاء عسيرة

إنّ مهمّة جهاز القضاء مهمة عسيرة وخاصّة عندما تتمثل قوة هذا الجهاز في ما يركّز عليه العدو من ضجّة. ولو أننا ألقينا نظرة على النقاط التي يركّز عليها الإعلام المعادي في جهاز القضاء ويثير ضدها التساؤلات، لوجدناها هي ذات نقاط القوّة في هذا الجهاز؛ فحيثما تصرّف جهاز القضاء بقاطعية وحزم، أثار ضده الأعداء هجمات مكثّفة إذاعية وصحافية في كل أرجاء العالم، وحيثما تمسّك هذا الجهاز بتطبيق أحكام الإسلام والقوانين، نجد العدو يثير زوبعة حول تلك القضية.

وهكذا يتضح أنّ نقاط القوّة في السلطة القضائية هي ذات النقاط التي يوجّه إليها

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى إقامة أول صلاة للجمعة بطهران في : ١٦ جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ طهران .

الأعداء الإنتقادات والمؤاخذات [١].

مهمة السلطة القضائية بعث الأمل في قلوب المظلومين

إنّ مهمة هذه السلطة هي بعث نور الأمل في قلب كل من يتعرض للظلم في أي مكان من هذا البلد لمراجعتها من أجل إحقاق حقه؛ وإنّ اليوم الذي نصل فيه إلى هذه النقطة هو يوم تحقق القضاء الإسلامي. إنّ من حق الجميع أن يشعروا بأنّ إحقاق الحق وإبطال الباطل يتم بلا محاباة، والشرط الأول من أجل بلوغ ذلك هو صلابة واستقلال السلطة القضائية، واستقلال القاضي، وإغلاق الباب أمام النفوذ السياسي، وعدم تدخّل الأجهزة الأخرى في عمل السلطة القضائية. لقد تحقق هذا المعنى اليوم والحمد لله، وإننا نرى أنّ رئيس السلطة القضائية المحترم يتعامل مع مشاكل وقضايا هذه السلطة بوعي بالفقه والمفاهيم الدينية وبنظرة ثاقبة مع مراعاة الأطر الشرعية.

إنّ الجهاز القضائي في الإسلام هو واحد من أكفأ الأجهزة المماثلة، وإننا لا نحتاج أن نستورد من أي نظام أو دولة أو حضارة أخرى أيّاً من الموادّ القضائية أو القانونية اللازمة لإدارة الجهاز القضائي وإقرار العدالة، فلقد أخذ الإسلام بحسبانه كل شيء، فلابد وأن تُسنّ وتُنظّم وتُعدّ القوانين طبقاً لأحكام الإسلام لكي تتعامل مع الجرائم بالشكل المطلوب.

إنّ من الخطأ أن نغض النظر عن مجرم ما إذا كان ينتمي لمجموعة سياسية، لماذا؟ لأن السلطة القضائية إذا وافقت على جريمته سيكون ذلك مدعاة لإثارة الضجّة! وإنّ القرآن الكريم يقول: ﴿**وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين**﴾، ثم يقول: ﴿**أفي قلوبهم مرض**﴾ [٢]؟! وهذا هو القضاء القرآني.

إنّ على الجهاز القضائي أن يكسب ثقة عموم الناس، لا أن يكون هناك ما يمسّ

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع السلطة القضائية في: ١٤ ربيع الأول ١٤٢٠ هـ ـ طهران.

(٢) سورة النور: ٤٩ ـ ٥٠.

صلاحيته أو اقتداره وصلابته.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف لابدّ من بذل الجهود المتواصلة والتحلي بالشجاعة والتوكل على الله، وهو ما يشاهد المرء آثاره والحمد لله.

إنّ السلطة القضائية لا تفتقر إلى العناصر الصالحة في داخلها من أجل إدارة شؤونها، فهي والحمد لله ـ ولا سيما في السنوات العشرين الأخيرة ـ تمتلك العناصر المؤمنة والسليمة والكفوءة والفعالة والشابة التي بمقدورها إدارة هذه السلطة بشكل جيد، وبوسعها أن تكون أيادي وسواعد وأنامل كفوءة لتدبير شؤونها وإنجاز أعمالها. فينبغي الإستفادة من العناصر الشابة والمؤمنة والمتحمسة والفعالة والملتزمة بالإسلام إن شاء الله [١].

دور السلطة القضائية في الأهداف الإسلامية

إنّ للسلطة القضائية دوراً مصيرياً في تقدم البلاد نحو الأهداف الإسلامية، وقد قيل مراراً وتكراراً إنّه إذا ما أردنا مواصلة المسيرة باتجاه الأهداف الإلٰهية والإسلامية وصيانة الحقوق المرسومة لأبناء الشعب، فذلك مما يتعذر دون ضمانة التنفيذ، التي هي بيد السلطة القضائية بالأساس؛ فالسلطة القضائية هي التي تتصدى للمخالفة والإنحراف والاعوجاج ـ إذ تتعامل مع ما كان متعمداً منه بأسلوب وما كان سهواً بأسلوب آخر ـ وتحول دون تكراره. والسلطة القضائية في الحقيقة هي التي تضمن صحة عمل مسؤولي النظام وأبناء الشعب وضمان حقوقهم في ظل النظام الإسلامي؛ فلئن كنا متعطّشين للعدالة فإنّ ضمان تحققها إنما يتيسر بنزاهة السلطة القضائية وكفاءتها؛ وإذا كنا نعطي الأولوية لاحترام الشعب ونيل حقوقه فإنّ توفير هذه الحقوق منوط بقدرة السلطة القضائية على إنجاز مهمتها بكل قوة وشجاعة وبصيرة؛ هكذا هو

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع السلطة القضائية وذكرى شهداء السابع من تير في : ٢٤ ربيع الأول ١٤٢١هـ ـ طهران .

فريد وعظيم دور السلطة القضائية.

وعليه فإنّ الانتماء والعمل في هذه السلطة يعدّ مفخرةً حقاً؛ وإنّ أيّ جهد يُبذل في إطار هذه السلطة أو في سياق التعاون معها ومساندتها وإعانتها هو بمثابة حسنة وعمل رفيع وصالح عند الله سبحانه؛ فقضية السلطة القضائية ليست هينة، ولذا فإنّ الجميع مكلّفون بالمساعدة لكي تفي هذه السلطة الحاسمة برسالتها المرموقة الفريدة؛ فلو أصيبت هذه السلطة بالشلل ـ لا سمح الله ـ فإنّ سائر الأجهزة مهما كانت صالحة لن تستطيع سد الفراغات الناجمة عن حالات التجاوز وسوء الإستغلال والقصور والتقصير؛ أي إنّ تكامل النظام لن يتحقق إلّا بتكامل السلطة القضائية. وبناءً على هذا فإنكم تلاحظون مدى عظمة شأن القاضي والسلطة القضائية في الإسلام، وعجيبة وعظيمة جداً التعابير الواردة بشأن القضاء والقاضي: «قدجلستَ مجلساً لا يجلسه إلاّ نبي أو وصي نبي، أو شقي»[1].

فالأمر يدور هنا بين أمرين، وهذا الموقع عظيمٌ إلى الحد الذي لا يتبوّؤه إلّا نبي أو من كان منصوباً من قبله أو وصيه، وهكذا يتم تحديد سلسلة المراتب في القضاء؛ وإلّا فإنّ الشقاء هو الذي سيحلّ حينها. ونظراً لأهمية هذا الموقع اعتبرت هذه الأمور ضرورية له.

علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية والتشريعية

وبطبيعة الحال فإنّ السلطة القضائية بحاجة إلى التعاطي مع سائر الأجهزة، من قبيل السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومثلما نوصي هاتين السلطتين بالتعاون مع الجهاز القضائي ومؤازرته لتأمين متطلباته، فإننا نوصي السلطة القضائية بالتعاون مع هاتين السلطتين، وهذا لا يعني تأثّر بعضها ببعض، بل عليها جميعاً الأخذ بنظر الإعتبار السياسات العامة للنظام والتضامن بين أركانه ومفاصله على الدوام.

---

(١) وسائل الشيعة: ٢٢ / ٥٤ ح ٢٢٨٠٠٣ .

يجب الإحتراز عن تضخيم الصغائر وتصغير الجرائم الكبرى ـ لا سمح الله ـ في أنظار المنتسبين للسلطة القضائية والمؤثرين فيها؛ فمن أسباب تعرض الأمم السالفة والأقوام السابقة ـ استناداً إلى الروايات الواردة عن المعصوم عليه السلام ـ استصغارهم أحياناً للكبائر واستعظامهم للصغائر؛ وبطبيعة الحال فإنّ الجرم جرم، ولا فرق في ذلك، ويجب ـ طبقاً للقانون ـ ملاحقة كل جريمة صغيرها وكبيرها، بيدَ أنّ المهم جداً طبيعة الأمور التي تحظى باهتمام الأجهزة؛ فالاهتمام بمكافحة الفساد الإقتصادي التي أعلنّا عنها وحثثنا الأجهزة عليها ومضى عام علينا حتى الآن إنما يأتي لأن الفساد الإقتصادي ظاهرة ملوّثة، ستلوّث كافة الأجواء إن لم يتم إيقافها ومكافحتها، وهي ليست قضية جريمة لوحدها وقعت صدفة، بل إنّ لمكافحة الفساد الإقتصادي أهمية مصيرية بالنسبة للنظام، وقد أكدتُ في رسالتي لرؤساء السلطات الثلاث: أن احذروا أن تلبسوا المخالفات الوظيفية التي غالباً ما تصدر عن سهوٍ بالجرائم التي ترتكب عن عمدٍ.

إيّاكم أن تبدأوا بعملٍ فَيطّلع الشعب على ما أنجز من عمل فيثار جدل إعلامي حول ما لم ينجز بعد، فليس هذا مما لا فائدة منه فحسب بل يتسبب في إيجاد أضرار أيضاً، فلننجز العمل ومن ثم نعلن عن إنجازه ـ من قبيل التحقيق في ملف وغلقه أو إحقاق الحق بأسلوب معين ـ لا أن نُحدث ضجّة بأننا سنقوم بالعمل الفلاني قبل المبادرة إليه، ومن ثم نصاب بالعجز أو تعترضنا مشكلة أو يتضح أننا قد ارتكبنا خطأً في أحد جوانبه. إنني أؤمن بالرفد المعلوماتي والإخباري، وقد تحدثت مراراً لرئيس السلطة القضائية وسائر الأصدقاء بهذا الشأن، فلابد من إطلاع الرأي العام وتزويدهم بالمعلومات بشكل صحيح، على أن يكون بالوقت والفرصة المناسبين وبشكل رصين وصحيح[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى فاجعة السابع من تير وأسبوع السلطة القضائية في : ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ طهران .

الفرق بين العدل والدين

النظام الإسلامي نظام العدالة. نحن الذين نترقّب ونتأمل إشراقة شمس المهدي الموعود في آخر الزمان، وقد مَرَّ حتى الآن ما يناهز الفاً ومئتي سنة على الأمة الإسلامية وعلى الشيعة وهم ينتظرون ظهوره (عجل اللّه تعالى فرجه الشريف، وجعلنا فداه)، ما هي الخصوصية الكبرى التي نذكرها له؟ تلك الخصوصية هو أنه «الذي يملأ اللّه به الأرض قسطاً وعدلاً»[١] ولا نقول يملأ اللّه به الأرض ديناً[٢].

هذه النقطة في غاية الأهمية، فلماذا لا نَلتفت إليها. ومع أنّ القسط والعدل ينتهيان إلى الدين، إلا أنّ الأمة الإسلامية تدعو منذ ألف سنة لتحقيق القسط والعدل. ولما قام هذا النظام الإسلامي لابدّ وأن تكون أولى مهامه القسط والعدل.

---

(١) هومن الأحاديث المتواترة انظر كمال الدين: ٢٢ ـ ٣٣ ـ ٦٦ ـ ٧٧، والوسائل: ١٢ / ٢٨٠ ـ ٢٨٨، والعمدة: ٤٣٣ ـ ٤٤٣، ومسند أحمد: ٣ / ٢٧ ـ ٣٧، وسنن أبي داوود: ٢ / ٣٠٩ ح ٤٢٨٢.

(٢) أقول: لعل هناك أمر يشير إليه الحديث الشريف، ألا وهو أنّ الدين والذي يعني ـ فيما أعلم ـ نشر الإسلام وتعاليمه بين الناس، كما فعل النبي الأعظم صلّى الله عليه وآله في مكة والمدينة وما حولها، وهذا لا يعني دائماً نشر العدالة المطلقة التي تصل الى كل إنسان ومن كل إنسان، لذا في زمن النبي الأعظم وحكومته الدينية الإسلامية لم يتحقق العدل والقسط بالشكل التام ليشمل جميع الأفراد، بل كان هناك ظلم في بعض البيوت والعوائل مثلاً، إضافة الى الظلم الحاصل مع العبيد في ذلك الزمن، وناهيك عن أفعال المنافقين التي شملت بظلمها النبي الأعظم صلّى الله عليه وآله ليلة العقبة، والأمر نفسه في زمن دولة أو حكومة أمير المؤمنين علي عليه السلام، ويكفي أن نشير الى ظلم معاوية في بعض أقطار الأرض، أو أن نعلم أنّ القاضي بالعدل كان شريح القاضي وما أدراك ما شريح.

إذاً فقد تكون هناك دولة دينية إسلامية في مرحلة ما لا تصل أو لا يسمح لها بإقامة العدل المطلق.

أما لو أقيم العدل المطلق على كل الأرض ـ على الصعيد الدولي والشخصي ـ فهو لا يكون إلا مع وجود دولة إسلامية دينية على رأسها حاكم عادل إلٰهي، وهو ما وُعدنا فيه من إمان زماننا المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه.

فلعلّ الحديث يكون ناظراً لذلك، والله ورسوله وأهل بيته أعلم.

القسط والعدل يُعتبران من أوجب الأعمال. وحتى الرفاه إنما نطلبه لأجل القسط والعدل، والأعمال الأُخرى المختلفة؛ كالحرب والمواجهة والبناء والتنمية نريدها لأجل القسط والعدل أيضاً؛ لكي يسود العدل في المجتمع وليستفيد الجميع من الخيرات، ولا يظلم فيها أحد أو يُحرم من حقّه.

في الأجزاء التي يسودها القسط والعدل يتسنى للناس النضوج ونيل المقامات الإنسانية السامية، وبلوغ مرحلة الكمال الإنساني، القسط والعدل مقدّمة واجبة للكمال الإنساني النهائي. فكيف يمكن إهمال هذه القضية؟

إنّ هذا العالم لا يبالي حقّاً لقضية القسط والعدل. ولا يسعنا هنا إلا أن نقول أننا باعتبارنا حكومة نشعر بالغربة في هذا العالم. انظروا إلى الشعارات التي ينادى بها في العالم؛ تجدون أنّ حكومات العالم غير قائمة على أساس العدل ورعاية حقوق الإنسان ورعاية الضعفاء والمساكين. انظروا ماذا يرتكب الكيان الصهيوني من جرائم ضد المسلمين، وماذا يفعل بالإسلام ومقدساته، ولاحظوا كيف تدافع أمريكا ـ حيث يقع عليها وهي الشيطان الأكبر، الإثم الأكبر في هذه القضايا ـ عن هذا الكيان.

تقع حادثة مهمّة تنتهك فيها أقدس مقدّسات المسلمين، فيثور لأجلها ضمير العالم الإسلامي وتتعالى صيحات الإستنكار من مختلف أرجاء العالم الإسلامي، أما الأمريكيون فلم يعبّر موقفهم إلّا بكلمتين، من إبداء الأسف! يا له من تأسف جافٍّ وعقيم لا يحمل أية روح في أزاء هذا التحرك الإسلامي الهائل الذي برز بتلك الضخامة!

لقد أغضبت هذه الإهانة التي ارتكبها الصهاينة، علماء البلدان الإسلامية والمثقفين والشعوب ـ ولا شأن لنا هنا بجوهر القضايا، وإنما يعتبر تحرك العالم الإسلامي بحد ذاته حادثة مهمة ـ فلا يبدون أزاءها إلا إبداء الأسف، بدون أي إعادة نظر في سلوكهم ودعمهم للصهاينة الظلمة السفّاكين المتجاوزين. هذا استخفاف بالإنسانية واستهتار بقيمها وبإرادة مجموعة هائلة من الناس، ومع هذا تراهم يدّعون مناصرة الإنسان.

العدالة الإجتماعية

يبدو شعار العدالة الإجتماعية اليوم شعار غريب ومظلوم في هذا العالم. وهذا الشعار مرفوع بأيديكم، مثلما أن راية الدفاع عن القيم المعنوية يحملها اليوم الشعب الإيراني المسلم. لا ريب أن أنصاركم بين الشعوب كثيرون، وخاصة بين أبناء الشعوب الإسلامية الذين تنبض قلوب الكثيرين منهم لهذه الشعارات ولمواقف الشعب الإيراني، إلّا أنّ الدول والحكومات لها مواقف أُخرى أزاء هذه الحالة، وهكذا الحال أيضاً بالنسبة لشعار العدالة الإجتماعية.

الاهتمام بقضية العدالة الإجتماعية في البلد يجب أن لا يطاله الفتور أبداً. ومن الطبيعي أنّ هذه القضية ليست قضية شعار فحسب، ولا تحل بالكلام وحده بل يجب أن تسعى لأجلها جميع الأجهزة.

جميع الأعمال الجارية اليوم في البلد واجبة ولا مناص منها، ولكن ينبغي توجيهها الوجهة التي تضمن تحقيق العدالة الإجتماعية. والجميع مطالبون باعتبار هذه القضية من صلب واجباتهم ابتداءً من المسؤولين التنفيذيين وحتى المسؤولين في جهاز القضاء، والمشرّعين والعلماء والخطباء والصحفيين والمثقفين وغيرهم.

إذا ضعفت حالة التوجّه نحو العدالة الإجتماعية، فإنّ أي نشاط يجري في البلد يؤدي إلى الإضرار بالطبقات الضعيفة وعموم الشعب، وتنعكس فوائده على عدد معدود من المحتالين المتجبرين النفعيين، وعلى الذين يعرفون الطرق القانونية ويجيدون أساليب التحايل عليه. إنّ قسماً من هذه المهام يقع على عاتق الجميع، أما القسم الأكبر منها فيقع على عاتق الأخوة الأعزاء في قوى الأمن الداخلي.[1]

---

(١) من كلمة ألقاها في: ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ بجمع من قادة وعناصر قوى الأمن الداخلي.

ماذا يتوقع من السلطة القضائية؟

وبالطبع فإنّ هذا لا يعني أنّ السلطة القضائية اليوم تجسّد كل ما نتوقعه من القضاء الإسلامي، كلا، فإنّ توقعاتنا كثيرة. وفي الوقت نفسه، فإنّ ما أطالب به ـ كطالب علم صغير أشعر بالمسؤولية الجسيمة أمام الله تعالى عن كل ما يبدر منكم من أحكام أو تتخذونه من قرارات ـ يختلف بالتأكيد عن كل ما تطالبكم به الأجنحة والتنظيمات والعناصر السياسية، حيث إنّ الأجنحة السياسية تعمل على تحقيق طموحاتها الخاصة، ويسعى بعضها لسلب السلطة القضائية ما تتمتع به من اقتدار وصلابة لكي تكون عاجزة عن إتخاذ القرارات! إنّ البعض يحاولون إرهاب مسؤولي السلطة القضائية طمعاً في أن يدوروا في فلكهم ويلفّوا لفّهم! وإنهم إذا أثاروا ضجّة أو هرجاً فإنّ المرء لا يرى آثاراً للخير في مثل هذه الممارسات الصاخبة وحملات التشهير المسعورة.

وإنّ هذه المسؤولية الجسيمة وهذا العمل العظيم وهذه المهمة الإلهية التي يتحملها المسؤولون في السلطة القضائية من شأنها أن تجعلهم على استعداد لتوقّع مثل هذه المخالفات وإثارة الضجة والضوضاء والاعراب عن التوقعات، فكلها أمور ليست على خلاف المتوقع. وعلى كل حال، فإنّ الساحة لا تخلو من بعض الأشخاص الذين يعانون العقد الشخصية وتمزقهم مشاعر الغيرة والحسد، أو الذين يعملون على تحقيق المطامع السياسية، أو الذين يقومون بممارساتهم متوسلين بالأساليب السياسية، أو الذين يثرثرون ويخلطون بين النقد الموضوعي والتشهير، وهذا كلّه على حدة. ولكن الذي أتوقعه من السلطة القضائية كطالب علم في مقام المسؤولية هو أن نرى فيها ما شاهدناه من ألَق وجمال في قضاء أمير المؤمنين (عليه سلام الله الملك الحق المبين)، أي: العدالة القاطعة، تلك التي لا تأخذها في الله لومة لائم، وتلك العدالة الشاملة، والباعثة على الأمل، والتي يتساوى فيها الضعفاء وعوام المجتمع مع الأقوياء

والمقتدرين أمام القانون والتعامل القانوني؛ فهذا هو شأن الإسلام وشأن ما لدينا من الدستور.

ففي الدستور لا يوجد أي فرق بين القائد ورئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وسائر المسؤولين وبين أفراد الشعب أمام القانون؛ إذ لا أحد فوق القانون. إنّ الدستور يمنح صلاحيات للبعض، ويأمر القاضي بأن يدين هذا أو يبرّئ ذاك، أو أن يُصدر حكماً قضائياً، كما أنّ الدستور يأمر القائد أيضاً بالعفو عن البعض طبقاً لبعض الإعتبارات، وهذا لا يعد شيئاً فوق القانون، بل إنّه نصّ وروح القانون. إنّ الجميع أمام القانون سواء؛ فثمة مسؤوليات يتحملها من بوسعهم حل المشاكل وتمهيد السبل والتغلب على العقبات، ولكن الجميع سواء أمام القانون، وهذا أمر فائق الأهمية في الإسلام. إنّ الآخرين يدّعون هذا أيضاً، بيدَ أنّ الإسلام أبرز ذلك على الصعيد العملي، وهو ما نبحث عنه، لأن هذه الصورة البديعة مرسومة في أذهاننا.

الدفاع عن المجرم جريمة

إنّ أي جهد يُبذل في سبيل رقي السلطة القضائية يمثّل خطوة في سبيل إعلاء كلمة الإسلام وجهاداً في سبيل الله.

من الطبيعي أن يكون هنالك ناقم وراضٍ عن كل حكم يصدر. والناقمون صنفان: فمنهم من يلتزم بأصول ومبادئ الحياة الإجتماعية؛ أي إنهم وإن سخطوا على الحكم لا ينشبون مخالبهم بوجه القاضي، ومنهم من لا يلتزم بذلك؛ أي إنهم ساخطون على الحكم بالإضافة إلى أنهم ينشبون مخالبهم بوجه القاضي الشجاع الذي أمضى الحكم ـ والجدير بأن تُقبّل يده ـ ويتمادون في الدفاع عن المجرم!

إنّ الدفاع عن المجرم جريمة، والدفاع عن المجرم المدان في ضوء القانون شن حرب على القانون، فعلى البعض أن يفهموا ذلك. ولقد قلنا مراراً ونكرر قولنا الآن بأنّ القاضي يجب أن يتمتع بالإستقلال ولا يخضع لأحد؛ فالحكم لا يصدر بمكالمة هاتفية أو إيعاز من أحد، وعليه أن يحكم بوجدانه وعلمه وحجته الشرعية. ومن يكون هذا

الآمر المملي؟ وفقاً للسياق المتعارف عليه قديماً هو ذاك الذي كان يقول: أحكم بكذا وكذا وإلا فإنّ الوضع سيكون كذا وكذا! وهذا النمط لا يلقى رواجاً يُعتدّ به. وثمّة أسلوب آخر يتم بموجبه ممارسة الضغوط على القاضي ويتمثل في العناوين التي تتصدر الصحف أو الضغوط السياسية أو شتى أنواع افتعال الأزمات، فعلى القاضي أن لا يخضع لهذه الإثارات ـ يتعين على الجهاز القضائي سواء كبار المسؤولين فيه أو القضاة الشرفاء أن لا يخضعوا بأي نحو من الأنحاء للممارسات غير المنطقية التي تصدر عن أولئك الذين يحاولون تمرير مآربهم عن طريق إثارة الأجواء ضد السلطة القضائية ـ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ليعلم أولئك النفر أنهم يمارسون أعمالاً مخالفة، وبطبيعة الحال فإنّ المخالفة ربما يتم تجاوزها من قبل المسؤولين إذا لم تتخذ طابع التمادي.

حري بالقضاة الشجعان وسائر مرافق الجهاز القضائي أن يفخروا بأنفسهم يوم ينجزون الواجب المناط بهم ويرون الله سبحانه حاضراً عندهم ورقيباً عليهم ويمارسون الحكم بعين البصيرة لأنهم هم **﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾**[1]؛ فالصبر على عمل جبار وثوري في ظل الظروف الصعبة جزاؤه صلوات من الله ورحمة، ولهذا عليهم أن يفخروا بأنفسهم، وليعلموا أنّ عملهم هذا يخضع لرقابة الكرام الكاتبين، فجنود الله هم أكرم من يسجل ذرات أعمالنا؛ وبهذه الروحية ليواصلوا أعمالهم.

الجهاز القضائي والإصلاحات الداخلية

إنّ السلطة القضائية تتحمل على عاتقها مسؤوليات جسيمة ولطالما حمدتُ الله تعالى على نعمته بوجود رجل فاضل عالم فقيه مستنير شجاع على رأس هذه السلطة، وفي كثير من الأحيان حينما تقع عيناي على بعض القضايا التي يتم طرحها أو البرامج

---

(١) سورة البقرة: ١٥٧.

التي تجري متابعتها تعود بي ذاكرتي إلى زمن الشهيد البهشتي، فالسلطة القضائية بأمس الحاجة لهذه الثروة وهذا الرصيد العلمي والفكري والطهارة الروحية والشجاعة والبصيرة والإستنارة العقلية، فلابد من شحذ الهمم وتكريس كل هذه الثروات في سبيل تسامي السلطة القضائية.

ليس صحيحاً الإدلاء بأنّ سلطتنا القضائية بلغت اليوم نصابها؛ إذ لابدّ لها أن تشهد إصلاحات مستمرة في داخلها وتعالج المشكلات وتمهّد السبل، وتربيّ العناصر وتقلّص المخالفات. ولقد سبق مني القول تكراراً إنّ اليوم الذي نتنفس الصعداء فيه بشأن السلطة القضائية هو ذلك اليوم الذي تسود المجتمع حالة، بحيث يشعر كل من يتعرض لظلم، صغيراً كان أم كبيراً وأيّاً كان نوعه، بوجود أمل بأنه سيتوجه نحو السلطة القضائية لتأخذ بحقه دون أدنى تقاعس أو محاباة أو تلكّؤ. فاسعوا لأن تبلغ السلطة القضائية هذا المستوى، وهذا ما يتيسر بأعمالكم وحسب، ولا يتحقق بإطلاق الوعود للجماهير والقول لأبناء الشعب كونوا متفائلين وما شابه ذلك، ولابدّ من تكرار هذه التجربة في أوساط الجماهير حتى يبلغ الجميع هذه القناعة. ومتى ما بلغنا هذا المستوى يمكننا الإدعاء بكل عنفوان باكتمال النظام القضائي في بلدنا الإسلامي. ولحسن الحظ فإنّ التحرك بهذا الإتجاه مما هو ملموس (١).

على السلطة القضائية عدم إضعاف نفسها من الداخل

إضعاف السلطة القضائية لا يأتي من خارج هذه السلطة على الدوام، بل ربما يكون من داخلها أحياناً؛ فمن يتحمل مسؤولية في السلطة القضائية ويرتكب في سلوكه وقوله ما يضعفها فذلك مما يعدّ نوعاً من الإضعاف، والسلطة القضائية بما تتحمله من مسؤولية جسيمة يتعين عليها التحرك بدقة وحذر على جميع المستويات من أعلاها إلى أدناها.

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: ذكرى فاجعة شهداء السابع من تير وأسبوع السلطة القضائية في : الخميس ٦ ربيع الثاني ١٤٢٢هـ - طهران.

كيفيّة النقد البناء للسلطة القضائية

إنّ النقد أمر إيجابي في المجتمع لأنه يُمكِّن المنتقَد من معرفة نقاط قوته وضعفه، ويدرك المراقبون أيضاً أنّ هذا الأمر يساعد على تقدم الأعمال؛ بيدَ أنّ النقد ليس كالتنقيب عن العيوب الذي ينمّ عن خصومة؛ فيجب أن لا تضعَّف السلطة القضائية. ولغرض أن يتمكن القاضي من تبوّء موقع النبي ﷺ ويمارس مهمته بسلامة واطمئنان فهو بحاجة إلى أن يحظى بإسناد النظام ويشعر بأنه يتمتع بالدعم والمؤازرة والمنزلة في أنظار الجماهير. وهذا ما يقتضي أمرين هما: المكانة لدى الشعب، والدعم من قبل المسؤولين.

وإذا ما فتح باب الإنتقادات غير المنطقية والعدائية التي من شأنها التنقيب عن العيوب والتي تحركها النوازع السياسية أحياناً صوب السلطة القضائية، إذ ذاك ستلحق الصدمة كلا هذين المقتضيين، حيث سيسقط القاضي في أنظار الأمة، ويفقد دعم المسؤولين أيضاً. فأنّى لنا حينها أن نتوقع مبادرة القاضي في ظل هذه الأجواء لجرّ ظالم أو مخالفٍ للقانون ـ ممن يمتلك القدرة والثروة ـ للمحاكمة بكل شجاعة دون أن يركن لتأثيراته؟! إنّه عمل ليس بالهيّن؛ فلو أردنا للقاضي أن يتحلّى بالشجاعة والصلابة والإقتدار الذي يؤهله للنهوض بهذه الأعباء الباهظة التي نتأملها منه، فلابد أولاً من مؤازرة هذا القاضي والجهاز الذي يدعمه، والمحافظة على مكانته في أنظار الشعب ثانياً.

إنكم تشاهدون ما درج عليه الإعلام العالمي ـ وهنالك ما هو خلاف ذلك، إلا إنّه قليل ـ من تكريم وتمجيد لأجهزتهم القضائية، حتى إنهم يصورون القاضي في وسائل إعلامهم وأفلامهم بما لو قدِّر للمرء الاطلاع على خفايا أجهزتهم القضائية لَلَمس مدى الهوة التي تفصلها عن الصورة التي يظهرونها، لكنهم يسعون إلى إظهار القاضي على أنه يتبوّأ موقعاً لا تطاله المؤثرات، وهو محصنٌ قبالة النفوذ، وعاقل عادل بصير.. وهو ليس كذلك في أغلب الأحيان، لكن هذا دأب الإعلام، وما ذلك إلّا ليراجع المرء

الجهاز القضائي وهو مرتاح البال، فيما يحسب مَنْ يلاحقه الجهاز القضائي حسابه لهذا الجهاز، وفي ذلك كلّه هيبة للجهاز القضائي، ليفلح ـ بعده ـ في أداء دوره.

وحريّ بنا أن لا نعمل خلافاً لهذا النهج العقلي ونقوم بإضعاف الجهاز القضائي على الدوام ونستهدفه بالإنتقادات غير اللائقة والواهية. وقد قلنا إنّ النقد يعني أن نرى الحسَن والقبيح والقوة والضعف جميعاً، وليس النقد أن يتغاضى المرء عن نقاط القوة، فيما يُبصر نقاط الضعف، تدفعه لذلك أحياناً نوازع متعددة. فيجب أن لا تُضعَّف السلطة القضائية، لأن في ذلك خسراناً للجميع، وليس من أحد داخل البلاد ينتفع بإضعاف السلطة القضائية. أجل، إنّ أعداء النظام هم الذين ينتفعون، وهم أولئك الذين يسعون إلى أن لا يستتبّ عمل للنظام ولا يستقر النظام الإسلامي بتلك الصورة المنشودة.

وعليه فإنّ ما نقوله لمنتقدي السلطة القضائية هو العمل في هذا المضمار بإنصاف وفطنه بعيداً عن النوازع السياسية المغرضة، وإلّا فإنّ الضربة ستلحق الجميع، وإلى جانب ذلك ـ بالطبع ـ لابدّ من مؤازرة السلطة القضائية لاستثمار الإمكانيات المتاحة لها وإنجاز المهام الضرورية(١).

الواجب الأساس لجهاز القضاء: الدفاع عن العدالة

السلطة القضائية ركن أساسي من أركان النظام في بلدنا، ولها في القانون الأساسي مسؤولية تتميز بالإتقان من مختلف جوانبها وتبعث على الاطمئنان، فالمهام المحددة للسلطة القضائية وطبيعة التكاليف المناطة بها والشروط التي حددها القانون الأساسي وسائر القوانين والمباني الإسلامية لمختلف المسؤولين في هذه السلطة توفر لجهاز القضاء القدرة على أداء مهامه. فما هو يا ترى الواجب الأساسي للجهاز القضائي؟ إنّه عبارة عن الدفاع البطولي المقتدر عن العدالة؛ فهذه هي روح العمل في القوة القضائية.

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى فاجعة السابع من تير وأسبوع السلطة القضائية في: ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ طهران.

إنّ تطبيق القوانين واجب يتحمله الجميع، أما مخالفة القوانين فهي جريمة يلاحقها الجهاز القضائي.

يجب أن تسمو مجموعة القوانين في نظام الجمهورية الإسلامية إلى قمة هي عبارة عن العدالة «**بالعدل قامت السماوات والأرض**»[(١)]؛ فللعدالة دور أساسي في الكون وفي عالم الخلق، أي أن سُنّة الخلق هي العدالة، وأي نظام يتحرك باتجاه هذه السّنة الطبيعية وقانون الخلقة الإلٰهي سيكون نصيبه الخلود والنجاح والظفر، والإنسان إنما يصيب النجاح عندما تتساوق نفسه مع قوانين الخلق والسنن الإلٰهية التي لا تقبل التغيير. وبناءً على هذا فإنّ للعدالة ـ وفي ضوء الرؤية الإلٰهية ـ جذوراً تكوينية وطبيعية في عالم التكوين، ولكن من هي الجهة التي تؤمن هذه العدالة؟ إنها السلطة القضائية. وما هي المراكز التي يُفترض بها تطبيقها؟ هي الأجهزة كافة. وإذا ما نكصت هذه الأجهزة عن تطبيق العدالة، فمن الذي يقوم بدور الميزان الدقيق الذي بوسعه تحديد هذا التخلف دون محاباة؟ ومَن تلك اليد الطولى التي تمتلك القدرة على مجازاة المتخلف على تخلّفه؟ إنها السلطة القضائية.

وتأسيساً على هذا فإنّ افتقدت السلطة القضائية حضورها المباشر أو اقتدارها أو افتقرت للشجاعة أو القدرة على العمل أو اعتراها الضعف داخلياً ـ لا سمح الله ـ فلن يكون هنالك ضمان للعدالة في المجتمع بالمرة، ومن هنا تنبع أهمية السلطة القضائية؛ إذن الدفاع الباسل المقتدر عن العدالة في المجتمع هو واجب السلطة القضائية.

وبطبيعة الحال إنّ لهذه العدالة مديات واسعة؛ فقد تكون حيناً على نطاق مرافعة تختص بدعوى حول مقدار من المال أو عدة أمتار من الأرض أو جريمة أو ضرب أو جرح وما شابه هذه الأمور، وتارة تمتد لتشمل قضية أكثر أهمية من ذلك حيث يتعلق الأمر بمصير الناس وحقوقهم وشؤونهم الحياتية، وأخرى تتعلق بقضية مالية كبيرة عندما يتطاول البعض على ممتلكات الناس والفقراء، على سبيل المثال أن يكون من

---

(١) عوالي اللئالي: ٤ / ١٠٣، تفسير الصافي: ٥ / ١٠٧

المقرر رصد مبلغ من المال لتعبيد طريق أو بناء مصنع لآلاف من البشر أو آلاف العوائل في إحدى القرى أو المدن، تؤمّنُ من خلاله امكانياتهم الحياتية وأعمالهم ومزارعهم وغير ذلك، فيأتي طامع أثيم ليضع هذا المال الذي من المقرر توظيفه لهذه الأعمال في كيس أطماعه الشخصية؛ فهذه جريمة أكبر من أن يوجه إنسان صفعة لآخر، وإن كانت هذه جريمة ينبغي عدم الصفح عنها، فالإسلام لا يتغاضى حتى عن «أرش الخدش»، فلو خدشت جلدَ إنسانٍ بظفرك وأقام الطرف المقابل الدعوى عليك فالإسلام لا يصفح عنها أبداً. فالجرائم لها مديات تمتد ما بين الأرض والسماء؛ فبعضها في ذروة الجرم، لذلك فهي تحظى بمزيد الأهمية. وإذا ما أردتم التصدّي لمن استحوذ على بيت المال والممتلكات العامة فوضعها في كيس أطماعه الشخصية بكل وقاحة وبلارحمة فإنّ هذا العمل يستدعي شجاعة واقتداراً وله التأثير على سمعة الجهاز القضائي بين أوساط الجماهير. فهل فكّر أولئك الذين يشنون هجماتهم المنظمة ضد الجهاز القضائي متذرعين بأوهى الذرائع، بهذه المواطن أو لا؟ فتشويه سمعة الجهاز القضائي يعد واحداً من أكثر الضربات ضرراً بالنظام الحياتي للشعب، ويمكن القول بأنه جريمة. وقد يأتي هذا التشويه من داخل السلطة القضائية ـ لا سمح الله ـ أو يأتي من خارجها فلا فرق في ذلك. إذن فالدفاع عن العدالة له مثل هذه المصاديق الباهظة[1].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة: ذكرى فاجعة شهداء السابع من تير وأسبوع السلطة القضائية في: الخميس ٦ ربيع الثاني ١٤٢٢هـ ـ طهران.

العدل أهم قضايا المجتمع

العدل أهم قضايا المجتمع؛ فبالعدل قامت السماوات والأرض[١]، وكذلك النظام الإجتماعي قائم بالعدل. وإذا انعدم العدل لا يبقى في المجتمع شيء ذو أهمية.

إذا فقدت العدالة في مجتمع حرّ ـ فيما إذا كانت حرّيته على الطريقة الأمريكية، وهو مجتمع تنعدم فيه الحرّية، وإنما الحرّية فيه لصالح طبقة ضد طبقة أُخرى ـ إذا انعدمت العدالة يعمد عدّة أشخاص إلى حمل شخص أسود معاق من فوق كرسيه السيار .. يربطونه بسيّارتهم ويجرّوه صوب البراري ويقتلونه هناك. هذه هي الحرّية المتوفّرة هناك.

إذا انعدمت العدالة يصبح الأمن في خدمة الطبقة المرفّهة والمستغِلّة، وإذا انعدمت العدالة تصبُّ جميع الخيرات لصالح فئة معيّنة.

ذكرت لكم في العام الماضي أنّ سنوات البناء الثمانية التي انتهينا منها كانت من أفضل وأكثر العهود عطاء ومثابرة، وبذلت فيها جهود كثيرة. إلّا أنّ من جملة خصائص مرحلة البناء والإعمار هي وفرة الأموال في المجتمع. ومن الطبيعي أن تُستغل هذه الظروف من قبل الناس الأكثر دهاء، الأقل تمسكاً بالقانون والقيم، الأقل خوفاً من اللّه، ممن لا حميّة لهم على دماء أمثال شهداء السابع من تير. فالذين يحملون العبء الأثقل لا يحصلون على شيء؛ وأعني بهم الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب وهم المستضعفون الحفاة الذين يقع على كواهلهم ثقل التضخم وينوؤن تحت وطأة الغلاء؛ كالموظفين والعمال وصغار الكسبة، والقضاة الشرفاء. فالقاضي الذي يتأبّط عدّة كيلوغرامات من الملفات والأضابير وهو على مشارف سن التقاعد، ليأخذها معه إلى داره ويجلس في غرفة لا تتوفر فيها مستلزمات التدفئة والتبريد، لينظر فيها لعلّه

(١) انظر عوالي اللئالي: ٤ / ١٠٣، تفسير الصافي: ٥ / ١٠٧

يتوصل من خلالها إلى بعض الحيثيات، غالباً ما تنصب الضغوط على أمثاله، وهؤلاء يتخلّفون عن الركب. وهذا مخالف لمبدأ العدالة، ونحن لم نأت لأجل هذا.

الغاية من وجودي ـ وأنا طالب علوم دينية ـ ووجود أمثالي في هذا المكان هي أن نحقق العدالة ليس إلّا. والدعاء الذي ندعوا به من أجل ظهور إمام زماننا ـ الذي هو أعزّ الخلائق عند اللّه وعند عباده الصالحين ـ هو (حتى تملأ به الأرض قسطاً وعدلاً). ولا نقول في هذا الدعاء ليملأها ديناً وخُلقاً؛ فالبشرية متعطّشة للعدل، وتبحث عن القسط.

أُلفت نظركم يا أعزائي إلى أنّ الدول الغربية تتشبث بشعارات أُخرى للتنصّل عن تحقيق العدالة، إلّا إنها ـ العدالة ـ ليست مما يمكن إحلال شيء آخر محلّها، فهي من ضرورات المجتمع، وهي واجبة في كافة الأمور الإجتماعية، ومن جملتها العدل في المجال الإقتصادي. وأنا طبعاً لا أدعو إلى المساواة في المداخيل، إلّا أنّه لابدّ من توفير فرص الإستفادة من الإمكانات العامّة أمام الجميع على قدم المساواة وبدون أي استغلال.

قد يقول البعض أنّ حديثنا عن العدالة يذهب بالأمن الإقتصادي. ولكن على العكس؛ فإذا ما توفّرت العدالة، استتب إلى جانبها الأمن الإقتصادي. واللصوص والناهبون هم الذين ينتفعون من وراء انعدام العدالة. فالإنسان الذي يريد استثمار أمواله والحصول على أرباح وفق القانون تستهويه العدالة، وتكون له سنداً.

تابعوا هذه القضايا واعثروا على تلك العناصر ويجب على الحكومة معاضدتكم في إنجاز هذه المهمّة.

مفخرة السلطة القضائية هي مقدرتها على توفير العدالة في المجتمع، والتصدّي للجريمة ومثل هذه المهام تستلزم عملاً، وأنا على علم بأنَّ جهوداً كبيرة قد بُذلت في هذا السبيل. إنني أؤكد للجميع، للتشكيلة القضائية، للأفراد وللشخصيات في السلطة القضائية، على ضرورة العمل والبحث والمتابعة لتتوصلوا إلى الأساليب الكفيلة بانجاز

هذه المهمة التي لابدّ من إنجازها وإلا فلا نستطيع بلوغ نتائج وأهداف هذه الثورة.

يجب توفير العدالة في المجتمع. وأنّه تعالى سيشمل برحمته هذه الجهود، وينزل رحمته على شعبنا، وتطبق الحدود الإلهية. وسيكون لكم بإذنه تعالى خير سند وخير معين (١).

العدالة قطب الرحى

ما علينا أن نعرفه ـ لاسيما نحن المسؤولون في نظام الجمهورية الإسلامية ـ هو أنّ العدالة أصل. فانظروا إن انتظار الإمام الحجة القائم "أرواحنا فداه" ـ وهو انتظار اختص به الشيعة منذ القدم ـ إنما يأتي بالدرجة الأُولى كي تستتب العدالة في العالم "يملأ الله به الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً"، فكل شيء يأتي بعد العدالة في المرتبة، والعدالة هي أُمنية المظلومين منذ القدم على مرّ التاريخ، ونحن اليوم لدينا نظام يصبو لتحقيق العدالة وهي هدفنا وشعارنا وعلينا أن ننتخب الطريق الصحيح.

إن للعمل من أجل العدالة ثمناً ومصاعب مدعاة لنقمة أُناس. وأمير المؤمنين عليه السلام يتطرق إلى هذا المعنى في كتابه لمالك الأشتر إذ يوصيه بأن يؤثر عامة الناس إذا دار الأمر بين العامة ـ وهم الأحوج إلى العدالة ـ وبين الخاصة والقلة المتنعمة المرفهة من الناس. وهذا ما يجب أن يكون شعارنا اليوم ويعد معياراً صحيحاً لأعمالنا، وأن تكون برامجنا وخططنا السياسية والعملية بهذا الإتجاه.

إن العدالة أمر يسهل جريانه على اللسان لكنه لا يتحقق بسهولة فهو يحتاج إلى برامج بعيدة المدى فعلينا أن نرسم هذه البرامج ونجعل من آفاقنا آفاقاً عادلة بما من شأنه أن يقربنا من العدالة (٢).

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع القوة القضائية في : ٣ ربيع الأول ١٤١٩ هـ ق ـ طهران.

(٢) من كلمة ألقاها في ١٩/ رمضان/ ١٤٢٤ ـ طهران.

العدل الغاية الأسمى

... أنتم على بينة أيّها الأعزة من أنّ الأساس في نظام الجمهورية الإسلامية هو العدالة، وإنّ أبرز طموحات وغايات نظام إسلامي هو العدل. ويكفي لمن يشك في هذا أن يرجع إلى ما ورد في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وكلمات الأكابر بشأن إقامة نظام إسلامي يحكم وفقاً لأُسس الشريعة ليلاحظ ما الذي تكرر أكثر من غيره، وهو بحد ذاته دليل على مدى أهمية مبدأ العدالة.

من البديهي أنّ الناس مكلّفون في ظل أي نظام إسلامي وديني بالسير نحو التديّن وعبادة اللّه والتخلق بالأخلاق الحسنة، وهذا أمر بديهي لاريب فيه. بيدَ أنّ موضوعاً كهذا حظي في الآثار الإسلامية باهتمام أدنى مما حظي به موضوع العدالة. فقد أشار القرآن الكريم إلى أن بعث الأنبياء عليهم السلام جاء ﴿**ليقوم الناس بالقسط**﴾[(١)] فالغاية إذن هي نشر القسط، والقسط معناه تحقيق العدالة على صعيد الحياة.

جعل الباري تعالى بعث الأنبياء عليهم السلام من أجل قيام الناس بالقسط، بداية الأمر، أمّا الخاتمة فقد جعلها عبر ظهور إمام الزمان «ليملأ الأرض به قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً» إذن فالختام أيضاً يستتب فيه القسط والعدل.

من الطبيعي أنّ الإزدهار الإقتصادي وما شابهه من هذه القضايا مفيدة بأجمعها ولا اعتراض عليها ولكن بشرط أن لا يضيع الهدف الأصلي بين ثناياها[(٢)].

إنّ الغاية التي ينبغي أن تحكم جميع هذه الجوانب، هي العدالة. ففي مجال الثروة ينبغي أن تسود العدالة في المجتمع. نحن ننتظر إمام الزمان عليه السلام من أجل إقامة العدل. وكل الأنبياء عليهم السلام بُعثوا لإقامة القسط: «**ليقوم الناس بالقسط**»[(٣)]. وقد جاء هذا المعنى

---

(١) سورة الحديد: ٢٥.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة: أسبوع التعاون في : ١٤ محرم ١٤١٩ هـ / طهران.

(٣) سورة الحديد: ٢٥.

في القرآن وفي نهج البلاغة، ولهذا المفهوم مغزى عميق جداً، وكذا قد وردت هذه المضامين في روايات الأئمة عليهم السلام وهي تحدد لنا المسار والإتجاه المطلوب.

الفرق بين العدل والمساواة

القسط هذا هو معناه، نحن لا نقول بوجوب المساواة بين جميع أفراد المجتمع؛ فالمساواة مستحيلة بسبب اختلاف بني الإنسان في القوى والعزائم والهمم والجهود، البعض يبذل جهداً قليلاً والبعض الآخر يبذل جهوداً أكبر، والبعض لديه مزيد من الإبداع، والكفاءات على العموم متفاوتة،«**ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربك ولذلك خلقهم**»[١]، الناس مختلفون في كفاءاتهم، ولا نزاع في ذلك، وإنما المهمّ هو أن يعمل الجميع على قدر كفاءته، ويسعى على قدر همته، ويكسب ويَحصل على قدر استعداده، وأن لا يبقى فيهم محروم أو مظلوم أو مكبوت، وهذا هو الهدف الأساس.

نحن حينما جئنا إلى هذا الموقع، وبذلنا مساعينا يوم كان الجهاد محتدماً، وقبلنا المسؤولية على كل حال يوم عُرضت علينا، إنما قبلناها لأجل هذا. والذين لا يعرفون ثقافتنا، عليهم أن يصدّقوا هذا الكلام، وإن كنا نعلم أنهم لا يصدّقون. إنّ المناصب لا تستهوينا، هذه الحقيقة يعرفها الأصدقاء ومَن له معرفة بهذه الثقافة وبهذه الشخصيات، وما هذه المسؤوليات إلا لإقامة العدل، ولإقامة حكم اللّه، ولتمهيد السبيل أمام عباد اللّه، وحينها تكون للمسؤولية جاذبية وقيمة. نعم، يجب أن تنصّب الجهود على هذا الآن[٢].

الشعوب ترنو لكل من يرفع راية العدالة الإسلامية

انظروا لما يستخدمه العالم من أدوات في الوقت الحاضر؛ إنهم يستخدمون وسائل

---

(١) سورة هود: ١١٨ ـ ١١٩.

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة مراسم المصادقة على حكم رئاسة جمهورية السيد محمد خاتمي في: ٢٨ ربيع الأول ١٤١٨هـ

إعلامية متطورة لمواجهة النظام والأهداف الإسلامية وأصل الإسلام، فذات يوم كانوا يدّعون معارضة الإسلام السياسي، لكنهم الآن لا يطيقون أصل الإسلام إن هو ظهر في أيّة زاوية! هكذا يستخدم العدو آلياته المتعددة؛ فعلينا أن نتحلى بمزيد من الفطنة ونحن نتحرك في هذه المجالات؛ فلو استطعنا المحافظة على راية العدالة خفاقة هنا، وسط عالمٍ تدور رحاه على الظلم، فاعلموا أنّ أفئدة الشعوب ـ حتى غير المسلمين منها ـ ستهوي إليها، إذ أنّ العالم بأسره اليوم متعطّش للعدالة.

لاحظوا تصريحات الرئيس الأمريكي بالأمس، فهو يتّهم بالإرهاب شعباً حُرم من كافة حقوقه الإنسانية التي تقرها الأعراف الدولية بأسرها، أمّا الكيان والنظام الذي استخدم كافة الوسائل لقمع هذا الشعب واستمرار حرمانه فهو يصفه بالمظلوم! فهل هنالك أنكى من هذا الظلم وأفظع من هذا الإجحاف؟! إنّه يقف على مرأىً من شعوب الدنيا ودون خجل فيصوّر الحق باطلاً والباطل حقاً بشكل علني؛ إذ يظهر الشعب الفلسطيني إرهابياً في تصريحات هذا الرجل فيما يغدو الكيان الذي سلب هذا الشعب كافة حقوقه الإنسانية التي تقرها الأعراف الدولية، كياناً مظلوماً قد طاله الإرهاب! أتتصورون أنّ شعوب العالم تجهل ذلك؟! ربما يمكن التأثير على الرأي العام لبضعة أيام عبر الدعايات الرنّانة، لكنكم قد شاهدتم من احتجوا على هذه السياسة وهذا النهج في غضون الأشهر الأخيرة في أوروبا والكثير من بقاع العالم وفي القارة الأمريكية، بل وفي أمريكا نفسها، مما يعني أنّ الرأي العام ينتفض ضد هذه الغطرسة والإجحاف والظلم في خاتمة المطاف.

من الممكن سلب إرادة الرأي العام لمدّة وجيزة من الزمن، ولكن من المتعذّر تضليله بشكل تام ولمدة طويلة، ولذا فإنّ مؤامرات هؤلاء ستتعرى كما هي عارية على الصعيد العالمي في الوقت الحاضر.. وإنّ الشعوب ترنو لكل من يرفع راية العدالة الإسلامية وكل بلد ونظام يقف على أقدامه [١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى فاجعة السابع من تير وأسبوع السلطة القضائية في: ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ طهران.

السلطة التنفيذية

مسؤولية السلطة التنفيذية

يتعين على مسؤولي الحكومة والقضاء التصدّي للذين يبثون الإشاعات ويدسّون الأكاذيب بين الجماهير. والعجيب أنّ البعض لا يواكب عملية مكافحة الفساد وإنما يعارضها وهم الذين يبثون الإشاعة بتفشي الفساد، أي إنهم يزرعون التشاؤم لدى الشعب وكأن الفساد قد تفشى في الأرجاء، ويقومون أيضاً بالإخلال عملياً في مكافحة الفساد ـ حيثما وجد ـ وهذا مما لا يمكن الصفح عنه بعد الآن.

على أجهزة الحكومة ـ السلطة التنفيذية ـ والسلطة القضائية ومجلس الشورى أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام لوظائفهم. وإنّ مسؤولية القائد أمام الشعب تتمثل في تنبيه مسؤولي السلطات الثلاث إلى واجباتهم، وتحذيرهم وتذكيرهم إذا شاؤوا القيام بحركة من شأنها أن تؤدي بالنظام والبلاد إلى الإنحراف. وإنّ مسؤولية قضايا البلاد تتحملها الأجهزة ذات العلاقة ـ الحكومة، السلطة القضائية، ومجلس الشورى الإسلامي ـ أما مسؤولية القائد فهي أوسع مدىً منها وهي مسؤولية جسيمة للغاية، فحيثما أزمع المسؤولون في السلطة التنفيذية أو القضائية أو أعضاء مجلس الشورى الإسلامي القيام بحركة تتنافى مع أهداف النظام الإسلامي فيجب على القائد أن يقف سداً مانعاً بوجههم، وهكذا سيكون بعون الله. وإنّ حشد الأبواق الدعائية الإستكبارية ضد القائد ومماشاة بعض العناصر في الداخل عن جهلٍ أو وعي ـ لا سمح الله ـ لهم لا تؤدي به أن يتغاضى عن هذه المسؤولية الإلٰهية الكبرى، فنحن نؤمن بالقيامة والمحاسبة والمؤاخذة الإلٰهية، ولا أهمية لمؤاخذة زيد أو عمرو.

لقد برهن شعبنا العظيم على تمسكه بالإسلام والثورة والقيم الإسلامية، وأدرك

جيداً أن ليس ثمّة شيء سوى تطبيق القوانين الإسلامية العادلة والراقية يمكنه معالجة شؤون البلاد، وليس سوى الإسلام يمكنه الوقوف بوجه هيمنة العدو والسلطة الدكتاتورية الظالمة التي يحاول العدو بسطها على هذا البلد. فالعدو يسعى لأن تعم البلاد الفوضى وزعزعة إيمان الناس وفقدان الثقة بالحكومة، وفي ظل هذه الفوضى والإضطراب يأتي بدكتاتور على غرار الدكتاتور رضا خان، وذاك ما تمت تجربته في إيران مطلع هذا القرن خلال عهد رضا خان ومرة أخرى في ٢٨ مرداد. ففي ٢٨ مرداد قام عملاؤهم في الداخل بإثارة الدعايات والضجيج والغوغاء ونزل مثيرو الفتنة إلى الشوارع، وتبع ذلك إقصاء العلماء وإصابة الجماهير بالإحباط، فجاءت أمريكا وبدأت دكتاتورية محمد رضا القاسية وعهده الأسود، وهم الآن يريدون القيام بتلك الممارسات[١].

إنّ للسلطة التنفيذية وظائفها المحددة في الدستور[٢] وتتمثل في الإجراءات الإدارية الأساسية للبلاد؛ وإدارة الشؤون الإجرائية، وتخصيص الميزانية العامة للبلاد؛ ومهمة السلطة التشريعية عبارة عن سن القوانين ومراقبة عمل مسؤولي الحكومة؛ أما مسؤولية السلطة القضائية فهي عبارة عن ملاحقة المخالفين للقانون، وإقامة الحق لئلاّ يظلم أحد أحداً أو يعتدي ويتجاوز عليه، ولو سعى كل من هذه السلطات لأداء ما بعهدته من واجبات فإنّ في هذه المهام من العمل والجهاد الذي يرتضيه الباري سبحانه ما يستنفد الوقت كله[٣].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى إقامة أول صلاة للجمعة بطهران في : ١٦ جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ طهران.

(٢) يراجع من المادة ١١٣ الى المادة ١٥١ من الدستور.

(٣) من كلمةألقاها بمناسبة: زيارة إلى محافظة أصفهان في: ١٣ شعبان ١٤٢٢هـ ـ أصفهان (ساحة الإمام).

علاقة السلطة التنفيذية بالتشريعية

أمّا بالنسبة للوزراء فقد نهيناهم صراحة وقلنا: لا يحق لهم الدخول في العملية الإنتخابية، وأحد الأسباب الداعمة إلى ذلك هو وجوب عدم التداخل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعة. كلاهما يُعتبران ـ سلطة ويعملان في خندق واحد لصالح البلد، ولكن لا تؤدي كل واحدة منهما عملين؛ إذ لا يسع المرء أن يكون لاعباً وحكماً في نفس الوقت، أي موجهاً ومنفّذاً في الوقت ذاته.

حينما نقول إنّ على أعضاء المجلس أن يكونوا مستقلين، بمعنى أن ينظروا وفقاً لرؤيتهم، ويستعينوا بالخبراء طبعاً، والخبراء موجودون في الوزارات وفي الجامعات وفي نفس المجلس. ونحن اليوم ـ والحمد للّه ـ لا ينقصنا الخبراء.

راودتني يوماً ما بعض الهواجس بشأن الخبراء غير النزيهين. وفي الدورة السابقة جاء أعضاء المجلس إلى هنا في مستهل دورتهم، فقلت لهم ولمسؤولي البلاد ومدراء الشؤون التنفيذية بضرورة الاحتراز من الخبراء. لعلكم لا تعرفون ماهية الخبير إلّا أنّ ورقته الإستشارية على طاولتكم. قد تجدون أحياناً على طاولتكم توقيع خبير غامض مشفوعاً بتوقيع مدير أو وزير، فلابدّ من معرفة ماهية الخبير.

قد يعلل الخبير أحياناً موضوعاً ما، إلّا أنّ صاحب العمل والمتصدّي للقضية لا يفقه الفلسفة الكامنة وراء ذلك التعليل. لقد لمسنا هذا المعنى عن كثب خلال تجربتنا الطويلة في العمل التنفيذي. وأنا حالياً أُراقب الأُمور أيضاً، وأُلاحظ الأعمال التي تُحال إلى المجلس أو إلى الحكومة أو إلى القطاعات المختلفة.

ونحن اليوم ـ والحمد للّه ـ لا نعاني نقصاً في مجال الخبراء، فلدينا في منظمة التخطيط والميزانية وفي الوزارات وفي المجلس نفسه خبراء صالحون ومؤمنون من أبناء حزب اللّه.

تجب الإستفادة من الخبراء، إلّا أنّ الإصغاء لرأي الخبير لغرض السهولة في إتخاذ

القرار والتدبّر والتأمّل فيه شيء، وتلبية طلب مسؤول تنفيذي بشأن اللائحة والطرح القانوني وما شابه ذلك شيء آخر؛ فالثاني سلبي، والأول إيجابي.

إذا كان أعضاء المجلس ولجانه هم الذين يفكّرون ويقرّرون ويصرّون على قرارهم ويجعلون الدولة تبعاً لهم عندها يوصف المجلس بالكفاءة والقدرة على إدارة البلاد على خير وجه.

وكما سبقت الإشارة فإنَّ مسؤولي الحكومة ـ ولحسن الحظ ـ يعملون برغبة وحرص وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية. وأتصوّر أنّ بعض الوزراء يقلّب الأُمور والأعمال التي يريد إنجازها على أوجهها واحداً فواحد ليرى هل فيها رضى اللّه أم لا. والحمد للّه لدينا اليوم مثل هؤلاء الوزراء ومثل هذه الحكومة.

فالمزايا التي يتحلّى بها رئيس الجمهورية الحالي وكونه رجلاً مؤمناً، وعالماً، ومجاهداً في سبيل اللّه، وعارفاً بشؤون البلاد، ومجرباً، محفوظة في موضعها. ونحمد اللّه على أنّ رئيس الحكومة وكل واحد من الوزراء يتصف بهذه السجايا الكبرى. ولكن أنتم نواب الشعب، ولابدّ أن يكون شأنكم بالمستوى المرجّو منكم.

وعلى كل حال، اتكلوا على اللّه، فإنّه سوف ييسّر لكم الأُمور بإذنه، ووطدوا يوماً بعد يوم معاني الوحدة والإنسجام والتلاحم السائدة في المجلس حالياً.

إذا كانت الاتجاهات السياسية التي تتصوّر حالياً أنّها مختلفة مع بعضها تسعى إلى أن لا يكون بينها أي اختلاف في نهاية المطاف لتكون عند ذاك في صفاء ووئام فاعلموا أنكم أنتم وبلدكم قد حققتم فوزاً عظيماً[١].

---

(١) من كلمة ألقاها في : ١ صفر ٧١٤١ هـق بحضور: نواب مجلس الشورى الإسلامي.

رِئَاسة الجمهورية [١]

مهام رئيس الجمهورية

حيثما وقع اختلاف في الرأي بين المسؤولين حول قضية لا تعد من القضايا الجوهرية للنظام ـ من قبيل المسائل الوظيفية والإدارية أو في فهمهم لواحد من القوانين ـ فينبغي أن لا يُفشى هذا الاختلاف أمام أنظار الشعب ولا يُجَر إلى حيث الطرقات والأسواق؛ والاختلاف في وجهات النظر حري بأن لا يمثّل إمارة للاختلاف بين المسؤولين، لم ذاك؟ لأنه يبعث اليأس والقلق بين الجماهير ومدعاة لسرور الأعداء؛ فمن المتوقع بروز الاختلاف بين المسؤولين في فهم واحد من الواجبات، فمن الممكن ـ على سبيل المثال ـ أن يكون لرئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية رؤيتان ووجهتا نظر حول واحدة من القضايا وكل منهما يورد استدلالاً يؤيد به رؤيته، لكن ذلك له علاجه الذي حدده الدستور؛ فالقائد هو الذي يتولى التنسيق بين السلطات الثلاث وهو الذي بمقدوره معالجة هذه المشاكل؛ والدستور هو ملاك الإنسجام، فهو الذي حدّد المسؤوليات وحدّد الحكم في موارد الاختلاف والنزاعات، كما حدّد الحكم والمرجع أيضاً[٢].

---

(١) جاء في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران: ... يتولى رئيس الجمهورية والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد بموجب هذا الدستور.

رئيس الجمهورية: هو أعلى سلطة بعد القائد، والمسؤول عن تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة، وهو برأس السلطة التنفيذية.

ينتخب مباشرة من الشعب لمدة ٤ سنوات في دورتين لا أكثر.

بيده ترشيح الوزراء مشروطاً بموافقة نواب مجلس الشورى عليه.

(٢) من كلمةألقاها بمناسبة: زيارة إلى محافظة أصفهان في: ١٣ شعبان ١٤٢٢هـ ـ أصفهان (ساحة

إنّ ما حصلنا عليه من توفيق هو أن نستطيع خدمة الناس، والتي يجب أن تطرح دائماً هي مسألة الخدمة برأيي. فنحن نعتبر أنّ الفرق بين الجمهورية الإسلامية في إيران وبقية الأنظمة المادّية في العالم وغير القائمة على فكر إلهي في مجال المسائل الإنسانية هي في هذه النقطة بشكل رئيسي حيث إنّ النيّة الأساسية للوزراء والمسؤولين ورئيس الجمهورية والمدراء في كلّ المستويات هي خدمة الناس والمساعدة على إشاعة الفكر الإلهي والحياة الطيبة واللائقة التي قرّرها اللّه تعالى للناس.

فالأساس هو أنّ المكاسب الشخصية ليست هدفاً والمدير لا يعمل لنفسه. وحقيقة هناك أشخاص من مدرائنا إذا نظر الإنسان يرى أنّهم طيلة فعالياتهم اليومية لا يعملون لأنفسهم مرّة أو مرّتين خلال فترة سنة، أي لا تتوفّر لهم فرصة ليتفرّغوا لأنفسهم ويتابعوا مسائلهم الخاصّة، وتبقى غالباً كثيراً من مسائلهم الخاصة. فهم يصرفون وقتهم وجهدهم لخدمة الناس، وهذا هو الهدف، ويجب عليكم أيّها السادة أن لا تنسوا هذه النكتة لحظة واحدة وهي إنّ الهدف هو الخدمة. وطبعاً للخدمة تعبيرات مختلفة؛ فكلّ شخص من الممكن أن يعتبر شيئاً ما خدمة، ونحن لدينا رؤية وفكرة وعقيدة بُنِيَ عليها أساس هذا النظام وهي الإسلام. ذلك الفكر الإلهي والتوحيدي الذي استعدّت جماهير شعبنا الكبيرة لتقديم شبابها من أجله والتضحية بكلّ شيء في سبيل اللّه وعدم النظر الى الوراء. هذه هي الخدمة أي أنْ نتحرّك في هذا الطريق وهذا الطريق يتضمّن خدمة الناس وهذا هو أساس المسألة، حيث يجب أن نتذكر هذا في كلّ لحظة. وطبعاً أنتم تعتقدون بهذا المعنى وعاملون بهذا المعنى وسائرون في هذا الطريق، ولكن الإنسان ينسى، ونحن نقول ذلك لأنّ الإنسان يحتاج دائماً الى التذكير والجميع محتاجون. ونحن نعرف كباراً من أهل السلوك والأخلاق والسلوك الأخلاقي كانوا يقولون لأشخاص إجلسوا وانصحونا، لأنّ الإنسان يحتاج إلى النصيحة والتذكير، ويجب أن تداوموا على التذكير، راجعوا الروايات الأخلاقية والكتب الأخلاقية

= الإمام).

واقرأوا ما ورد فيها من فضيلة في خدمة الناس، إقرأوا الموضوعات التي توضح فلسفة الحكم في الإسلام(١).

واجب الرئيس إزالة الفساد

الفساد له أصناف وأنواع، ومن بينها الفساد المالي والإقتصادي؛ ومن أهم المسؤوليات التي يتحملها مسؤولو الدولة ـ ومن بينهم رئيس الجمهورية ـ هي ملاحقة المفاسد المالية والإقتصادية، ولابدّ أن تتضمن برامج الحكومة ذلك. وبطبيعة الحال فإنّ السلطتين القضائية والتشريعية تتحملان المسؤولية أيضاً في هذا المضمار، ولحسن الحظ فإنّ ثمّة تنسيق بينهما أيضاً. ويجب أن تتخذ هذه المكافحة طابع الجدية وتدخل مرحلة التطبيق العملي، إذ أنّ مكافحة الفساد المالي والإقتصادي تعد من بين العناصر التي ستساعد على بلوغ البلاد الانتعاش الإقتصادي.

من العقبات التي تقف بوجه تطور البلاد اقتصادياً وجود بؤر الفساد التي لابدّ من الشعور بالرهبة أزاءها ومكافحتها، وهو ليس بالعمل الهيّن، ولقد ذكرت في رسالتي ذات البنود الثمانية لكل من السادة المحترمين رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي، وقلت لهم: اعلموا أنّ مكافحة الفساد صراع جدّي وواقعي، فستكون هنالك حملات وضغوط، وهي عمل شاق. ولابدّ من ارتداء لامة الحرب لمقارعة تفشي الفساد الإقتصادي والمالي.

ومن أنواع الفساد أيضاً المفاسد الأخلاقية وتفشي المنكرات، فلابد من التصدّي لها ومكافحتها أيضاً؛ وإننا نعلم جيداً أنّ من تعاليم الإسلام تعريف الناس بفضائل الأخلاق وصيانتهم عن المنكرات باللسان والبيان، وهذا صحيح في محلّه، ولكن لابدّ من التصدّي لحالة تفشي المنكرات والتظاهر بها، فالإسلام يقدم النصيحة والإرشاد لمرتكب المنكر، لكنه يضع له الحد أيضاً.

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة لقائه مع أعضاء الحكومة الجديدة في: ٦ ربيع الأول ١٤١٤ هـ ـ طهران

إنّ العمل لا ينجز بالتوجيهات اللفظية، بل لابدّ من أن تقف سلطة النظام بوجه تيار الفحشاء والفساد؛ فلا تسمحوا لأهواء حفنة معدودة ومجموعة صغيرة وقليلة في داخل المجتمع أن تكون سبباً في إغواء عقول الشباب من الفتية والفتيات، والمؤمنين من الرجال والنساء الذين لا دافع لهم يحدوهم نحو الفساد.. قفوا بوجه مثل هؤلاء. والمسؤولية ملقاة على عاتق جميع المسؤولين في هذا المجال، فلا تسمحوا لحفنة من المتشدقين باسم الحرية ـ وفي الحقيقة جدير بنا البكاء على الحرية لما يجري من سوء استغلال لاسمها ـ بإشاعة المنكرات والفحشاء والتحلل في المجتمع، إذ أنّ عاقبة ذلك زرع روح التشاؤم لدى البعض أزاء النظام كما هو الحال في بداية الحركة الدستورية.

من العوامل التي أدّت إلى فشل الحركة الدستورية في إيران كان شعور المتدينين بعد حينٍ بأنّ الأمور تتجه نحو اللادينية، فكان الدافع وراء الضجيج الإعلامي المتصاعد وقتذاك الهجوم على المقدسات الدينية ـ ولم يكن عدد المناهضين أثناء الحركة الدستورية لأصل الدين ومظاهره والعقائد الدينية والعلماء ويقومون بالمساس بمثل هذه الأمور بين المحافل بالقلم أو الشعار بالعدد الذي يعتدّ به، لكن ضجيجهم كان عالياً ـ مما أدّى إلى أن يتسرب الفتور تدريجياً للمتدينين والعلماء الذين كانوا يتقدمون الصفوف الأمامية للجهاد في الحركة الدستورية ومن ثم تنحّوا جانباً، ولما آل الأمر إلى ذلك اندحرت النهضة وأخفقت الحركة الدستورية، وبعد خمسة عشر أو ستة عشر عاماً من عمرها جاء الدكتاتور رضا خان، وإنّ في ذلك لعبرة، فأين رضا خان العسكري المتجبر من شعار الحركة الدستورية؟! وأيّ هوة تفصل بينهما! فكيف أصبح الأمر كذلك؟! لأن ثقة المؤمنين وقناعتهم قد سلبت فتنحّوا جانباً وتركوا الساحة. فعلى المسؤولين أن لا يسمحوا ببروز مثل هذه الحالة بين المؤمنين.

وبديهي أنّ ذلك لا يمثّل مدعاة لأن يتجاوز البعض على القانون بذريعة فقدانه للثقة، فانتهاك حرمة القانون جريمة، ومخالفة القانون والخروج عن دائرته لمواجهة كل ما يراه الإنسان منكراً دون إذن من الحكومة يعد جرماً بحد ذاته، ما خلا النهي عن المنكر باللسان، فلقد تكرر منّا القول بجواز النهي عن المنكر باللسان ووجوبه وهو

واجب الجميع ولا يسقط في ظل أي ظرف، ولكن حيث يصل الأمر مرحلة التطبيق والعمل فيتعين على الجميع العمل في ضوء القوانين، وليس ثمة ما يسوغ القول: نظراً إلى عدم تدخل قوى الأمن أو السلطة القضائية فإننا قد نزلنا الميدان. كلا، وإذا ما حلّ اليوم الذي يستدعي النزول العملي للجماهير في الميدان، حينها سيعلن القائد ذلك بكل صراحة للأمة.

تنصيب رئيس الجمهورية

...... هذه هي المرة الثامنة التي تقام فيها مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب تنصيباً رسمياً ويستلم فيها إدارة البلاد وزمام السلطة التنفيذية، وهذا ما وهبتنا إياه الثورة، فيما تحاول دوائر الدعاية العالمية جاهدة من خلال دعاياتهم المنحطة الإيحاء بوجود المشاركة الشعبية وحاكمية الشعب في النظام الإسلامي اعتباراً من انتخابات العام ١٣٧٦هـ ش، أي إنهم يحاولون القضاء على ماضي الثورة! وما ذلك إلّا استمرار لذلك العداء الذي ناصبوه الثورة. كلا، فلقد توجهنا ـ نحن أبناء الشعب الإيراني المسلم ـ ثماني مرات إلى صناديق الإقتراع خلال هذه السنوات الاثنتين والعشرين وانتخبنا رئيس الجمهورية بأصواتنا وأثبتنا ـ وببركة النظام الإسلامي ـ محورية الشعب في صنع القرار ببلدنا وأنّ الأحكام والشريعة الإسلامية هي الإطار الذي يعتمده الشعب والمسؤولون في صنع القرار، وذلك ما يُلقي مسؤوليات جساماً على عواتقنا جميعاً[1].

الرئيس وحكومته

إنّ مثل الحكومة كتقاطع طرق يؤدي رئيس الجمهورية فيه دور رجل المرور الذي يغلق طريقاً ويفتح آخر، والمراد من ذلك أن يعبر الجميع منه دون اصطدام. لذلك

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة مراسم تنفيذ حكم الرئيس خاتمي لدورة ثانية في: ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ ـ طهران.

عليكم بالإنسجام فيما بينكم، سواء داخل الحكومة أو غيرها من مؤسسات النظام، أي أن تتحدوا في التناغم، فلا معنى للفرقة والتشتت، واجعلوا من السياسات الإجرائية العامة للحكومة ملاكاً لكم واعملوا بانسجام؛ وكمثال على ذلك أنني أشاهد أحياناً أنّ وزارة خارجيتنا تواجه مشكلة مع دولة ما على الصعيد السياسي وتحاول ممارسة الضغوط عليها مع افتقارها للقدرة على مهاجمتها بالدبابات، وعلى الجانب الآخر هنالك بيننا وبين تلك الدولة مبادلات تجارية ينبغي استغلالها، فإما أن نوقف تلك المبادلات أو نستأنفها مشروطة؛ ففي الوقت الذي تقوم وزارة الخارجية بأداء مهمتها تنهمك وزارة التجارة أو وزارة الصناعة أو وزارة الصحة ـ في محاولة لاستيراد ما يحتاجون من بضائع ـ في تقديم عروضها هناك وتدخل في مباحثات مع إحدى الشركات لشراء ما تريد! وهكذا لا يمكن إنجاز شيء تحت طائلة التشتت في العمل.

وفي المقابل يتشكل هؤلاء من أنهم إذا ما توجهوا نحو وزارة الخارجية لتنسيق الجهود فإنها تقيدهم. حسناً، ثمة سبيل لحل هذه المشكلة في إطار الحكومة، فينبغي أن لا يخرج أي تحرك في خارج البلاد عمرانياً كان أو اقتصادياً أو تجارياً أو... عن كونه رافداً لسياستنا الخارجية، بل لابدّ أن يصب في مصلحة السياسة الخارجية وفي خدمتها. إنكم تلاحظون ما يصدر من اعترافات عن الأمريكان بأنّ إيران هي أفضل طريق لأنبوب النفط الممتد من آسيا الوسطى، والشركات بدورها مقتنعة بذلك أيضاً؛ بيدَ أنّ السياسة لا تسمح به، أي إنهم أذعنوا للقيام بعمل يخلو من البعد الإقتصادي لتعزيز سياستهم ـ لعنهم الله فبئس ما صنعوا ـ لكنه في وجهة نظر حكومتهم منسجم مع المنطق ولابدّ من أن يتخذ هذا المنحى. ويجب إيضاً أن يسود الإنسجام سائر مفاصل النظام [1].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران .

وصايا ولي أمر المسلمين لرئيس الجمهورية

هنالك عدة وصايا أقدمها لرئيس جمهوريتنا ، وإنما أطرحها هنا من باب الذكرى لي ولكم أيّها المسؤولون:

أولها: وجوب أن تباشر الحكومة عملها في هذا الظرف الحساس دون تلكؤ وتوانٍ وبجدية تامة، فالتوقف بعض الشهور الذي غالباً ما يحصل أثناء الانتخابات أو قبلها وحتى تشكيل الوزارات الجديدة إنما يؤدي إلى خسائر جسيمة، فلابد من تقليص هذه الفترة قدر الإمكان، والأمل يحدوني بأن يبذل مجلس الشورى الإسلامي منتهى التعاون مع رئيس الجمهورية ليصار إلى تشكيل الوزارة بأسرع وقت وتباشر مهمتها في إنجاز الأعمال المهمة المناطة بها.

إننا نمرّ بظرف حساس، وإنني أعتقد بأنّ أكثر المهام عجالة هي المباشرة الجادة بالقضايا الإقتصادية والمعاشية وفي مقدمتها قضية العمل؛ وأيّ منها لا يمثّل معضلة غامضة يتعذر على السواعد المقتدرة والعقول المتوقدة إيجاد حل لها، بل هي بأجمعها مهام يسيرة وآنية، غاية الأمر أنه من الضروري بذل الجهود والتحلي بالجدية والإبداع والهمّة كي تأخذ هذه المهام طريقها للإنجاز، وأدنى تقاعس أو تقصير اليوم ستكون نتيجته التأخر، فالفرصة وجيزة، والفرص التي بحوزة الحكومات تمر كالبرق الخاطف، فالسنوات الأربع مضت بسرعة، وهكذا هذه السنوات الأربع فهي سرعان ما تنقضي. وعليه لابدّ من تحري الأولوية بين الضروريات والعمل على إنجاز هذه الضروريات بحكمة وبالسرعة والتدبير اللازمين، وهذا ما يعد لازماً في الوقت الحاضر؛ فلو أنكم تأملتم الإعلام العالمي ـ الذي يدار دون شك وفق محاور مدروسة سياسياً وأمنياً ـ ستجدون أنّ أحد مَواطن الأمل بالنسبة لأعدائنا من أجل شلّ النظام الإسلامي هو الإقتصاد؛ فإننا نمتلك مصادر ثروة هائلة ودخلاً وقوى عاملة جمّة ومقوّمات متعددة لتحقيق الانتعاش الإقتصادي، وإننا قادرون على إنجاز الكثير من الأعمال، وقادرون على إزالة صورة الفقر الكريهة عن بلدنا، وعلى مسؤولي الدولة شد حزام الهمّة في هذا المجال أكثر من أي عمل آخر.

إنّ الحقل الإقتصادي يمثّل أضخم قطاع في بنية الدولة؛ فعلى المسؤولين، سواء في لجنة العمل الإقتصادي أو المسؤولين التنفيذيين في شتى القطاعات الإنتاجية والخدمية، توحيد المسار والقلوب والانهماك في العمل، ولا يجوز التقاعس في هذا المضمار أبداً. وإنني أعتقد أن مسؤولينا وبما نمتلكه من مقومات سيتمكنون وخلال فترة ليست بالبعيدة من طمأنة أبناء الشعب وإثبات حدوث تغيّر في الوضع المعاشي والإقتصادي العام، وزفّ هذه البشرى للجماهير عملياً وبعيداً عن الكلام المعسول الذي طالما تتناقله الألسن، وإنّه لعمل صالح كبير يتعين على المسؤولين التنفيذيين في البلاد المبادرة إليه دون اكتراث بوساوس الأعداء [١].

سريّة المعلومات في الحكومة

حيثما وقع اختلاف في الرأي بين المسؤولين حول قضية لا تعدّ من القضايا الجوهرية للنظام ـ من قبيل المسائل الوظيفية والإدارية أو في فهمهم لواحد من القوانين ـ فينبغي أن لا يُفشى هذا الاختلاف أمام أنظار الشعب ولا يُجَر إلى حيث الطرقات والأسواق؛ والاختلاف في وجهات النظر حري بأن لا يمثّل إمارة للاختلاف بين المسؤولين، لم ذاك؟ لأنه يبعث اليأس والقلق بين الجماهير ومدعاة لسرور الأعداء؛ فمن المتوقع بروز الاختلاف بين المسؤولين في فهم واحد من الواجبات، فمن الممكن ـ على سبيل المثال ـ أن يكون لرئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية رؤيتان ووجهتا نظر حول واحدة من القضايا وكل منهما يورد استدلالاً يؤيد به رؤيته، لكن ذلك له علاجه الذي حدده الدستور؛ فالقائد هو الذي يتولّى التنسيق بين السلطات الثلاث وهو الذي بمقدوره معالجة هذه المشاكل؛ والدستور هو ملاك الإنسجام، فهو الذي حدد المسؤوليات وحدد الحكم في موارد الاختلاف والنزاعات، كما حدد الحكم والمرجع أيضاً [٢].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة مراسم تنفيذ حكم الرئيس خاتمي لدورة ثانية في : ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ ـ طهران.

(٢) من كلمةألقاها بمناسبة: زيارة إلى محافظة أصفهان في: ٢٣ شعبان ١٤٢٢هـ ـ أصفهان (ساحة

مجلس الوزراء

هذا العام هو عام السيرة العلوية، والمسؤوليات التي نضطلع بها ثقيلة، وبـالذات مسؤوليتي فواضحة جسامتها، وكذا المسؤولية التي تتحملونها أنتم كـوزراء ونـواب لرئيس الجمهورية، فإن كان عملكم قوياً فسيشق بالبلاد طريق التطور ويزرع التفاؤل في نفوس الجماهير حيال النظام، وإلا فإن كان عملكم ضعيفاً مشوهاً فـإنّه سـيخلق المتاعب والمصاعب للشعب ويجعله متشائماً أزاء النظام. وبناءً على ذلك فإنّ أصل النظام هو الذي سيواجه التحدّي قبل أن يـتعرض أحـد الوزراء أو تشكـيلة الوزارة بأكملها للمؤاخذة والمساءلة من قبل الشعب، وكمثال على ذلك أن يقال: لماذا أصبح وضع نظام المرور أو اقتصاد النظام هكذا؟ ولا يقال: لِمَ أصبح مجلس الوزراء بـهذا الوضع؟ وإنكم تلاحظون أنّ الإعلام العالمي يركّز على هذه القضية بالذات، وهذا هو التأثير الضمني لها.

إنها لفرصة سانحة أمامكم الآن كأعضاء في الوزارة، وكذلك بالنسبة للنظام فـإنها فرصة سانحة له كتغيير وتطور مثير ومحفز؛ **فالتغيير في الحكومة واحـد مـن الأحـداث السياسية التي يشهدها المجتمع تواكبها حالة من الإثارة والتحفز والتفاؤل، وتمثّل مرحلة ثمينة يشعر فيها الشعب بالتفاؤل لحلول منظومة جديدة وعصر جديد ونفس جديد إلى الميدان، ولابدّ من استثمار هذا الوضع النفسي بأقصى درجات الإستثمار.**

ما الذي يتعين علينا القيام به الآن؟ إنّ الوزارات التي سبقتكم والوزراء الذين مضوا يتحلون بنقاط قوة ويعانون نقاط ضعف؛ فتحرّوا نقاط القوة والضعف فيهم، وأسسوا بنيانكم على أساس تعزيز نقاط الضعف بشرط أن لا يقع الخلط في معرفة نقاط القوة

= الإمام).

والضعف. وأجدد تنويهي للأساليب الدعائية المفبركة المستوردة في أغلبها والتي تسعى لتصوير بعض نقاط القوة في الوزارات السابقة على أنها نقاط ضعف، فلئن اتخذنا في فترة الحرب أو في عهد المرحوم الشهيد رجائي بعض الإجراءات على الصعيد الإقتصادي أو قمنا بأعمال في الجانب الأمني فلأن حاجة البلاد كانت تقتضي ذلك؛ ويحاول البعض الآن الإيحاء بأنّ تلك الإجراءات كانت نقطة ضعف؛ فلو أن وزراءنا في تلك الفترة أخذوا يستقلون الدراجات البخارية هم ونساؤهم ليتوجوا إلى صلاة الجمعة بعد انتهاء فترة استيزارهم، فإنّ تلك نقطة قوة وتعد من مفاخرنا ونبراساً لابدّ من إدامته. وإذا ما التزم وزراؤنا بالمشاركة في صلاة الجمعة والجلوس بين أوساط الجماهير والإستماع لما يقولون فتلك نقطة قوة.

قال لي المرحوم الشهيد كلانتري: كنت جالساً لأداء صلاة الجمعة، فالتفت إليّ شخص وقال: انظر كم الزمان قد تغير؟ قلت: وكيف؟ فأشار إلى شخص جالس في الصف المتقدم وقال: إنّه وزير. فتطلعت إلى الصف المتقدم وإذا بي أرى السيد عباس وزير الطاقة، فقلت له: سأريك ما هو أعجب، فأنا وزير أيضاً! رحم الله الشهيد كلانتري؛ فالذين شاهدوه وعرفوه يعرفون نشاطه وتحرّكه وإرادته ومنفعته، وكان من الذين افتقدناهم في واقع الأمر.

إذا كان وزراؤنا يجوبون المناطق المحرومة ولم ينغمسوا بالروتين ونزلوا إلى أوساط الجماهير فتلك من نقاط القوة. ولقد كانت هنالك نقاط ضعف أيضاً؛ فإذا كان انضباطنا الإداري قليلاً وخبرتنا ضعيفة وتجربتنا ضئيلة، فهذه نقاط ضعف علينا إزالتها، وأن لا تعترينا الهفوات في تشخيص نقاط القوة والضعف؛ فإذا ما سمح وزير لنفسه يومذاك بمخالفة القانون فيما يقوم به من أعمال على الصعيد المالي متوهماً أنّ المرحلة التي يمر بها هي مرحلة ثورة، فإنّ عمله هذا بمثابة نقطة ضعف؛ ففي مطلع انتصار الثورة قال لي أحد الوزراء: إنني أنقل شيئاً من مكان إلى آخر، وإذا ما منعوني فإنني سأثقب الجدار وأنقله! ولعله لم يكن هنالك من يلومه على عمله هذا لكنه يعد نقطة ضعف، فلنعمل للحد من نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة وأن لا نخطئ في

معرفتها [١].

دور مجلس الوزراء وأهميته

إنّ دور مجلس الوزراء مهم للغاية، بإمكان مجلس الوزراء أن يفي بدور مهم في مجال التدابير المنطقية والفاعلة التي تؤول وتنتهي إلى إتخاذ القرار، فلابد من عرفان قدر مجلس الوزراء. وربما تبرز عقبات قانونية ـ أي إما أن نعاني خللاً في القانون وبذلك يتعين على مراكز التقنين إزالته، أو أنّ هنالك تزاحماً قانونيا ـ منها على سبيل المثال ربما هنالك أمر هو من مسؤولية السلطة القضائية في أن تنبري إليه، وهو كذلك من مسؤولية وزير أو مجلس الوزراء أو مرفق حكومي معين يجب عليه إنجازه، فهنا يحدث التزاحم بينهم، وليس قليلاً نظير هذا التزاحم في القانون الوضعي. وذلك بدوره له علاجه إذ بالإمكان إزالة مثل هذه العراقيل وتذليل الصعاب من خلال التفاهم بين السلطات والحوار بين رؤسائها والتنظيم الصميمي والواقعي للعلاقات بينهم، وليس التنظيم الظاهري لغرض تمرير ما هو وارد في الدستور. ولقد أثبتت تجربتنا إمكانية علاج المشاكل تدريجاً والقدرة على حلّها حتى في الحالات التي تبدو أنها معضلات مستعصية متعذرة العلاج متى ما ألقى كبار المسؤولين بثقلهم في الساحة بصدق وشعور بالمسؤولية؛ فبعض العراقيل إنما تحدث كتداخلات من اليسير إزالتها.

تصوري هو أنّ موضع الحاجة في بلادنا ـ حيثما توجهنا بأنظارنا ـ هو مضاعفة الجهود واستثمارها، فإننا نمتلك ثروة ممتازة، إذ أنّ مسؤولي الحكومة ـ وهم أنتم أيّها الإخوة والأخوات الحضور هنا ـ عناصر مؤمنة وثوريةٍ وتتحلى بالاندفاع نحو العمل وحب الثورة، وإنّ رئيس الجمهورية المحترم رجلٌ تتركز جهوده على تحقيق أهداف النظام الإسلامي، والحمد لله، والعمل آخذٌ بالإنجاز، فالحكومة وخلال فترة

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

مسؤوليتها قامت بأعمال وجهود كبيرة[١].

معالم مسيرة الحكومة

إنني أحتفظ لكم بنصائح أرى إمكانية أن تصبح معالم لمسيرتكم على مدى السنوات الأربع التي تتولون فيها الأعمال، فهذه السنوات الأربع تمر مرّ السحاب، وعليه فإنّ الفرصة للعمل قليلة، وإنني أستحضر حديثاً للإمام أمير المؤمنين عليه السلام حيث يقول: «**فبادروا العمل وخافوا بغتة الأجل**»[٢].

والأجل إما يعني أجل الحياة، أي نهايتها، أو أجل العمل، فقد يحدث للمرء أن يتوقف عمله لسبب من الأسباب فتضيع الفرصة من يده، فاخشوا ذلك، إذ ربما يطرأ مثل ذلك بين ساعة وأخرى، فإننا جميعاً نجلس هنا الآن بكامل الصحة والسلامة والحمد لله، ولكن ليس معلوماً من سيبقى على قيد الحياة أو من سيموت بعد ساعة من بين الحاضرين، فلا تعجبوا، فربما يقع ما يفنينا خلال لحظة واحدة ويُطوى سجلنا إلى الأبد، فاغتنموا الفرص ولا تهدروا أية لحظة تمر[٣].

حكومة عمل ونشاط

أول ما أنصحكم به هو أن تجعلوا من الحكومة حكومة عمل ونشاط. انظروا يا أعزائي، فلقد جاءت الجمهورية الإسلامية كي تبدّل الأقوال الحسنة إلى أفعال حسنة، ولقد كنا نطلق التصريحات الحسنة والتي نجيد إطلاقها أيضاً، وقد كثرت تصريحاتنا أيام الاضطهاد، فانظروا كم هي زاخرة بالكلام الحسن. يجب أن تتحول هذه الكلمات إلى أعمال حسنة في ظل الجمهورية الإسلامية وحاكمية الإسلام. فما هي يا ترى تلك

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع الحكومة في : ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٣ هـ ـ طهران .

(٢) نهج البلاغة: ١ / ٢٦٦، ميزان الحكمة : ٣ / ٢١١٢..

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران .

الأعمال الحسنة؟ إنها العمل الصالح ﴿**إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾[١] الذي لا خسران فيه، ولتبدل تلك الأفكار والمبادئ والطموحات وتتبلور عملاً صالحاً، وحيثما استطعتم المضي قدماً في هذا المضمار تكونوا قد أعددتم ذخيرة لكم، فلقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «**فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح**»[٢]؛ أي ليكن أحب إليك من ذخيرة المال والشهوات ورغبات الحياة من قبيل الدار و... بل وحتى أحب من ذخيرة الشأن والجاه. فاستثمروا الفرص العابرة بأقصى مدى الإستثمار، واعملوا للشعب كي تنالوا رضا الله ـ وليترسخ لدينا الإيمان بأنّ ذلك في غاية الأهمية ـ وكذلك لتنالوا حسن السمعة دنيوياً عند الناس، فيقولون: رحم الله أبا هذا الوزير حيث صلح هذا القطاع أو هذا الحقل في عهده، أو إنّ الإصلاح قد شمل هذا الجانب من الأعمال في عهد الحكومة الفلانية.

الظروف مهيأة للعمل، فالأوضاع الحالية أكثر ملاءمة واتساقاً من الظروف التي كانت سائدة في الفترة الأولى، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد السياسي والخارجي أو على صعيد الإمكانيات... والحكومة بمجملها ذات مستوى عال من التجربة. إذن فالظروف مهيأة أمامكم، وأبناء الشعب متعطشون لتلقي خدمات الحكومة، وهم يكنون الحب للنظام ومسؤوليه، وأنتم تعاينون معالم هذا الحب، ولا يسع المرء أن يطبق عينيه ولا يرى ذلك، والرغبة تملأ الجماهير لأن ترى عملاً صالحاً من المسؤولين كي تحتفظ بحسن ظنها ومحبتها لهم ولا تقع أسيرة التناقض، وأبناء الشعب تواقون للخدمة وهم بحاجة لها، وعلى هذا فعلى الدولة أن تظهر خبرتها. ولكن كيف تنال هذه الخبرة؟ بطبيعة الحال منكم من دخل دورات تلقى فيها موضوعات حول كفاءة الإداريين ودور الإدارة في بلوغ أي جهاز مرحلة الكفاءة وهي صائبة في أغلبها، ومنكم من وصل هذا المستوى نتيجة التجربة التي اكتسبها[٣].

---

(١) سورة الإخلاص: ٣.

(٢) تحف العقول: ١٢٦.

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى

شرط التصدّي للمسؤولية الإيمان بالنظام الإسلامي

بطبيعة الحال، فإنّ مسؤولي البلاد شأنهم كباقي أبناء الشعب لهم آراؤهم وتصوراتهم حول كل قضية وهي محترمة بالنسبة لهم؛ من كان يشغل منصباً في نظام الجمهورية الإسلامية ولم يضمر إيماناً قلبياً بمبادئ النظام الإسلامي بالنحو الذي اختطه الإمام الراحل ورسمه الدستور فإنّ احتلاله لذلك المنصب حرام شرعاً بالنسبة له؛ فحيثما يدور الحديث عن القضايا الرئيسية للنظام الإسلامي، وتثار قضية وحدة الدين والسياسة، ويجري النظر في أسس الدستور، وتثار قضية وجوب الإلتزام بالدين والشرع، فمن كان من بين المسؤولين يعتقد بخلاف ذلك فبمقدوره أن يعيش مواطناً في الجمهورية الإسلامية فلا مانع من ذلك؛ لكن لا يجوز له أن يتقلد مسؤولية ولاسيما تلك المسؤوليات الجسام؛ فكبار المسؤولين وأعضاء مجلس الشورى وكبار المسؤولين في السلطة القضائية ماداموا يتبوءون مسؤوليات مهمة في نظام الجمهورية الإسلامية، فليس بوسعهم عدم الإيمان بمبادئ نظام الجمهورية الإسلامية وأصول الدستور وذلك للأثر الذي يتركه معتقد الإنسان في عمله وقوله[1].

شروط الكفاءة في تعيينات الوزراء

حسن اختيار المدراء:

أحدها أن تنتخبوا العناصر المقربة إليكم ـ وهم في واقع الأمر يمثلون أيديكم وسواعدكم ـ من بين ذوي الخبرة في العمل، فلعل وزيراً ما لا يمتلك معرفة معمقة بالعمل، فإذا ما كان معاونوه على معرفة بالعمل إذ ذاك سيُسد الفراغ، وإذا ما كان معاون الوزير ـ الذي هو مستشاره وساعده ـ جاهلاً بالعمل المناط به فستحل الكارثة. ومن

= الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

(١) من كلمةألقاها بمناسبة: زيارة إلى محافظة أصفهان في: ١٣ شعبان ١٤٢٢هـ ـ أصفهان (ساحة الإمام).

المتعارف في كافة الدول حينما تستبدل الحكومات يتم تغيير الوزراء، ولكن هنالك الكثير من الدول دأبت على الإبقاء على معاون الوزير على الدوام، وهذا ما شاهدته في الباكستان، ثم إنهم قالوا لي فيما بعد إنّ هذا نمط بريطاني يقضي بالإحتفاظ بمعاون وزير في كل وزارة لأنه ينقل تجارب السابقين إلى اللاحقين الذي يمثلون بطانة الوزير الجديد، والذين لابدّ أن يتمتعوا بالخبرة.

رقابة المدراء:

العامل الآخر ذو التأثير في الكفاءة هو الرقابة المستمرة على المسؤولين.

إنّ الوزير لا شأن له كثيراً بالجانب التنفيذي بما يعنيه من تحرك بدني، وكذا لعله في غنى عن المكاتبات الرسمية، ومن الأفضل أن يكون كذلك ولا ينهمك في الروتين. وذات مرة قال لي المرحوم رجائي إنّه توجه أثناء رئاسته للوزراء إلى مقر عمل أحد الوزراء فوجده مختفياً خلف الطاولة بسبب أكوام الملفات الملقاة على الطاولة! وقال: توجهت نحو ذلك الوزير وسحبته من مكانه، وقلت له: هيّا باشر بعملك.

إنّ تقديم التقارير واتباع الروتين واحدة من الحيل، ولقد مررت بهذه التجربة سواء أثناء رئاستي للجمهورية أو الفترة التي سبقتها في التشكيلات العسكرية وفي وزارة الدفاع؛ فالبعض يتعمد إشغال المسؤول الأعلى بالقضايا المتعلقة بطاولة العمل لئلاّ تتوفر لديه الفرصة لأن يحك رأسه! فحذارِ من بعض الحيل الظريفة التي يُلجأ إليها أحياناً!

مهمّة الوزير الحقيقية

فليس هذه مهمة الوزير، بل إنّ أهم ما يضطلع به الوزير هو فرض الرقابة الدائمة على تحركات من تحت يديه من مسؤولين، شأنه في ذلك شأن المدرب الخبير لفريق رياضي يقف خارج ساحة اللعب أو على مقربة منها ويراقب لاعبيه عن كثب فيستبدل من استحوذ عليه الإرهاق أو من أساء اللعب، أو يُخرج من لم يتسق في لعبه مع

الفريق، كأن يكون لعبه فردياً، ويُدخل لاعباً آخر محله، وهنالك من الإحتياط من لا بأس بلعبه، لكن المدرب بحاجة إلى من يؤدي دوراً حساساً فيُدخل احتياطاً آخـر للقيام بهذا الدور الحساس، لعلمه بمقدرته على أدائه، وفي كثير من الحالات يتفق أن يُرشى لاعب من قبل مدرب الفريق الخصم ـ وهذا ما لم يحصل في بلادنا والحمد لله، غير أنّ العالم شهد مثله ـ فيقع مدربه على العلة ويخرجه لنكوصه عن اللعب الحقيقي، فالمدرب لا يحابي أحداً، وفي المقابل ليس هنالك من اللاعبين من ينزعج لتصرف المدرب الذي لا يهمّه إن أراد استبدال لاعب أن يقول: مازلتُ قادراً على اللعب فلِمَ لا تسمح لي باللعب؟! فلا وجود لمثل هذا الكلام أبداً.

وهكذا يجب أن تكون نظرتكم لمن تـحت أيـديكم مـن مسـؤولين وتـخضعون فريقكم للرقابة، فلعل هنالك من أصابه الاعياء، وآخر قد لا يحسن العـمل، وثـالث تترشح عنه المشاكل أحياناً، ورابع صالح لكنه لا ينفع لهذه المرحلة ـ أي العمل الجبار الذي أنتم بصدد القيام به ـ ويستلزم الإتيان بآخر، فعليكم أن تستبدلوا الكادر فوراً.

تهيئة مدراء احتياط:

ذات مرة قلت لمسؤولي أحد القطاعات إنّ واجبكم الأساس يتمثل في تربية من يحلّ محل كل واحد منكم أو التفكير به والبحث عنه لئلاّ يبقى عملنا مـتلكئاً إذا مـا تعرض أحدكم ـ لا سمح الله ـ لكبوة في أحد المطبّات فتنكسر رجـله، والبـعض لا يبادر إلى ذلك خشية بروز من ينافسه، غافلاً عن أنّ أحد دواعي بروز المنازع هـو عجز المرء عن القيام بمهمته! إذن عليكم أن تحتفظوا بالعناصر الإحتياطية وتجلسونهم على مصطبة الإحتياط، وإذا ما وجدتم أحد اللاعبين مال قيد أنملة عن حركة الصواب واتخذ مساراً معوجاً فبادروا إلى استبداله فوراً واعملوا على إخضاع رعيتكم لرقابة دائمة.

المتابعة والمساءلة للمدراء:

لقد لمستُ ضعف المتابعة خلال فترة رئاستي للجمهورية، سواء من قبلي أو من قبل رئيس الوزراء أو الوزراء أنفسهم، ومازلت ألمسه لحد الآن أيضاً. فعلينا بالمتابعة، فإذا ما أبرق السيد خاتمي لإحدى الدوائر متسائلاً عن العلة في عدم إنجاز عملٍ ما ـ ولعله يسهب في إبراق الكتب ـ وقد مضى شهران دون أن يترتب أي أثر، فعليه المتابعة والمساءلة عن السبب في عدم إنجاز العمل، وليقل: إني أوعزت بإنجازه الآن لا بعد سنة! وعلى المتصدي أن يقدم الإجابة عن ذلك، أو على أقل تقدير أن يقدم ما لديه من مبررات ويقول إنّ هذا العمل متعذر إنجازه، أما أن يترك العمل ناقصاً فذلك ليس بصحيح.

طالبوا كبار مسؤوليكم بأن يزوّدوكم بالتقارير، ولكن لا تركنوا إليها بنحو كامل، ولا داعي لأن تفصحوا عن عدم ثقتكم بها بل اجعلوا ذلك في بواطنكم، لما علّمتنا التجارب من عدم موافقة الكثير من التقارير للواقع، فلعل شخصاً قام بعمل ثم جاء فألقى ورقة على طاولة المدير المسكين دون علم منه ومن ثم سلّمها إياكم فتحولت إلى تقرير موثق! فليأخذ جهاز التحقيق لديكم حذره، واختاروا له المقربين منكم، ـ من كان حذراً وصادقاً ـ لأمر التحقيق ليعلم المرء بما يدور حوله، أي أن تتوفر معلومات أخرى غير تلك التي ترد عن القنوات المتعارفة.

توفير فرص العمل:

قضية توفير فرص العمل هي الأخرى مهمة، وإنني أقول: إلى جانب الأعمال التي تمارسونها في الوزارات ـ وهو ما يسميه ذوو الميول الغربية بالروتينية ـ اتخذوا أعمالاً أساسية وصمموا على أن تبادر هذه الحكومة إلى المباشرة بها هي:

الأولى: توفير فرص العمل؛ اعملوا ما من شأنه إذا انتهت فترة السنوات الأربع من الرئاسة أن تقول الحكومة: لقد رفعنا نسبة العمل بهذا المقدار، وكمثال على ذلك

تقليص معدل البطالة من ١٣٪ إلى ٦٪ أي تكون قادرة على تقديم هذه الاحـصائية للشعب بكل صلابة وحزم، وهو فعل سيسجله التاريخ ويبقى خالداً في الأذهان.

تحديث الصناعة

الثانية: هي قضية تحديث الصناعة في البـلاد؛ فـصناعتنا الآن مـتصدعة، وهـذه الملاحظة من صلب اهتمام السيدين «ستاري فر» و «جهانگيري»، وعليهما أن يضعا قضية تحديث الصناعة بنظر الإعتبار بكل جدية؛ اعملوا ما يمكنكم أن تقولوا بعد أربع سنوات إننا أنقذنا الصناعة في البلاد بهذا المعدل من الإنهيار، وهو أيضاً من الأعمال التي تتميز بأهميتها وديمومتها. وكل رئيس جـمهورية أو وزيـر أو مـدير يـخلفكم سيكون شاكراً لكم لأنكم قد قدمتم خدمة له وللبلاد.

ربط جامعات البلاد بالقطاع الصناعي

أما الملاحظة الثالثة التي ذكرتها فهي ربط جامعات البلاد بالقطاع الصناعي، وهذا ما يتعذر القيام به إلا عن طريق مكتب رئيس الجمهورية. وإنني أناشدهم بالإسراع في إنجاز هذه المهمة. وبطبيعة الحال إن لكلٍّ من وزارة العلوم ووزارة الصناعة دورها في هذا المجال، بيدَ أنّ هذا الربط يجب أن يتحقق عن طريق مكتب رئيس الجـمهورية وبإشراف مباشر منه شخصياً، ولابدّ من استقدام شخص موضع ثقة ومـتضلع بـالعلم والصناعة إلى مكتب رئاسة الجمهورية ويقوم بمهمة ربط الجامعات بالقطاع الصناعي.

وهذا من شأنه تحريك القطاع الصناعي في البلاد، وكذلك إزاحة ذلك السد الذي يقف حائلاً بوجه ينابيع العلم في البلاد، حيث يقال ليس لديـنا مـختبر ولا مـصنع، وسيكون هذا مدعاة لتبلور حركة جبارة، وكلا الجانبين يعيش حالة تـعطش لذلك، وستكون نتيجته حصول صناعة البلد على رفد مادي أيضاً.

تطوير القطاع الزراعي

واليوم أضيف إلى تلك الملاحظات الثلاث التي طرحتها عليه قضية أخرى هي قضية القطاع الزراعي، فلقد أوعدني السيد حجتي ـ وكنت أتوقع أن يصرّح بذلك في مجلس الشورى، لكنه أمسك عنه وللأسف ـ بأننا سنحقق الإكتفاء الذاتي في مجال المواد الأساسية من قبيل القمح والرز وربما الزيت، وكان قد أكد لي ذلك بكل حزم وصلابة، ولكنني كلما ركزت في إصغائي لأسمع منه ذكراً لكلمة «الإكتفاء الذاتي» أمام مجلس الشورى فلم أرَ ذلك منه! فكان أن قال: بإمكاننا بلوغ التقدّم بها، فأين التقدّم من الإكتفاء الذاتي؟!

والسيد حجتي كما أعرفه يمتلك القدرة على إنجاز هذه المهمة والبلاد متوثبة لها، وما عليه إلا شحذ الهمة، على أن تَمد منظمة الإدارة والبرمجة يد العون له بعونه تعالى، وكذا من المؤكد أنّ السيد رئيس الجمهورية سيسنده أيضاً، وأنا بدوري سأعينه بكل ما أوتيت من قوة. وهذا العمل من الأعمال الجوهرية، وإذا ما تحقق فلن تراود السيد رئيس الجمهورية تلك الهواجس التي أعرب عنها في المجلس، ولن تداهمه والسيد شريعتمداري حالة الأرق والسهر التي راودتهما لليلتين أو ثلاث، كما أنّ السيد حجازي كان يشاطرنا تلك الهواجس لكنه لم يبح بها أمامي خلال اليومين أو الثلاثة الأولى ولم يطل به المقام حتى عشرة أيام أخرى حيث انتهت المشكلة نوعاً ما فأباح بالقضية أمامي. علينا أن نرفع قضية القمح عن كاهل وزارة التجارة ونوكلها إلى مزارعنا ووزارة الجهاد الزراعي.

لتجعل الحكومة هذه المهام الأربع محوراً لبرامجها، فهي على ارتباط مباشر ببعض القطاعات ولها ارتباط غير مباشر بقطاعات أخرى.

تقليص مدة المشاريع

الزمن الذي تستغرقه المشاريع طويل جداً، ومما تمتاز به الحكومة التي تتصف

بأنها حكومة عمل هو أن نسعى لتقليص المدة التي تستغرقها المشاريع، وبالإمكان تحقيق ذلك. ولا يسعني هنا إلا أن أذكر بخير المرحوم دادمان؛ فخلال زيارتي إلى محافظة جيلان توجهت إلى بندر أنزلي فوقعت عيني على ذلك الجسر القديم الذي كنت قد سرتُ عليه قبل ما يناهز الأربعين عاماً، فشعرت بالخجل في داخلي، فربما تضاعف حجم غازيان اليوم عشرة أضعاف غازيان الأمس، وازداد حجم بندر أنزلي عدة أضعاف عن بندر بهلوي يومذاك، بيدَ أنّ جسراً قديماً ضيقاً بينهما مازال قائماً على ذلك النهر العريض! ثم تقدمنا في المسير فوجدنا الجماهير منضماً إليهم إمام الجمعة يطالبوننا جميعاً ببناء جسر لهم، ولما عدت إلى رشت كان الوزراء ـ ومن بينهم السيد عارف وغيره ـ قد اجتمعوا في دار السيد صوفي، فأثرت قضية الجسر وقلت للمرحوم دادمان: أتقومون ببناء الجسر؟ ففكر مليّاً ثم أجاب: نعم، على أن ننتهي منه بعد ثلاث سنوات. فقلت له: بل بعد سنتين. فردّ بأنْ هزّ رأسه. إذ ذاك تصورت أنه وافق على تسليمه بعد سنتين، وقلت حينها: إنّ الرغبة تملؤني بأن يأتي رئيس الجمهورية بعد سنتين وفي مثل هذا الوقت لافتتاح هذا الجسر. ولما توفي السيد دادمان نقل أحد أصدقائنا ممن هم على صلة بعائلة السيد دادمان أنه قال لعائلته: إنّ فلاناً طلب مني تشييد الجسر خلال سنتين، وأنا سأنتهي منه خلال سنة واحدة فقط.. هكذا كانت همة هذا الرجل.

لاحظوا لشدّ ما يتحرق المرء لفقدان مثل هؤلاء الرجال، فقد كانت لديه القدرة على النهوض بهذه المهمة، وإنني أعتقد بقابلية السيد خرم أيضاً.

إننا وحيثما استفسرنا من الوزراء عن السبب في طول المدة التي تستغرقها المشاريع ـ فالمشروع الذي ينبغي إنجازه خلال ثلاث سنوات يمتد به المقام حتى ثماني سنوات! وذلك ما يلحق أضراراً بالبلاد ـ فإنهم جميعاً ينحون بالتقصير على عاتق منظمة الإدارة والتخطيط والبنك المركزي، ولعلهم يلازمون الحق، ولكن يجب أن نبدأ من جديد ونعمل من أجل تقليص المدة المخصصة لهذه المشاريع جهد الإمكان.

ترسيخ العدالة والقضاء على الحرمان

نحن إنما جئنا لتطبيق العدالة، وإنّ الطبقة المسحوقة من الشعب يدها خالية من الميكرفون والمنبر، أما المترفون والأثرياء والأقوياء فإنهم يستغلون المنابر ظلماً ويتسللون أينما شاؤوا لإنجاز أعمالهم، والحرمان هو نصيب تلك الطبقة المسحوقة؛ فلابد أن تَصب الحكومة اهتمامها في سياستها وعلى كافة الأصعدة من أجل القضاء على الحرمان وبما يحقق العدالة. وأول ما ينبغي وضعه في الحسبان هو مقدار ما نقضي عليه من الحرمان ومدى اقترابنا في البلاد من العدالة من خلال ما نقوم به من عمل؛ وأنتم ـ بطبيعة الحال ـ على علم بالعناصر التي لها المزيد من التأثير في إزالة الحرمان؛ فالعمل والسكن والعلاج والتأمين ونحو ذلك مما لها التأثير في انخفاض حالة الحرمان وزوالها، فلو أردنا ـ على سبيل المثال ـ إقامة مشروع صناعي أو معدني أو اتصالاتي فلابد أن نأخذ بنظر الإعتبار أولاً مدى تأثيره في توفير العدالة الإجتماعية فنعمل في ضوء ذلك.

الإسراف

أيها الأعزة! إنّ ما أذكره الآن هو من بين العناصر المثبطة لحركة المجتمع باتجاه العدالة، فاجتنبوا ظاهرة الثراء التي تضرب بأطنابها بين كبار المسؤولين في البلاد، ففيها عيبان، وثانيهما أدهى من أولهما؛ فالأول يتمثل في الإسراف. وإننا إذ نرى حلّية الثراء فبمعنى اكتساب المرء لثروته عن طريق الحلال، بيدَ أنّ العيب الآخر فيها هو الأسوأ من سابقه ويتمثل في اختلاقه لثقافة أخرى تفتح الميدان للتنافس في كل شيء، وبطبيعة الحال فإنّ لكبار المسؤولين دورهم المهم في هذا المجال، وكذا التلفاز والسلوك الذي نتبعه أنا وأنتم.

تناهى إلى سمعي ذات مرة أن أحد الذين تصدوا لوزارة المعادن ـ ولا أصرّح هنا بالوقت الذي تصدّى فيه للوزارة ـ كان قد جاء بأنواع الأحجار النفيسة التي تزخر بها

بلادنا وزيّن بها بناية وزارته، فاستدعيته إلى هنا وسألته: لِمَ فعلت هذا؟! فأجاب: إذا ما حلّ الزوار الأجانب هنا ووقعت أعينهم عليها إذ ذاك سنحصل على الزبائن! ناشدتكم الله، هل هذا منطق جدير بالقبول؟! إذ نقوم باستهلاك كل هذه النفقات ولملمة ما في مبنى الوزارة من أحجار ـ إن وجدت ـ والإستعانة عنها بأحجار جديدة بغية كسب الزبائن؟! بوسعكم نصب لوحة كبيرة طولها ٥ أمتار وعرضها ٣ أمتار في الصالة الرئيسية لبناية الوزارة لعرض أنواع الأحجار بشكل رائع وجميل ـ وهنالك مختصون بعملية العرض ـ ومن ثم تصطحبون كل زائر باحترام لمشاهدة هذه الأحجار، فتكونون قد عرضتموها للتفرج ولاستقطاب الزبائن معاً، وهو المطلوب. فليس مناسباً التعلل من أجل البهرجة! وإنني أرى أنّ البهرجة والتزويق في حياتكم لو انعكست إلى الخارج سيتخللها الإشكال الثاني، إذ إنها ستتمخض عن ثقافة تدفع بمن هم حديثو عهد بالغنى وارتقوا سلم الحياة تواً نحو الإسفاف في الزركشة، وإذا ما رأوا أقطاب النظام يتهافتون بهذا المنحى إذ ذاك سيتهافتون أسرع منكم، وذلك لما تتوفرون عليه من مزايا يفتقدها غيركم.

خلال الأشهر القليلة المنصرمة وصلني تقريران كل على حدة من بوشهر وأصفهان سلبا النوم من عينيّ بكل ما للكلمة من معنى، لأنهما يتعلقان بالدوائر الحكومية، فالتقرير الوارد من أصفهان يدور حول محلّة السدّ وهو مظهر للهوة والفجوة الفاصلة بين الوضع المعاشي الذي عليه الطبقات الفقيرة وبين حياة الكوادر الحكومية. فلقد شيّدوا دوراً هناك ـ وإن كان من قبل القطاع الخاص بيدَ أنّ القطاع الحكومي قام بمثل هذه الأعمال أيضاً ـ إلى جوار أناس تعوزهم الحياة البسيطة ويفتقرون للقمة الخبر التي تسد جوعتهم، ثم إنهم وضعوا بوابة لمنع من يحاول العبور إلى جانب الآخر! وفي إحدى الجزر التابعة لبوشهر حصل ما هو على غرار ذلك أيضاً ومن قبل القطاع الحكومي! إنّ هذا مرفوض بالمرة، ولم أكن على علم به، ولو كنت قد اطّلعت على نيتهم بإقامة مثل هذه التأسيسات في أصفهان وبوشهر لكتبت إلى المحافظ أو الوزير المسؤول أو أخاطبه شفهياً مؤكداً له أن لا حق لهم في القيام بمثل هذا العمل بالرغم من

عدم نيتي التدخل في العمل التنفيذي.

على أية حال، فقد أقدموا على عملهم هذا وشيدوا البناء وفرغوا منه، فكان له بالغ التأثير!

إنّ غالبية المخالفات التي تصلني أخبارها تتعلق بالشركات ذات الصلة بالحكومة، وعند مستهل رئاسة السيد خاتمي وصله ـ كما وصلني أيضاً ـ تقرير هذه الشركات، وكان أملي أن يتخذ إجراء بهذا الشأن، إذ أنّ في بعض هذه الشركات تجري أعمال من قبيل عمليات شراء ضخمة تفتقر للمبرر الإقتصادي، عمليات بناء مقترنة بالمخالفات، استثمار لا مبرر اقتصادي له، سفرات وبعثات إلى الخارج ليس لها ما يبررها ودون أن تكون ذات طابع تخصصي، إذ أنهم يرسلون هيئة إلى الخارج من أجل مهمة ارتجالية وليست بتلك الأهمية، توزيع غير عادل ودون توجيه للإمكانيات، فتارة يبيعون هذه الجهة سيارة، وأخرى يهبون تلك الجهة سيارة حكومية، أو يمنحون هؤلاء أموالاً لاستئجار بيوت لهم، فيما يوزعون على آخرين بيوتاً على حساب الدولة في حين أنهم يمتلكون بيوتاً، كما تدفع المنح المالية الضخمة وتوزع الهدايا والجوائز دون مبرر، فمن القضايا السيئة للغاية التي كانت في طريقها للتفشي وقد جرى الحد منها إلى حد ما ولحسن الحظ هي قضية الهدايا، فالذي يريد أن يودّع المسؤولية تغدق عليه الهدايا! من أين جاء بهذه الهدايا مانحها؟! هل من جيبه الخاص؟ كلا، بل هي من بيت المال. ما المناسبة في ذلك؟ وما هي هذه الهدية؟!

وافتني أخبار حول حالات من الإستخدام الفاقد للضوابط للأقرباء وعمليات تزوير للوثائق، فقام مكتبنا للعلاقات الشعبية بتحويل هذه الوثائق إلى وزارة الأمن، فجاء ردها مؤيداً لهذا الحالات جميعاً مؤكدين صحة ما ورد حولها! فلابد من التصدّي لهذه الممارسات ولا تدعوها تصل إلى السلطة القضائية من خلال تصديكم لها في إطار الحكومة، فالجهاز المدير لتلك الشركة هو الذي عليه التصدّي لها دون محاباة، فلا معنى لأن يستولي شخص على سلع عائدة لشركة ما فيقوم ببيعها أو استئجارها! ولماذا؟! ما ذلك إلا لتغلغل مجموعة من الأقرباء في تلك الشركة. إنها أعمال مرفوضة

في الأساس وهي منافية جداً للأمانة والصدق.

من مصاديق الأمانة مراعاة الأولوية في توزيع الميزانية، وتارة تكون الميزانية صحيحة لكنها تفتقد الأولوية. وائموا بين الأولويات والإمكانيات، فإمكانياتنا محدودة، لذا عليكم المساوقة بين الأولويات والإمكانيات! وبطبيعة الحال بمقدور منظمة الإدارة والتخطيط وسائر دوائر الدولة المساهمة بدور كبير في هذا الأمر. وخلاصة القول: لابدّ من إيلاء مزيد الاهتمام ببيت المال.

وأقول هنا: من الأمور التي لا أولوية لها هي إقامة بعض المؤتمرات؛ فإنني أعتقد أنّ إيران حطمت الرقم القياسي في عدد المؤتمرات لهذا العام! ففي كل يوم توافينا الإذاعة والتلفزيون بخبر إقامة مؤتمر حول قضية لا أهمية لها، لعل هنالك ثلة تجتمع لتبادل وجهات النظر العلمية، بيدَ أنّ الأمر ليس كذلك في هذه المؤتمرات التي يتعين فيها تسديد تكاليف رحلات المشاركين في الطائرات وإقامتهم في الفنادق، ثم إنهم عندما يجيئون إلى هنا يطلبون الإقامة لمدة يومين آخرين بحجة أنّ الإيرانيين معروفون بحسن الضيافة وذلك مما هو غير معهود في العالم. فلابد من الحد من هذه المؤتمرات باستثناء ما هو ضروري منها وهنالك حاجة ملحة لإقامته.

الأمانة والصدق

لتجعل هذه الحكومة من الأمانة والصدق شعاراً لها، وأنتم بطبيعة الحال صادقون في عملكم، ولطالما أثنيت وأطريت على الوزراء ـ أنتم ومن سبقكم ـ بهذه الصفة والسمة لأن ما نؤمن به هو استحالة أن يكون وزراؤنا غير صادقين وغير أمناء، ومعروف الحديث الوارد عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث يقول: «**إنّ عملك ليس لك بطعمة**» فهو ليس طعمة تحاول التهامها كلقمة دسمة، «**لكنه في عنقك أمانة**»[1] فهو أمانة في عنقك ومسؤولية ملقاة على كاهلك.

---

(١) البحار: ٣٢ / ٣٦٢.

ينبغي أن لا تستغل فرص العمل للأغراض الشخصية، ويجب تحاشي الإسراف والتبذير، وإنّ الرسالة ذات البنود الثمانية التي وجهتها لرؤساء السلطات الثلاث خطوة جادة، ولقد فسحنا المجال أمامهم للمبادرة، وإلا فسوف أنزل بنفسي وأتدبر الأمر! وحينها سيهرعون إليّ معاتبين، ولكن يومها لن ينفع العتاب.. فلابد في خاتمة المطاف من إنجاز عمل ما.

وأنتم إذ تبذلون كل هذه الجهود، وإنني أشاهد عن كثب هذه الهموم والمتاعب التي يتحملها السيد رئيس الجمهورية والجهود التي يبذلها، ولكن يأتي من يسيء استغلال هذه الأوضاع والظروف فيملأ جيبه أموالاً فيسيء إلى سمعة الآخرين ويشوّه صورة الحكومة ويزرع التشاؤم لدى الجماهير، فهل هذا مما يمكن التغاضي عنه؟!

تحمل المسؤولية

مما جرت عليه العادة تحمل المسؤولية أمام مجلس الشورى وأمام القانون، لكنني أريد تخطي ذلك خطوة واحدة إلى الأمام وأقول: يجب أن تحصلوا على دليل ومبرر مقنع لكل عمل تقومون به، فتقدمون الدليل إذا ما سئلتم: لماذا قمتم بهذا الإستثمار؟ أو لماذا أقدمتم على هذا العمل، ولم تقدموا على ذاك؟

ربما يكون استدلالكم خاطئاً وغير مقنع للجميع، بيدَ أنّ الحريّ بكم التوفر على الدليل، وهذا ما تعنيه المسؤولية. وهكذا الحال أمام الله وتعالى؛ فإن كنا متزودين بالحجة أمام الله عزّ وجلّ فإنّه سيتجاوز عنا وإن كانت حجتنا خاطئة. وقد يحدث أنّ الإنسان بنفسه لا يقتنع بحجته وهذا مما يعلمه الله ويدركه الشعب، فالآخرون يدركون إذا ما اختلقنا حججاً مزيفة؛ فلابد أن يكون احتجاجنا مقنعاً لنا بالذات[1].

أصل القضية في نظري هو أننا إذا ما شعرنا بالمسؤولية في عملنا وأقمنا العمل على

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

أساس قواعد منطقية، فحتى لو طرأ نقص في العمل، فبالإضافة إلى عدم مؤاخذة الباري إيّانا إذ ﴿لا يكلف الله نفساً إلّا وسعها﴾[١]، فإنّ الشعب لن يؤاخذنا أيضاً، لأن ذلك لن يكون خلافاً لما يتوقعه الشعب.

علينا أن نبذل جهدنا ونقيم العمل على أساسٍ منطقي، وحينما نقول الأساس المنطقي لا نعني أن يكون منطقياً مائة بالمائة. كلا، فلربما نخطئ في منطقنا، ولكن علينا أن ننطلق في جهدنا للبحث عن منطق سليم ونقيم العمل على أساسٍ صالحٍ ورصين بعد المشاورات الضرورية[٢].

يجب أن تتوفر الصراحة وتحمّل المسؤولية لدى المسؤولين، إذ أنّ إبداع أي مسؤول في تحمله المسؤولية، فأنجز عملك وفق مرتكز منطقي وتحمل مسؤوليته، وقُل إنني أنجزتُ هذا العمل وعليَّ مسؤوليته. فلا ينبغي الخوف من المسؤولية، إذ أنّ ما يعدّ عذراً أمام الله سبحانه وتعالى وكبار المسؤولين في النظام وأمام الشعب أن يقول المرء: لقد أقدمت على هذا وفق أساس منطقي. إذن فلابد من توفر قاعدة منطقية وقانونية، حيث يغدو القانون هو الملاك، وعليه ينبغي أن لا توجد مشاكل[٣].

حقيقة الجرأة عند المسؤولين

هنالك من يقول إنكم تسلبون الجرأة من المسؤولين. كلا، فأنا بالذات إنسان جريء ولا أرهب الأعمال العملاقة أبداً، ولقد اقتحمت ومازلت أقتحم الأعمال الكبرى وأستأنس لمن يتحلّى بالجرأة، وكل من تقع عليه عيني مقدماً على عمل جبار بكل اندفاع فإنني أكنّ له في أعماقي التقدير والثناء.

إننا لا نبتغي سلب المسؤولين جرأتهم، غاية الأمر أنّ الجريء هو ذلك المسؤول

(١) سورة البقرة: ٢٨٦ .

(٢) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع الحكومة في : ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٣ هـ ـ طهران .

(٣) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع الحكومة في : ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٣ هـ ـ طهران .

الذي يعزز عمله بالإستدلال، وإلا فلا جرأة له، ومثله كـالذي يـقدّم رجـلاً ويـؤخر أخرى، والنتيجة ضياع العمل وخرابه. وهذا هو المعنى الذي تحمله المسؤولية.

إنني أرى في بعض الأحيان أن هنالك من يقوم بأعمال كثيرة لكنها تفتقر للمبرر من الأساس، والأدهى من ذلك أنه وعندما يجلس المـعترضون لمسـاءلته ويـخرجـون بنتيجة مفادها أن أعماله بعد ثلاث عشرة أو أربع عشرة سـنة مـن تـصديه للـوزارة الفلانية مما لا يمكن الاقتناع بها، وإذا ما سألناه عن السبب فيما آلت إليه أعماله بعد هذه المدة، يبادرنا وكأنه ذا المنة علينا: إنهم لم يساعدوني! إنّه كلام لا معنى له، فعليكم أن تتخذوا موقفاً أزاءهم للعثور على إجابة واضحة لهذا التساؤل كـي نـعرف لمـاذا يلجأون إلى مثل هذا الكلام.

إنني أعتقد بضرورة تفعيل دور مجلس الشورى وديوان الرقابة، وأطالب بإيجاد حالة من المجانسة بين منظمة الإدارة والتخطيط ووزارة الإقتصاد والأمـور المـالية وديوان الرقابة الذي يمثّل دائرة في غاية الصلاح وهو عون لكم. ولقـد لمست مـن دوائر الدولة نفوراً من ديوان الرقابة. إنّ ديوان الرقابة مركز صالح في هيكليته وفي محاسبته[1].

الإنسجام بين الوزراء

إنّ الشعب لا علم له بالكثير من الأعمال التي أنجزتموها؛ فالمرء يدرك من خلال الشكاوى التي يقدمونها ومن خلال مراجعاتهم أنّ الكثير منهم يجهلون ـ فـي واقـع الأمر ـ الكثير من الأعمال التي تنجزها هذه الورشة العملاقة التي تحمل إسم الوزارة على امتداد ساحة العمل العملاق والشامل، حتى إنّ بعض أصحاب الرأي ومَن يُعتدّ بآرائهم ويعتمد عليها يصرحون بما يوحي بجهلهم بالكثير من الإنجازات، وهذا خلل

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

إعلامي لديكم. وبالرغم ممّا بُذل من أجل النهوض بنشاط العلاقات العامة، لكنني أرى أن زخماً إعلامياً جيداً لم يجد حول الأعمال التي أُنجزت. وإنني أعتقد بوجوب مضاعفة هذا الجهد الذي يُبذل الآن واستثماره من خلال تقليص حالات التداخل التي تتخلل أي مرفق داخل الحكومة، وكذلك عبر ما يستلزم من تعاون تبذله مختلف المرافق في الدولة، وإلّا فأنتم تعملون وتجهدون وتمضون ساعات طوال في متابعة الأعمال، فلابد من تشخيص مكمن عدم التجانس بين مختلف القطاعات، وأي مرفق تعمل سياسته على إبطاء عمل أو سياسة المرفق الآخر أو إجهاضها أحياناً؛ فالمرء يشاهد مثل هذه الحالات، وإنني ألمسها عبر الكشوفات التي أطّلع عليها، فلابد من أن تتقلّص هذه الحالات إلى أدنى مستواها؛ أي يتعين أن يسود الإنسجام بين شتى المرافق[١].

إلتزام المعنويات والأخلاق

عليكم جميعاً، شيباً وشباناً، عالم الدين فيكم وغيره، في القطاع الإقتصادي أو الثقافي أو في القطاعات ذات الصلة بالجهات الإنسانية، أن تعتبروا أنفسكم جنداً للدين، وأنْ تنصبّ جهودكم على أن يتحول الشعب شعباً متديناً. وإنني أعتقد بأنّ القطاعات الإقتصادية لو أرادت للشعب أن يغدو متديناً فعليها تأمين الجانب المعاشي له إذ **«من لا معاش له لا معاد له»**.

إذا ما بادرت المفاصل الإقتصادية في الدولة إلى تأمين معاش الشعب فإنّه سيصبح شعباً متديناً، ولكن بالإضافة إلى ذلك فمن الواجب استتباب الحالة المعنوية والتصدّي لمظاهر الفساد وتفشّيه والوقوف بوجه الحالة اللادينية والتظاهر بها. يقول تعالى في كتابه **﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾**[٢]، فلازمة فسقهم نزول العذاب عليهم، وذلك مما لا رجعة فيه، أي إنّ هذه

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع الحكومة في : ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٣ هـ ـ طهران .

(٢) سورة الإسراء: ١٦.

السنّة تترك تأثيراتها على كافة المجتمعات، غاية الأمر أنها تتفاوت بتفاوت العناصر التي يتوقف عليها صيانة ذلك المجتمع، فربّ مجتمع عليه عنصر الهلاك والاضمحلال لكنه في المقابل يمتلك عناصر الصيانة من قبيل غزارة العلم والثروة والساسة المحنكين والموقع الجغرافي أو التاريخي، وهذا من شأنه أن يؤخر عنصر الهلاك في تأثيره لا أن يبطله.

إنكم تشاهدون الآن انحدار المجتمع الأمريكي نحو الانهيار بفعل عامل فسقوا فيها والكثير من العوامل الأخرى، بيدَ أنّ بعض المجتمعات تفتقد للإمكانيات التي تحفظها ـ فلا علم ولا ثروة ولا ساسة محنّكين وناضجين ـ وكلها عوامل مدمرة، فلو انغمست في هذا المستنقع فسرعان ما تزول، وزوالها لا يعني موت عدة ملايين من البشر، وإنما اضمحلال هذه الأمة بهويتها وخواؤها وهشاشتها من الداخل وإهمالها عالمياً وتعرضها للكوارث والمزيد من المحن.

وبناءً على ذلك فإنّ الجانب المعنوي في غاية الأهمية(١).

نجاح الحكومة هو نجاح النظام الإسلامي

إنّ الحكومة هي الناشط الحقيقي على امتداد مساحة البلاد، وأي نجاح تحققه الحكومة إنما هو نجاح للنظام الإسلامي، وإذا ما أصاب الحكومة ـ لا سمح الله ـ خمول أو توقف أو إخفاق في أعمالها المتعددة سيعد ذلك اخفاقاً وفشلاً لأصل النظام.

وهذه حقيقة ذات أبعاد متعددة، إذ يتعذر الفصل بين النظام والأدوات التنفيذية له، ولا يصح منّا القول أنّ حكومتنا فاشلة في خططها غير أنّ نظامنا فاعلٌ وناجحٌ، فنجاحات النظام إنما تتجلى في النجاحات التي تحققها الحكومة باعتبارها مرفقاً رئيساً لإدارة البلاد.

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى استشهاد الشهيدين رجائي وباهنر وأسبوع الحكومة في: ٧ جمادى الثانية ١٤٢٢ هـ طهران.

من أبعاد هذه القضية هو ليس لأحد نكران حقيقة أنّ الطموح بنجاح الحكومة إنما هو طموح ثوري ووطني؛ فكافة الغيارى والحريصين على مستقبل البلاد والنظام ينبغي أن يطمحوا ويدعوا ويسعوا لأن تحقق الحكومة النجاحات التي يقتضيها الزمان ومتطلبات البلاد في مختلف الأصعدة؛ فلو افترضنا أنّ هنالك من يتمنى اخفاق الحكومة في عملها أو أنه يعمل من أجل ذلك ويتحرك للحيلولة دون نجاح الحكومة ـ نتيجة للاختلاف في الأذواق أو الفكر أو نتيجة بعض التحليلات والإستنتاجات السياسية الخاطئة بالطبع ـ فذلك مما لا يُعدّ مقبولاً بأيّ حال.

إنتقاد الحكومة

وهذا لا يعني ـ بطبيعة الحال ـ أننا نقول بأن لا حقَّ لأيّ أحد بانتقاد الحكومة، لأن الإنتقاد لا يعني الإضعاف، وهو معينٌ إن كان ينم عن حرص وإنصاف. أمّا إذا كان بعيداً عن الانصاف فسينفضح؛ فإذا ما قوبلت مسيرة الحكومة بتنقيب مجحفٍ عن العيوب فلن يقوى ذلك على التأثير على الرأي العام والحقائق المتجسدة في الخارج. وبناءً على هذا فأنا لا أبغي منع الإنتقاد، أمّا التشويه فنعم، إذ لا مصلحة فيه أبداً، وليس لأي كان أن يقنع نفسه بتشويه الحكومة بأي حال من الأحوال.

فحريٌّ بكم بطبيعة الحال ـ أنتم مسؤولي الحكومة الذين تُمسكون بمختلف القطاعات ـ أن لا ترهبوا الإنتقاد، وأن لا تغضبوا أو تتشاءموا، وإذا ما وجهت صحيفة أو شخص انتقاداً لمرفقٍ من مرافق الدولة أو عمل قامت به الحكومة فلا يعترينَّ الارتباك مسؤولي ذلك المرفق أو المسؤولين في الحكومة، إذ تظهر عليهم حالة من الارتباك في بعض الأحيان. كلا، فلا تكونوا مرتبكين أبداً، إذ أنّ الإنتقاد موجود، ومعروف القول: «**مَنْ ألّفَ استُهدف**»[١].

فأين تأليف كتاب واحد من تأليف عشرات الكتب من النشاط والحركة والعمل؟

---

(١) انظر الغدير: ١١ / ٦.

والسبيل إلى تفادي الإنتقاد هو أن يلوذ الإنسان بالعزلة والكفِّ عن العمل، أو أنه يتقبل المسؤولية دون أن يعمل بما تستدعيه تلك المسؤولية ـ لا قدر الله ـ لئلا ينتقده أحد ولا يقع ما يتناقض مع طموحه! كلا، فالحركة واقعة بالنتيجة، ولعل هنالك من يخالفها وينتقدها، ولربما يزعج عمل منكم أناساً سواء كانوا محقين أو لا فيتفوهون بكلام ما. فعليكم الإستمرار في عملكم إن كان يستند إلى مقدمات منطقية.

إزالة العراقيل

من الطبيعي أنّ هنالك عراقيل تعترض الحكومة وكل عمل بنّاء مثلما كانت العراقيل تعترض طريق النظام منذ بداية انتصار الثورة وحتى الآن، فلا ينبغي أن ترهب العقبات الإنسانَ، إذ أنّ فنّ الإدارة إنما يتمثل في اجتياز العراقيل التي ينبغي أن لا توقف الإنسان، فضلاً عن أن تجبره على التقهقر والتراجع، ولا أن تزرع اليأس لديه بحيث يقول نظراً لوجود هذا العائق أمامنا فمن المتعذر التقدّم إلى الأمام. كلا، فلا بد من إزاحة العائق عن الطريق أو تجاوزه، أو البحث عن طريق لا يعترضه عائق، وينبغي عدم تهويل العائق والقول بتعذّر العمل. كلا، فلابدّ من العمل والجدّ.(١)

لا يجوز إضعاف الحكومة

إنّ الحكومة هي مظهر اقتدار الشعب؛ فإذا نقص شيء من اقتداركم فسوف لن تفقدوا شيئاً يتعلق بكم شخصيّاً، بل إنّ ما سيفقد يتعلّق بهذا الشعب. فلا تسمحوا بإضعاف قوة الحكومة؛ لأنّ البعض يحاول إضعاف القوة الوطنية للبلاد من خلال كسر شوكة الحكومة، فيجب عليكم أن لا تمنحوا الفرصة لهؤلاء. كما أنّ المسؤولية تقع على عاتق أجهزة الأمن الداخلي في هذا المجال، فيجب التعامل بشدة مع كلّ من يحاول الإخلال بالنظام العام للمجتمع، ولا يجوز التسامح معه بأيّ شكل من الأشكال، وهناك

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة أسبوع الحكومة في: ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٣ هـ ـ طهران.

من يهدف إلى إيجاد الفوضى والبلبلة في الوضع الأمني للبلاد.

وإنّ إحدى مظاهر قوة الحكومة واقتدارها هي أن تكون السياسات المعلنة سياسات حكيمة ومدروسة ـ وفي الوقت الحاضر فإنّ المقرّر هو السير في هذا الإتجاه ولا يوجد أحد يريد الإعلان عن سياسات غير حكيمة وغير مدروسة ـ ولكن في بعض الأحيان ينتاب الإنسان شعور بأنّ بعض السياسات التي تعلنها بعض الأجهزة الحكومية هي سياسات غير موزونة وغير مدروسة، وبعض السياسات يتمّ تغييرها؛ لأنّ فلان من الناس غير راض عنها، أو لأنّ فلاناً اعترض عليها، وأنا أقول:

أمور تؤدي لتقوية الحكومة

أولاً: إنّ السياسات التي تتخذ يجب أن تكون مدروسة بشكل كامل.

ثانياً: حينما يتّخذ قرار أو ترسم ساسة فلابدّ من الإصرار على تنفيذها؛ لأنّ هذه الحالة تُسرّ أبناء الشعب وتدخل الفرح في قلوبهم ـ بالطبع إنّ الإصرار على القرارات الخاطئة هو أمر غير مقبول وغير متوقّع ـ بل المقصود هو القرارات الصحيحة والمنطقية، فتبدّل الآراء وتغييرها بشكل سريع هو شيء ليس بصحيح إطلاقاً[1].

تعدد وجهة النظر جائز ما لم يخالف القانون

ربما تتفاوت وجهات نظر المسؤولين حول بعض القضايا التي تتضمنها هذه السياسات، ولا بأس في ذلك، فما عليهم إلا المبادرة وطرح وجهات نظرهم، فاتخاذ هذه السياسات يسير وفق منحىً معقول ومنطقي للغاية، إذ أنها تُرسم من قبل جهاز حكومي مكلف بهذه المهمة ثم يتجه سيرها صعودياً درجة فدرجة حتى تصل إلى مجمع تشخيص المصلحة، وهكذا فقد روعيت كافة الإحتمالات، وفي الوقت نفسه

(١) من كلمة لولي أمر المسلمين (حفظه الله) بمناسبة أسبوع الحكومة وذلك بتاريخ ٢٢ ربيع الأوّل ١٤١٥هـ

لعل هنالك من يخالف، فلا مانع في ذلك، ولكن متى ما تحول القرار إلى قانون فلا تجوز مخالفته، والسياسة بدورها حيث إنها من صلب القانون ـ ومرتبة هذه السياسات أرفع من القانون في إطار الدستور ـ ما لم يطرأ عليها التغيير فلا ينبغي لأحد العمل أو التبليغ وفقاً لوجهة نظره إن كانت له رؤية مغايرة. حسن جداً التباحث في المحافل العلمية والفنية والتخصصية، غير أنّ تصعيد الأجواء داخل البلاد بما من شأنه تضليل الرأي العام عمل خاطئ ويتنافى مع مصالح البلاد[1].

الأحزاب في إيران أسطورة لا واقع

واكبوا الشعب الإيراني المسلم والجماهير الثورية وهذه الأُمة، فإنّ هذه التسميات من اليسار واليمين والقديم والحديث وأمثالها أُسطورة لا واقع لها، والدليل على ذلك أنّ أيّاً من هذه الفئات التي يذكرونها لم تعرض أيّ فكر مدوّن لها، مع أنّ تقسيم الفئات يغدو أيسر من خلال عرض الأفكار، فأي تفكير مدوّن يميز هذه الفئة عن تلك، وأنّ هذه الفئة متحضرة وتلك يسارية وهذه يمينية؟ إنّ هذه الكلمات بلا معنى وغير مترابطة لا يتفوّه بها سوى الأجانب والإعلام الغربي.

نعم يوجد في داخل بلادنا تيار مناوئ للثورة والدين لقيط علماني عميل لا ننكر وجوده، وقد رقص في عهد سلطة النظام الفاسد والظالم سابقاً على إيقاع طبله وتعاون معه ومدّ يد الطاعة والعبودية وتحمل تلك المآسي ولم يعترض وكانت عناصره من الكتّاب والشعراء والفنانين والصحفيين.

وعندما جاء نظام الجمهورية الإسلامية بعد ذلك ومنح الجميع حرية معقولة، وغدا بإمكان الناس أن يطرحوا أفكارهم بحرية، صار هؤلاء ـ من خلال صحفهم العميلة التي تُموّل من وراء الحدود ويحتمل كثيراً أنّ توجُّهَها العام من هناك أيضاً ـ أُسُوداً على الجمهورية الإسلامية وشرعوا بتوجيه التهم ضدها وتوسيع رقعة الخلافات

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة زيارة إلى محافظة أصفهان في ١٣ شعبان ١٤٢٢هـ.

الذوقية اليسيرة وطرح الشعارات الفارغة، ولابدّ من الحذر الشديد منهم. أمّا قاطبة الشعب فهي صالحة ومتدينة [١].

التعايش مع اليهود، والمسيحيين، والزردشتيين

ولحسن الحظ فإنّ لدينا أدياناً مختلفة تتعايش في بلادنا، فاليهود، والمسيحيون، والزردشتيون، يعيشون معاً بجوار الإسلام وفي ظل النظام الإسلامي، وهم متعاونون ومتعايشون معنا، ويقوم كل منهم بدوره. وطبعاً فإنّ عليهم واجبات، كما أنّ على الحكومة الإسلامية أيضاً واجبات أزاءهم بصفتهم مواطنين إيرانيين، فعليهم بالقيام بهذه الواجبات، وأن لا يتقاعسوا عن أدائها. إنّه لا توجد لدينا أية شكوى من مواطنينا من الأقليات الدينية. وإنكم تلاحظون أنّ اليهود الإيرانيين يصدرون البيانات عندما تأخذ دعايات الأعداء شكلاً حاداً ضد الجمهورية الإسلامية. وكذلك الأرمن مع الطوائف المسيحية الأخرى فإنهم أصدروا بياناً عبّروا فيه عن دعمهم للجمهورية الإسلامية في إحدى القضايا، وهذا يعدّ من مفاخر الجمهورية الإسلامية. [٢]

حدود تدخلات الحكومة مع الشعب

أحياناً لا تقع المسؤولية على عاتق الحكومة، كما في المسائل العبادية، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة للقضايا الدينية. ولنفترض أننا أصدرنا قراراً بأنّ على موظفي الدوائر أداء صلاة الظهر في وقتها تماماً وكذلك صلاة العصر ولابدّ أن يكون ذلك في أول الوقت! كلا، فهذا ليس من شأننا؛ فالبعض يؤدي صلاته في أول الوقت، والبعض لا يؤديها فيه. ولقد كان المرحوم الحاج الشيخ هاشم القزويني يقول بأن شخصاً جاء إليه قائلاً: لماذا يؤدي طلبة العلوم الدينية صلاتهم والشمس على وشك الشروق؟ فرد عليه قائلاً بلهجته القزوينية: يا رجل، يا مؤمن! لقد أجاز الله ذلك، أفلا تجيزه أنت؟! لقد قال

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٧ ذي القعدة ١٤١٦ هـ بحضور: جموعاً من قادة وعناصر الجيش.

(٢) من كلمة بمناسبة لقاء أخوي في: ٧ ربيع الثاني ١٤٢١هـ ـ طهران.

الله تعالى بأنه بالإمكان الإتيان بصلاة الصبح حتى شروق الشمس. فتجيء أنت لتقول بأنّه لابدّ من الإتيان بها في أول الوقت؟!

قد يقال أحياناً بأنه يجب على الموظفين المشاركة في صلاة الجماعة. كلا، فـهذا غير صحيح، لأن صلاة الجماعة مستحبة، ولو كان مفروضاً لقالوا بأنه واجب. إنّ لدينا الآلاف من هذه المقولات التي لا شأن للحكومة بالتدخل فيها أو إصدار قرار بشأنها، وإنّ التدخل في مثل هذه الحالات إما أنه يجعل الناس يشعرون بالضيق والسخط، أو أنه ينشئهم على حبّ الرياء والتظاهر؛ فينبغي اجتناب ذلك. كما أنّ بعض الحـالات تستدعي بأن يتجاهلها الإنسان وأن يغض الطرف عنها؛ كشأن الخبير بالأمور، فـهو يرى الخطأ، ولكنه يشيح بوجهه وكأنه لم يشاهد شيئاً. وقد يكون التدخل حراماً في بعض الأحيان، كأن يقوم شخص بالتنصّت على مكالمة هاتفية بين اثنين تربط بينهما علاقة محرمة، إلا أن يكون ذلك من أجل مصلحة عليا وأهم، وإلا فإنّ التجسس حرام، وكذلك ما يترتب عليه من آثار.

ولكن بعض الحالات لابدّ فيها من التدخل، ولربما يجب التدخل القانوني أحياناً، وقد يجب الإشراف أو الوصاية القانونية أحياناً أخرى؛ كأن نمنع شيئاً أو نقرّ شيئاً، أو أن نيسّر أمراً بينما نحول دون أمر آخر. ومناط ذلك كله هـو العـقل العـام والعـرف السليم[١].

---

(١) من كلمة ألقاها بمناسبة ذكرى تأسيس المجلس الأعلى للثورة الثقافية في : ٢١ رمضان ١٤٢١ هـ طهران.

مهام وزارة الداخلية

الانتخابات من أهم مسؤوليات وزارة الداخلية والمحافظين في البلاد، بل قد تكون من بعض الجوانب أهمّ عمل .

من الواضح أنّ مسؤوليات المحافظين في أيّ مكان كانوا هي مسؤوليات جسيمة جداً، وإحدى المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق المحافظين في البلاد هي توفير بيئة مناسبة سياسياً وأمنياً في المناطق الواقعة تحت مسؤولياتهم تساعد على تسيير وازدهار الأوضاع فيها. وهذا هو أصل القضية.

فلو أنّ محافظة كانت تعيش وضعاً أمنياً وسياسياً متزعزعاً، فلا يمكن القيام بأيّ عمل فيها كما ينبغي.

إنّ مسؤولية وزارة الداخلية هي الحفاظ على الأمن الذي يمكن بظلّه القيام بكل الأعمال والمشاريع الصحيحة والمناسبة، أي أن يشعر الناس بالأمن السياسي والإقتصادي، أي يشعروا بالعيش في بيئة سياسية سليمة.

والمتصدي لهذا الجانب في كل بلدان العالم هو وزارة الداخلية والمحافظين في تلك البلدان، وهي وظيفة مهمة وذاتية لوزارة الداخلية.

وهناك مسؤولية أُخرى تقع على عاتق المحافظين ـ وقد وصفت المحافظين في بعض الأحيان بأنّهم رؤساء الوزارات في المحافظات ـ وهي التنسيق بين المناطق المختلفة للمحافظة وجعلها منسجمة مع الوضع العام في البلاد من ناحية الميزانية والإمكانيات وأمثالها .

افترضوا أنّ مسؤولي الأقسام والدوائر المختلفة في المحافظة كانوا مدراء جيدين ومتخصصين، إلّا أنّ المحافظ كان شخصاً ضعيفاً وغير نشط، فلا يستطيع هؤلاء المدراء القيام بعملهم بصورة صحيحة .

فالمحافظ ـ في الحقيقة ـ هو الذي يوجّه المسؤولين والمدراء في المحافظة ويعرّفهم بالشواغر التي يجب ملؤها ويحضر اجتماعات الحكومة ويتمكن من استثمار الميزانية الإعمارية المخصصة لمحافظته ويدفع كل قسم في المحافظة إلى النشاط والتحرك اللازم.

وعلى هذا لو كان في إحدى المحافظات محافظاً فعالاً ونشطاً ومبدعاً فإنّ وضع هذه المحافظة سيختلف عن وضع محافظة يديرها محافظ خامل وغير مبدع ولا يمتلك الجرأة والحنكة والنضوج اللازم لدخول الساحات الأساسية والمهمة، ولا يستطيع التنسيق بين نشاطات الأقسام المختلفة وكذا عمل هذه الأقسام مع قوات الأمن الداخلي ولا يتمكن من إزالة المشاكل بين الدوائر والسلطة القضائية فيها[١].

---

(١) من كلمة ألقاها في: ٢٥ شعبان ١٤١٦ هـ

فهرس المطالب

الإمام الخميني والحكومة الإسلامية

معالم الحكومة العلوية

جوهر النظام الإسلامي

خصائص النظام الإسلامي وفرقه عن بقية الأنظمة

النظام الإسلامي نظام عجيب

الرؤية الكونيّة والفكريّة للإسلام

مركز القيادة والولاية

الجيش العقائدي وقوات الحرس الثوري

التعبئة وحاجة العالم الإسلامي إليها

القـوة الجويـة

الأمـن

السلطة التشريعية

مجلس صيانة الدستور

مجلس الشورى

السلطة القضائية

السلطة التنفيذية

رِئاسة الجمهورية